

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02 (أبو القاسم سعد الله)

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ



دراسة مقارنة في المجال الاقتصادي للاحتلال الروماني لمصر وإفريقيا خلال العهد الإمبراطوري الأول

من سنة 27 ق.م إلى سنة 68 م

Comparative study in economic field of Egypt and AFRICA Roman Occupation
during the first Empire Era from 27 BC to 68 AD

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ القديم

إشراف الدكتوراه:

بورني دليلة

إعداد الطالب:

بوخلف فريد

الجامعة	الصفة	الأستاذ(ة)
جامعة الجزائر 02	رئيسا	أ.د. رحمانى بلقاسم
جامعة الجزائر 02	مشرفة ومقررة	د. بورني دليلة
المدرسة العليا للأساتذة	عضوا مناقشا	د. كاهنة قبائلي
جامعة تيبازة	عضوا مناقشا	د. بصال مالية
جامعة الجزائر 02	عضوا مناقشا	د. اشلاف فطومة
جامعة الجزائر 02	عضوا مناقشا	د. يفصح نادية

السنة الجامعية 2021 – 2022

قائمة المختصرات:

- **A.AR. A** : Atlas archéologique de L'Algérie.
- **E.B** : Encyclopédie berbères
- **H.N** : Histoire naturelle.
- **H.A.A.N** : histoire ancienne de l'Afrique du nord
- **R.AF** : Revue Africaine.

مقدمة

مقدمة

عرفت الفترة السابقة لنهاية للنظام الجمهوري في الدولة الرومانية تسارعا في الأحداث وتراكما في الأزمات التي خلفتها الحروب المستمرة التي شنتها روما على جيرانها في كل ربوع البحر المتوسط منذ القرن الثالث ق.م، خاصة الحروب البونية التي جمعت بينها وبين غريمها السياسي الأول في المنطقة القرطاجيون الذين كانوا إلى غاية تلك الفترة أسياد المتوسط الغربي.

إن انتصار الرومان في نهاية الجولات الثلاثة التي عرفتها الحروب البونية الممتدة من سنة 264 ق.م إلى غاية سنة سقوط قرطاجة سنة 146 ق.م على ثلاثة فترات متقطعة، فتح الباب أمامهم للسيطرة على المنطقة التي كانت ضمن ممتلكات الدولة القرطاجية في شمال إفريقيا وجزر المتوسط، وبذلك وضعت روما يدها على خيرات المنطقة ما زاد من شهيتها للاستيلاء على المزيد، إلا أن ذلك لم يكن دون ثمن باهظ دفعته الأمة الرومانية في سبيل تألقها وهذا راجع إلى التغييرات الحادة التي سببتها نتائج تلك الحروب الطويلة والمدمرة في عمق المجتمع الروماني خاصة الجانب الاقتصادي منه.

فبعدها كانت الأراضي الإيطالية مصدر الغذاء والثراء الذي تمتع به الرومان منذ قرون طويلة حولت الحرب الفرد الروماني الذي كان يفخر بكونه فلاح في وطنه إلى جندي متنقل من معركة لأخرى، فأصبحت أراضيه في يد أرباب الأعمال والطبقة الغنية في البلاد، بينما أصبح هو عاملا مستأجرا في أراضه بعد عودته من الحرب، هذه الحالة المستجدة في الوضع الاجتماعي للفرد الروماني أثرت بشكل عميق على النشاط الاقتصادي وبالتالي المنتج الفلاحي الروماني في شبه الجزيرة الإيطالية.

أجبرت هذه المستجدات السياسة الرومان للبحث عن بديل للأرض والفلاح الروماني لتغذية شعبهم الذي ما فتئ يزداد عددا ورغبة خاصة بعد اطلاعه على خيرات جيرانه في

المناطق التي احتلها ولاسيما في شمال إفريقيا، الأمر الذي دفع السلطات الرومانية إلى إتباع سياسة اقتصادية خاصة في المنطقة تلاءمت مع احتياجات روما وسأيرت التوسعات العسكرية التي قامت بها في المنطقة منذ سقوط قرطاج إلى غاية القضاء على آخر الممالك النوميديّة وما بعدها.

فاستغلت كل الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة وذلك بالاستفادة من تقنيات السكان الأصليين المختلفة في النشاط الاقتصادي، وما أتى به القرطاجيون القادمون إلى المنطقة منذ قرون، فأضافوا خبراتهم وتقنياتهم للوصول بالإنتاج الاقتصادي في المنطقة إلى أقصى حد ممكن، ضمن سياسة اقتصادية مدروسة للاستغلال الأمثل لقدرات منطقة شمال إفريقيا الطبيعية والبشرية لصالح الأمة الرومانية.

استمر تعلق الاقتصاد الروماني بما تنتجه المقاطعات الخارجية البعيدة في الوقت الذي عرف الإنتاج الداخلي تراجعاً ملحوظاً مع الوقت، وما زاد الأمر تعقيداً هو تحويل الأراضي الزراعية الإيطالية إلى مباني فاخرة وتحول الفرد الروماني إلى حياة اللهو والترف الأمر الذي اجبر القائمين على شؤون الدولة الرومانية لتقديم الغذاء مجاناً لملايين الرومان تفدياً للاضطرابات والنزعات التي تخلفها حالة الاضطراب السياسي، ومن أجل كل هذه الأوضاع لم يكن من بد أمامهم إلا إتباع سياسة اقتصادية واضحة في منطقة شمال إفريقيا.

لم يتوقف التوسع الروماني في منطقة شمال إفريقيا فحسب، وإنما امتدت رغبة الرومان في السيطرة على خيرات الشعوب الأخرى الواقعة على الضفاف الشرقية من البحر المتوسط وذلك في النصف الثاني من القرن الأول قبل الميلاد، الفترة التي تزامنت مع تأزم الأوضاع الداخلية للجمهورية الرومانية وصل بها الصراع بين أقطاب الحكم إلى درجة نشوب الحرب الأهلية التي امتدت تابعتها إلى المقاطعات الخارجية، ولعلي أكثرها تأثيراً مصر التي حولت بنهاية هذه الحرب الأهلية إلى ولاية رومانية كاملة الأركان.

كان لنتائج معركة اكتيوم في سنة 31 ق.م، بين اوكتافيانوس Octave وانطونيوس Antoine التأثير المباشر على مستقبل مصر، بحيث قام الإمبراطور أغسطس بضمها إلى أراضي الشعب الروماني وفرضت عليها الضريبة الرومانية إذانا ببدء السياسة الاقتصادية الرومانية عليها خاصة أنها مقاطعة غنية جدا بالثروات الاقتصادية بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي في شرق البحر المتوسط ووقوعها في مفترق الطرق بين القارات الثلاثة آسيا، إفريقيا وأوروبا وكذا كونها ملتق طرق التجارة الشرقية.

اتسمت السياسة الاقتصادية الرومانية في كل من المقاطعة المصرية ومقاطعة إفريقيا الشمالية بالجدية والصرامة والكثير من التشابه بالرغم من الفرق الزمني الطويل بين احتلال المنطقتين، إذ احتفظت السلطات الرومانية بالبراغماتية القصوى في تعاملاتها مع الجانب الآخر بالشكل الذي حافظ على مصالحها العليا دون أي اعتبار لمصير الشعوب في المقاطعتين.

تندرج هذه الرسالة في الدراسة المقارنة في المجال لاقتصادي لسياسة الرومانية المطبقة في كل من إفريقيا ومصر في فترة حساسة من الإمبراطورية الرومانية، وكون هذه المنطقتين كانت أكثر من ساهم في الاقتصاد الروماني عبر القرون كان الدافع الحقيقي في تطوير هذه الفكرة على شكل دراسة، وكوننا أفارقة فكثيرا ما سمعنا في صفوف المدرسة من الأساتذة واطلعنا على كتب التاريخ التي تخبرنا بان إفريقيا كانت مطمورة روما، وبنفس الحديث عن مصر التي تزود روما بالقمح لمدة أربعة اشهر في السنة، وبالتالي دفعنا الفضول إلى محاولة استقراء هذه الأحداث التاريخية والمقارنة بين السياسة المطبقة في كل منطقة وما الدور المنوط بكل منهما للمساهمة في حياة الإمبراطورية الطويل، خاصة أن موضوع المقارنة في المجال الاقتصادي لم يولى المؤرخين الاهتمام به بعكس الدراسات المسجلة في مقارنة الأنظمة السياسية على سبيل المثال.

ولذلك جاءت مذكرتنا الموسومة "دراسة مقارنة في المجال الاقتصادي للاحتلال الروماني لمصر وإفريقيا خلال العهد الإمبراطوري الأول من سنة 27 ق.م إلى سنة 68 م"، كمحاولة منا لإثراء هذا المجال وفهم السياسات الاقتصادية التي طبقتها روما في كل من مصر وإفريقيا والمقارنة بينهما على اعتبار أنهما الحجر الأساس في التواجد الروماني وسيطرته على حوض البحر المتوسط، وعلى هذا الأساس طرحنا إشكالية مفادها الأهمية البالغة لمصر وإفريقيا بالنسبة لرومان في الجانب الاقتصادي؟ وما هو دورها الحقيقي في التقارب الشديد في السياسات الاقتصادية المطبقة في المنطقتين بالرغم من الفرق الزمني بين احتلال كل منهما؟

وبهدف الإجابة على هذه الأسئلة ركزنا في دراستنا على السياسة الاقتصادية المطبقة من طرف الرومان في إفريقيا الشمالية، فحاولنا مقارنتها بالسياسة المطبقة من طرف نفس الإدارة في المقاطعة المصرية البعيدة جغرافيا ولكن تتشابه في تاريخهما كونها كانت تحت نفس الإدارة الرومانية مع المقاطعة الإفريقية، وبالتالي انتهجنا المنهج التاريخي المقارن الذي نعتقد انه الأكثر ملاءمة لدراستنا والأكثر مساعدة في فهم الموضوع والإجابة الشافية عن الأسئلة المطروحة.

نظرا لتشعب الموضوع المعني بالدراسة وتباعد الرقعة الجغرافية المعنية بالدراسة واختلاف فترات احتلال كل من المقاطعتين، اعتمدنا على مصادر عديدة تراوحت بين الكلاسيكية والمراجع باللغات المختلفة، أما الكلاسيكية منها فأغلب مصادرها من المؤرخين والجغرافيين الرومان والإغريق، ولعل ابرز هؤلاء الجغرافي سترابون (Strabon) من خلال كتابه الرابع عشر والسابع عشر، ولنا أن نشير إلى حديث سترابون على المنطقتين وهنا تكمن أهميته التاريخية خاصة انه كان شاهد عيان وعاصر الكثير من الأحداث كحملة القائد الروماني ايلوس جالوس (Illus Gallus) في البحر الأحمر سنة 25 ق.م، وبنفس الأهمية اطلعنا على مؤلفات بوليبيوس (Polybe) التواريخ باعتباره شاهد عيان على الكثير

من الأحداث في إفريقيا الشمالية في فترة سقوط قرطاج سنة 146 ق.م إذ رافق الجنرال الروماني سكيبيو (Scepion) في حملاته العسكرية في المنطقة وبالتالي كان مؤلفه ذوا أهمية كبيرة لدراستنا كما اطلعنا على مؤلفات سويتونيوس (Souitan) في كتابه حياة الأثني عشر قيصرًا، وحوليات تاسيت (Tacite) و تيت ليف (Tite Live) وديودور الصقلي (diodor des Scicile) الذي عاصر هذه الفترة، أما أبي التاريخ هيرودوت (Hérodote) في مؤلفه "التواريخ" الذي أفادنا كثيرا في فهم الواقع الاقتصادي، السياسي والاجتماعي القائم في كل من مصر وشمال إفريقيا بفترة طويلة قبل وصول الرومان إلى المنطقة ما سمح لنا بفهم الموجود والمستحدث من طرف المحتل الروماني على المنطقتين ولنا أن نشير انه خصص الجزء الثاني لمصر والجزء الرابع من كتابه لشمال إفريقيا، بالإضافة إلى هؤلاء يمكننا الإشارة إلى بلين الكبير (Pline l'Ancien) في كتابه الخامس المخصص لمنطقة شمال إفريقيا وقيصر (César) في "حرب إفريقيا" التي تعد مصدرا مهما عن مجريات الحرب الأهلية الرومانية، كما كان كتاب سالستوس " (Salluste) حرب يوغورطة" المصدر الرئيسي لنا في دراسة الأوضاع الإفريقية في فترة حكم يوغورطة وحره ضد الجمهورية الرومانية.

زيادة عن هذه المصادر الإغريقية والرومانية اعتمدنا في دراستنا على مراجع غنية بالمعلومات التاريخية التي أفادتنا كثيرا، ومن بين أهم هذه المؤلفات ما كتب ستيفان اغزال Stéphane Gsell الأصلي منه باللغة الفرنسية (Histoire Ancien de l'Afrique Du Nord) والمعرب تحت عنوان "التاريخ القديم لشمال إفريقيا" في أجزاءه الثمانية، إذ تعتبر بمثابة موسعة في تاريخ المنطقة، وكذا كتاب روني كانيا (Cagna) عن الاحتلال العسكري الروماني لشمال إفريقيا، وشارل أندري جوليان (Charles André Julien) في كتابه تاريخ إفريقيا الشمالية، وكتاب المؤرخين الجزائريين أمثال محمد الهادي حارش (التاريخ المغربي القديم، تاريخ نوميديا...)، وكذا مؤلفات محمد البشير شنييتي ("التغيرات

الاقتصادية... والاحتلال الروماني...)"، كما أفادنا كثيرا كتاب محمد الحبيب بشاري الموسوم (" روما وزراعة المقاطعات الإفريقية) ، وكتاب بورني دليلة الذي أفادنا في فهم مختلف مراحل تطور الضريبة الرومانية في شمال إفريقيا، وبنفس الأهمية كانت مذكرة شارن شافية في ما يخص (التجارة في العهد الإمبراطوري)، إلى جانب الكثير من المراجع الأخرى التي ساهمت في بلورة دراستنا، أما أهم المراجع التي اعتمدنا عليها كثير في دراسة أوضاع مصر نجد كتاب أمال محمد الروبي (الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر الرومانية) وكذا مؤلفات عبد اللطيف احمد علي (تاريخ مصر الرومانية من خلال الأوراق البريدية)، أبو اليسر فرح في كتابه (تاريخ مصر في عهد البطالمة والرومان)، وإلى هؤلاء نضيف الكثير من المراجع التي لا يسمح المقام بذكرها جميعها لكنها أفادتنا كثيرا ولعلنا لا ننسى ذكر كتاب المؤرخ الكبير روستوفتزهف (Rostovtzeff) في كتابه (تاريخ الإمبراطورية الرومانية...) نظرا لمساهمته الكبيرة في فهم مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية من حياة روما ومقاطعاتها.

بالإضافة إلى المصادر والمراجع المذكورة وغير المذكورة في هذا المقام اعتمدنا أيضا على العديد من المقالات والموسوعات والخرائط في بلورة هذه الدراسة المتواضعة.

ومن اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة اعتمدنا في دراستنا هذه على خطة قسمنا فيها البحث إلى عدة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

يجدر بنا الذكر أننا لم نراعي التوازن الرقمي بين كل الفصول، ف جاء الفصل الأول متوازن مع الفصل الأخير المخصص للمقارنة، فيما توازن الفصل الثاني المخصص لدراسة المقاطعة الإفريقية مع الفصل الثالث المخصص لدراسة المقاطعة المصرية، فكانت وفرة المادة العلمية وطبيعة الدراسة المنجزة في كل فصل هي من حددت أحجامها فحاولنا قدر الإمكان الحفاظ على توازن الدراسة بصفة عامة.

الفصل الأول: تناولنا فيه المقومات الطبيعية في كل من مصر وإفريقيا الشمالية ودورها في النشاط الاقتصادي للمنطقتين، كما تناولنا الأوضاع الاقتصادية في شبه الجزيرة الإيطالية عشية قيام الإمبراطورية ودورها في بلورة سياسة روما الاقتصادية المتبعة في المقاطعات المحتلة.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل "السياسة الاقتصادية الرومانية في شمال إفريقيا"، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الشمالية منذ أقدم الأزمنة إلى غاية الاحتلال الروماني، كما تناولنا فيه السياسات الاقتصادية التي طبقتها روما بعد الغزو وما نتج عنها على الوضع الاقتصادي الروماني والمنطقة في العهد الإمبراطوري الأول.

الفصل الثالث: تناولنا في هذا الفصل الموسوم "السياسة الاقتصادية الرومانية في مصر"، الاقتصاد المصري قبل وصول الرومان أي في عهد البطالمة، ومختلف مراحل تطوره، أما في الجزء الثاني من هذا الفصل فقد تطرقنا إلى الاقتصاد المصري تحت الحكم الروماني ومختلف السياسات التي طبقتها الأسباط الجدد على هذه المقاطعة الجديدة، وانتهينا بالحديث عن النتائج التي تمخضت عن هذه السياسة وتأثيرها على الاقتصاد الروماني كما الاقتصاد المصري خلال القرون الأولى للاحتلال التي شملت فترة العهد الإمبراطوري الأول.

الفصل الرابع: خلصنا في هذا الفصل الموسوم "دراسة مقارنة بين السياسة الاقتصادية الرومانية في إفريقيا والسياسة الاقتصادية الرومانية في مصر"، إلى المقارنة بين السياسة الاقتصادية الرومانية المطبقة في المقاطعة الإفريقية ونظيرتها المطبقة في المقاطعة المصرية، فتطرقنا إلى مختلف أوجه الشبه والتباين الكثيرة في السياسة الرومانية والنتائج المترتبة عنها على كل منطقة والدوافع التي كانت وراء هذا التباين والتشابه.

أما الخاتمة فقد خصصناه لأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة التي يمكن أن تساعد مستقبلا في مشاريع البحث المتصلة بالموضوع خاصة أن الدراسات المقارنة

المنجزة في هذا المجال ليست بالكثيرة ما يستدعي بذل المجهود في محاولة إزالة الغبار عن حالة الاقتصاد الإفريقي والمصري في العهد الروماني.

هذا وقد واجهتني بعض الصعوبات في انجاز هذه الدراسة لعل أهمها نقص المصادر والمراجع باللّغة المتمكّن منها خاصة فيما يخص المقاطعة المصرية بحيث واجهتنا نقص المادة بشدة إذ كانت معظم الدراسات باللّغات الأجنبية وكانت في معظمها دراسات عامة، كما كانت الفترة الزمنية الطويلة التي تطرقنا إليها في الدراسة طويلة جدا، بحيث فرضت علينا طبيعة الموضوع العودة بالتاريخ الاقتصادي للمنطقتين إلى الفترات الموعّلة في الزمن حتى نسمح للقارئ بفهم جذور الموضوع ونتائج الدراسة.

الفصل الأول

المقومات الطبيعية والاقتصادية لكل من
إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

أولا: إفريقيا

ثانيا: مصر

ثالثا: شبه الجزيرة الإيطالية

أولاً: إفريقيا:

1-الموقع الجغرافي: تقع المقاطعة الإفريقيّة للإمبراطورية الرومانيّة في الشّمال الغربي

للقارة الإفريقيّة، يحدّها شمالا البحر المتوسّط وجنوبا الصّحراء الكبرى، وشرقا قوريناية¹ أما غربا فيحدّها المحيط الأطلسي، وأما فلكيّا فتمتدّ منطقة شمال إفريقيا بين خطّي طول 25° شرقا و19° غربا من خطّ غرينيش، وبين دائرتي عرض 24° و37° شمالا من خطّ الاستواء²، جعل منها هذا الموقع الاستراتيجي محطة أنظار منذ القدم، فهي تطلّ على السّواحل الجنوبيّة والشرقيّة للبحر المتوسّط، والسّواحل الشرقيّة للمحيط الأطلسي.

وازدهرت على شواطئ البحر المتوسّط الحضارات الكبرى في العالم القديم، فالحضارة المصريّة في الشرق، والحضارة الرومانيّة والإغريقيّة في الشّمال، فكان لها البحر المتوسّط همزة وصل بين هذه الشّعوب، كما كانت بؤابة الدّخول نحو حضارة إفريقيا جنوب الصّحراء. وبذلك سيطرت على الطّرق البحريّة والقوافل البريّة الصّحراويّة في المنطقة، ونظرا لموقعها بين المياه والصّحراء ممّا جعل بعض المؤرّخون يطلقون عليها تسمية الجزيرة، نظرا لعزلتها الطبيعيّة، إذ تحدّها المياه من ثلاثة جوانب، النيل شرقا، والبحر المتوسّط شمالا والمحيط الأطلسي غربا والصّحراء الكبرى جنوبا، ويعتبر المؤرّخ الفرنسي (شارل أنردي جوليان) Ch. Julien هذه العزلة من أهم الأسباب التي أخرت في تطور المنطقة، وشجّع على انعزال سكّانها عن الحضارات المجاورة لها رغم إشارة المصادر التاريخيّة عكس ذلك؛ إذ أنّ سكان المنطقة كما يذكرهم المؤرّخ الإغريقي (هيرودوت) في كتابه الرابع حول ليبيا أنّهم كانوا على علاقات تجاريّة مع الفينيقيين والإغريق والمصريّين ما يدحض في نظرنا نظرية جوليان حول

¹ - محمد الحبيب بشاري، روما وزراعة المقاطعات الإفريقيّة بين 146 ق م-285 م، الجزائر: 2015. دار الهدى للنشر، ص، 10.

² - محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، الجزائر: 1995. المؤسسة الجزائريّة للطباعة، ص 14.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

تسبب العزلة الجغرافية في عدم تحضّر الأفارقة وتخلّفهم، وما دام الأفارقة على اتّصال بالحضارات القديمة كما سلف الذكر فإنّنا لا نستبعد النّظرة الكولونية لية في تقديرات جوليان، التي تحاول التقليل من شأن الإنسان الإفريقي¹، وكلّها حواجز طبيعية منيعة أثّرت بطريقة مباشرة على التمرکز البشري والمناخي لهذه المنطقة من الشّمال إلى الجنوب، فبالإضافة إلى كونها معبرا هاما وهمزة وصل بين مختلف الحضارات القائمة على شواطئ البحر المتوسط، كانت إفريقيا الشمالية همزة وصل بين التيارات المناخية المختلفة من التيارات الشمالية الرّطبة، والجنوبية الحارة والتي بدورها خلقت تنوّعا شديدا في تضاريس المنطقة، كانت بمثابة النّعمة والنّعمة على الإمكانيات الاقتصادية لإفريقيا، فأما النّعمة ففي سهولها وهضابها الشاسعة والخصبة التي تلائم النشاط الفلاحي، وأما النّعمة ففي النسبة الهائلة من المساحة التي تسيطر عليها الأراضي الصّحراوية.

ان تضاريس المنطقة أثّرت بنفسها في المناخ في عملية تكاملية، وهي الظاهرة التي نحاول التطرّق إليها كلاً على حد لفهم الإمكانيات الطبيعيّة التي تتوفّر عليها منطقة ودورها في النمو الاقتصادي في نهاية القرن ق 01 ق م وبداية ق 01 م. أي فترة نهاية الجمهورية وبداية العهد الإمبراطوري الروماني، ويبدو لنا من الصّواب تقسيم هذه الدراسة إلى مناطق شمالية وجنوبية، نظرا للتباين الشديد بين هاتين المنطقتين، فأما المنطقة السّاحلية فهي تمتدّ من سهول طرابلس شرقا إلى مضيق هرقل (مضيق جبل طارق) غربا²، فيما تمتدّ السهول الداخلية من خليج السيّرت شرقا إلى سهل السوس على الساحل الأطلسي غربا.

¹ - شارل أنردي جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي 647 م،

تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، 2011. مؤسّسة تاوالت الثقافية.

² - بشاري، م، المرجع السابق، ص 11.

2-التضاريس:

أ-السواحل: تمتدّ سواحل إفريقيا الشمالية على مسافة تقدّر ب ثلاثة آلاف (3000) كيلو متر، من حدود مصر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، أما الساحل المحيطي فيمتدّ من مدينة طنجة إلى مدينة الصويرة جنوبا¹، بحيث يتميز هذا الساحل بكثرة الخلجان والرؤوس الطبيعية التي سمحت بإقامة عدّة موانئ منذ القدم، وأهمها حسب موقعها التدرّجي من الشرق إلى الغرب²:

- خليج التربة والروزات، في سرت بليبيا أقصى الشرق.

- خليج مصراتة في سرت الكبرى.

- رأس كابوديا في سرت الصغرى.

- رأس الديماس في الحمامات في شرق تونس.

- رأس البيوض في بنزرت بتونس.

- راش العسة بعنابة الجزائر.

- رأس كفالو بجاية الجزائر.

- رأس ماتيفوا بالجزائر العاصمة.

- رأس تنس بالشلف.

- رأس كاربون بأرزيو.

- رأس سوتا بجبل طارق.

¹ - بشاري، م، المرجع السابق، ص، 10.

² - Ernest Mursier ; histoire de l'Afrique septentrionale (berberie) depuis les temps les plus recules jusqu' à la conquête française (1830). Paris ; 1888. T 1. P XV- XVI.

- راس سبارطل على الساحل الأطلسي.

كلّ هذه الرّؤوس والخلجان الطبيعيّة تعطي لنا انطباع عن نوعية الساحل الإفريقي المتميّز الذي ساعد كثيرا على إقامة الموانئ وبالتالي المساهمة في التجارة الخارجية والداخلية بالإضافة إلى قربه الشديد من القارة الأوروبية التي تبعد ب ثلاثة عشر (13) كيلومترا في أقرب مسافة بين القارتين في مضيق هرقل (جبل طارق حاليا)، ومائة وأربعين (140) كيلومتر بين أقصى نقطة من شمال شرق تونس حاليا وجزيرة صقلية، ما جعل من هاتين النقطتين همزة وصل بين المنطقة والبلاد الرومانية الأمر الذي شجع الرومان على احتلالها وذلك لقربها الشديد إليها، ما يسمح بالاستفادة من خيراتها بأسهل الطرق؛ نظرا لسهولة نقل المنتجات من الموانئ الإفريقيّة إلى روما، وهنا تكمن القيمة الاقتصادية لسواحلها.

ب- السّهول: تتميّز سهول إفريقيا الشمالية بانقسامها إلى قسمين، سهول ساحلية وأخرى داخلية، وتمتدّ السهول الساحلية من المنطقة الفاصلة بين البحر وجبال السلسلة التلية وتتميّز بخصوبة الأراضي وجودتها ومردوديتها الإنتاجية، التي حدّثتنا عنها معظم المصادر قديمها وحديثها؛ إذ يعتبر المؤرخ الإغريقي بلين الكبير أنّ القمح الإفريقي كان ذائع الصيت، ومن أهم أنواع القمح جودة لصناعة السميد¹، كما عُرفت بمردوديتها الكبيرة، وهذا راجع إلى خصوبة الأراضي الساحلية، إذ يحدّثنا قزال (Gsell. St)²، عن وفرة الأراضي الخصبة ذات الجودة العالية (تربة سوداء) والفيضية في معظمها وهذا في خضم حديثه على السواحل الشمالية للمغرب الأقصى في منطقة الريف بالتحديد التي تساعد في نظره على الزراعة الشجرية وزراعة الحبوب، وقد وصل به الأمر إلى حد وصف إنتاج هذه المناطق بالوفرة التي تضمن لها إطعام شعب كبير، كما تسمح له بضمان الاستقلال الغذائي والسياسي، ومن

¹ - Plin L'ancien ; histoire naturel, XVIII. 63

²-Stéphane Gsell. Histoire ancienne de l'Afrique du nord.1993 Paris. T 1. ED librairie Hachette.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

أهم هذه السهول نذكر، السهول الكبرى في كلّ من تونس وشرق الجزائر، التي كثر عنها الحديث في أواخر القرن الثالث (3) ق.م، إذ يحدّثنا المؤرخ الإغريقي (بوليب Polybe) أثناء حديثه عن الحرب القرطاجية الرومانية المعروفة بالحرب البونية الثانية عن تموين جيوش الجنرال الروماني (سيبيون الإفريقي Scipion) بالقمح قبل معركة (زاما) الشهيرة سنة 202 ق.م كما يحدّثنا (قزال) عن جيوش قيصر التي خرجت لجلب القمح في هذه السهول أثناء حربه ضد يوبا الأول (Juba I) سنة 46 ق.م، كما أنّ قيصر نفسه صرح بعد نهاية الحرب في حفل الانتصار الذي أقامه في روما بما يلي: "أتيت لروما ببلد يزودها ب 840 ألف قنطار من القمح" حسب ما يروي المؤرخ (شارل بيكار (Picard (G.Ch)¹، ولا تخلو المصادر القديمة من حديثها عن المردودية الكبيرة لهذه الأراضي، وهذا يعود إلى طبيعة المناخ ونوعية التربة التي تتصف بها هذه السواحل، أمّا السهول الداخلية التي لا تقل خصوبة عن نظيرتها الساحلية والتي وصفها المؤرخ الحبيب بشاري بالهضاب الفيضية²، وأهم هذه السهول نذكر: سهول قسنطينة، الجزائر وسطيف بالجزائر، ومكناس بالمغرب الأقصى، وتعتبر همزة وصل بين السهول الساحلية والهضاب العليا، التي لا يتوان جوليان بتسميتها بالسباسب أو الجحود، وتتميز تربتها عموماً بالتربة الفوسفاتية والرملية الغنية بالمواد المعدنية، ما يجعل منها مسقط الزراعة والنشاط الزراعي في شمال إفريقيا عبر العصور، الأمر الذي تظهره مواقع المستوطنات البشرية المنتشرة فيها منذ الأزمنة الغابرة، ولعلّ أهم هذه المدن مدينة سيرتا التي كانت عاصمة المملكة النوميديّة في عهد الملك ماسينيسا.

ونظراً للموقع الجغرافي لهذه السهول بشقيها الساحلية والداخلية وسهولة المواصلات بينها وشواطئ المتوسط أسهمت بشدّة في تموين روما بكلّ المواد الغذائية التي تحتاج إليها لمدة قرون فاعتنت بها ووسّعت الزراعة الشجرية والحبوب فيها حتى وصلت بها حدود الصحراء.

¹ - Picard (G.CH) ; la civilisation de l'Afrique romaine , Annale, paris 1960. P 69.

² - بشاري، م، المرجع السابق، ص، 11.

ت- الجبال: تُشكّل سلسلة الجبال الأطلسيّة والتليّة¹، أهم مظهر طبيعي جبلي في منطقة شمال إفريقيا، فهي سلسلة تمتدّ من الشرق نحو الغرب موازية البحر المتوسط، أمّا السلسلة التليّة فهي مقابلة للبحر مباشرة ومعروفة بالأطلس التلي، وتعتبر حاجزا منيعا أمام التيارات البحرية القادمة من الشمال فهي ما يفسّر جفاف المناطق الداخلية، وأهم هذه الجبال جبال جرجرة والبابور في الجزائر، وجبال الريف في المغرب، وجبال مقعد في تونس²، وهي في الغالب جبال مسنّنة متوسطة الارتفاع ما بين 2500م-3000م، وتكسو التلّوج قممها لفترة طويلة من السنّة، وبذلك تعتبر خزّانا ثميناً من المياه الطبيعيّة المغدّية للوديان التي تشقّ السهول الساحليّة والتي تسهم بدورها في خصوبة هذه السهول ومردوديتها الزراعيّة، أمّا بالنسبة لسلسلة الأطلس الصحراوي فهي تمتدّ في المناطق الداخليّة من المحيط الأطلسي غرباً إلى رأس الطيب في تونس شرقاً، وتواجه حوافها الجنوبيّة الامتداد الصحراوي نحو الشمال، فهي تلعب نفس دور السلسلة التلية لكن في الاتجاه المعاكس، بينما منعت هذه السلسلة توغّل التيارات الرطبة الآتية من البحر نحو المناطق الداخليّة، تقوم السلسلة الأطلسيّة الصحراويّة بحماية السهول الساحلية من ظاهرة التصحّر التي اعتقت مياه البحر المتوسط في منطقة طرابلس وسيرت الكبرى³، نتيجة غياب حاجز طبيعي يمنع توسّع ظاهرة التصحّر في هذه المنطقة، وهو ما يظهر لنا الدّور الريادي لهذه السلاسل الجبلية في توجيه مناخ المنطقة وبالتالي النشاط الاقتصادي فيها، ولا يفوتنا تذكير أنّ أهم قمم السلسلة الصحراوية هي: جبال طوبقال بالمغرب الأقصى.

¹ - خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، مذكرة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2013/2012، ص، 06.

² - بشاري، م، المرجع السابق، ص، 11.

³ - Mercier. E. P XV- XVI

ث- الصحاري: تشغل الصحراء الكبرى كلّ المناطق الواقعة جنوب الهضاب العليا على مساحة شاسعة تمتدّ من المحيط الأطلسي غربا إلى حدود النيل شرقا¹، وهي في الغالب هضبة قاحلة ذات تكوين جيولوجي قديم وإن لم تكن كذلك على الدوام، وهو ما تؤكّده الرسومات الصخرية في جبال الطاسيلي ناجر في أقصى جنوب الجزائر التي تؤرّخ لفترة من الرطوبة والمناخ المعتدل في هذه الصحراء التي تبدو اليوم خالية من أيّ مظهر من مظاهر الحياة، وهو ما تطرّقت إليه كامبس فابر (Camps Faber) في كتابها حول الزيتون والزيت في إفريقيا الرومانية²، إذ عرّجت في حديثها عن أغصان الزيتون التي رسمت فوق جدران الطاسيلي، وهو ما يؤكّد الماضي المعتدل في مناخ ما هو صحراء قاسية اليوم، لكن بحثنا أبعد ما يكون عن دراسة هذه الصحراء، وبذلك نكتفي بالحديث عن تأثيرها على الحواف الجنوبية لحدود إفريقيا الشمالية والدور الذي لعبته في الحياة الاقتصادية لهذه البلاد، وهي الأمور التي نحاول دراستها لاحقا.

3-الموارد المائية: تعتبر منطقة شمال إفريقيا ذات تساقط معتدل للأمطار ولذلك فهي تفتقر إلى الأنهار الكبيرة الدائمة الجريان التي تضمن لها التزود المستمر بالمياه لتطوير زراعتها إلا أنّ التساقط في هذه المنطقة عبر العصور عُرف بالتذبذب وعدم الثبات³، ومن المفروغ منه أنّ هذه الحالة السائدة اليوم لم تتغيّر منذ الاف السنين، فالمنطقة كما تؤكّده المصادر الأدبية دائما ما كانت عرضة للقحط والسنوات العجاف، كما هو الحال في النصف الأوّل من القرن الثاني للميلاد عند زيارة الإمبراطور تراجان (Trajan) سنة 128م لإفريقيا بعد خمس سنين من القحط، وهي الحادثة التي ركّز عليها المؤرّخ الفرنسي ستيفان غزال في خضم حديثه عن تذبذب التساقط في إفريقيا الرومانية.

¹ -Mercier, XIII.

² -هنريات كامبس فابرا، الزيتون والزيت في إفريقيا الشمالية خلال الفترة الرومانية، ترجمة العربي عقون، دار الهدى للنشر، الجزائر 2014، ص 18.

³ -ماتينغلي، ج، منطقة طرابلس في العهد الروماني، ترجمة محمد الطاهر الجراري ومحمد عبد الهادي حيدر، طرابلس 2009، ص، 39.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

وباعتبار أن الزراعة مرتبطة وبشكل وثيق بوفرة المياه وهذا راجع إلى الدور الذي تلعبه ليس فقط الأمطار الموسميّة، ولكن الوديان والتجمعات المائيّة في عملية الرّي في المواسم الجافة، وبالتالي فنجاح الموسم الزراعي من عدمه متوقف بشكل كلي على ظاهرة التساقط، ولذلك نجد الإنسان الإفريقي ومن بعده الرومان حاولوا الاستفادة قدر المستطاع من المياه المتوفّرة إما مطرا كانت أو مياهها جوفيّة، وتحويلها لصالحهم، وكما سبق وأن ذكرنا أنّنا فإنّ منطقة إفريقيا الشماليّة قديما وحديثا تفتقر إلى الأنهار الكبرى، وقليلة هي الأنهار الدائمة الجريان¹، كما أنّ معظم هذه الأنهار غير طويلة، وقريبة من مصباتها إمّا في سواحل البحر المتوسّط أو السواحل الأطلسيّة، فيما تنتهي الأنهار الداخليّة في بحيرات وشطوط ملحيّة داخليّة، كشط ملغيغ، وفي هذا المقام نحاول تقديم بعض الأمثلة، كلّ حسب منطقة تواجدها ووفرة مياهها ومصباتها:

إذ تتواجد معظم الأنهار الطويلة والدائمة الجريان في المناطق الساحليّة، والتي تأخذ مجراها من السلسلة التليّة أو الأطلسيّة، وأهمّها:

- واد الشلف في الجزائر يبلغ طوله 700 كلم، ويصب في البحر المتوسّط².

- واد مجردة في تونس.

- واد أم الربيع في المغرب الأقصى، وهو أكبر نهر في شمال إفريقيا، ينتهي مصبه في المحيط الأطلسي.

نستنتج من خلال الدراسة التي أعدّها المؤرّخ الفرنسي ارنست مورسيي حول تاريخ شمال إفريقيا أنّ كلّ أقطار الشمال الإفريقي اليوم الممتدّة من ليبيا شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا والتي تمثل في الفترة الرومانيّة المقاطعة الإفريقيّة بشقيها القديمة وإفريقيا

¹ - عون نادية، الزراعة الشجرية في بلاد المغرب أثناء الاحتلال الروماني 146-ق م - 430 م، مذكرة الماجستير،

جامعة الجزائر: 2011-2012، ص، 10.

² - خنيش، ع، المرجع السابق، ص، 08.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

الجديدة وموريتانيا تحتوي كلّ منها على وديان ساحلية دائمة الجريان ووديان داخلية وصحراويّة أي ما يسمى بالوديان ذات الجريان الفجائي، للتّوضيح أكثر نتطرّق لبعض الأمثلة من الحدود الشرقيّة لمقاطعة إفريقيا باتجاه الغرب وهي على التّوالي:

- واد سوف الجين بليبيا، الذي ينبع من جبل راريان ويصبّ في خليج مصراتة في البحر المتوسط¹.

- واد مجردة بتونس، الذي يأخذ منبعه من السّفوح الشماليّة لجبال الأوراس ويصبّ في خليج قرطاجة².

- واد السيبوس الذي ينبع من شرق قسنطينة بالجزائر ويصب في سواحل عنابة.

- واد الصومام بالجزائر، الذي يتغذى منبعه من السّفوح الشماليّة لجبال سطيف ليجد مصبّه في خليج بجاية على البحر المتوسّط.

- واد أيسر غرب جبال جرجرة، والذي يصب في منطقة دلس على البحر المتوسّط، وهو نفس مصب نهر سيباوا في جبال منطقة القبائل.

- واد الشلف والذي يأخذ منبعه من جبال أولاد عمور والورسنيس، وبعد مروره على سهول مليانه يصب على البحر المتوسط في خليج أرزيو، وهو نفس مصب نهر المقطع.

- نهر الملوية الذي ينبع من جبال الأطلس المغربي وينتهي به المطاف شمالا بين الحدود الجزائرية والمغربيّة اليوم، ويصبّ في البحر المتوسّط.

أمّا من الجهة الأطلسية فنجد الكثير من الوديان والأنهار التي تتغذى معظمها من مياه جبال الأطلس المغربي وتصب على سواحل المحيط الأطلسي والبحر المتوسط أهمها:

¹- ماتينغلي، ج، المرجع السابق، ص، 50. للمزيد من التفاصيل عن تضاريس منطقة سرت وشرق ليبيا عموما انظر الفصل الأول من هذا المرجع.

² - Murcier.E. Opcit. P. XII.

- نهر واد الكوس.

- نهر السبو.

- نهر أبو رقرق.

وتتبع هذه الأنهار من جبال الأطلس المغربية¹ بالإضافة إلى نهر أم الربيع أهم أنهار شمال إفريقيا، وهو دائم الجريان.

بالإضافة إلى الأنهار المذكورة والواقعة في المناطق الساحلية والتي تصب على شواطئ البحر المتوسط أو تلك التي ينتهي بها المطاف في المحيط الأطلسي نجد الأنهار الداخلية التي تنتهي مصباتها في المناطق الداخلية والصحراوية وأهمها:

واد جدي: وهو نهر ينبع من جبال عمور وينتهي مصبه في شط ملغيغ.

واد ارارار وواد المية اللذان ينتهي بهما المطاف في شط ملغيغ

واد غير: الذي ينبع من الهضاب العليا ليصب في واحات توات في عرض الصحراء².

والى جانب هذه الوديان والأنهار الدائمة الجريان والداخلية، تحتوي منطقة شمال إفريقيا على عدة بحيرات مائية هامة أهمها:

- شط جريد جنوب تونس.

- شط ملغيغ الواقع غرب شط جريد في نفس المنطقة الجنوبية لتونس.

- البحيرة السبخية لقورارة في الجزائر.

- البحيرة السبخية لدوورة في تافيلال.

¹-Murcie. E. Opcit. P XIII.

²-opcit, P XIV.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

تمتاز المناطق الجنوبية من إفريقيا بالأودية الفجائية في المناطق الصحراوية والشبه الصحراوية والتي غالبا ما تكون شديدة الوطأة ولكنها سرعان ما تختفي في جوف الرمال ونظرا للحرارة الشديدة التي تتميز بها المنطقة فان عملية التبخر تأتي على ما تبقى من المياه السطحية، وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذه المناطق القاحلة اليوم لم تكن كذلك على الدوام¹، إذ يشهد الماضي الجيولوجي للمنطقة على المناخ المعتدل والتساقط الكثيف للأمطار فيها فبالإضافة إلى الهيئة المورفولوجيا من وديان وأثار البحيرات الجافة في ربوع المناطق الصحراوية، فإن الرسوم الآثارية في منطقة الطاسيلي ناجر لم تترك لنا الشك في الماضي الخصب والكثيف التساقط، وهو ما نستنتجه من الجداريات التي خلدها رسامو تلك الفترة الغابرة والتي عرجت على الحياة اليومية لسكانها من صيد ورعي²، فتظهر الحيوانات الأليفة والمتوحشة منها، ومن كثرتها وأحجامها الكبيرة كالفيلة والزرافات والأسود وقطعان أبقار النوا والغزلان، الألواح التي تجسد مشاهد القطعان في براري شرق إفريقيا في يومنا هذا، طبعا من غير المعقول أن تعيش هذه الحيوانات في المنطقة لولا الخصوبة التي كانت توفرها المياه الغزيرة في تلك الفترة.

وبما أن الماء هو الحياة فخريطة الري في إفريقيا الشمالية تظهر لنا الأهمية البالغة والمساهمة الكبيرة لهذه المواقع المائية والوديان والأنهار بكل أنواعها في التنمية الاقتصادية للمنطقة، ولا تزال تلعب الدور نفسه حاليا وهو الأمر الذي ركز عليه بشدة المؤرخين القدماء والمحدثون وعلى رأسهم البشير شنيتي في دراسته الاقتصادية والاجتماعية للمغرب الروماني وكذا المؤرخ العربي عقون ومحمد الهادي حارش وغيرهم من المؤرخين وكذلك الفرنسيين منهم أمثال، قزال وبول فوكلر.

1- السعيد (شلاقه)، المظاهر الحضارية في الصحراء الجزائرية من العصر النيوليثي، مجلة الدراسات التاريخية، العدد

18، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر (02)، الجزائر، 2015، ص 48.47.

2- المرجع نفسه، ص. 47.

4- المناخ:

من خلال اطلاعنا على مختلف التضاريس التي تتميز بها منطقة شمال إفريقيا من السهول الساحلية، الجبال والهضاب الصحراوية يظهر لنا جليا تأثيرها الشديد على المناخ وتباينه بين مناطقه العديدة من الشمال نحو الجنوب، إذ تهب الرياح الباردة والرطوبة والتي تعبر المسطحات المائية في الشمال والشمال الشرقي وهي تحمل معها هواء رطبا يتسبب في تساقط أمطار غزيرة على المناطق الشمالية، وتلوج وبرد على الجبال التلية لفترة طويلة من السنة، فيما تهب الرياح الساخنة والجافة من الجنوب وهو السبب في تواجد المنطقة المنعزلة المتمثلة في الهضاب العليا التي تتميز بالمناخ القاري البارد شتاء والحار صيفا، أما المناطق الصحراوية الواقعة جنوبا فالمناخ فيها شديد الجفاف إذ لا تتعدى نسبة التساقط 50 ملم سنويا في معظم المناطق، وهو التباين الذي حدثنا عنه سترابون منذ القدم ولا يزال كذلك¹.

وبالعودة إلى المناطق الشمالية فإن المناخ المعتدل والرطب في الشتاء والربيع سمح بظهور التنوع النباتي ونمو غابات كثيفة على طول المناطق التلية والساحلية²، وهو حال كل المناطق الساحلية المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وهو ما يعرف بالغابات المتوسطة في معجم الجغرافيين، بحيث تنمو بكثافة وهي دائمة الخضرة في معظمها وأهم أشجار غابات المتوسط نذكر البلوط، العرعار، الخننج، الأرز، التنوب، الصنوبر، الزيتون البري... ونفس الوضعية تنطبق على الموارد المائية التي كما رأينا في العنوان السالف تنتشر بكثافة في المناطق الساحلية وتتناقص كلما اتجهنا جنوبا لتتعدم تقريبا في معظم المناطق الصحراوية التي تعرف الأمطار الفجائية، والمناطق التي يعتبرها حار رطبة وتتحصل على كمية معتبرة من المياه لا تتعدى 200 ملم على الأكثر من السواحل باتجاه الجنوب.

¹ - محمد علوات، جغرافية ليبيا القديمة عند سترابون وبطليموس، آراء ودراسات في التاريخ والآثار القديمة، أشغال الندوة

العلمية المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، الجزائر 2011، ص 102 103

² - حارث، م، المرجع السابق، ص، 15.16.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

من خلال هذه المعطيات المناخية التي يبدو أنها لم تتغير منذ الأزمنة القديمة وعلى الأقل منذ صدور أول المؤلفات التاريخية لهيرودوت¹، في القرن الخامس قبل الميلاد الذي حدثنا في كتابه الموسوم ب: التواريخ، بحيث خصّ شمال إفريقيا في كتابه الرابع وحواف الصحراء، وهذه الأخيرة وصفها بالقاحلة والخالية من الغطاء النباتي وهو نفسه الوصف الذي قدمه لنا ديودور الصقلي من بعد قرون عديدة في سياق وصفه هذه المناطق التي سماها بحر الرمال لا تصلح لطيور ولا للنبات²، وهو الوصف الذي عمم من طرف كل المؤرخين القدماء أمثال بلين وسترابون وسالوست...³، وقد دعم المؤرخ الفرنسي قزال في كتابه الموسوعي "التاريخ القديم لشمال إفريقيا" ما ذهب إليه المصادر القديمة من التذبذب الشديد الذي يميز مناخ هذه المنطقة بحيث استعان بشهادة كل من سالوست في كتابه عن حرب يوغورطة وقيصر في حرب إفريقيا اللذان يرويان كيف عانت الفيالق الرومانية من نقص المياه في أماكن عديدة زمن غزوها للمنطقة، ويشكل من المبالغة تناول سالوست حالة الأفارقة في المناطق الداخلية الذين يتفادون تناول الأطعمة التي تصيبهم بالجفاف نظرا لنقص المياه، وفي نفس سياق حديثه عن الحملات التي قامت بها الفيالق الرومانية على جيش يوغورطة في منطقة ثالة، حدثنا سالوست عن الكميات الكبيرة من المياه التي كان الجنود من الجانبين يتزودون بها قبل الاستعداد للرحيل أو خوض المعركة⁴.

من خلال هذه الملاحظات عن المناخ في منطقة إفريقيا الشمالية يظهر لنا التباين الشديد في الإمكانيات الاقتصادية من منطقة إلى أخرى في نفس المقاطعة المعنية بدراستنا وفضل المناخ عليها، إذ جعل التساقط الكثيف في المناطق الشمالية التي تبلغ معدلاتها 1000 ملم سنويا الأراضي خصبة منتجة لكل أنواع الخيرات من حبوب وفواكه وأشجار

¹– Hérodote.Histoires, CLXXXV.

²– Diodore de Sicile, Bibliothèque Historique. L.III–LIV.

³– ماتينغلي، ج، المرجع السابق، ص، 40.

⁴ – سالوست حرب يوغورطة، ترجمة محمد الهادي حارش، LXXXIX الجزائر 2019.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

وغابات وعلف الحيوانات¹، وقصارى القول كل ما يمكن أن ينمو في هذا المناخ، في حين أن هذه الوفرة تتناقص كلما اتجهنا جنوبا نحو المناطق الأقل روية بمياه الأمطار، ولأجل ترويضها واستصلاحها توجب على المهندس والفلاح الروماني عدم الاعتماد على سخاء الطبيعة وهو ما يظهر من خلال الآبار المنتشرة في المناطق الداخلية²، وكذا نظام السدود والعمل بنظام الحصص في توزيع أوقات الري على الفلاحين كما تظهره وثيقة لاماصبا³، بسبب النقص الفادح للمياه وهو الحال نفسه إلى يومنا هذا في هذه المناطق بل وتراجعت الفلاحة بشكل رهيب نحو الشمال بسبب إهمال الإنسان للأراضي الفلاحية وتراجع الغطاء النباتي لحساب التصحر وزحف الرمال نحو الشمال.

إذا كان تأكيد غزال على عدم تغير المناخ في إفريقيا الرومانية على ما هو الحال في يومنا هذا، فإن الشيء المؤكد هي العلاقة المترابطة بين المقومات الطبيعية للمقاطعة الإفريقية والاقتصاد الإفريقي في الفترة الرومانية، إذ أن هذه المعطيات التي حاولنا من خلالها التفصيل في مظاهر المناخ والتضاريس والموقع الجغرافي التي أسهمت كلها في تحديد الخريطة الاقتصادية للمقاطعة الإفريقية ومختلف المنتجات التي كانت توفرها وذلك قائم على اجتهاد الإنسان في خدمتها ونوعية التربة والمناخ السائد فيها، والملاحظ أيضا إن الخريطة الاقتصادية لإفريقيا الشمالية لم تتغير من ناحية المنتجات إلى يومنا في اغلب المناطق، فلا تزال السهول الكبرى التي مونت الجيوش الرومانية في حروبهم ضد قرطاجة تنتج الحبوب إلى اليوم بعد مرور أكثر من ألفي سنة، ونفس المناطق المنتجة للزيتون في واد الصومام لا تزال كذلك إلى اليوم، وبصفة عامة احتفظت الأرض والإنسان بما فيها مناخا ومنتوج طيلة القرون الماضية.

¹- محمد علوات، المرجع السابق، ص. 102.

² - شنييتي، م، المرجع السابق، ص، 109-115.

³ - المرجع نفسه، ص، 119.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

ويجدر بنا الذكر أن منطقة شمال إفريقيا وبالرغم من كل العوائق المناخية كانت القاطرة الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية لمدة طويلة من الزمن، حتى وإن كان ذلك على حساب الأهالي ولكنها كانت أرضاً منتجة أذعنّت لإرادة الفرد الروماني والإفريقي في أحلك الفترات التي مرت بها الأمة الرومانية عشية انتهاء النظام الجمهوري وبداية العهد الإمبراطوري لما شهدته من عجز اقتصادي داخلي هدد كيان توأجدها، فكانت المقاطعات البعيدة الإفريقية والمصرية الملجأ الأمين الذي ضمن لها الحياة وضمن استمرار السلم الروماني في ربوع البحر المتوسط الذي اعتبره الرومان بحيرة خاصة بهم.

5- الثروة النباتية:

تنتمي الثروة الغابية والنباتية لأفريقيا الشمالية إلى نظيرتها في البحر المتوسط على حدّ تعبير حارث¹، وغلبا ما يتحكم المناخ والتضاريس وكذا التساقط بصفة عامة في نوعية وكثافة الثروة الغابية في جميع المناطق²، وهو ما نلتمسه من خلال حديث قزال في هذا الموضوع³، بحيث قارن بين الغطاء النباتي في كل من جنوب أوروبا وإفريقيا الشمالية وكلها واقعة في الحوض الغربي للمتوسط وبالتالي فهي تتعرض لنفس التيارات البحرية ونفس المناخ الأمر نفسه ينطبق على الثروة الزراعية التي يغرّسها الإنسان من أشجار مثمرة وغيرها، ولا نستبعد انقراض العديد من النباتات البرية وذلك بسبب عامل الطبيعة والزمن وخاصة بسبب النشاط البشري من رعي مكثف والتوسع العمراني⁴، وبالرغم من قلة المصادر التي تحدثنا عن الغابات الإفريقية في تلك الفترة القديمة باعتراف قزال نفسه إلا أننا نجد إشارات واضحة في بعض المصادر الإغريقية واللاتينية على غرار هيرودوت وبلين

¹ - حارث، م، المرجع السابق، ص15.

² CAMPS, G. Les Berbères Mémoire et identité, Ed, barzakh, Alger,2011, P 100.

³ - Gsell, st, H.A.A.N, T.1,P,137.

⁴ - عن تدهور الغطاء النباتي بسبب نشاط الإنسان في إفريقيا الشمالية، انظر بشاري، م، المرجع السابق، ص، 301 وما يليها.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

وسترابون وكلها تؤكد لنا الانتشار الكثيف للغابات في إفريقيا الشمالية، إن حديث المصادر القديمة عن الانتشار الهائل للحيوانات البرية العاشبة منها والمفترسة يتطلب تواجد الغابات الكثيفة كمجال حيوي لها مثل القروود والخنازير البرية¹، والفهود والأسود... وهو ملخص الدراسة التي قام بها المؤرخ بشاري الذي أكد لنا على تعرض مساحات واسعة من الغابات لتراجع بسبب النشاط البشري من رعي واستصلاح للأراضي الزراعية، وكذلك سياسة التهجير التي دفعت السكان إلى المناطق الغابية ما اضطرهم لنقل قطعانهم إلى هذه المناطق وبالتالي إحداث خلل شديد في الأنظمة البيئية لهذه المناطق².

من خلال المصادر التاريخية نستشف الكميات الهائلة من الأخشاب التي تم نقلها إلى روما من الغابات الإفريقية بهدف التدفئة والصناعات المختلفة، ربما لا يختلف موقع الغابات قديماً عما هو عليه اليوم، إلا أن الفترة الزمنية الطويلة منذ تلك الحقبة ولأسباب المختلفة تراجعت الغابات في مناطقها الطبيعية، ولكن الإشارات الواردة في كتب المؤرخين والجغرافيين القدامى لا تختلف مواقعها على ما هو اليوم بكثير فكانت المنطقة الساحلية والقريبة من البحر المتوسط هو الموقع الطبيعي لها.

ونجد الثروات النباتية والغابية في شمال إفريقيا، ونحاول ذكر بعضها لأهميتها الصناعية أو لمساهمتها الغذائية والاقتصادية، فالمعروف عن الغابات الإفريقية والمتوسطية احتواءها على أشجار الصنوبر والبلوط والبلوط الفليني والقرمزي والزّان، الدردار، الافراست، البطم، الرجراج، المران، الاتل، العناب، الريحان، هذا فيما يخص أهم الأشجار الغابية أما بالنسبة للأشجار المثمرة ففي أعلى القائمة نجد أشجار الزيتون والتين المنتشرة بكثرة إلى

¹ - Gsell.st, H.A.A.N, T.1,P,139.

² - بشاري، م، المرجع السابق، ص332.

الفصل الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

يومنا ها نظرا لاستغلالها الكثيف ودورها في النظام الغذائي المحلي إضافة إلى أشجار الرمان والنخيل والكروم¹.

وبالإضافة إلى الأشجار المثمرة والبرية نجد الأراضي الإفريقية تزخر بالحشائش وأسهمت الخضروات والبقوليات كثيرا في تطوير النظام الغذائي المحلي وكذا النظام الطبي والاقتصادي حديثا.

من خلال هذا الملخص للثروة النباتية لشمال إفريقيا القديم يظهر لنا أهميتها الاقتصادية بالنسبة للمنطقة وروما على حد سواء، وهو الدور الذي لا تزال تلعبه إلى اليوم، فالمصادر التاريخية لا تخلوا من ذكر الحركة التجارية لهذه الثروة بين إفريقيا وروما من نقل للحطب وبناء السفن والموائد الرومانية الممتلئة بالزمان والتفاح والخضروات والزيوت الإفريقية وكذا النبيذ الأفريقي الشهير.

6- الثروة الحيوانية:

يشهد كل المؤرخين والجغرافيين القدماء على غنى إفريقيا الشمالية بالثروة الحيوانية منذ أقدم العصور وهو ما تؤكد لنا الجداريات التي خلدت في الطاسيلي ناجر أقصى الجنوب الجزائري بحيث رافقت الحيوانات الأليفة الإنسان الإفريقي منذ أقدم الأزمنة²، كما لم تخلوا المنطقة من الحيوانات البرية والتي تطرق إليها هيرودوت وسترابون وبلين وسالوست ويقول كامبس ان الأراضي الإفريقية غنية بالحيوانات المفترسة الى حد عرقلتها لاستغلال هذه الاراضي³، لا شك انه بالغ في هذا الوصف لكن هذا دليل اخر على انتشارها الكبير كما تؤكد النصوص التاريخية خاصة في غمار حديثها عن الحروب التي خاضتها الجيوش

¹ - نادية عون، المرجع السابق، ص 72.

² إبراهيم العيد بشي، الأحوال الاقتصادية العاملة لبلاد المغرب القديم في كل من نوميديا الشرقية والغربية، مجلة أبحاث ودراسات تاريخية واثارية، كنوز الحكمة للنشر، الجزائر 2015، ص 167.

³ Camps, G. op cit, P 100.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

الرومانية في المنطقة¹، بحيث استعمل المتحاربين الفيلة والأحصنة كما استعملوا الأسود والنمور، الفهود والدببة في السرك الروماني²، وهو ما نفهمه من خلال حديث المؤرخ الروماني سالوست في كتابه حرب يوغورطة عن ثقافة الصيد المتجذرة في شعوب المنطقة وانتشار الحيوانات المفترسة فيها³، كما يذكر ديودور الصقلي القطط الكبيرة التي تسكن إحدى الجبال الداخلية⁴، أما بلين فيروي عن قطعان من الفيلة التي تسرح قرب واد أمونيم (Hymonyme⁵) وكذلك التماسيح وأفراس النهر والثعابين والعقارب، وفي صدد هذا الموضوع أشير إلى المؤرخ الفرنسي غزال الذي أعطى لنا معلومات قيّمة عن الثروة الحيوانية الجديرة بالاطلاع لما تحويه من تنوع ودقة في ذكر المصادر التي اطلع عليها وهذا في كتابه الأول من التاريخ القديم لشمال إفريقيا.

وأهم الحيوانات البرية التي ذكرت في المصادر القديمة ما يلي:

- الفيل الأطلسي المنقرض وهو كبير الحجم وذو الأنياب العملاقة.
- فرس النهر
- وحيد القرن
- الأسد
- الدب
- الخنزير البري
- الحمار الوحشي
- الخنزير الإفريقي

¹Encyclopédie Universelle, Les Essentiels de l'Univers, volume 02, paris. 2009. P 52.

²- Gsell. St, H.A.A.N, T.1, P110.

³ - سالوست، المصدر السابق، ص 53.V.

⁴- Gsell.st, H.A.A.N, T.1,P113.

⁵ - Pline. histoire naturelle, L.V, Tr ,J. Désanges, Paris, 1980. p48.

- الجمل
- الزرافة
- الغزلان
- الضبع
- البقر الوحشي
- الجاموس
- بقر النَو
- المعزّ الجبلي
- النعام¹

وغيرها من الحيوانات التي لا يسمح لنا المقام بذكرها². ولا نستبعد أنها كانت على ما عليها السافانا الإفريقية اليوم تعج بالحيوانات البرية من كل الأنواع.

وإذا كان هذا هو حال الحيوانات البرية، فإن الحيوانات الأليفة كانت منتشرة بكثرة إلى الحد الذي اعتبرها المؤرخون الرومان أنها ارض الحيوانات والماشية، من أبقار، أغنام، معز خنازير، أحصنة ودواجن وكل ما يتم تربيته اليوم في الحظائر الإفريقية، بحيث استفاد من جلودها ولحومها، إذ تحدثنا الباحثة بنت مقدم على انتشار الاكواخ المحتوية على حوضر الماشية و لدواجن في المنطقة³، وإذ حدثنا هيرودوت عن القبائل المزارعة والقبائل الرحل الذين يمتنون الرعي وهذا في القرن الخامس قبل الميلاد، ويبدو لنا ذلك منطقيا لان الإنسان

¹ - Gsell.st, H.A.A.N, T.1,PP,46.101.

²- إبراهيم العيد بشي، المرجع السابق، للمزيد من التفاصيل عن الحيوانات التي اشتهرت بها افريقيا الشمالية في هذه الفترة القديمة ففصل المؤرخ في مقاله سالف الذكر، ص. 169 167 168.

³ - مقدم (بنت النبي)، الفن المعماري في إنشاء المباني السكنية في الجزائر القديمة، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 19، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر (02)، 2015، ص.22.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

قام بتدجين الحيوانات مذ فترة طويلة سابقة للاستقرار الزراعي¹، ولا تزال إلى اليوم أهم الحرف في المنطقة خاصة في منطقة الهضاب العليا والصحراء نظرا لملائمة المناخ والتضاريس لهذه المهنة وكذا لدورها الاقتصادي الكبير، الأمر الذي استغله الرومان والسكان الأصليون لتزويد الصناعة والتجارة بالمواد الأولية بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، وعليه نعتبر الثروة الحيوانية إحدى ركائز الاقتصاد الإفريقي التي استغلها الرومان في خدمة اقتصاده لفترة زمنية ليست بالقصيرة.

بالإضافة إلى المصادر الأدبية القديمة والحديثة التي حدثتنا عن هذه الثروة الحيوانية فإن الجداريات التي رسمت في الطاسيلي والتي تعود إلى فجر التاريخ لا تخلو من الحيوانات التي عاصرت رسامو تلك اللوحات الفنية من شتى الأنواع المعروفة اليوم كبيرة كانت أم صغيرة، وتضم القائمة كل الحيوانات التي عرفت بها إفريقيا، وإن صح ما توصل غزال فإن هذه الحيوانات كانت تسكن غرب وجنوب أوروبا حسبه قبل أن تنتقل إلى إفريقيا الشمالية في أواخر العهد الجيولوجي الرابع، وهي آخر الفترات الجليدية التي عرفها الكوكب، إن دل ذلك على شيء فهو يدل على تراجع الحيوانات من مناطقها الطبيعية وفقا للتغير المناخي الذي يطرأ على المنطقة كما هو الحال في الصحراء الكبرى قبل أن تصبح قاحلة وغير قابلة للحياة، ولنا أن نشير إلى كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبالإضافة إلى غزال نجد المؤرخ العربي عقون في مؤلفه الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم وكذا فتحة فرحاني في مؤلفها نوميديا².

كانت معظم هذه الحيوانات المذكورة تتواجد في منطقة إفريقيا الشمالية إلى فترات متقدمة جدا من التاريخ الحديث والتي في أغلبها انقرضت بسبب الصيد الجائر أو التغير

¹ - العربي عقون، المرجع السابق، ص 18.

² - فتحة فرحاني، نوميديا من حكم الملك غايا إلى بداية الاحتلال الروماني 213 ق م، 46 ق م، ص 224.

المناخي، وأخرى نزحت نحو إفريقيا الشرقية والجنوبية التي تحتوي اليوم على أكبر القطعان البرية في العالم.

7- الثروة المنجمية والمعدنية:

تعود فترة ظهور المعادن واستغلال المناجم في إفريقيا الشمالية إلى فترة موعلة في القدم إذ يقول أندريه جوليان « وكان البربر يتزينون بالحلي نساء ورجالا، فالرجال يضعون أقراطا في آذانهم والنساء خلاخل في أرجلهن، وكان جميعهم يحملون أسوار وقلائد»¹ ، ويدل ذلك على قدم معرفة الإفريقيين بالمعادن واستغلالها، ففي القرن الخامس ق.م حدثنا هيرودوت عن جزيرة كبراونيس التي يستخرج منها الذهب كما أكد على حدوث تبادل تجاري بين سكان المنطقة وشعوب عصرهم خاصة الفينيقيون منهم الذين يقايضون سلعهم مقابل الذهب الليبي، وفي بداية القرن الأول الميلادي حدثنا سترابون عن النحاس الذي كان يستخرج في شمال إفريقيا وهي إشارة وواضحة لقدم هذه الصناعة واستغلال الثروة المنجمية والمعدنية بل وتوفرها بكثرة خاصة في المناطق الشمالية، ولم يحد المؤرخ اللاتيني صاحب مؤلف حرب يوغورطة عن هذا التأكيد إذ حدثنا عن الذهب الذي كان الملك النوميدي يوغورطة يرشو حسب زعمه به القادة الرومان ساسة كانوا أم قادة عسكريين إذ يقول «هكذا أرسل بعده بأيام إلى روما موفدين متقلين بالذهب والفضة»² ، كما أكد المؤرخ حارث أن السبائك الذهبية وصناعة النحاس تعود إلى الفترة القرطاجية وأن الحديد والرصاص والنحاس والبرنز كانت من المعدن المنتشرة في تلك الفترة في شمال إفريقيا، وإن كان رأي غزال مختلفا

¹ - جوليان، ش، المرجع السابق، ص 65.

² سالوست، المصدر السابق، XIII، 06.

الفصل الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

اذ حسب قوله فإن قلة ذكر المصادر التاريخية للذهب وصناعته في افريقيا دليل على ندرته في هذه البلاد¹.

ومع وصول الرومان في المنطقة عرفت الصناعة المعدنية بأنواعها وكذا استغلال المناجم تطور كبيرا، ففي كامل المنطقة تم العثور على الأواني الحديدية والمعدنية التي تعود إلى فترات متفاوتة، واغلبها من الأسلحة التي عرفت رواجا كبيرا خاصة الرماح التي اشتهر بها المحارب النوميدي إذ وجد بقبر الخروب على هذه الأسلحة، والدرع التي لم تكن ذات رواج كبير باعتبار ان الجيش النوميدي اعتمد كثيرا على الاسلحة الهجومية غير ان وجودها مؤكد من خلال الآثار والتماثيل التي نصبت للجنود الحاملين للدرع الحديدية²، ونسب كامبس Camps السكين إلى الأفارقة بحيث كان يصنع محليا كما عثر على فؤوس، مناجل، مطارق وخناجر معدنية تعود إلى الفترة النوميديّة والفترات السابقة لها مثال الأسوار والخواتم التي عثر عليها في مقبرة عين الباي في سيدي بلعباس بالغرب الجزائري³، كما انتشرت ظاهرة المسكوكات التي تتوفر بشكل كبير وقد سكّت منذ اعتلاء ماسينيسا العرش وكل الملوك الذين أتوا بعده حتى يوبا الثاني باعتبار أن العملة رمز من رموز السيادة والقوة الاقتصادية ولا تزال كذلك.

وانتشرت المناجم في المنطقة مثل منجم التنس، سيرتا (قسنطينة حاليا) Cirta ، بجاية (صالادي) Saldae، جيجل Igili وسواحل المغرب الأقصى، وتتوعد المناجم من الحديد والنحاس والزنك وكان استغلالها أيضا يتم بأدوات بدائية مثل الفؤوس، وان أكد قزال

¹- أكصيل أضيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج 05، (المماليك الأهلية)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007.ص.34.

² Ouiza Ait. A. Les armes de protection des combattants numides à l'époque de Massinissa, actes du colloque international, (Massinissa au cœur de la consécration du premier Etat numide), édité par le haut-commissariat à l'amazighité, Alger 2015,PP 275-340.

³ -Gsell.St, H.A.A.N, T.1,P

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

قلة الأسلحة، الأمر الذي أرجعه حارث كما سبق وأن ذكرناه إلي غياب هذه الأسلحة باعتبار أن الأفارقة يستعملون الرماح بكثرة وأن بنيتها الخشبية لم تعط لها الفرصة للبقاء طويلا ومقاومة عامل الزمن، أما السيوف فهي دخيلة على غرار الخوذات والدروع، ومع ذلك فإن قزال ركز على وجود الأدوات الأخرى في المناجم التي كانت تستغل في المنطقة على غرار المعاول الحديدية، الصنارة البرنزية، الملاعق، المعاول والصناديق التي تشتهر بها الحضارة القرطاجية التي استغلت دون شك المناجم الساحلية القريبة مثل منجم جبل الرصاص، قسنطينة، جبل الحديد وسكيكدة... والجدير بالذكر أن البحث الحثيث ودون كلل من قبل القرطاجيين عن المعادن في المناطق البعيدة كإسبانيا والجزر الأطلسية دليل عن قلة هذه المعادن في المنطقة أو صعوبة استخراجها، خاصة المعاد النفيسة من فضة وذهب لكن هذا لا يعني انعدامها إذ تذكر المصادر استحواذ الرومان عن معظم المنتج الإفريقي من الذهب¹.

وإذا كان هذا حال المعادن، فإن الثروة المنجمية تمثلت في المحاجر المنتجة للرخام والغرانيت بدورها كانت منتشرة، فكان الرخام الوردي، الأخضر والأصفر الذي يستخرج من مناجم شمتوا من أشهر أنواع الرخام في المنطقة²، والذي استغل في صناعة الألواح المنقوشة والأعمدة والتماثيل والمعابد والطاولات الفاخرة، وعرف عن الرخام الإفريقي انتشاره في كل أسواق المتوسط نظرا إلى جودته العالية التي أغوت الأباطرة الرومان الذين اشتروا هذه السلعة بكثرة خاصة بعد عهد نيرون على ما يذكره حارث، وفي هذا الصدد فصلت

¹ - شافية، شارن، النشاط التجاري في نوميديا وموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني والعهد الإمبراطوري الأول، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ القديم الجزء الأول، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص. 162.

² - نفسه، ص. 213.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

شارن شافية¹ في مقالها التاريخي في أنواع المحاجر والمناجم وكذا موقعها في شمال افريقيا ونحاول ذكر بعضها فيما يلي:

- محجر واد الكبير في الجزائر
- محجر عنابة: المشهور بالرخام الأحمر والأبيض ذوا العروق الرمادية
- محجر فلفلة: الرخام ذوا اللون الأسود وخليط بين الأسود والأبيض البلوري
- عين السمارة: في قسنطينة التي تحوي رخام ذوا العروق بيضاء وحمراء.
- محاجر شمتوا: وهو من أشهر المحاجر في افريقيا الشمالية ومعروف رخامها باللون الأصفر وبقع وردية، الذي كان يباع في روما ومن أشهر ما ذكر على هذا الرخام هو استعماله في تزيين احد منازل الشخصيات البارزة في روما و هو منزل ماركوس لبيدوس (Marcus Libidus) في سنة 78 م²، كما ذكر انجاز ساحة عمومية مرصعة برخام شمتوا في روما عقب مقتل قيصر³.
- منجم سيدي يحي بيجاية ومعروف رخامها باللون الأسود
- جبال بوزريعة ومعروف رخامها باللون الأزرق، الأبيض، الأخضر
- مناجم تفيالنت بوهران: ويتميز رخامها باللون الأحمر
- مناجم شرشال: ويتميز رخامها باللون الاصفر

¹ - شارن شافية، الرخام في الجزائر قبل الفتح الإسلامي، مجلة أبحاث ودراسات تاريخية واثارية، كنوز الحكمة للنشر، الجزائر 2015، ص. 60 59 58.

² PAUL, A. F, *Approches du Maghreb Romain*, Ed, EDISUD, la calade Aix-en-Provence, France, 1989,P 97.

³ Opcit, P 97.

ثانيا: مصر:

1- الموقع الجغرافي: تحتل مصر موقعا جغرافيا شديد الأهمية من الناحية الجغرافية والاستراتيجية إذ تقع عند ملتقى قارتي آسيا وإفريقيا وبين بحرين داخليين، البحر المتوسط شمالا والبحر الأحمر في الشرق، وكلاهما يتصل بالمحيط، فالبحر المتوسط يتصل بالمحيط الأطلسي، اما البحر الأحمر ينتهي بالمحيط الهندي¹، فيحد مصر من الشمال البحر المتوسط، ومن الغرب والجنوب الغربي إفريقيا، من الجنوب السودان ومن الشرق البحر الأحمر، وصحراء سيناء من الشمال الشرقي، فهي تقع في أقصى شمال شرق إفريقيا وتمتد بين دائرتي عرض 22 و 31 درجة شمالا وعلى خط الطول 25-37 شرق خط جرينتش، هذا الموقع الجغرافي الخاص لمصر جعل منها موجودة في كل الأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها المنطقة.

فتحكمت في طرق التجارة عبر العصور مما جعل منها ملتقى ثروات الشرق والغرب وهو الدور الريادي الذي لا تزال تحتفظ به إلى يومنا هذا ففي مصر تقع أهم قناة مائية في العالم وهي قناة السويس، وقديما في غياب هذه القناة كانت البضائع ترسو على سواحل البحر الأحمر لتنتقل بالقوافل البرية نحو البحر المتوسط على شواطئ الإسكندرية حيث يتم شحنها بالسفن نحو كل أرجاء العالم القديم كبلاد اليونان، الرومان، بلاد كنعان وليبيا، وهو ما يفسر علاقتها الوطيدة مع كل هذه الحضارات الإفريقية، الآسيوية، وجزر المتوسط². هذه الأهمية الجغرافية كانت سبب ثراء مصر الاثني، الاقتصادي والحضاري، كما كانت بلاء

1 - محمد فريد فتحي، في جغرافية مصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 01.

2- محمد، ف، نفسه، ص 04.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

عليها إذ جلب لها الغزاة والطامعين فيها من كل الشعوب المجاورة والبعيدة ما يفسر الاحتلال الذي تعرضت له عدة مرات عبر تاريخها الطويل¹.

كما أسهم الموقع الجغرافي لمصر في بروز أحد أكبر الحضارات وأعرقها على أراضيها ألا وهي الحضارة الفرعونية التي تعود إلى آلاف السنين ولا تزال أبنيتها وآثارها من الأهرامات والمقابر تبهر العلماء والزوار، هذه الحضارة التي ولدت على شواطئ نهر النيل الذي يمثل أهم مظهر تضاريسي في مصر.

2- التضاريس:

تنقسم الأراضي المصرية إلى منطقتين المنطقة الشمالية المواجهة للبحر المتوسط وتبدأ من مدينة منف إلى غاية البحر المتوسط وتسمى منطقة الدلتا²، أما القسم الجنوبي فيبدأ من مدينة منف إلى أسوان جنوباً، ومعظم الأراضي المصرية صحراوية قاحلة باستثناء دلتا النيل وتزداد قسوة التضاريس كلما اتجهنا جنوباً باستثناء الواحات المتناثرة في قلب الصحراء المصرية، من خلال الدراسات التي أُعدت فإن السطح المصري وليد مناخه بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فدرجات الحرارة والرياح والرمال والمياه الصحراوية الفجائية والفيضانات السنوية للنيل لعبت الدور الأبرز في تحديد الخريطة التضاريسية لمصر وفي هذا الإطار قام العالم هيوم (H.Hume) بتقسيم السطح المصري إلى أقاليم مورفولوجية³، مختلفة بعضها عن بعض. فكانت هذه التضاريس ولا تزال العامل الرئيسي الذي يرتبط به تاريخ المجتمع المصري، وفيما يلي أهم مظاهرها:

¹ - قديم الطيب، التغيرات الاقتصادية في مصر الرومانية من نهاية القرن الأول ق. م إلى القرن الرابع ميلادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحضارات القديمة، اشراف محمد الحبيب بشاري، جامعة الجزائر 02، 2010 - 2011، ص. 11.

² - قديم الطيب، المرجع السابق، ص 12.

³ HUME W. F (le cone 1925). Geology of Egypt. Vol. 1. The surface features of Egypt. P. 11.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

أ - الصحراء الغربية: تمتد من واد النيل شرقا إلى الحدود الليبية غربا ومن البحر المتوسط شمالا إلى الحدود السودانية- المصرية جنوبا¹، وهي تمثل ثلث المساحة الإجمالية لمصر كلها، ومن الناحية الجيولوجية تعتبر الصحراء الغربية هضبة صخرية متوسطة الارتفاع تحدها في الجنوب الجبال الصخرية والمعروفة بالعوينات، وقسم الجغرافيون هذه الهضاب إلى:

- هضبة الخرسان النوبي: وهي تشغل الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية وتتحدّر من جبال العوينات بالتدرج نحو الشمال.

- هضبة الحجر الجيري: النيومولوتي وتشرف على واد النيل من الناحية الشرقية وتحتل أكبر مساحة في الصحراء الغربية وتتحدّر نحو الشمال حتى تصل إلى مستوى البحر.

- هضبة الحجر الجيري الميوسيني: وهي المعروفة بهضبة الدفنة وتتحدّر نحو البحر المتوسط ابتداء من منطقة سيوة².

معظم الأراضي المكونة لهذه الصحراء أراضي جيرية تعرضت إلى التعرية الشديدة بسبب الرياح، وتسيطر الكثبان الرملية على معظم سطح الصحراء الغربية التي لعبت دور شك دورا بارزا في عوامل التعرية والنحت، وتتخلل هذه الصحراء منخفضات عديدة تكونت في جوفها أهم واحات مصر الداخلية والخارجية التي تصب فيها الوديان الداخلية التي تتبع من الهضاب السابقة الذكر لتشكل واحات قابلة للحياة كانت أهم مراكز استراحة بالنسبة للقوافل العابرة للصحراء المصرية.

وبذلك لعبت الواحات دورا اقتصاديا بارزا في التجارة الصحراوية وموقعا للحياة الزراعية بسبب الأراضي الخصبة التي تتوفر عليها¹، ولنا أن نسمي ما اعتبره محمد فتحي

¹ محمد، ف، المرجع السابق، ص 47.

² - المرجع نفسه، ص 48.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

أهم منخفض في الصحراء الغربية وهو منخفض واحة الفرافرة²، ويقع هذا المنخفض غير بعيد عن مدينة أسيوط بحيث يبلغ طوله من الشمال إلى الجنوب 200 كلم باتساع أقصى بحدود 90 كلم ويبلغ منسوبه من التربة 20 متراً، ووجود قرية الفرافرة غير بعيدة عن هذا المنخفض هو خير دليل لملائمة هذه المنطقة للحياة البشرية رغم قسوة المناطق المحيطة بها.

بالإضافة إلى هذه المنخفضات المذكورة التي تلعب دوراً مهماً في جعل الصحراء الغربية قابلة للحياة، وفي بعض الأماكن المحصورة في الواحات نجد أيضاً المنخفضات البحرية ومنخفض القطارة، منخفض واحة سيوة³، وواد النطرون، وتشمل الصحراء الغربية أيضاً المناطق الساحلية المتاخمة للإسكندرية، والمعروفة بإقليم مريوط والذي ينقسم إلى:

- الساحل بين الإسكندرية والعلمين.

- سلسلة العجمي.

- واد مريوط.

- سلسلة أبو حير.

- سلسلة مريوط.

- منطقة مرسى مطروح.

ب-منطقة البحيرات: تمتد البحيرات المصرية السبعة جنوب تلال مريوط وهي موازية

للساحل، وتتصل بمنطقة مرسى مطروح عن طريق شاطئ الغرام واشتهرت هذه البحيرات بموقعها الفاصل بين الأراضي المصرية الإفريقية والمصرية الأسيوية وهي تقع على طول قناة السويس، وهي بحيرات مالحة وضحلة غير قابلة للملاحة باستثناء الكبرى منها، وغرب

1 - المرجع نفسه، ص 55.

2 - نفسه، ص 56.

3 - نفسه، ص 61.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

هذه البحيرات تظهر لنا تضاريس أخرى كخليج مرسى مطروح والسلسلة الداخلية وساحل أم الرخم وهي أبرز التضاريس الشمالية على الساحل البحري للصحراء الغربية.

ت- الصحراء الشرقية: تشتمل هذا الصحراء كل المناطق الممتدة من شرق النيل حتى البحر الأحمر شرقاً، وخليج السويس، من حدود السودان جنوباً إلى غاية حدود القاهرة شمالاً وهي تمثل ¼ مساحة مصر كلها، وتشتهر بالجبال العالية التي توازي البحر الأحمر¹، أما المناطق الغربية من هذه الجبال فهي عبارة عن هضبة قليلة الارتفاع ويمكن حصر أسمائها حسب الدكتور محمد فتحي بالهضبة الغربية، هضبة الميادين، هضبة المعازة، وتتخلل هذه الهضاب أودية صغيرة قابلة للحياة بما تمتلكه من أراضي خصبة على حوافها²، ومعظم هذه الوديان ينتهي بها المطاف في واد النيل.

ث- صحراء سيناء: تقع صحراء شبه جزيرة سناء في الشمال الشرقي لمصر، يحدّها من الشرق خليج العقبة وغرباً خليج السويس وقناة السويس ويحدّها من الشمال البحر المتوسط، وتبلغ مساحتها 60 ألف كيلومتر مربع³، ومعظم أراضيها صخرية قاسية ورمليّة باستثناء المناطق الساحلية المحاذية للبحر المتوسط وبعض الوديان التي تشق جوف شبه جزيرة سيناء.

ورغم ما يبدو حول صحاري مصر من قسوتها الشديدة وحرارتها المرتفعة وفقّر تربتها إلا أن هذا ظاهرياً فقط، إذ تعتبر هذه الصحاري مورداً رئيسياً للمعادن الثمينة لمصر منذ العصور القديمة ومخزناً لا ينضب من الأحجار المختلفة التي استغلت في بناء الحضارة المصرية الفرعونية وما بعدها⁴.

1 - هيروdot، التواريخ، الكتاب الثاني، التعريب، محمد صقر خفاجة، دار القلم لنشر القاهرة 1966، ص. 56.

2 - محمد فريد فتحي، المرجع السابق، ص. 74.

3 - المرجع نفسه، ص. 82.

4 - قديم الطيب، المرجع السابق، ص. 20.

ج- الجبال: بالرغم من اعتبار معظم سطح مصر هضبة صحراوية إلا أنها لا تخلو من الجبال الشاهقة في بعض المناطق إذ يذكر لنا هيرودوت الجبال الغربية الممتدة في سلسلة طويلة على الحدود الغربية بين مصر وليبيا وكذا الجبال الموازية للبحر الأحمر والمعروفة حالياً بالجبال العربية وهي جبل الأحمر وجبل المقطم¹، بحيث وصف الجبال الغربية المحاذية للأراضي الليبية بالجبال الصخرية الرملية ذات قمم مسننة وهذا بلا شك نتيجة التعرية التي تعرضت لها عبر الزمن.

أما جبال البحر الأحمر فتمتد بنحو 1000 كلم من الشمال نحو الجنوب بمحاذاة السواحل، وهي عبارة عن سلاسل جبلية متقطعة، وتبلغ قممها في بعض المناطق أكثر من 2000 م.

أهم هذه الجبال:

- جبل الشايب 2175م².
- جبل قطار 1963م.
- جبل أيودنان 1887م.
- جبل حطامة 1977م.
- جبل السياهي 1099م.
- جبل نجرس 1504م.
- جبل أبو زهر 1736م.
- جبل علبة 1437م.

¹- هيرودوت، المصدر السابق، II- ص، 08.

²- محمد فريد، ف، المرجع السابق، ص. 72- 73.

الفصل الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

وأهم جبال القسم الشمالي: جبل أم التنصيب 1110م، جبل داره 1500م جبل الجلالة 1270م.

كما تحتوي شبه جزيرة سيناء على جبال شاهقة نفوق علوها 500م أهمها جبل كترينا 2637م، وهو أعلى جبل في مصر، وجبل الشيب 2439م.

3- الموارد المائية: بالرغم من الموقع الجغرافي لمصر المحصور بين سواحل المتوسط والصحراء الكبرى فعلى خلاف كل التوقعات فإن مصر غنية بالموارد المائية ليس من التساقط المطري أو رطوبة البحر بخلاف بعض الأودية الجانبية التي سنتحدث عنها لاحقاً، فإن وفرة المياه، هذه الثروة التي لا غنى عنها تأتيها من بلاد بعيدة على نحو 6000 كلم من حدود مصر الجنوبية عبر أشهر وأطول أنهار العالم نهر النيل ونظراً لأهميته ارتأينا التفصيل في بعض خصائصه التضاريسية.

إن مصر هي هبة النيل كما يقول هيرودوت، فلهذا النهر العظيم الفضل في وجودها واستمرارها في وسط هذه الصحراء المقفرة، يأخذ النيل منبعه من البحيرات العظمى في وسط شرق إفريقيا والهضبة الإثيوبية شمالاً ويخترق مصر من حدودها الجنوبية عند قرية إندنان الفاصلة مع السودان¹، ويصب في سواحل البحر المتوسط بطول 1531 كلم وينتهي به المطاف في مدينة أسوان. ويعتبر نهر النيل بصفة عامة صالحاً للملاحة بسبب الأرض المستوية وانعدام الشلالات التي تعيق تحرك المراكب ويصل متوسط عرض مجرى النيل حوالي 750م².

واعتبر هذا النهر شريان الحياة في مصر منذ العصور الغابرة بما يوفره من مياه، وبكونه وسيلة نقل واتصال وهو ما يظهر في الرسوم والنقوش الفرعونية التي تصور لنا

¹ - جودة حنين، جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعمور المصري في المستقبل، دار المعرفة الجامعية، ص. 31.

² - جودة حنين، المرجع نفسه، ص. 36.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

الرجل المصري بمركباته في نهر النيل¹، ونظرا للأهمية القصوى لهذه المراكب في حياة المصريين كأهمية هذا النهر احتفظ الفراعنة بنماذج خشبية للمراكب المصرية القديمة²، كما قال هيرودوت فإن الحياة الاقتصادية في مصر متوقفة على فيضانات نهر النيل³.

وبالتأكيد فإن قول هيرودوت لهذا الكلام نابعا مما رآه من الأراضي الخصبة في دلتا النيل، الذي يزداد اتساعا مع موسم الفيضانات فيحمل معه الأتربة الخصبة والمواد المغذية للزراعة وهو ما يجعل النشاط الزراعي يزدهر فتتوقف عليه حياة الشعب المصري، وقد وصف خلال زيارته للنهر كيف أن المزارعين يقومون بزراعة القمح والأرز دون حرث الأرض بسبب الخصوبة الكبيرة التي يحملها الفيضان، وإنما يزرعون البذور فوق الطمي ويطلقون حيواناتهم الأليفة مثل المعز والخنازير التي تقوم بركض الزرع فيغوص في الوحل وينبت⁴، ومع انحصار مياه النهر تتحسر معها الزراعة، وباعتبار أن معظم الأراضي المجاورة لنهر النيل أراضي صحراوية قاحلة كما رأينا سالفًا، فإن النيل يعتبر المنبع الوحيد تقريبا للحياة في هذه البلاد، فعوض مصر نقص التساقط وغياب الامتداد الجغرافي الملائم للنشاط الزراعي بعيدا عن واد النيل، ويذهب بعض المؤرخون القدماء أمثال هيرودوت وسترابون إلى أبعد من هذا الدور بحيث يعتقدون أن وجود مصر بأكملها كانت هبة لهذا النهر، وذلك بسبب الطمي الذي تسحبه المياه في أوقات الفيضانات ومع مرور ملايين السنين تكونت هذه الهضبة من الرسوب النهرية بداية من شاطئ البحر وهي البلاد التي تسمى مصر حاليا⁵، دون أن ننسى نشاط صيد الأسماك أو الثروة السمكية التي وفرها النهر لسكان مصر والرومان وذلك بتوفره وسهولة الصيد في النهر، ويعتبر السمك الطازج والمجفف أهم المأكولات على موائد المصريين كما يذكره هيرودوت، وتم كذلك تصدير هذه

¹ - صدقي ربيع، المراكب في مصر القديمة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1992، ص. 9.

² - المرجع نفسه، ص. 9.

³ - هيرودوت، المصدر السابق، ص 85، II، 12.

⁴ - هيرودوت، المصدر نفسه، II، ص، 14.

⁵ - Strabon. Géographie, XVII. 1. 2.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

الثروة إلى الإمبراطورية الرومانية، وباختصار للحديث يعتبر الوادي القلب النابض لكل منتجات مصر والنشاط الاقتصادي لسكانها منذ الأزل.

وعلى طوال امتداد النهر داخل الحدود المصرية انقسم النيل إلى عدة أقسام تبعاً للتضاريس التي خلفها في مجراه وأهم هذه التضاريس هي:

الدلتا: وهو أهم مظهر طبيعي خلفه النهر عند مصبه في البحر وذلك للدور الكبير الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية خاصة الزراعة بسبب تراكم الطمي والتربة الخصبة فيه، ويبدأ عند شمال القاهرة لتشمل المنطقة السهلية للدلتا أكثر من 200 كلم من الأراضي حتى ساحل البحر بطول 170 كلم.

الفروع: ذكر لنا هيرودوت¹، الفروع الخمسة لنهر النيل وهو ما تغير حالياً حسب علماء الجيولوجيا وهذه أهم الفروع حسب سترابون:

- الفرع البلوزي Pelusiac .
- الفرع التانيسي Tanitic.
- الفرع المنديزي Mendesian.
- الفرع السبنتي Sebennetic.
- الفرع الكانوبي Canopic.

الجزر الرملية: وقد اشتهر بها دلتا النيل وهي أربعة جزر دائمة وهي جزيرة: رمال العراقي، قليوب والسنيلاوين.

بالإضافة إلى نهر النيل الكبير تزخر مصر ببعض الأودية الأقل أهمية كمورد مائي نذكر منها:

¹ - هيرودوت، المصدر السابق، II، ص. 11.

أودية الصحراء الشرقية¹:

- واد العلاقي: ويصب في النيل بطول 350 كلم.
أ- واد خريط: طوله 60 كلم ينبع من جبل الرأس وينتهي عند كوم أمبو.
ج- وادي شعيث: ويبلغ طول مجراه 200 كلم ويصب في سهل كوم أمبو.
د- وادي حممات: بطول 150 كلم، ينبع من جبل عطا الله يتجه جنوب ويصب في النيل.

هـ- وادي قنا: يبلغ طوله 300 كلم وميزته أنه يجري عكس اتجاه نهر النيل لأسباب جيولوجية بحتة ويصب في مدينة قنا، وبالرغم من أن هذه الأودية فرعية إلا أنها تمثل واحات الحياة في هذه الصحراء القاحلة التي تسمح للقوافل بعبورها وتمكن حياة البدو والرحل وكذا تضمن الملاجئ والغذاء للحيوانات.

أما فيما يخص الأودية التي تصب في البحر الأحمر فيمكننا ذكرها في شكل سريع وهي:

- واد الحوضين: وهو وفير المياه الصالحة للشرب.
- واد عرابة: ويصب عند عين السخنة يصل طوله 40 كلم.
- أودية سيناء: تزخر أرض سيناء بأودية عديدة وبعضها دائمة الجريان خاصة في القسم الأوسط منها، وأهمها:
- واد العريش وروافده.
- واد العقبة.
- واد تخل.
- واد البروك.

¹ - محمد فريد، ف، المرجع السابق، ص. 75.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

وكل هذه الفروع تنتج شمالا نحو البحر المتوسط لتشكل معا مقومات طبيعية هائلة سمحت عبر العصور باستقرار ثروات شبه الجزيرة رغم حرارتها المرتفعة وقسوة المناخ فيها، فلعبت دورا اقتصاديا مهما في تاريخ مصر وهو ما يمكن تمييزه بسهولة في النقوش المصرية القديمة التي تحدثنا عن استغلال صحراء سيناء¹.

4- **الغطاء النباتي:** إن الموقع الجغرافي وقلة التساقط منعا عن مصر ميزة الثروة النباتية فنجدها منحصرة في بعض المناطق الغربية من نهر النيل وكذا دلتا النيل والواحات الداخلية، التي تعتبر أهم نباتاتها النخيل والأشجار المثمرة والخضروات التي يقوم الإنسان بغرسها، وهو ما أكد عليه هيروdot²، وتتكون من الكروم التي كانت الشعوب المصرية تعتني بها بكثرة نظرا لشراهاة أهلها إلى شرب النبيذ وكذا الفول والشعير والقمح وكل النباتات الغذائية باعتبار أن مصر كانت تزود الإمبراطورية الرومانية بثلاث احتياجاتها الغذائية، وتتميز الجبال الشرقية بغطاء نباتي أكثر كثافة نتيجة تربتها الجيدة، فنجد فيها الأشجار والشجيرات أهمها أشجار السنط، أشجار الحوميط ويبدو أنها غير موجودة في المناطق الأخرى من مصر، أما الصحراء الشاسعة فتتميز كأغلب الصحاري بنمو الحشائش المقاومة للجفاف كالحلفاء والشيح، وفي ضفاف نهر النيل نجد أشهر نباتات مصر وهي البردي الذي يتسم بالأوراق العريضة وفيه كتب تاريخ هذه الأمة العريقة.

وقد اشارت البرديات والنقوش المصرية عن الأسطول المصري والمركبات التي حدثنا عنها هيروdot بقوله: «عندما يفيض نهر النيل تصبح مصر مستنقعات فينتقل المصريون بمراكبهم»³، وهو دليل على صناعة السفن المتطورة في هذه البلاد.

¹- قديم الطيب، المرجع السابق، ص. 21.

²- هيروdot، المصدر السابق II - 36 - 37.

³- المصدر نفسه، ص. 97.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

غير أنه من الجدير بالذكر أن المصريين بالإضافة إلى الخشب المتوفر لديهم كما قلنا من النخيل والجميز والبرساء، كان المصريون يلجؤون إلى الاستيراد خاصة من بلاد كنعان التي تشتهر بأشجار الأرز المعروفة بجودتها العالية في الصناعة، إلى جانب خشب السرو، العرعر، البلوط، والصنوبر¹، فهذه الثروة النباتية رغم قلتها ساهمت مساهمة كبيرة في الاقتصاد المصري خاصة في تنشيط الصناعة، التجارة، الحرف اليدوية، النجارة والصناعة النسيجية، وخير دليل على ذلك هو صناعة السفن المتطورة²، كما ذكرها هيروdot في قوله: « يقطع المصريون عددا من الألواح يبلغ طول كل منها نحو ذراعين ثم يصفون هذه الألواح كما يصفون القوالب ويربطونها إلى عدد من الأوتاد الطويلة حتى يتم هيكله السفينة...»³.

كما يصف كل من بلين الكبير (Plin L'ancien) وهيروdot استعمال ورق البردي بكثافة في الصناعة المصرية وتعدد مجالات استخدامه يقول هيروdot « أما البردي الذي ينبت سنويا فعندما يقتلعونه من المستنقعات يقطعون الجزء الأعلى منه ويفيدون منه في أمور عدة أو يبيعونه...»⁴.

خلاصة القول إن الثروة النباتية في مصر لعبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصر والروماني.

5- الثروة الحيوانية: يمكننا ان نستنتج أن الشعب المصري شعب زراعي منذ العصور القديمة ولا يزال إلى يومنا هذا، وهذا راجع بالأساس إلى التضاريس الطبيعية لمصر، فإما أنه يجاور النيل فيمارس الزراعة وتربية الحيوانات، وإما أنه من البدو الرحل فيمارس الرعي، وبذلك نجد قطيع الثروة الحيوانية كبيرا، ويشهد التاريخ أن الفراعنة أول

¹- قديم الطيب، المرجع السابق، ص. 29.

²- صدقي ربيع، المرجع السابق، ص. 13.

³- المرجع نفسه، ص. 13.

⁴-هيروdot، II - 92، ص. 205.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

شعوب العالم القديم التي دجنت الحيوانات وقامت بعبادتها خاصة القطط*، فنجد هيرودوت يحدثنا عن الخنازير والغنم والمعز والبقر والنحل والطيور¹.

كما عرفوا الجمال والحمير والأرانب، حسب رواية هيرودوت فإن الأراضي المصرية وبالرغم من أنها تقع مع حدود ليبيا إلا أنها لم تكن يوما مرتعا للحيوانات المفترسة²، ويجب علينا التأكيد أن هيرودوت لم يزر كامل الأراضي المصرية خاصة الجنوبية منها التي لا نستبعد وجود الحيوانات المفترسة فيها في الصحراء الشاسعة، على كل فالشيء المؤكد أن هذه الحيوانات لم تكن في المجتمع المصري الذي عاش بينه المؤرخ الإغريقي، ويبدو أن معلومات هيرودوت استقاها من المؤرخين السابقين له والكهنة المصريين والجداريات المنقوشة في عهد الفراعنة التي تخلو من الحيوانات المفترسة³، لكن هيرودوت يؤكد لنا على قدسية الحيوانات عند المصريين بأنواعها البرية والأليفة التي يتوارثون الاعتناء بها وتربيتها وينذرونها للآلهة تبركا بها، ولم تستثن الأسماك من هذه القداسة أيضا التي بلغت العقوبة حد القتل لمرتكب جريمة قتل الحيوان⁴. ولا يبدو ذلك محيرا مادام أن القطط كانت تؤبن وتقام لها قبور ومقابر⁵، وبالإضافة إلى هذه الحيوانات المذكورة، يذكر لنا هيرودوت الكلاب، الجرذان، الذئاب، الثعالب، التماسيح، الزقازيق، أفراس النهر، كلاب الماء، والإوز الثعلبي، الفونكس، والثعابين، وأبا منجل وغيرها⁶، ولنا أن نتصور كل الحيوانات التي تعيش في المستنقعات وقرب الأنهار والصحاري وكذلك الحيوانات الأليفة التي تلازم الفلاحين والرعاة فهي موجودة في مصر، ولا شك أنها أسهمت بشكل كبير في الاقتصاد المصري. وهي ثروة لا غنى عنها

*المصدر السابق، ص. 169.

¹ - هيرودوت، المصدر السابق، II - ص. 88.

² - نفسه، II - ص. 65 - ص. 164.

³ - نفسه، ص. 164.

⁴ - نفسه.

⁵ - نفسه، II - ص. 67 - ص. 171.

⁶ - عن الحيوانات المصرية أنظر هيرودوت الكتاب II ابتداء من الفقرة (65 - 76)، ص. 182.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

يستفيد الفرد من وبرها ولحمها ولبنها وتجاريتها واستعمالها كوسيلة النقل للبشر والبضائع، واستعمالها في الحرث وهي كذلك رمز التقديس.

6- المناخ في مصر: من خلال الدراسة التي قمنا بها على تضاريس مصر يظهر لنا

استحواذ الصحراء على مختلف نواحي أراضيها، فكثيرا ما جانبت الكثبان الرملية الآتية من الجنوب الشواطئ البحرية إذا استثنينا منطقة الدلتا في النيل، ولذلك فإن أغلب المناخ السائد في مصر جاف وحر وشبه جاف فباستثناء منطقة الساحل الشمالي فإن الأمطار قليلة كلما اتجهنا جنوبا، فالشمس مشرقة معظم أوقات السنة والمناخ متشابه جاف وحر وبخلاف أشهر الشتاء في شمال إفريقيا وهي شهر ديسمبر، يناير وفبراير، التي تعرف منخفضات جوية في كل مناطق البحر المتوسط فإن الأشهر الأخرى متطابقة تقريبا صحوة وجافة وقليلة التساقط¹. وكما سبق وأن قلنا فإن مصدر حياة الشعب المصري (نهر النيل) ينبع على بعد 6000 كلم جنوبا في بحيرة فيكتوريا في شرق إفريقيا، لأن فحيات ونشاط وحضارة المصريين تتعلق بالنيل لا شيء غير مياه وفيضانات النيل ولفهم المناخ السائد في مصر وتقلباته نحاول بإيجاز الحديث عن أهم العوامل المؤثرة فيه:

الموقع الفلكي لمصر الواقعة بين دائرتي 22°، 30°، 31° شمال خط الاستواء²

المتميّزة بالمناخ القاري الجاف باستثناء المناطق الشمالية الساحلية المطلّة على البحر المتوسط الذي يتميّز بمناخ خاص، ونظرا للمساحة الشاسعة المتواجدة داخل المناخ القاري الجاف والحر فإن تأثيره ظاهر حتى في المناطق الشمالية، إذ لا يمتد تأثير المناخ المتوسطي المعتدل والرطب إلى مسافة تفوق 40 كلم جنوب الساحل، أما المناطق المواجهة للبحر الأحمر فلم تتل حظ السواحل المتوسطية بسبب وقوف الجبال العربية الضخمة كحاجز أمام التيارات الآتية من البحر فتقتصر التأثيرات على السواحل الغربية وهو ما يحرم أراضي

¹ - جودة حنين بودة، المرجع السابق، ص. 197.

² - محمد فريد، ف، المرجع السابق، ص. 113.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

الصحراء الشرقية من امتياز ثمين، باستثناء بعض الأمطار الفجائية والزوابع الرعدية المتسلسلة التي ما تلبث أن تختفي في جوف الرمال الحارة.

أما تأثير البحيرات والنيل فلا تتعدى المسافات الملاصقة لهما، ومن المرجح أن تكون قلة الجبال الشامخة في المناطق الشمالية والغربية التي كان بإمكانها لو وجدت استقطاب الرطوبة والسحب المتوسطة المحملة بالأمطار القادمة من الشمال البارد عند عبورها المسطحات المائية للبحر المتوسط، لكن السلسلة المرتفعة كافية للعب هذا الدور الفعال في التأثير على مناخ البرد، وتقع شرق مصر على الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر وشمال شرق سيناء التي لا تلعب دورا في هذا الجانب نتيجة لموقعها، أما أغلبية الأراضي المصرية الأخرى فهي هضبة قليلة الارتفاع لا تلعب دورا كبيرا في توجيه المنخفض الجوي، وباعتبارها صحاري قاحلة فهي عكس الظن تضر أكثر مما تنفع المناطق المحاذية لواد النيل بسبب الضغط الجوي الحر الذي يأتي منها ويسبب في خسائر كبيرة في الزراعة النيلية.

تشهد المناطق الشمالية في مصر هبوب الرياح الباردة بفعل تأثير الضغط الجوي البارد المرتفع الذي يتميز به المتوسط في هذه الفترة من السنة، فلذلك تنال مصر الشمالية والوسطى نصيبها من الأمطار شهر مارس وبداية الربيع ليحل من جديد الضغط الجوي المنخفض الدافئ الذي يستمر حتى أشهر الخريف¹.

وعلى العموم فإن المناخ المصري رهينة السطح الجغرافي لمصر وكذا الموقع الفلكي لها، غير أن كما سبق أن قلنا فإن الحياة في مصر والاقتصاد والنشاط البشري فيها متعلق مباشرة بمجرى نهر النيل، وأي تغير فيه أو تأخر في فيضاناته التي تصل الأراضي المصرية في أوجّ الموسم الحار في شهر جويلية وشهر أوت لتعطي الحياة فرصة ثانية في أكثر الأوقات حرجا وحاجة للمياه، ولعل أدل على ذلك قول سترابون ما هي مصر؟ " إنها

¹ - جودة حنين بودة، المرجع السابق، ص. 200/ محمد فريد، ف، ص. 116.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

الوادي الذي يفيض فيه النيل"¹، وقول بلين الكبير " إذا لم تتجاوز فيضانات النيل اثني عشر ذراعا فإن حدوث المجاعة أمر مؤكد "².

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية في شبه الجزيرة الإيطاليّة عشية قيام الإمبراطوريّة الرومانيّة:

شهدت القرون الأخيرة في عصر الجمهوريّة الرومانيّة أحداثا سياسيّة واجتماعيّة غيرت ملامح المجتمع الإيطالي برمته، إذ أدت الحروب والغزوات التي قادتها روما على جيرانها في سلسلة من الحملات التوسعيّة في كامل أنحاء المتوسط إلى نتائج خطيرة على الواقع الاجتماعي وبالتالي الاقتصادي للرومان، فقبل أن تتوسع الجيوش الرومانيّة خارج شبه الجزيرة الإيطاليّة كانت الزراعة وتربية الماشية اثنان ما كان يكسبه الفرد الروماني في حياته وقد وصل حد التقديس³، فهي أنبل المهن بالنسبة لهما وغيرها من الحرف موضع الشك في معتقدات الشعب الروماني إما أنها حرف لا قيمة لها أو أنها منزوعة الشرف والافتخار⁴، بحيث وصف احد الأدباء الرومان التجار وما يكسبونه على انه لا يتأتى إلا بقدر كذبهم وخديعتهم للزبون، وهو ما يكشف عن حالة الازدراء الشديد للمهن الأخرى كالتجارة ولم تسلم الحرف الصناعيّة من هذه الوضعيّة أيضا، وفيما يلي نحاول التعرّيج بشكل مختصر على هذه النشاطات الاقتصاديّة في روما كل على حدا:

¹– Strabon 1. 2. 25.50

²– Pline H. N X II III. 186.

³– بشاري، م، المرجع السابق ص70.

⁴– المرجع نفسه، ص. 82.

1- الزراعة:

كانت الأمة الرومانية مجتمع الفلاحين ودولة تقوم على أكتاف الفلاحين يقول المؤرخ روستوفتزن¹، ويضيف يقول: "ففلاحة الأرض وقوامها المزارعون، والتخصص في إنتاج القمح كانا الطابعين الرئيسيين في حياة "اللاتيوم" الاقتصادية بوجه عام. هكذا كان الحال في الزراعة الإيطالية، وفي شبه الجزيرة الإيطالية كان معظم المواطنين الرومان من الفلاحين المزارعين وكانت الحبوب وبالأخص القمح أهم منتج زراعي في إيطاليا²، ثم يليه الشعير فكانت روما تحقق اكتفاءها الذاتي في الغذاء ما يغنيها من اللجوء إلى الأسواق الخارجية، وفي الكثير من الأحيان حدث العكس فقامت روما بتصدير فائض إنتاجها إلى المستعمرات القرطاجية والإغريقية والمدن الخارجة عن سيطرتها.

وقد وصفتها بعض المصادر الأدبية بأغنى أقطار العالم القديم، فكانت أسواقها من الغلال قد سيطرت على هذه المواد لمدة زمنية طويلة³، بحيث كانت تصدر كميات ضخمة من الغلال خاصة القمح منها المنتج إما في سهول اللاتيوم أو المستعمرات التي تسيطر عليها القوى الإغريقية في جنوب إيطاليا وكذا المستعمرات القرطاجية، هذه الأخيرة التي كرست جهودها للتجارة على حساب الزراعة، فالمعروف عن القرطاجيين أنهم اهتموا أكثر بالزراعات الصناعية والشجرية كالزيتون والكروم حتى أصبحت في وقت ما من القرن الثالث والثاني قبل الميلاد من أهم مناطق العالم القديم إنتاجاً لزيت الزيتون والنبذ⁴، وكان الإنتاج بالأهمية التي جعلت بعض المؤرخين القدماء⁵، يتحدثون عنه وهو ما نقله ستيفان غزال⁶، عن صاحب الحرب الإفريقية الذي يروي كيف كان الإنتاج غزيراً، ومهما كان من أمر فإن

¹ - روستوفتزن، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي ج1، ترجمة زكي علي وسليم سالم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957، ص35.

² - شافية، ش، وآخرون... الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص53.

³ - روستوفتزن، المرجع السابق، ص28.

⁴ - بشاري، م، المرجع السابق، ص30.

⁵ - Pline l'ancien XVIII نقلا عن بشاري، م، المرجع نفسه، ص30، تهميش رقم 07.

⁶ - Gsell, St. H.A.A.N.T, IV P 28

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

تأكيد رستوفتزن¹، على تصدير القرطاجيين للنبيد والزيت إلى (أتروريا) نفسها لخير دليل على هذا التطور.

ونظرا للموقع الجغرافي والمناخ السائد في إيطاليا والسهول الخصبة التي تمتعت بها، ازدوجت حرفة الزراعة والرعي فيها، إذ كانت وضعية الأرض في بداية الأمر عبارة عن ملكية جماعية يستفيد منها كل فرد بالغ²، يمارسون فيها الزراعة والرعي على حد سواء فكانت تربية الأغنام، الخنازير والخيول إحدى الحرف الرئيسية التي عرفها الرومان لمدة طويلة من الزمن، إلا انه تغيرت الأوضاع جذريا بعد التوسعات التي حققها الرومان على حساب جيرانهم في شبه الجزيرة الإيطالية أولا ثم خارج حدود الجزيرة ثانيا حين سيطروا على معظم أراضي البحر المتوسط، فباتساع رقعة الإمبراطورية اتسعت أراضيها الزراعية وتضخمت غنائم حروبها من عبيد وثروات هائلة وتكدست رؤوس الأموال في المدن الإيطالية³، فظهرت الطبقة الغنية التي سيطرت على مساحات زراعية شاسعة وتراجع الاستغلال التقليدي للأراضي الزراعية في المجتمع الروماني الذي كان الفلاح والعائلة قاعدته الأساسية، وكما أسلفنا ذكره فان الفلاح الروماني هو قوام الدولة الرومانية وبالتالي جيشها، فلا يجند في الجيش إلا الفلاحين وذلك نتيجة طبيعة هذه الحرفة النبيلة التي يعتقد الفرد الروماني أنها تهيئه للحرب.

يقول إبراهيم نصحي "كان أصحاب الأراضي قوام الجيوش الرومانية"⁴، فإذا كان بإمكان الفلاح العودة إلى أرضه بعد انتهاء الحملة العسكرية التي غالبا لا تدوم لمدة طويلة حين كان الجيش يحارب في المناطق الداخلية، فالأوضاع تغيرت مع مرور الوقت واتساع رقعة الإمبراطورية وكثرة حروبها الخارجية، فأصبح الجنود غير قادرين على إعادة تنشيط أراضيهم لأسباب وأخرى، وفي الكثير من الأحيان لا يعود الجنود إلى أوطانهم أصلا، بل

¹ - رستوفتزن، المرجع السابق، ص 28.

² - بشاري، م، المرجع السابق، ص 69.

³ - إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان، ج 2 (44-133 ق.م)، منشورات الجامعة الليبية-الفاخرة 2001، ص 719.

⁴ - المرجع نفسه، ص 719.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

كان أغلبيتهم إما يستقر في الأوطان التي حاربوا فيها، أو يتوجهون إلى المدن بحثاً عن حياة جديدة، فسيطرت طبقة الفرسان والقادة العسكريين على أراضيهم، ومن حاول استعادتها لم يستمر لوقت طويل بسبب المنافسة الشديدة التي فرضها أصحاب الضيعات الواسعة، أو أنهم انتزعت منهم أراضيهم بالقوة، وفي كل الحالات غادر هؤلاء أراضيهم نحو المدن الكبرى، خاصة روما¹، ما اضطر السلطات إلى توفير الغذاء المجاني لهؤلاء تقادياً لمشاكلهم، فعوض من أن تتزايد المنتجات الزراعية بتزايد الأراضي التي استحوزت عليها الجيوش الرومانية حدث العكس تماماً، إذ بمغادرة أصحاب الأراضي الأصلية كما أسلفنا ذكره وهم أصحاب الخبرة والتمكن، تراجع الإنتاج الزراعي بشدة في الأراضي الإيطالية.

وقد قام المستثمرين الكبار باستقطاب العبيد لفلاحة الأرض²، بأسعار زهيدة ولكن بخبرة منعدمة، وهو ما سبب أزمات لا تحصى في الريف الإيطالي انتهت بتمرد وحروب طاحنة سببت في أزمة داخل المجتمع الروماني فغاب الحرث وضاع الزرع فأصبحت الأمة الرومانية التي كانت اغنى أم العالم كما سبق وأن ذكرناه تابعة لما تنتجه الضيعات الواسعة المنتشرة في المقاطعات البعيدة³، أما أريافها التي كانت سبب قوتها ووقود جنودها أصبحت خالية من شبابها القادر عن العمل، وازداد الوضع سوءاً بعدما أصبح الجيش الروماني جيشاً محترفاً في عهد ماريوس، فأصبح الجنود يزاولون مهنتهم لمدة طويلة من الزمن، فأما يلقون حتفهم أو يتزوجون ويستقرون في الأغوار البعيدة من المقاطعات الكثيرة للإمبراطورية التي كانت تكافؤهم باقتطاع الأراضي لهم على ما قدموه من خدمات طوال حياتهم للدولة⁴.

ولما وصلت الأمور إلى حد الانهيار على كل المستويات خاصة الاقتصادية بسيطرة أرباب الأعمال على الضيعات الكبرى والسياسة بسيطرة الجيش على أمور البلاد، بدأت الأصوات ترتفع لوقف نزيف الأمة الرومانية وتنادي بتغيير الأوضاع فتساءل هيروديان عن

¹ - شافية، ش، وآخرون، المرجع السابق، ص54، إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص719.

² - شنييتي، م، المرجع السابق، ص244.

³ - شافية، ش، وآخرون، المرجع السابق، ص54.

⁴ - إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص722.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

مدى قيمة الانتصار في الخارج إذا كان الشعب في الداخل يعاني الأمرين من تنكيل وتعذيب¹، واعتداء على ممتلكاته ومزارعه بحيث كان الأقوى يسيطر على كل شيء وهو ما نوه به المؤرخ سالوست² بقوله: "خلال هذا، كان أولياء وأبناء الجنود الين يقطنون بجوار شخصية قوية يطردون من بيوتهم"، فجاءت محاولة جراكوس³ (Graccus) ، في عام 133 ق.م، وأخوه جايوس⁴ (Gaius) سنة 122 ق.م، لوقف ظاهرة الضياع الكبيرة واستحواد رجال المال وأفراد الأسرة الراقية كالسناتور والفرسان على الأراضي الزراعية على حساب الملاك الصغار التي يعتبرها قاعدة المجتمع الروماني، إلى أن سعيهم باء بالفشل بسبب المعارضة الشديدة لأصحاب المصالح والأموال تماما كما كتب الفشل للمحاولات السابقة لهم لمدة زمنية طويلة وهذا ما ذكره المؤرخ محمد الحبيب بشاري⁵، في حديثه عن القانون الروماني المنظم للأراضي الزراعية والمحدد لمساحتها⁶.

هذا القانون الذي أصدره ممثل العامة التربيون قنيوس سكستيويس (Guinius Secistius) سنة 367 ق.م، والذي يقضي بان لا تتجاوز المساحات المصرح بها للفرد الواحد 500 يجورة و100 رأس من الأبقار و500 رأس من الأغنام كما نصّ على الحد من استخدام العبيد في المزارع، لكن هذا المشروع فشل في ردع رجال المستثمرين، ما خلف صراعا طبقيًا مرير بين الأغنياء والفقراء⁷. وتعمّدت أمور الشعب الروماني وأصبح هذا المشكل المتعلّق بالأراضي يغذّي صراعات سياسية وصل بها الحدّ إلى نزاعات مسلّحة اغفلت تفكير الساسة الرومان عن الأمور الجدّية ووقفت عجلة النقدّم فيها.

¹ - شنيّتي، م، المرجع السابق، ص. 30.

² - سالوست، XLI - 8 - المصدر السابق، ص. 89.

³ - إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص720.

⁴ - المرجع نفسه، ص720.

⁵ - بشاري، م، المرجع السابق، ص76.

⁶ بشاري، م، التوسعات الرومانية وانعكاساتها على الزراعة المغربية، مجلة الدراسات التاريخية، الجزائر 2012، ص.13.

⁷ - إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص721.

3- الصناعة:

أنتج الوضع الجديد للإمبراطورية الرومانية التي أصبحت حدودها تشمل كل أقاليم المنطقة المتوسطية والبحر الأحمر، ظروفًا وتحولات اقتصادية عميقة أثرت على الصناعة الرومانية تمامًا وتأثرت المجالات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والتجارة كما أسلفنا ذكره، وهذا راجع بالأساس إلى عاملين أساسيين، أولها عدم اكتراث الشعب الروماني بالصناعة بطبيعتهم وكذا تغيّر الخريطة الديموغرافية لسكان الإمبراطورية بعد التحولات العميقة التي شهدتها الزراعة عقب الحروب التوسعية، أما الأمر الثاني فيتمثل بوفرة المنتجات الصناعية التي تكدست في موانئ الإمبراطورية آتية من الولايات الخارجية، إلا أن هذا الوضع الجديد لم يبلغ تمامًا الصناعة الرومانية، وإن كانت تقليدية أساسًا أي أنها لم تواكب التطور الذي شهدته المناطق الأخرى¹، في نفس الفترة بل وصلت حد الانحطاط على ذكر المصادر الأدبية²، بحيث فقدت زخمها نتيجة غياب التشجيع الرسمي على امتحان الحرفة الصناعية لأسباب التي ذكرناها.

وإذ كانت بعض المحاولات على ذكر المؤرخ سويتون محاولة من الأباطرة تشجيع المخترعين³، إلا إن الجو الصناعي عامة لم ينتقل كثيرًا من وضعه القديم بل زادته منافسة سلع الولايات تآزما ويقول أندري إيمار⁴ " لم نرى أحدا يبذل صادقًا أي جهد موصول في هذا الصدد ".

هذا القول إن كان مبالغًا فيه نوعًا ما يظهر الحالة التي وصلت إليها الصناعة الرومانية، والتي عجز المؤرخون تفسيرها حسب المختصين في التاريخ الروماني⁵. إلا إن المناطق التقليدية في إيطاليا والمعروفة بالصناعة رغم قلتها بقيت وفيّة لهذه الحرفة كمنطقة

1- المرجع نفسه، ص 729.

2- أندري إيمار، تاريخ الحضارات العام. ج2، روما وإمبراطوريتها، منشورات عويدات جانين اوبوي. ترجمة فريد، م، داغر- فؤاد ج، أبو ربحان، ص. 354.

3- أندري إيمار، المرجع نفسه، ص. 352.

4- المرجع نفسه، ص. 353.

5- إبراهيم نصحي، المرجع السابق ص 229.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

كامبانيا وأتورريا¹، والجدير بالذكر انه رغم بقاء الصناعة العائليّة قائمة، فإن اغلب اليد العاملة الجديدة في المصانع والورشات في إيطاليا بعد التوسعات كانت من العبيد² والأيادي الأجنبيّة³.

وبالرغم من ذلك، استطاع هؤلاء توفير السلع اللازمة للأمة الرومانيّة في مجالات كثيرة كلوازم الزراعة وصناعة السفن وأدوات الجيش، ولا شك أن توافد اليد العاملة من جميع أقطار الإمبراطورية جلب لها أيدي خبيرة في الصناعة وحرفين مؤهلين، فتطورت عدة حرف وأصبحت أكثر جودة خاصة صناعة النسيج التي لم تكن ذات شأن سابقا بحيث حصلت روما على احتياجاتها من الأسواق الشرقية، ونفهم من خلال هذه النتائج أن الرومان طوروا أساليب إنتاجهم وهو حال المصانع في أتورريا التي أصبحت تنتج فخار من النوع الراقي ذات الطلاء الأحمر⁴، كما قام بعض أرباب الأعمال بفتح مصانع للقرميد والطوب والخزف وورشات للحرفيين ومصانع تحويلية للمواد الغذائيّة التي ازداد عليها الطلب مثل السميد ومختلف المنتجات الآتية من الولايات، فظهرت المنظمات الحرفية في محاولة لإعطاء طابع الجديّة لهذه الحرفة التي نظر إليها الفلاح الروماني بازدراء، وأهم هذه التنظيمات، منظمة حرفيي البناء (Fabri)، الفخار (Fictore)، النسيج (Fullonibus).⁵

كما شهدت إيطاليا تطورا في الصناعات التعدينية منذ القدم⁶، كإنتاج الأسلحة والصناعات البرونزية والتمائيل والأواني المنزليّة، كما عرفت صناعة الفخار والجرار تطورا وهذا يعود إلى كثرة استعمالها خاصة في نقل ثروات الولايات والمقاطعات الرومانيّة، أما الصناعات التحويلية فكانت أيضا في أوجها للسبب نفسه المتمثل في وفرة المواد القابلة للتحويل كالقمح، الزيت والعنب، فانتشرت المعاصر الخاصة بالزيت والمطاحن المنتجة

¹ - المرجع نفسه، ص. 229.

² - بشاري، م، المرجع السابق، ص. 77.

³ - إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص. 229.

⁴ - إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص. 229.

⁵ - بشاري، م، المرجع نفسه، ص. 77.

⁶ - روستوفتزانف، المرجع السابق، ص. 29.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

للمسيد وصناعة النبيذ¹، ورغم هذه التطورات يصرّ المؤرخون على أن الصناعة الرومانيّة تركت أيام مجدها ورائها حيث شهدت فترة أغسطس²، تصدير المنتجات الصناعيّة العديدة من معادن وخزف، فكان تعبير صاحب كتاب الحضارات العام ينطوي على النبرة المحزنة في وصفه حال الصناعة الرومانيّة، بعدما أصبحت قوة عظيمة، إذ يقول "... فقد فقدت كل قدرة صناعيّة، وعجزت عن تقديم أي إنتاج صناعي لتسويق السفن بعد تفرغ شحنها في الموانئ الإيطاليّة"³.

هذا الأمر ليس بالغريب وإنما يدخل في الحالة التقليديّة للاقتصاد الروماني منذ الأزل، إذ تعتبر الزراعة وتربية المواشي قاعدته الأساسيّة مادام أن المصادر الأدبيّة وثّقت استيراد الرومان للنبيذ وزيت الزيتون من قرطاجة في فترة سابقة بكثير لتوسعاتها الخارجيّة.

4- التّجارة: إذا كان هذا هو حال الزراعة والأراضي الزراعيّة التي كانت عماد

الاقتصاد الروماني فإن التّجارة والصّناعة لم تكن بمناى عن هذه التطورات، إذ إن وضع التّجارة لم تكن من أولويات الشعب الروماني في البداية باعتبارها حرفة ثانويّة وغير شريفة، وخير دليل على ذلك الاتفاقيّات التي أبرمتها الحكومة الرومانيّة مع القرطاجيين في سنة 509 ق.م و348 ق.م⁴، وربما تتعدى ذلك عدم الرغبة فقط في ممارسة التجارة من قبل الرومان وإنما أيضا أرغموا على ذلك وهو ما نفهمه من خلال نص المعاهدتين اللتين منعنا روما من ممارسة التجارة على سواحل المتوسط الواقعة إلى الغرب من الرأس الطيب⁵، وتأسيس المدن والتعامل التجاري فيها، ونفهم من حديث غزال أن القرطاجيين لا يتوانون في استخدام كل الوسائل بما في ذلك القوة لإرغام منافسيهم على التراجع وهو الأمر الذي حتم على الرومان التراجع⁶، في الوقت الذي لم تكن قوتهم وتحالفاتهم تسمح بمثل هكذا صراع

¹ - بشاري، م، المرجع السابق، ص78.

² - أندري إيمار، المرجع السابق، ص. 355.

³ - المرجع نفسه ص. 355.

⁴ - حارش، المرجع السابق، ص. 85.

⁵ - المرجع نفسه، ص. 85.

⁶ - Gsell. St. H.A.A.N, T04-P. 113

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

على أمر يعتبر ثانوي بالنسبة لهم، فالأهم ما حققوه من خلال هذه المعاهدة وهو منع القرطاجيين من إنشاء المستوطنات في سهل اللاتيوم¹، وبذلك ضمنوا سلامة البر الرئيسي لشبه الجزيرة الإيطاليّة².

وقد تغيرت الأوضاع التجاريّة لروما بعد أن أصبحت سيده البحر المتوسط دون منازع خاصة بعد استيلائها على مدينة قرطاجة 146 ق.م³، وتوسّعها في معظم مناطق المتوسط، فبدأ التجار الرومان يرسون على سواحل المقاطعات وتذوقوا الفائدة الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال ممارسة التجارة ووصل بهم الحد إلى توجيه المحصول الزراعي في إيطاليا والمقاطعات في هذا الاتجاه، إذ عوضت ذلك الزراعات النقدية والصناعية كالزيتون والكرمز وزراعة الحبوب⁴، فكانت التجارة إذن بديل الزراعة التقليديّة فسمحت لأرباب الأعمال تكوين ثروة هائلة من خلالها، فأصبح كل شيء يستورد من المقاطعات ليس بسبب الأراضي الإيطاليّة العاقر، وإنما لتوجه لرجال المال والأعمال الذين استغلوا الضيعات الكبرى واستخدموا فيها اليد الرخيصة من العبيد فبسيطرتهم على المقاطعات سيطروا على الأرض وعلى اليد العاملة⁵، وإذ لم تكن الأرقام مبالغاً فيها فإن احتلال روما للأراضي القرطاجيّة لم يترك أحداً حراً فيها وهو ما يفهم على أن الرومان لم يفرقوا بين الأرض التي احتلوها والتي أصبحت بقوة القانون ملك للشعب الروماني والإنسان الذي يعيش على أديمها⁶.

وهذه الوضعيّة التي يمكن تلخيصها ببساطة في وصف روستوفتزانف لهذه المقاطعات بالضيعات⁷، فأراضيها بملك الدولة الرومانيّة، وبالتالي فكل شيء فيها إنما مبرر وجوده هو خدمة الأمة الرومانيّة وشعبها، وهو الدور الملائم والطبيعي لم سماه جوليان بالمستعمرة.

¹ - Polybe, H. III - I 22

² - بشاري، م، المرجع السابق، ص. 82.

³ - إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص. 731.

⁴ - شافية، ش، وآخرون، المرجع السابق، ص. 55.

⁵ - روستوفتزانف، المرجع السابق، ص. 244.

⁶ - شنيّتي، م، المرجع السابق، ص. 58.

⁷ - روستوفتزانف، المرجع السابق، ص. 382.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

على كل حال فإنّ التجار الرومان أصبحوا أسياد المتوسط بعد زوال المنافسة القرطاجية فكان لهم اليد الطولى في السياسة الخارجية للإمبراطورية، والتجارة في كل الحوض المتوسط خاصة بعد أن قضى القائد العسكري بومبي على قرصنة البحر فيما سمح لهم بعبور البحر وازدهار أعمالهم التجارية في الولايات، وهو ما تشهد عليه مدينة سيرتا في إفريقيا عندما حاول الملك النوميدي يوغورطة محاصرتها إذ يذكر لنا سالوست¹، أنها كانت تعجّ بالتجار الرومان الذين ساهموا بقوة في الدفاع عنها نظراً لكثرة عددهم، وإن كان تواجههم لا شك فيه إلا أن مبالغة سالوست في مساهمة هؤلاء في تراجع يوغورطة لا شك فيه أيضاً نظراً لمواقفه المزدرية لكل ما هو شمال إفريقي، ولا نستبعد محاولته إظهار فعالية الفرد الروماني وشرفه في الدفاع عن حلفائه، رغم قتلهم وبعدهم عن أسباب الصراع بين الإخوة الأعداء يوغورطة وعزر بال، وهو الحال في كل المقاطعات الرومانية، غالة، إسبانية وإفريقية وكل جزر المتوسط ومصر، بل وصل بهم الحد إلى البحر الأحمر بهدف السيطرة على تجارته²، والنيل من ثراء هذه المنطقة، باعتبارها بوابة التجارة الشرقية وملئى الحضارات والسلع.

فكما يمكن ان نستنتج فقد أصبح الرومان في فترة وجيزة أسيادا على التجارة المتوسطية وابتعد من ذلك إلى التجارة الغربية والشرقية وهو ما سماه المختصون بالتجارة العالمية تحت نظام السلم الروماني³، ومن المعقول جنوح الرومان إلى التجارة بعدما حضوا منها من ثروات المقاطعات التي استولوا عليها خاصة الأراضي الزراعية الواسعة والمناجم الكثيرة التي عثر عليها في إسبانيا ومصر وإفريقيا، فوجودا المواد الأولية، وببسط يدهم على التجارة الشرقية أصبحت شهيتهم في التجارة اكبر، وإن حقق لهم هذا النشاط الثراء الفاحش وجعل من روما عاصمة العالم القديم وأسواقها مصب كل السلع الآتية من أطراف

1- سالوست، المصدر السابق، XXVI، ص74.

2- رحمانى بلقاسم، حضارة العرب القديمة الحضارة اليمنية نموذج. ج2. 2009. الجزائر، مطبعة بغيجة، ص151.

3- المرجع نفسه، ص 152.

(*) - كانت المقاطعات الشمالية تزود روما بالجلود والعبيد، الشرق الأقصى بالتوابل والأحجار الكريمة، المواد الغذائية من مقاطعات المتوسط، التين من سوريا، السمك من البحر الأسود، الخنزير من غالة وإسبانيا والمحار من بريطانيا، انظر تشارلز ورت، الإمبراطورية الرومانية، تعريب رمزي. ع. ج2-القاهرة 2003. ص 131.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

الإمبراطورية(*)، فإن ذلك عاد سلبا بالنسبة للنشاط التجاري والصناعي الداخلي، إذ اغلب ما تحصلت عليه روما من سلع كانت على شكل ضرائب وبالتالي مجانا¹، وهو ما اغرق أسواقها بالسلع وأفلس معظم الملاك الصغار فيها، مما جعل منها تابعة في مأكلاها وملبسها بما تجود بها المقاطعات البعيدة في فترة من تاريخها.

وقد أعمى الثراء الشعب الروماني فانزوى إلى حياة الرفاهية والكماليات وسبل الترفيه فأصبحت مواد التجميل واللؤلؤ والأثاث والرخام²، والحيوانات المفترسة ووسائل الراحة من المواد التي تملأ الأسواق الرومانية وإن لم تعد بالفائدة على المواطن الروماني البسيط، فإن الأمر مختلف بالنسبة للتجار الكبار. إن الحديث عن الوضع الاقتصادي الروماني، قبل الشروع في احتلال مقاطعة شمال إفريقيا ومصر، اظهر لنا جديا الجوانب البائسة التي وصلت إليها العملية الاقتصادية برمتها من تراجع الأراضي المستغلة في إيطاليا وسيطرة الطبقة الأرستقراطية على الضيعات الواسعة، الأمر الذي افقد الفلاح الإيطالي البسيط توازنه وجعله عرضة للإفلاس والظلم من شدة المنافسة أو اعتداء الجيران الأقوياء على حد تعبير سالوست، ما دفع به إلى ترك أراضه والاتجاه نحو روما بحثا عن حياة الترف والإثارة، فأصبح الفلاح الذي ينهض كل صباح ليتوجه إلى مزرعته ينهض ليتجه إلى المسرح أو السيرك، وهو نفس حال الجنود القدماء الين غادروا بعد نهاية عملهم في الجيش إلى المدن، هذا الوضع الذي خلف أزمة بطالة خانقة بكل ما يتبعها من انتشار الآفات الاجتماعية الأخرى، وهو ما حتم على الحكومة المركزية في روما توفير الغذاء المجاني من قمح في أول الأمر، ثم شملت قائمة المواد الزيت والكماليات درئا لخطرهم وحماية استقرار الدولة، فكانت منتجات الولايات المتحصل عليها من نتاج الضرائب أو الاستغلال، الفرصة الوحيدة للحفاظ على استقرار الإمبراطورية، والأمر لم يختلف فيما يخص المواد الممولة للتجارة والصناعة الرومانية بعدما أصبح الشعب الروماني يعتمد على كدح العبيد وأبناء الولايات

1- شافية، ش، وآخرون، نفس المرجع، ص55.

2- إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 232.

الفصل الأول: المقومات الطبيعيّة والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطاليّة

لتوفير معاشه اليومي أما هو فقد انغمس في حياة الرفاهية من الحمامات العامة إلى السيرك الروماني والألعاب القتالية.

وقد فرض هذا الوضع المؤلم الذي وصل إليه الحال في روما من الناحية الاقتصادية على المسؤولين السياسيين وعلى رأسهم أعضاء مجلس الشيوخ والإمبراطور لاحقاً بالبحث عن الحلول المجدية لإرضاء الطبقة المتوسطة بتوفير الطعام لها، وبالطبع خدمة لأرباب الأعمال الذين كانت لهم اليد الطولى في وصول الوضع إلى ما هو بسبب سيطرتهم على كل مجالات الإنتاج، ومهما كان من أمر فإن أنظار صنّاع القرار في روما اتجهت إلى أقرب وأغنى الولايات التابعة لها وهي شمال إفريقيا ومصر، لتخطي هذه المعضلة الناتجة عن سبب تواجدها في الولايات وهي الحملات التوسعية، وبالتالي تبلورت سياسات اقتصادية خاصة بالولايات في كل المجالات الحيوية كالزراعة والتجارة والصناعة والضرائب، بهدف التغلب على المشاكل الداخلية والسعي إلى الاستغلال الأفضل لخيرات الولايات التي اختلفت السياسة الاقتصادية الرومانية المفروضة على كل منهما، بحسب طبيعة منتجاتها وإمكاناتها الاقتصادية وكذلك وضعها السياسي والقانوني، وهو الأمر الذي نحاول استنباطه من خلال دراسة السياسة الاقتصادية الرومانية في شمال إفريقيا ومصر، في الفصل الأول والثاني المخصص كل واحد منهما لولاية بعينها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية الرومانية في إفريقيا

المبحث الأول: التاريخ الاقتصادي لشمال إفريقيا القديم

المبحث الثاني: التاريخ الاقتصادي للممالك النوميديّة

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الرومانية في إفريقيا

المبحث الأول: المجال الفلاحي

أولاً: تاريخ الزراعة في شمال إفريقيا:

1- العصر القديم:

بالرغم من قلة المصادر الأدبية والأثرية التي تحدثنا عن بداية الزراعة في شمال إفريقيا يضاف إلى ذلك ضبابية الآثار القليلة التي تم العثور عليها على شكل آثار جنائزية فالقبور والمغارات وأغلبها ساحلية، فإن المتفق عليه من قبل الباحثين والمؤرخين أن الزراعة وتربية الماشية في شمال إفريقيا تعود إلى فترة موهلة جدا في القدم، بل ويرجعها البعض إلى العصر النيوليتي (Néolithique) وهو ما يؤكد عليه غزال كاستنتاج منه حول الرسوم الحجرية التي تؤرخ لهذه الفترة فبالرغم من التناقض الشديد أحيانا بين المؤرخين حول تاريخ هذه اللوحات الصخرية فإن النبا المؤكد منه هو ممارسة الإنسان الشمال إفريقي للزراعة، الأمر الذي أشار إليه المصريون القدماء.

وأما محمد الهادي حارش¹، فيرى أن أدوات الحضارة القفصية هو الدليل على بداية الفلاحة في شمال إفريقيا بحيث استدل على ذلك من خلال الأدوات الفلاحية التي تم العثور عليها في الجزائر والتي تعود للحضارة القفصية ومنها المناجل التي كانت تستخدم دون شك في جمع المحاصيل الزراعية وإن كانت من ثمار برية أو مزروعة، فالرسوم الصخرية لكهف الاروية ونقوش الأطلس الأعلى²، تصورا مشاهد الحرث التي لا شك فيها أنها كانت على شيء من الانتشار بما أنها أثارت اهتمام الرسام الصخري في تلك الفترة، كما رسم المعزف الخشبي في صورة أخرى والمطرقة المستعملة لتهيئة الأرض التي اكتشفت في عدة مغارات مثل مغارة الاروية، بوزيوين³، واد الكرمة ومغارة العروية، فتعطي لنا الصور الموجودة في

¹ حارش، م، المرجع السابق، ص116.

² العربي، ع، المرجع السابق، ص. 26.

³ صندوق ستي، الثروة الحيوانية والغطاء النباتي في الجزائر خلال العصور القديمة، 2016/2015، ص. 253.

مغارة الاروية مسرح الأحداث الكاملة في تلك الفترة من حياة سكان شمال إفريقيا القدماء، والمتمثلة في : الكلب -المحراث ومجموعة بشرية¹.

وربما تعود زراعة الحبوب إلى فترة أقدم بكثير من الفترة التي حددها غزال ب 3000 ق.م، والدليل على ذلك اكتشاف حبات قمح تعود إلى 6100 ق.م² و 4850 ق.م وبيّنت الدراسات أنها من القمح المزروع في منطقة الصحراء الوسطى التي لا تخلوا جدران الطاسيلي من الرسوم التي تحمل الحياة اليومية لشعوبه الفلاحين من نشاطات الزرع والحصاد والمطاحن والفؤوس والفخار وكلها أدوات تدل على قدم الزراعة في هذه المنطقة³، ويجدر بنا الإشارة إلى إن قدم الزراعة في شمال إفريقيا وتربية الماشية منذ أقدم العصور، فكل الرسوم الصخرية والأثاث الجنائزية والأثرية والمصادر الأدبية تحدثنا عن قدم استغلال الإنسان في شمال إفريقيا للحيوانات الأليفة، فقد عرف عن سكان هذه الهضبة تربية المواشي والقنص في فترة موغلة في القدم وهو ما لم يختلف عليه المؤرخون.

وأما فيما يخص المصادر الأدبية التي تحدثنا عن قدم الزراعة في شمال إفريقيا فإن الاختلاف وعدم اليقين هي تسميتها، إذ اعتبر كامبس أن الآثار المكتشفة والتي تعود إلى العصر النيوليتي لا يمكن اعتبارها دليلا قاطعا على ممارسة الزراعة في تلك الفترة، في حين اعتبر غزال أن سكان شمال إفريقيا عرفوا الفلاحة وتربية المواشي منذ فترة بعيدة ولم ينتظروا قدوم البحارة السوريين حسب تعبيره⁴، وهو ما أكدته من خلال ممارسة الزراعة الشجرية التي تحتاج إلى أكثر من ممارسة الزراعة الموسمية كزراعة الحبوب مثلا والتي لا تتطلب البقاء والاعتناء بها وإنما كان المزارعين الأوائل يقومون بزراعة الحبوب ويتركونها ولا يعودون إليها إلا في مواسم الحصاد فيما هم ينتقلون بماشيتهم بحثا عن مناطق الرعي، وإنما الحال مختلف بالنسبة للزراعة الشجرية التي تتطلب الاعتناء الدائم وهو ما يفرض استقرار السكان

¹ صندوق ستي، المرجع نفسه، ص. 253.

² فتحة فرحاتي، المرجع السابق، ص. 230.

³ Keddache. M. L'Algérie des algériens, édit, EDIF, Alger 2000, P21.

⁴ Gsell.St. op.cit., H.A.A.N.T.1. P239.

ويؤكد لنا أن الكروم والزيتون والتين وأشجار مثمرة محلية كانت معروفة بصيغتها الغير المطعمة، هذا إذ سلمنا بأن الفينيقيين هم من ادخلوا التطعيم إلى المنطقة، ويعتبر غزال كذلك أن البقليات في حالتها البرية كالفول والحمص والعدس قديمة جدا وزرعت من قبل سكان شمال إفريقيا ومهما قيل عن تأثرهم بالمصريين والفينيقيين فإن غياب الدليل القاطع عن مجيء هذه الأنشطة الفلاحية من الشرق وعدم وجود أي اثر واضح عن عملية انتشارها وإن أرجح المؤرخون أصل زراعة القمح والشعير¹، إلى منطقة شرق إفريقيا، ويحتمل أنها دخلت من آسيا خاصة أن منطقة بلاد الرافدين والهلال الخصيب المعروفة بمزاولة زراعة الحبوب منذ أقدم العهود إن لم تكن أول شعب مارس الزراعة فالمؤكد أنهم أول من عرف الاستقرار وبالتالي لا نستبعد هذه الفرضية.

وبما إن كامبس اعترف بوجود المحراث الخاص بسكان شمال إفريقيا والذي وصفه على الشكل التالي²: "يمثل المحراث البربري إذن أداة بدائية، عبارة عن معول خشبي صلب مثبت في التربة، وهو مختلف عن المحراث المصري والشرقي القديم الذي له مقبضان، كما يتميز عن المحراث الروماني ولا علاقة له بالمحراث القرطاجي، ويبدو أنه ظهر في المتوسط الغربي منذ العصر البرونزي، ولا يستبعد أن يكون من اصل محلي"، نعتبر هذا الوصف من قبل احد أكثر المؤرخين المحدثين تعلقا بنظرية العجز التي ألبسوها للفرد الشمال إفريقي اعترافا صريحا لتمكنه من خدمة أرضه منذ أقدم العصور لم يكن نباتيا بحثا كما يحلو لجوليان وصفه، ولنا في تجهيزات الري وإصلاحات الأراضي في منطقة تازبانة خير دليل على ما وصل إليه الإنسان الإفريقي وهو ما يفند كل ما ذهب إليه بعض المؤرخين في جعل نظام السقاية والري واستصلاح الأراضي ذكاء أتى من وراء البحار، الأمر الذي يؤكد المؤرخ شوفالي بقوله³: "إن منشآت الري التي نضمها الرومان وطوروها هي منشآت ذات اصل محلي"، وهي نفس الشهادة التي قدمها كامبس عن هذا التقدم الذي حققه الإنسان في

¹ فتحة فرحاتي، المرجع نفسه، ص. 231.

² صندوق ستي، المرجع السابق، ص. 249.

³ محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص. 28.

تازيانت وكامل مناطق شمال إفريقيا القديم، وهو ما رأيناه من خلال الشواهد الأدبية والأثرية التي أرخت لهذا الإنجاز المهم في الحضارة البشرية فالرحى المكتشفة بالساحل الوهراني، رسوم مغارة الشافية وجداريات الطاسيلي انتهاء بإصلاحات ومدرجات تازيانت التي أكدتها الصور الجوية في العهد الفرنسي لا خير دليل قائم على قدم الزراعة في شمال إفريقيا والتي لا يسورنا الشك في أنها ألهمت وساعدت الشعوب القادمة لاحقا إلى شمال إفريقيا في الاستقرار وتطوير الزراعة وأهمهم القرطاجيين.

2- الاقتصاد القرطاجي:

1- الزراعة : إن احتفاظ قرطاجة بسجل أحد أعظم علماء الزراعة في التاريخ القديم المتمثل في ماغون (Magon) الذي ألف كتابا يحتوي على ثمانية وعشرين مجلدا¹، بحيث ترجم إلى عدة لغات منها اللاتينية الرومانية، لخير دليل على الواقع الزراعي الذي وصلت إليه قرطاجة، وتكريم مجلس الشيوخ الروماني لها العالم الزراعي الكبير وطلبه ترجمة الكتاب لأحسن اعتراف للتطور والمعالجة العلمية للأمور الزراعية من قبل أعداء الأمم، واعتبر هذا الكتاب غنيمة حرب بعد سقوط قرطاجة²، وتشير كل الدلائل إلى أن ماغون عاش أواخر القرن الثالث وبداية القرن الثاني ق.م وهي الفترة التي تقترب بتطور الفلاحة والزراعة في قرطاجة ومهما كان من أمر فإن المعروف عن القرطاجيين أنهم اهتموا بالزراعة والفلاحة في الفترة الأولى من تواجدهم في المنطقة.

ويتفق المختصون على سنة 480 ق.م³، التي توافقت هزيمة القرطاجيين في معركة هميرا ضد الإغريق كبداية للاستقلال في المجال الزراعي، وهذا راجع إلى فقدان القرطاجيين للكثير من الأسواق في المتوسط بعد سيطرة الإغريق، إذ معروف عنهم أنهم من محترفي التجارة ويقول المؤرخ بشاري عن الزراعة القرطاجية أنها تتطور كلما تناقصت مساحة الإمبراطورية ويحدثنا روستوفتازف كيف أن القرطاجيين كانوا يجلبون القمح الصقلي ومنعوا

¹ الشادلي بورونية، قرطاج البونية، تاريخ وحضارة مركز الشرق الجامعي، مصر 1999، ص. 247.

² الشادلي بورونية، المرجع نفسه، ص. 247.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 28.

زراعة الزيتون والكروم فيها على حساب القمح، أما بأراضيها الإفريقية فالإشارات التاريخية تؤكد تواجد مستعمرات فلاحية خاصة في المناطق الساحلية التي خصت لزراعة الخضر والفاكهة¹، وكذا الأشجار المثمرة وتربية المواشي وذكر المؤرخون لتصدير القرطاجيين النبيذ وزيت الزيتون إلى الأسواق اليونانية وإيطاليا²، لدليل على فائض الإنتاج في هذه المواد الغذائية التي كانت تنتشر بكثرة بالإضافة إلى الخضر والفاكهة التي كانت تنافس المنتج الإيطالي في عقر داره، وهذا ليس بالأمر الغريب عن الشعب القرطاجي إذ عرفنا أنه منحدر من بلاد الفينيقيين الذين يعتبرهم غزال بفلاحين ممتازين، وبالطبع فإن هذا النجاح بالإضافة إلى المعرفة التي يتصف بها القرطاجيين فإن خصوبة الأراضي التي سيطروا عليها في شمال وجنوب شرق تونس حالياً يشهد لها المؤرخون منذ القدم خاصة في سهل مجردة وخليج سرت الصغرى التي حدثنا عنها هيرودوت³، وأرسطو، الذي يروي كيف أن القرطاجيين يمنعون أعالي سردينيا كل زراعة لأراضيهم من شدة الخيرة على خصوبة الأراضي الإفريقية⁴.

وكما أسلفنا الذكر فإن القرطاجيين اعتنوا بالتوسع الزراعي في إفريقيا منذ أواخر القرن الرابع ق.م وأكثر الشواهد التاريخية على ذلك حملة أغاتوكليس (Agathocles) في إفريقيا الذي اندهش لحالة التطور الفلاحي⁵ الذي وجدوه في المزارع القرطاجية من أشجار الزيتون والكروم ومراعي الأبقار والأغنام على مد البصر، كما تحدثنا حملة قادها الجيش الروماني نصف قرن بعد حملة أغاتوكليس في منطقة كلوبيا (Clupea)، عن الغنائم الكثيرة التي حصلوا عليها من المزارع القرطاجية كذا العبيد الذين بلا شك كانوا يعملون فيها⁶.

¹ Gesell. St. H.A.A.N. T.04 P1

² روسنوفتزازف، المرجع السابق، ص 28.

³ La croix-R.Af.1868. P409.

⁴ Gesell. St. bid, P.410.

⁵ Gesell. St. H.A.A.N. Tome 4 P.3.

⁶ شنينتي، م، المرجع السابق، انظر التهميش رقم (3)، ص. 244.

ولم يختلف وصف المؤرخ الطبيعي ديودور الصقلي لهذه المنطقة إذ يقول¹: "عبر الجيش مناطق مكتظة بالبساتين والمراعي التي تتخللها المجاري المائية ، والفيلات الريفية الراقية التي تعبر عن ثراء أهاليها كدليل على الاستقرار والسلام الطويل الذي عرفته المنطقة." وربما اشهر ما وصلنا في التاريخ القديم عن دهشة الأجانب بما وصلت إليه الفلاحة القرطاجية هو ما حدث مع احد رجال مجلس الشيوخ الروماني كاتو الكبير حين قام بجولة في المنطقة قبيل الحرب البونية الثالثة في محاولة مع الوفد الموافق له في التوسط لحل الخلاف القائم بين القرطاجيين والملك النوميدي ماسينيسا²، وبعودته إلى روما حمل حبات تين في يده وأمام مجلس الشيوخ خاطبهم بتصريحه الشهير يجب أن تدمر قرطاج³، قائلاً وهو ينظر إلى حبات التين تلك " هذه الخيرات على بعد ثلاثة أيام منكم فقط" ، فأنقسم المؤرخون في تفسير هذا الموقف لكاتون بين من يعتبر نداءه لتدمير قرطاج طمعا في خيراتها، ومن اعتبر ذلك خوفا من قوتها التي استرجعتها بعد الحرب البونية الثانية، على كل فان القرطاجيين بخلاف بعض الأشجار المثمرة مثل الرومان والتفاح التي أتوا بها إلى شمال إفريقيا، فإن مساهمتهم في المجال الفلاحي تركز أكثر في تطوير تقنيات الإنتاج وتطعيم الأشجار إلى كثرة الإنتاج وتنوعه وهو أهم سمات الاقتصاد الفلاحي في فيها وفيما يلي أهم المنتجات الزراعية:

أ- الحبوب : تُجمع المصادر الأدبية التي وصلتنا على أن اهتمام القرطاجيين بزراعة الأرض عامة والحبوب من قمح وشعير خاصة بدأ بعد الهزيمة التي زلزلت أوصال الأمة القرطاجية في معركة هميرا أواخر القرن الخامس ق.م في سنة 480 ق.م، وقد أشار أبو التاريخ هيرودوت إلى المزارعين الذين يسكنون غرب نهر التريطون كما أشار غزال⁴ نقلا عن ايميل هيكاتي (Hécatee De Millet) إلى آكلي القمح في المنطقة والمزارعين، ونفهم من خلال منع قرطاج سكان جزيرتي صقلية وسردينيا غراصة الأشجار المثمرة أن القرطاجيين

¹ Gsell. St. H.A.A.N., Tome 3.P.29

² بشاري، م، المرجع السابق، ص 24-4. P. Gsell. St. Tome 4.

³ صهران، م. ي، المغرب القديم، الإسكندرية 1999، ص. 282.

⁴ Gsell. St.. St. , Tome 4 P09.

كانوا يتزودون بالقمح من هذه المناطق، وبسبب فقدانها خلال الحرب البونية الأولى ضاعفت المساحات الزراعية المخصصة للقمح في إفريقيا بحيث تذهب المصادر الأدبية إلى احتلال هذه المناطق بالقوة وهو ما دفع السكان الليبيين إلى الانتفاضة ضدهم.

وتشير التقديرات إلى أن المزارع القرطاجية المخصصة للزراعة كانت كبيرة ما دام أنها كانت تستخدم فيها يد عاملة كثيرة من العبيد ولعل ما ذكره المؤرخ الإغريقي تيت ليفيوس عن تزويد قرطاجة لروما بكميات معتبرة من القمح في سنة 203 ق.م¹ لا دليل على الانتشار الوافر لهذه المادة الحيوية وهي الكمية التي قدرها المؤرخ بشاري ب 43770 هكتولتر من القمح و26000 هكتولتر من الشعير²، كما تؤكد المصادر الأدبية أن القرطاجيين قاموا بتموين أهالي سراكوس (Syracuse³) أثناء حصارهم من قبل ماسيلوس (Macellus) إبان الحرب البونية الثانية، نفس الأمر بالنسبة للرومان الذين التجأوا إلى القمح القرطاجي أثناء حروبهم ضد مملكة أنطيوخس في الشرق كذلك تزودهم بالقمح والشعير القرطاجي في حربهم ضد الفرس، والمؤكد أن تزويد القرطاجيين لشعوب أخرى بهذه المادة الحيوية ليس دليل عن فائض إنتاج القمح والشعير في المزارع القرطاجية رغم الخصوبة الكبيرة التي تتمتع بها والتي دفعت بلين الكبير بتسمية إفريقيا بإمبراطورية الحبوب، لكن كما نلاحظ هذا التموين جاء في فترة خاصة من تاريخ علاقة قرطاجة وجيرانها من جهة وهي فترة الحرب البونية الثانية التي أرغمت قرطاجة ضمن اتفاقيته على تموين الجيش الروماني بالقمح، أو سعياً وراء مصلحة سياسية في حالة تموين أهالي سراقوسة، من جهة أخرى علينا عدم إهمال الكميات الكبيرة التي تحصل عليها قرطاجة من الضرائب التي سماها غزال⁴ بالضريبة السنوية على الأرض والتي تتم في فترة الحصاد والتي يدفعها

¹ بشاري، المرجع السابق، ص.26.

² La Croix, R.Af. 1868 P.414.

³ Ibid, même page.

⁴ Gsell.St. T04. P.109.

الأهالي، وكانت بكميات كبيرة بحيث تكفي لغذاء سكان العاصمة القرطاجية حسب المؤرخ نفسه¹.

ونظرا للمبالغة الكبيرة في نسبة الضرائب التي كان يدفعها الأهالي وباللغة ربع المنتج 4/1 لم يتوانى بعض المؤرخين باعتبار هؤلاء الأهالي بالعبيد وأنهم كانوا في حالة الرق ولم يكونوا أبدا من الأحرار وهو ما يؤكد روستوفتزانف²، الذي يرى أن المساحات الشاسعة كانت تفلحها عصب العبيد كما أكد أن اغلب منتجات هذه المزارع كانت من الحبوب، ولا نستبعد وجود صغار الملاك من الأحرار الأهالي.

ب- الأشجار المثمرة:

تؤكد كل الإشارات التاريخية أن القرطاجيين اهتموا كثيرا بزراعة الأشجار المثمرة على حساب زراعة الحبوب من قمح وشعير خاصة في الفترة الأولى من تاريخهم ويعود سبب ذلك إما لوفرة المنتج من القمح في مستعمراتهم في صقلية وسردينيا التي اعتبرها روستوفتزانف³ ذات إنتاج كبير إلى الدرجة التي كانت تمون بلاد قرطاجية وأسواق الإغريق وحتى إيطاليا، وإما لمعرفة سكان قرطاجية العلمية وكفاءتهم في الزراعة الشجرية ولا نستبعد أن الاهتمام المتزايد للقرطاجيين بزراعة الأشجار المثمرة واحتكارها راجعا لقيمتها التجارية والصناعية، ومهما يكون فإن كتاب العالم القرطاجي ماغون قد ركز كثيرا على الزراعة الشجرية وهو ربما ما يترك الاعتقاد بخصوصية هذه الزراعة عندهم.

-الزيتون:

عرف سكان قرطاجية زراعة الزيتون منذ فترة بعيدة إذ يخبرنا هيرودوت⁴ أن زراعة هذه الأشجار كانت واسعة الانتشار في منطقة جنوب قرطاجية وجزيرة قرقنة، وهي نفس ملاحظة ديودور الصقلي الذي حدثنا عن هذه الشجرة في شبه جزيرة رأس بونة كما حدثنا بوليبي عن

¹ المرجع نفسه.

² روستوفتزانف، المرجع السابق، ص 81-82.

³ المرجع نفسه، ص. 28.

⁴ Hérodote, L IV. 195.

جيش حنبعل (Hannibal) الذي شغل جنوده في زراعة أشجار الزيتون قبيل معركة زاما في منطقة شرق تونس حاليا والمؤكد أن القرطاجيين كانوا يصدرون زيت الزيتون¹، وزيت المائدة إلى إيطاليا في فترة ما من القرن الخامس والرابع قبل الميلاد، وإن كانت هذه الشجرة أصلية في منطقة شمال إفريقيا كما يقول كامبس فتسميتها المحلية تؤكد لنا ذلك وإلى اليوم لا زلنا نسمي الزيتون البري باسم "أزبوج (Azebouj) والزيتون المطعم أزموور (Azemmour) ، هذه التسمية التي أكدت عليها كل المصادر الأدبية قديما وحديثا وإن حاول البعض تحويل هذه التسمية لأصول أخرى²، يذكر لنا ابيان حادثة استيلاء جنود الجنرال سكبيو الإيميلي³ على إحدى المنازل الريفية أثناء عملية حصار قرطاجة وتبين تركيبته من جزئين، الجزء الأول هو بيت للسكان وحمام وبئر، أما الجزء الثاني فيتكون من معصرة الزيتون وجرة كبيرة لخرن المؤن، وهو خير دليل على الاهتمام الشخصي وتواجد الصناعة العائلية لزيت الزيتون في المنطقة التي كانت تابعة لقرطاجة الأمر الذي تؤكد عليه أيضا كامبس فابرا⁴ التي خصصت كتابا كاملا لزراعة الزيتون في شمال إفريقيا، حسب المؤرخة فإن الزيتون رغم تواجده في المنطقة إلا أنه عرف تطورا كبيرا على أيدي القرطاجيين وهو ما يستدل به أيضا من خلال حديث ديودور الصقلي⁵، عن مزارع الزيتون النامية التي مرّ بها حديث أغاثوكاليس سنة 310 ق.م.

الملاحظ إذن إن تمكن القرطاجيين من زراعة الزيتون واستخراج زيت الزيتون أمر تؤكدده معظم المصادر الأدبية، التي اعتمدت في معظم معلوماتها على ما جاء في كتاب ماغون فيما يخص زراعة الزيتون وتطعيمها، وما دام أن هذا العالم تمكن من كتابة كل هذه المعلومات على هذه الشجرة فهذا يظهر لنا بوضوح ، مدى تطور هذه الزراعة عند مواطنيه القرطاجيين، والواضح من خلال تحليل كامبس فابرا وغزال، أن المشكل الذي عانت منه

¹ روستوفتازاف، المرجع السابق، ص 28.

² كامبس فابرا، المرجع السابق، ص. 19.

³ الشاذلي بورونية، المرجع السابق، ص. 252.

⁴ كامبس فابرا، المرجع السابق، ص. 20.

⁵ المرجع نفسه، ص 20.

زراعة الزيتون في قرطاجنة هو صغر المساحة المخصصة لها وربما هو ما سبب لها عجزا في إنتاج هذه المادة في فترة ما من تاريخها أجبرها على استيراد الزيت من صقلية¹، أما عن وفرة الإنتاج فمعظم المختصين² يقرون بنقص المعلومات الخاصة عن هذه المادة إذا استثنين ما ذكره بلين الكبير عن مردود الشجرة الواحدة الذي حسبته يبلغ 327 كلغم³.

-الكروم والأشجار المثمرة الأخرى:

تعتبر العوامل الطبيعية التي تتميز بها الأراضي الإفريقية ملائمة لزراعة الكروم، فعرف القرطاجيون هذه الزراعة منذ القدم، ويبرز لنا من خلال حديث روستوفتازاف عن تصدير القرطاجيين للنبيذ إلى إيطاليا كدليل على انتشار شجرة الكرمة التي خصها ماغون بأهمية كبيرة بحيث حدثنا بالتفصيل عن طريقة زراعتها والاعتناء بها⁴، ورغم استهلاك العنب بشكله الطبيعي إلا أن أهمية الكروم تكمن في صناعة النبيذ التي عرفت رواجاً في أسواق المتوسط قديماً إذ اعتبرت مادة واسعة الاستهلاك خاصة بين أفراد الشعب القرطاجي، هذا النبيذ المعروف باسم "باسام" (Passam) ذو شهرة كبيرة حسب بلين الذي وصف لنا كيفية تحضيره من البداية إلى النهاية، بحيث صدر القرطاجيون نبيذهم إلى مختلف الشعوب المتوسطية كجزر البليار وبلاد الإغريق كما استخدموه في عملية المقايضة بشجرة السلفيون على ذكر سترابون، ومن خلال أثار الجدران التي اكتشفت في صقلية⁵ يظهر لنا مدى توفر النبيذ القرطاجي في المنطقة، وبعملية منطقية فهذا يدل على كثرة زراعة الكروم في بلاد القرطاجيين، ومع مرور الوقت عرفوا كيف يتخلصون من المنافسة الأجنبية وذلك من خلال إنتاج هذه المادة وتحسين نوعيتها بالطرق العلمية.

¹ نفسه، ص. 21.

² Gsell. St. H.A.A.N. Tome 4. P. 29 - بشاري، م، المرجع السابق، ص. 30 .

³ بشاري، المرجع، نفسه، ص. 30.

⁴ انظر Gsell. St. H.A.A.N. T04. P. 23

⁵ انظر Gsell. St. H.A.A.N. T04 P. 26

وفي نهاية القرن الرابع ق.م، أثناء غزو أقاثوكليس المنطقة كانت معظم الأراضي المزروعة من الكروم، وفي نهاية القرن الأول ق.م حدثنا صاحب الحرب الإفريقية على الجنود الرومان الذين استولوا على كميات كبيرة من الخمر¹ في المنطقة التي استولى عليها قيصر في حربه الإفريقية كما لم تخل العملة المحلية من نقوش عناقيد العنب وكذا وجود الكثير من النقوش الأثرية البونيقية التي خلدت هذه الشجرة².

وإضافة إلى زراعة الزيتون والكروم التي كانت تنافس القمح والشعير في قيمتها الاقتصادية والغذائية فقد امتهن القرطاجيون زراعة الأشجار المثمرة المتعددة أصلية كانت مثل التين أو أتوا بها مثل التفاح والزمان، فعرف التين القرطاجي بشهرته خاصة أن القرطاجيين طوروه بالتطعيم ليصبح ذا جودة ممتازة ولكنه عرف أكثر لارتباطه بحادثة كاتوا التي تحدثنا عنها سابقا، والتي أشار فيها إلى ضرورة تدمير قرطاجة وهو يحمل حبات التين في يده أمام أعضاء مجلس الشيوخ والتي سماها في كتابه ("Ficus africanus")³، بحيث طلب غرساتها في الأراضي الإيطالية أما فيما يخص أشهر المنتجات الشرقية فهو الزمان والتفاح الذي تحدث عنه بلين كثمرة أدخلها الفينيقيون إلى شمال إفريقيا، والتي تدعى (Mala Punica) أو التفاح البوني، والزمان الذي أطلق عليه الاسم اللاتيني (Mulla Granala)⁴ وعرفت هذه الثمار بروجها وجودتها في كل أسواق المتوسط حيث أن القرطاجيين خلدوها في نقوش أثرية، كما تغنى بها الشعراء الإيطاليون وعلى ما يبدو من شعر مارسيل (Marcial) فقد تم زرع هذه الأشجار في إيطاليا أو على الأقل هذا ما يوحي به شعره إذ يقول⁶ "أرسل لك الزمان من حديقتي، لا تحتاج إلى إنتاج ليبيا".

¹ . 2. César-La guerre d'Afrique XVIII، نقلا عن بشاري، م، المرجع السابق، ص. 23.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 29.

³ Gesell. St. H.A.A.N. T04. P.31.

⁴ الشانلي بوروينة، المرجع السابق، ص.253.

⁵ Gesell. St. ibid. P.32.

⁶ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 31.

وعرف القرطاجيون اللوز والإجاص والنخيل¹، كما ظهرت شجرة التمر في العملة المحلية²، وإن كان تواجدها في الأراضي القرطاجية في تونس الحالية أمراً مستبعداً نظراً لنمو هذه الشجرة في مناخ خاص بها في واحات الصحراء إلا أنّ المنطقة الساحلية لخليج سرت التي فيها رمال الصحراء تلامس البحر وبالتالي من المتوقع أن تكون الواحات قريبة من الساحل وهو ما تحدث عنه هيرودوت.

أما زراعة الخضر بأنواعها فقد عرفت انتشاراً في المناطق الساحلية كما هو الحال في أيامنا هذه نظراً لملائمة المناخ والأراضي الخصبة التي تقع في هذه المنطقة.

-تربية الماشية:

يعتبر النشاط الرعوي أحد أقدم الأنشطة التي مارسها البشر عبر التاريخ، إذ لا تخلو جداريات الطاسيلي من مشاهد الرعاة وهم يسوقون قطعان من الماشية، إذ يعود استئناس الحيوان إلى فترات قديمة جداً سبقت النشاط الزراعي وقد حدثنا هيرودوت عن الشعب الليبي من الرعاة الرحل شرق بحيرة تريبون الذين يتنقلون بمواشيهم من الساحل إلى المناطق الداخلية حسب المواسم وهو ما أكده سترابون في وصفه لسكان المنطقة إذ قال³: أغلب الأراضي التي يسكنها هؤلاء خصبة ورغم ذلك فإن أكثرهم مازالوا يعيشون حتى هذا الوقت حياة البدو الرعاة، وإن كان حديث سترابون على مناطق خارجة عن مناطق سيطرة قرطاجية فلا نستبعد نفس نمط المعيشة لهذه المنطقة وهو ما شهد عليه المؤرخون فيما رآه أغاتوكليس من مراعي وأبقار وأغنام في المنطقة التي نزل فيها في الأراضي القرطاجية أما بوليبيوس فقد قال⁴ "إن كثرة الخيول والأبقار والأغنام والماعز في هذه البلاد تجعلني أشك في وجود مثل

¹ حارث، المرجع السابق، ص. 88.

² Gsell. St. H.A.A.N.T04. P.32.

³ سترابون، الجغرافيا، الكتاب السابع عشر-الفصل الأول، ترجمة محمد المبروك الدويب، منشورات جامعة قارون، ليبيا، 2003، ف.07.

⁴ أصطيفان أكصيل، التاريخ القديم لشمالي إفريقيا، ترجمة، محمد التازي سعود، الرباط، مجلد 4، الرباط، 2007، ص. 41.

لها في بقية الأرض"، ويرجع سبب ذلك إلى أن الليبيين يمارسون تربية المواشي أكثر من اعتنائهم بالزراعة وربما السبب في ذلك واضح حسب المؤرخ بشاري أن الثروة الحيوانية ثروة مضمونة، إذ أن صاحبها بإمكانه التحرك والتنقل من منطقة إلى أخرى حسب المعطيات من جفاف وعدم استقرار، في حين أن الثروة الزراعية غير كذلك.

إلى جانب القطعان التقليدية المعروفة بين سكان المنطقة ومعظم المناطق المعتدلة والحرية والمتمثلة في الأبقار والماعز والغنم فقد اعتنى القرطاجيون بتربية الخيل بالرغم من اعتقاد غزال أنهم في بداية الأمر لم يكونوا كذلك، وربما هذا راجع إلى كون القرطاجيين لم يكونوا محاربين وإنما تجارا إلا أن الحروب المتتالية التي خاضتها قرطاجة غيرت من هذه الوضعية إذ أصبحوا يملكون خيولا كثيرة أشهرها الحصان البربري، كما ذكر لنا ماغون البغال التي كانت تستغل في نقل الأحمال الثقيلة وكذلك الحمير، أما الجمال فلم يتم استعمالها في المنطقة إلى في فترة متأخرة جدا، ويعتقد أنها دخلت إلى المنطقة من جهة النيل¹، في نهاية القرن الأول ق.م بحيث تحدثنا المصادر عن استيلاء قوات قيصر على اثنتي وعشرين جملا، وهو عدد قليل جدا ما يظهر الصفة الجانبية التي يتمتع بها هذا الحيوان في المنطقة، وبالتالي نستبعد تربيته بكثرة من قبل القرطاجيين باستثناء استعماله في القوافل الصحراوية التي عرفتها قرطاجة بعد أن تخلصت من وساطة السكان المحليين في التجارة مع سكان المناطق الصحراوية.

ثانيا-الصناعة:

لم يهتم كثيرا القرطاجيون بالصناعة المحلية وربما هذا راجع إلى كونهم تجارا أكثر منهم حرفيين ومنذ أقدم الأزمنة كانوا يحصلون على حاجياتهم من الموانئ البعيدة، وذلك بمبادلة مالهم من سلع بالمنتجات الصناعية الجاهزة خاصة أنهم لعبوا دور الوسيط التجاري بين كل حضارات المتوسط غير أن النقوش الأثرية² تركت لنا صورا تخلد الصناعة القرطاجية التي ازدهرت فيها فنون حرفية عدة وإن لم تكن في أيدي الأرستقراطية مثل ما هو حال التجارة

¹ فتيحة فرحاني، المرجع السابق، ص 228.

² حارش، المرجع السابق، ص 88.

والزراعة، وإذا سلمنا بحكم غزال¹، فإن الصناعة القرطاجية كانت في الحضيض وكان برهانه الأثاث الجنائزية التي اكتشفت في مقابرهم والتي يعود أصلها إلى بلاد الإغريق وكانت ذا نوعية رديئة، إلى ذلك فقد برع القرطاجيون كثيرا في صناعة السفن وهو أمر منطقي باعتبارهم بحارة بارعين منذ القدم².

وتؤكد المصادر التاريخية أن أغلبية اليد العاملة من الأحرار، كانوا يملكون ورشات خاصة وإن لم يستبعد استعمال العبيد في الصناعة باعتبار أن القرطاجيون تجار وبالتالي لا يمكن لهم البقاء طوال الوقت في ورشاتهم حسب تعبير غزال.

وإن كانت الصناعة النسيجية تتقننا عليها الكثير من المعلومات وهذا راجع إلى عدم مقاومتها لعامل الزمن، فإن النقوش الأثرية احتفظت لنا بالأدوات المستعملة في حرفة النجارة كالمطرقة والمنقار وأدوات أخرى كما احتفظت المقابر بالأثاث الجنائزي الذي يؤكد هذا وحدثنا غزال³ عن التطور الذي وصلت إليه مراكبهم كخير دليل على ازدهار صناعة السفن وربما كانت هذه الورشات الخاصة بالسفن وصناعة الأسلحة تابعة للدولة⁴، وهو حكم اقرب إلى المنطق بسبب حساسية هذا المجال من جهة وبسبب الإمكانيات الكبيرة التي تطلبها مثل هكذا صناعة والتي تفوق قدرات الفرد البسيط، فيما تركت الورشات التي تهتم بالصناعات اليدوية البسيطة للأفراد البسطاء، فيجمع كل المؤرخين على أن الصناعة الفخارية كانت الأكثر تطورا في قرطاج وكانت مخلفات هذه الصناعة إما في القبور أو مختلف موانئ المتوسط شاهدة على نوعيتها وكثرتها وتظهر الآثار التي تعود إلى الفترة الأخيرة من العهد القرطاجي حسب تقدير غزال إلى المجهود الكبير الذي بذله السكان في هذا المجال.

¹ Gsell. St.H.A.A.N. T04. P.167.

² حارش، م، المرجع سابق، ص.89.

³ Gsell. St.H.A.A.N. T04. P.56 .

⁴ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 35.

كانت الصناعة التعدينية ذات شأن كبير في قرطاجة رغم قلة المعادن المحلية فيها إذ برع القرطاجيون في الصناعة التحويلية التي تزودها بالمادة الأولية مختلف مناجم إسبانيا من حديد ونحاس وكذا معادن الجزر الإيطالية مثل سردينيا وصقلية¹، فحولت هذه المعادن إلى أسلحة وأوان منزلية وبلا شك إلى أدوات ومعادن لتثبيت السفن، كما اشتهر القرطاجيون على غرار أسلافهم في فينيقية بالصباغة الأرجوانية التي عرفت رواجاً كبيراً في المناطق الساحلية وفي غالب الأحيان كانت هذه المنتجات موجهة للتجارة الخارجية، ولنا أن نشير إلى أن سبب انتشارها في المناطق الساحلية يعود إلى كون المادة الأولية التي تستخدم في هذه الصناعة هي حيوان المريق (Murex) البحري على حد قول بشاري².

وأما الصناعة الزجاجية والحلي فكانت في قمة الإبداع بحيث زود القرطاجيين منازلهم بالأواني الزجاجية والقارورات المخصصة للعطور والأواني التجميلية، في حين عرفت النساء القرطاجيات الحليّ بشتى أنواعها، ولم يكن الرجال بمنأى عنها إذ كانوا يتزينون بالحلي وبالتالي شملت كل حليّ التزيين التي يمكن للمرء تصورها من القلادات، والأساور والخواتم³، ولنا أن نشير إلى حادثة تبرع النساء القرطاجيات بحليهن لصناعة الأسلحة أواخر أيام الدولة سنة 146 ق.م وهذا خير دليل على الكمّ الهائل المتواجد من هذه المعادن الثمينة في المنازل القرطاجية.

ثالثاً-التجارة:

كان القرطاجيين أسياد التجارة في البحر المتوسط لمدة زمنية طويلة وتمكنوا من ذلك بسبب محاربتهم لكل أشكال المنافسة من الدول المجاورة، بالقوة أو بالاتفاقيات وأهمها تلك التي عقدت مع الرومان أولها سنة 509 ق.م⁴ ومعاهدة ثانية في 348 ق.م التي منعت الرومان من ممارسة التجارة في بعض مناطق المتوسط، فكانت التجارة بالنسبة للقرطاجيين

¹ بشاري، م، المرجع نفسه، ص. 35.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 37.

³ للمزيد من التفاصيل أنظر Gsell. St.H.A.A.N. T04. P. P88

⁴ حارث، المرجع السابق، ص. 85.

سياسة دولة كاملة الأركان وليست اجتهاد أفراد، فحاولوا إيجاد الأسواق لسلمهم بكل السبل وفي كل المناطق، بحيث كان حضورهم قوي حتى في قلب روما نفسها في فترة مبكرة من الجمهورية الرومانية، ونظرا لكثرتهم وتأثيرهم على الحياة الاقتصادية الرومانية وصل بهم الحال الى تشكيل طبقة أوليغارشية في روما¹، وهو ما تظهره سياسة زرع موانئهم في مختلف مناطق المتوسط التي تحولت إلى مستعمرات مع الزمن، والتي عادت بفائدة عظيمة بالنسبة للتجار القرطاجيين²، فأصبحوا سُعَات بين شعوب المنطقة ولا تخلو أية محطة أو ميناء في كل المتوسط إلا ونجد فيها مراكبهم، ويقول عنهم بلين الكبير³ "إذا كان الفضل في تأسيس النظام الملكي في العالم القديم يعود إلى المصريين وإقامة الديمقراطية إلى الآثينيين، فإن الفضل في ابتكار التجارة يعود إلى البونيقيين".

وقد تعددت المواد التي كان التجار الفينيقيين يحملونها على مراكبهم ذهابا وإيابا وإن كان من المعروف استيرادهم للمواد الأولية المعدنية من اسبانيا وجزر المتوسط وكذلك حصولهم على المواد الثمينة من الذهب والأحجار الكريمة من المناطق الداخلية والتي تصلهم عبر قوافل الصحراء بواسطة قبائل النسامونس؛ فالخشب والحبوب كانت تستورد من إفريقيا والفخار من بلاد الإغريق، أما صادراتهم فتتمثل بصفة عامة بالمواد الغذائية كالفواكه والنبذ والتفاح وزيت الزيتون والرمان⁴. ولنا أن نشير في هذا المقام إلى الحكم القاسي الذي أصدره غزال على التجارة القرطاجية التي اعتبرها أضعف بكثير مما تبدوا في الواقع إذ قال⁵: "...يبدو أن النصوص الأدبية بالغت في تقدير التجارة القرطاجية ولا يجب محاولة إعادة بناء التاريخ الاقتصادي لقرطاجة بالاعتماد فقط على بعض الفخاريات التي تملأ قبورها".

¹ BENATIA. A. Rome Héritière Parricide de Carthage, édit, Houma, Alger 2012, P 349, 350.

²Gsell. St.H.A.A.N. T04 .P.169.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 42.

⁴ حارش، م، المرجع السابق، ص. 87.

⁵Gsell. St.H.A.A.N. T04 .P169.

المبحث الثاني: التاريخ الاقتصادي للممالك النوميديّة:

أولاً: الزراعة وتربية المواشي:

أرخت كل المصادر الأثرية والأدبية لانتشار الزراعة وتربية المواشي في شمال إفريقيا منذ العصر النيوليثي وإن كان ذلك يشمل كل المنطقة بحدودها المعروفة، فقد عرف سكان شمال إفريقيا القدماء الرعي قبل الزراعة وهو أمر طبيعي يعود إلى طبيعة الإنسان التطورية من جهة وإلى المعطيات الجغرافية والطبيعية من جهة أخرى، ونظراً لتوفر الثروة الحيوانية المستأنسة والبرية فلا نستبعد أنه قد مارس القنص أيضاً لفترة طويلة من الزمن، غير أنه لم يكن الحال نفسه في كل مناطق شمال إفريقيا وهذا راجع إلى المعطيات المحلية من توفر الظروف الطبيعية أو لعدمها وما دامت الآثار تؤرخ لزراعة الإنسان الشمال الإفريقي بالفترة النوليتية وأن النقوش الصخرية في جبال الطاسيلي تصور لنا قطعان الماشية، فإن الأمر يجعل الحكم بالمبالغة حول بعض آراء المؤرخين القدامى الذين اعتبروا أن الإنسان الشمال الإفريقي لم يعرف الاستقرار والزراعة وإنما ترك أراضي الخصب مرتعا للحيوانات المفترسة، وعضواً من أن يقاتلها ويخدم أرضه، وجه أسلحته إلى إخوانه، فحكم على نفسه بذلك أن يعيش حياة الترحال والتشرد حسب تعبير سترابون¹، ولم يجانب بوليب هذا الحكم بقوله: "إن إفريقيا أرض لا تنفع لأي شيء"²، وحقيقة الأمر أن التناقض الكبير في كتابات هؤلاء المؤرخين زادت غموض الوضع الاقتصادي في العهد النوميدي.

وقد كانت تربية الماشية إذا منتشرة بكثافة في شمال إفريقيا منذ القدم كما أسلفنا ذكره بسبب الظروف الطبيعية الملائمة وكذا طبيعة الإنسان الشمال الإفريقي، ويشهد على ذلك المؤرخين القدماء بحيث يقول بوليب: "إن كثرة الخيول والأبقار، الأغنام والماعز في هذه البلاد تجعلني

¹ سترابون، 07-تعريب محمد المبروك الدويب، المصدر السابق، ص.98.

² De la croix, D'après Polybe. R.A.F.PP 411/414.

أشك في وجود مثيل لها في بقية الأرض¹. وهو خير دليل على الوضعية التي كان عليها نشاط الرعي وتربية المواشي في المنطقة، وإن كانت شهادات أخرى تعود لفترات سابقة مثل ما هو الحال حين نزل أغاتوكليس في الساحل التونسي حاليا أواخر القرن 04 ق.م إذ رأى مراعي واسعة، وعلى كلا فهذا ليس بالأمر الغريب بحيث قال سالوست² إن تربية المواشي عماد الاقتصاد الإفريقي، حيث صنف المؤرخين رعاة شمال إفريقيا إلى صنفين، البدو الرحل وهم رعاة دائمو الترحال بين المناطق الشمالية الساحلية والمناطق الداخلية وشمال الصحراء، وتتحكم في حركتهم المواسم المناخية، أما الصنف الثاني فهم إلى درجة ما مستقرون في المناطق الشمالية، وإن تنقلوا فذلك في نطاق محدود، ونعتقد أنهم مارسوا النشاط الزراعي في الوقت الذي مارسوا فيه تربية المواشي لأن كليهما مكمل الآخر يقول العربي عقون، حيث عبر عن ذلك سترابون بقوله: "يواصل أغلب الموريين، رغم استيطانهم في منطقة خصبة بصفة عامة، العيش من الرعي"³.

ونعتقد أن الثروة الحيوانية الموجودة في تلك الفترة نفسها الثروة الحيوانية الموجودة حاليا بنسبة كبيرة وإن انتقل مركز اهتمام الإنسان بين هذه الحيوانات حسب أولويتها، ففي الفترة القديمة كانت الخيل مثلا أهم الحيوانات التي قام النوميديون بتربيتها نظرا لدورها البارز في الحروب والصيد والتنقل، لذلك اعتنوا بها كثيرا، كما يقول سترابون⁴ ووصفها بحجمها الصغير وسرعتها، وأنها تتبع مالکها دون أن تقاد، وهو ما يعبر عن العلاقة الموجودة بين المالك وحصانه، بالإضافة إلى هذا الحيوان الرائع الذي كان في خدمة الإنسان الشمال إفريقي منذ الألف الثاني قبل الميلاد، عرف سكان شمال إفريقيا تربية الأبقار والأغنام

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 32 نقلا عن Polybe I.29.7

² سالوست، المرجع السابق، ص. 135.

³ أصطفان أكصيل، المجلد 05، ص، 175.

⁴ سترابون، 07 المصدر السابق، ف.07، ص.99.

والماعز والحمير، معظمها من سلالات محلية تمت تربيتها في سهول الطاسيلي¹، أيام كانت المنطقة تعجّ بالرعاة والأنهار الوفيرة، وهو ما تظهره الصور الجدارية المنقوشة فيها.

وأما فيما يخص ترويض الحيوانات البرية فهي بحاجة محددة فقط، فإن كان الكلب صديق الإنسان منذ الأزل وهو ما يظهر في نقوش كهف الأورية بقسنطينة كما ذكرنا، بحيث لم نجد آثار استغلاله له في الصيد آنذاك، فإن ترويض الفيلة كان لهدف واضح، وهو استعماله في الحروب وبيعه لنفس الهدف للقوى المتناحرة في المتوسط خاصة روما وقرطاج، وتؤكد الأرقام المتوفرة لدينا هذه الصيغة التجارية لتربية هذا الحيوان الضخم الذي يعتبر دبابة الحروب القديمة، فكانت أخبار الحرب البونية الثانية لا تخلوا بالحديث عن فيلة حنبعل التي اجتازت جبال الألب، وكيف ان القائد القرطاجي انتقل عبر أرجاء إيطاليا عل ظهر الفيل، كما يحدثنا بوليب عن العدد الكبير للفيلة التي استعملت في معركة زاما²، وذكر أبيان³ أن الإسطبلات القرطاجية تتسع ل: 300 فيل.

كان الدور الاقتصادي لتربية المواشي في شمال إفريقيا القديم بارزا في توفير المواد الغذائية من لحوم وحليب، كما تدعم القطاعات الأخرى من خلال الحصول على الصوف والجلود وكذا مساهمتها في التجارة الشمال افريقية إضافة إلى مساعدتها الإنسان في تطوير نشاطه الاقتصادي برفع الأثقال وجر المحراث والتنقل والصيد.

إن اهتمام الأفارقة بتربية المواشي لم يلغي الاهتمام بالزراعة بكل أنواعها خاصة زراعة الحبوب التي يؤكد غزال⁴، أنها عرفت في المنطقة قبل قدوم البحارة السوريين، ومع مرور الوقت زادت النوعية والإنتاج في المنطقة وكل الشهود التاريخية تؤكد على تمكن أهلها لهذه الزراعة منذ الفترة السابقة للقرن 05 ق.م وهو ما يؤكد هكاتي دمايي الذي حدثنا عن أكلة القمح في ليبيا ونفسه أبو التاريخ هيرودوت أكد هذا الواقع، والظاهر أن المناطق التي كانت

¹ أنظر فتيحة فرحاني، المرجع السابق، ص.223 وما يليه، العربي عقون، المرجع السابق، ص. 19 وما يليه.

² العربي عقون، المرجع السابق، ص. 20.

³ المرجع نفسه، ص.25.

⁴ Gsell. St.H.A.A.N. T04.P189.

تمارس الزراعة هي الواقعة على السواحل الممتازة بالتربة الخصبة، ربما كان تركيز معظم المصادر الأدبية على شخصية ماسينيسا كأبي الزراعة الشمال إفريقية أمرا مبالغاً فيه نظراً للأدلة التي تحدثنا عنها سابقاً والتي تؤكد وجود هذه الزراعة منذ زمن طويل قبل وصول الملك ماسينيسا إلى سدة الحكم في نوميديا، وهي الحجج التي قال عنها البشير شنييتي¹ أنها لا تصمد أمام الواقع والتحليل المنطقي وتظهر كل السجلات أن ماسينيسا قد زوّد الرومان وأسواقاً عديدة في المتوسط بكميات كبيرة من القمح، ولا يمكن أن يتحقق ذلك لولا التطور الذي كانت عليه الزراعة قبله، وإن كانت خصوبة الأراضي والمردودية الإنتاجية للقمح والشعير لا تحتل الشك في وفرتها والتي يقول عنها هيرودوت أن الحبة الواحدة تعطي 300 حبة²، وأن الكميات الكبيرة التي تم بيعها أو تقديمها لرومان وحلفاء ماسينيسا تعبر عن غزارة الإنتاج، إذ يحدثنا بلوتارك (Plutarque) عن أرض إفريقيا التي تنتج 105000³ هكتولتر من القمح سنوياً، وهذا في فترة قيصر، الذي صرح أمام الشعب الروماني في حفل النصر بعد تغلبه على خصومه سنة 46 ق.م⁴: "لقد أتيت لروما بأرض تزودها بمقدار 840000 قنطاراً من القمح"، كما يحدثنا (Delacroix) نقلاً عن المصادر الأدبية العمليات التموينية الكثيرة التي قام بها ماسينيسا إما لقرطاجة أو روما أو حلفائه الإغريق ومنها تموين ماسينيسا للرومان بالقمح والشعير في حريهم ضد الفرس كما قام سنة 198 ق.م⁵ بتموين الجيش الروماني في بلاد الإغريق ومقدونيا بكميات هائلة من القمح قدرت حسب المصادر بـ 200 ألف صاع وبكمية أكبر بكثير بلغت مليون صاع سنة 171 ق.م⁶.

¹ شنييتي، م، المرجع السابق، (سياسة الرومنة)، ص. 102.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 50،

³ Plutarque، نقلاً عن S Gsell T05

⁴ شنييتي، م، المرجع السابق، (التغيرات الاقتصادية)، ص. 85.

⁵ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 54.

⁶ HASSAN M'Sadek, Rome et la richesse céréalière de la Numidie sous le règne de Jugurtha, actes du colloque international, Jugurtha affronte Rome, éd, ENAG, Alger 2017, P 302.

ومن خلال الوثائق الرسمية التي وصلتنا عن بداية العهد الإمبراطوري فإن شنييتي¹ يذكر لنا تقديرات القمح التي شحنت إلى روما كانت هائلة جدا، وصلت إلى ثلثي احتياجات الدولة الرومانية وقدرت بأكثر من 480000 طن، أي 48000000 قنطارا، خاصة في فترة الإمبراطور نيرون، إذ ازدادت الكميات المقدمة من الغذاء المجاني للطبقة العامة، غير أن كمية 1200000 طن المسجلة في الوثائق والتي شكك في صحتها البشير شنييتي²، معتمدا في ذلك على حسابات منطقية لمردودية الأرض التي لم تستطع إنتاج هذا الكم الهائل من القمح حتى مع توفر الوسائل التقنية الحديثة، فإن رأي غزال يجانب هذا التحليل إذ اعتبر أن هذه الكمية ليست بالكبيرة بالنظر إلى الرقعة الجغرافية التي حصلت بها مع الأخذ في الاعتبار أن مصدر هذا القمح هو الأنونة وهي الضريبة المفروضة عن المنتجات الإفريقية، وحسب تقديرات المؤرخ الفرنسي الناتجة عن عملية حسابية بسيطة فإن هذه الكمية 120000، طن تكفي لسد حاجة،³ 20000 مواطن بينما ذكر قيصر سنة 46 ق م عدد المستفيدين من التموين، 150 000 شخص وهو ما اعتبره 7/1 حاجيات الإمبراطورية، وبصفة عامة وإن اختلفت التقديرات حول الكمية المنتجة وخصوبة التربة ومردودية الزرع فإن المبالغة هي الأمر المؤكد من تقديرات معظم المؤرخين القدماء والمحدثين ربما لخدمة أهداف خفية، ولهذا يجب التعامل بحذر مع هذا الكم الهائل من المعلومات المقدمة في هذا المجال ويبدو لي طرح المؤرخ بشاري واقعي جدا في هذا الموضوع إذ أن إفريقيا الشمالية وإن كانت مطمورة روما فهذا كان على حساب قوت الأهالي وليس لوفرة مردودية الإنتاج الزراعي للأراضي الإفريقية.

والأمر الذي ركز عليه غزال⁴ واعتبره أمرا مبالغا جدا فيه من خلال ضريبة الأنونة التي فرضها الرومان على منتجات الأشجار المثمرة خاصة زيت الزيتون⁵، يمكننا أن نستنتج أن

¹ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 86.

² شنييتي، م المرجع نفسه، ص. 87.

³ Gsell. St.H.A.A.N. T04. P191 أنظر التهميش رقم (5).

⁴Gsell. St.H.A.A.N. T04. P194.

⁵ Gsell. St.H.A.A.N. T04.P191 أنظر التهميش رقم (5).

الأشجار المثمرة بدورها كانت قد عرفت ازدهارا كبيرا في شمال إفريقيا في تلك الفترة وإن اجمع المؤرخون على دور القرطاجيين في تطويرها بسبب إدخال نوعيات جيدة وتطعيم الأشجار البرية الموجودة في المنطقة، كالزيتون والتين والكروم التي عرفت منذ أقدم الأزمنة في المنطقة وإن كان بلين الكبير¹ يعتقد أن الكروم والزيتون مرفوضة في هذه الأرض، وهو حكم يصعب تفسيره مادام أن كل المعطيات التاريخية تؤكد امتهان سكان شمال إفريقيا القدماء لزراعة الأشجار المثمرة وإن كان الاهتمام بالغلل واضحا على حساب الثمار، وهو ما يفسر ما قاله سالوست وقيصر عن حقول القمح الممتدة على طول النهر بالنسبة للأول، وعدم تمكن جيش قيصر التزود بالنبذ أثناء نزوله بأفريقيا بالنسبة للثاني، ولكن لا يمكن لنا التسليم بشهادة شخص أو شخصين رغم أهميتهما ومكانتهما في تاريخ شمال إفريقيا القديم، بحيث يذكر سترابون أن الكروم مثلا وجدت بشكل مكثف في موريطانيا بشكلها البري²، والأمر نفسه بالنسبة لأشجار التين، والمعقول أن سكان شمال أفريقيا، كما هو الحال اليوم، قد عرفوا الأشجار المثمرة وهو ما تؤكد أسماؤها المحلية كما أسلفنا الذكر بالنسبة لشجرة الزيتون، ويؤكد كل من حارث وغزال أن سكان شمال إفريقيا قد عرفوا اللوز والإجاص والتفاح والرمان، وإن كانت تسمية هذا الأخير تؤكد أصوله الفينيقية " (Malum Punieum)"³ وهو التفاح البونيفي، كما عرفوا حسب كتاب ماغون التين الإفريقي " (Ficus Libyca-Ficus Africana) " وهذا بالإضافة إلى الخضراوات مثل البطيخ والخيار، الخرشوف، البصل، الثوم، القرع، الفول، الحمص والعدس⁴، وهذه المنتجات عامة تزرع حول التجمعات السكنية والمزارع الساحلية ذات الخصوبة الكبيرة والمياه الوفيرة.

¹ حارث، المرجع السابق، ص 121.

² بشاري، م، المرجع السابق، انظر التهميش رقم (5)، ص 55.

³ الشانلي بوروينة، المرجع السابق، ص. 253.

⁴ حارث، م، المرجع السابق، ص. 121.

ثانيا: الصناعة والتجارة:

(أ) الصناعة:

تعتبر الآثار التي تركت في النقوش والأثاث الجنائزي أهم مصدر يحدثنا عن الصناعة في شمال إفريقيا القديم، وركز معظم المؤرخون¹، على معبد الحفرة في قسنطينة الذي خلد لنا في نقوشه بعض الحرف الصناعية المنتشرة في شمال إفريقيا قديما، وأهمها حسب حارش: النسيج، الفخار، التماثيل، البناء والنجارة²، وكذلك وجود الصناعة المعدنية والحلي وصناعة الملابس والنسيج التي كانت حسب غزال³ في المنازل بأبسط الوسائل إضافة للصناعات التحويلية كالزيت والنبيد الذي كان يستخرج من ثمار أشجار اللوتيس (Lottis) حسب ذكر هيرودوت.

وتعتبر الصناعة الفخارية من أهم الصناعات التي عرفها شمال إفريقيا القديم، والتي اعتبرها شارل بيكار مفتاح الصناعة القديمة على حد تعبير حارش، ورغم انتشار هذه الصناعة بكثرة فإن غزال اعتبرها صناعة السكان المستقرين فبالنسبة له لا يمكن أن تستعمل العائلات المتنقلة بكثرة الأواني الفخارية لأسباب منطقية، ونشير إلى أنها صنفت إلى صنفين وهما الفخار النذري للأغراض الدينية⁴ والفخار المنزلي للأغراض العائلية، أما غزال فقد قسمها إلى الفخار الغير المزخرف وهو بسيط يستعمل من طرف العائلات الفقيرة، ويستغل للأغراض اليومية⁵، أما الفخار المزخرف فهو فخار ذو جودة عالية وفاخر⁶ للعائلات الغنية، وفي كلتا الحالتين تمت صناعته من قبل النساء وبأبسط الوسائل.

¹ أنظر حارش، م، التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا، من اعتلاء ماسينيسا العرش إلى وفاة يوبا الأول 203-46 ق.م، ص. 167.

² حارش، م، المرجع السابق، ص. 141.

³ Gsell. St.H.A.A.N. T06. P. 63

⁴ العربي عقون، المرجع السابق ص. 37.

⁵ Gsell. St.H.A.A.N. T06.P64.

⁶Gsell. St.H.A.A.N. T06. P66.

وعلى كل فإن الآثار التي وجدت تؤكد لنا هذه الاستعمالات المختلفة، فقد اكتشفت الصحون، الكؤوس، الفناجين، الأباريق، الجفن، وهي الأواني المنزلية التي لا غنى عنها لأي عائلة، أما سالوست¹ فقد حدثنا عن الأواني الخشبية التي وجدت في منازل النوميديين، وربما ما جعل من الفخار أهم الصناعات القديمة هو أنه يصنع من المواد الأولية البسيطة المتمثلة في التراب والتبن ويوضع في النار حتى يجف، ومن المنطق أن نتصور أيضا أن هذه الصناعة رافقت الإنسان الشمال الإفريقي القديم في تطوره، إذ مع مرور الزمن وتحوله إلى حياة الاستقرار وممارسة الزراعة أصبح بحاجة إلى أواني التخزين والطبخ مثل الجرار التي اكتشفت في عدة مناطق من شمال إفريقيا القديم² شأنها شأن الأواني الأخرى التي اكتشفت في منطقة بني مسوس، بومرزوق سيغوس (Segus) وقبور رأس العين حسب ما يذكره حارش³.

وتذكر لنا المصادر الأدبية والنقوش الصخرية انتشار الصناعة النسيجية في شمال إفريقيا القديم خاصة الجلدية منها، بحيث يذكر هيرودوت الجلابيب الجلدية المنتشرة في أوساط الليبيين، وبما أن الجلد والنسيج لا يمكن لهما مقاومة عامل الزمن ليصل إلينا لنتمكن من فحصه فإن النقوش الصخرية والمصادر الأدبية هي أهم مصادرنا فيما يخص هذه الصناعة، بحيث اعتبر غزال⁴ أن هذه الصناعة بالرغم من بساطتها قد انتشرت في شمال إفريقيا وكانت مهمة النساء والتي تحاك بأبسط الوسائل، وتؤكد كل الدلائل الأثرية أن سكان شمال إفريقيا كانوا يلبسون بالإضافة إلى الجلابيب الجلدية، تنورات داخلية مصنوعة من النسيج، وهو ما يؤكد هيرودوت في القرن 04 ق.م، فقد تحدث عن ليبيين يلبسون هنادما⁵ داخليا بالإضافة إلى الجلابيب الجلدي وهو ما يؤكد عليه غزال⁵، ونظرا للمناخ المعتدل والشبه

¹ سالوست، المصدر السابق، 4. LXXV، ص119.

² حارش، م، المرجع السابق، (التطور السياسي..)، ص. 171.

³ حارش، م، المرجع نفسه، ص. 171.

⁴ Gsell. St.H.A.A.N. T06. P. 63

⁵ أكصيل أصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج 02، (الدولة القرطاجية)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007

دافئ على طول العام باستثناء بعض اشهر الشتاء فإن الأفارقة الشماليين لم يكونوا بحاجة إلى لباس جلدي أو جلود الحيوانات الدافئة على طول العام، وهو ما تصوره النقوش لرجال ونساء باللبسة خفيفة¹.

وأما أشهر ألبسة سكان إفريقيا الشمالية بالنسبة للرجال فهو "البرنوس" الذي ذاع صيته منذ القدم، وإن اختلفت تقارير المؤرخين عن أصوله وقدمه، لكن الرسوم الصخرية العائدة للفترة النوميديّة بمناطق سيقوس² تؤكد لنا أن البرنوس كان منذ القدم أصيلاً في المنطقة ولباس لرجال في شمال إفريقيا، وعموماً تتسج مختلف الألبسة والمصنوعات النسيجية من الصوف الذي توفره القطعان الكبيرة التي يمتلكها السكان، وعلى ما يبدو فإن المنتجات النسيجية في شمال إفريقيا وإن كان طابعها محلي في العموم فإن شهرتها وصلت إلى كل أسواق المتوسط³، وهو ما تؤكد المصادر التاريخية التي تحدثنا عن الأقمشة الأرجوانية والقبعات اللبيبية المصنوعة من شعر الماعز⁴، وتأكيدها منه على جودة هذه المصنوعات النسيجية، يؤكد لنا حارث أن بطليموس راح ضحية لباسه الذي أثار غيرة كاليغولا (Caligula).

-الصناعات المعدنية:

عرف سكان شمال إفريقيا منذ أقدم العصور استغلال المعادن والصناعة التحويلية للمعادن المتوفرة في مناجم المنطقة كمنجم جبل فلفلة شرق مدينة سكيكدة، رأس بوقارون، منجم بوجابر، أم الطبول، سيدي معروف⁵، إذ ساهمت هذه الصناعة في إنابة الحرف الأخرى، فصنع سكان شمال إفريقيا مختلف الأدوات المعدنية للاستخدام في مختلف المجالات والحياة اليومية كالأدوات الزراعية والأواني المنزلية، أما المعادن الثمينة فاستعملت لصناعة الحلي

¹ Gsell. St.H.A.A.N. T06. P. 63

² حارث، المرجع السابق، ص. 181.

³ حارث، نفسه، ص. 125.

⁴ حارث، م، نفسه، ص. 181.

⁵ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 60.

من القلائد والأساور للزينة، إذ عرف عن النساء الإفريقيات وضع الأقراط والخلاخيل والأساور المختلفة.

وهو ما تؤكد عليه المصادر الأدبية والأثرية، ويذكر لنا سترابون الحلي المصنوعة من الذهب في شمال إفريقيا، وإن من المرجح جدا أن يكون هذا المعدن مستوردا من مناطق أخرى لعدم ثبوت وجود مناجم من الذهب في المنطقة بالرغم من حديث هيرودوت عن رغبة الفينيقيين في هذا المعدن الثمين الذي كان سبب رسو سفنهم على سواحل إفريقيا الشمالية، ومهما كان الأمر فإن الآثار المادية ومخلفات القبور لم تترك لنا آثار¹ من هذا النوع، وإن كانت المصادر الأدبية تؤكد وجود الذهب بكثرة في المنطقة خاصة ما حدثنا عنه سالوست في حرب يوغورطة عن الكميات الكبيرة من الفضة والذهب التي كانت بحوزة الملك يوغورطة أثناء حربه ضد جحافل الجيش الروماني²، أما الفضة فإن المخلفات الأثرية التي وجدت في منجم أم طبول فإنه يحتوي على نسبة من الفضة³. وربما ما يؤكد قلة هذا المعدن النفيس هو انعدام المسكوكات الذهبية والفضية قبل الملك يوغورطة، الذي قام بضرب عملة ذهبية ومن بعده فارمينيا⁴، ويحدثنا غزال عن الكنز الكبير من العملات الذي عثر عليه و الذي

¹ حارث، م، المرجع السابق، ص.183.

² AZZEDINE, Mdjani, Bellum Jugurthinum : le phénomène de corruption chez Salluste et le trésor se Jugurtha, actes du colloque international, Jugurtha affronte Rome, éd, ENAG, Alger 2017.P 81 82 83 84.

*نشير الى أهمية مقال الباحث عزالدين مجاني الذي خصصه لأموال الملك يوغورطة وكنوزه، كمصدر مهم لفهم انتشار المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب في منطقة شمال افريقيا (نشر المقال بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي حول الملك يوغورطة المنعقد في مدينة عنابة تحت عنوان " يوغرطا يواجه روما" وذلك بتاريخ 20،21،22 أوت 2016.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 61.

⁴ فتيحة فرحاتي، المرجع السابق، ص. 249.

يعود الفترة الأولى من القرن الأول ق م، و ما يميز هذه العمات وجود صور الملك ماسينيسا عليها، و مها كان فهي تؤكد انتشار استعمال المعادن الثمينة في سكّ العملات في نوميديا¹.

ويذكر لنا حارث أن المقابر التي عثر فيها على الحلي هي مقابر بني مسوس، قسنطينة وعين الصفراء²، وإذا كان حال الحلي كما يبدو لنا أنه إنتاج للاستهلاك المحلي عموما فإن المصادر الأدبية والأثاث الجنائزي تؤكد أيضا وجود حلي الزينة مصنوعة من الجلد كالقراط التي حدثنا عنها هيرودوت وكذا الزجاج³.

أما الصناعات ذات الطابع المعدني المحض أي المصنوعة من الحديد والبرونز والرصاص ذات الانتشار الواسع كما أشرنا إليه من خلال كثرة المناجم المذكورة، فإن صناعة الأسلحة هي أكثر المجالات استغلالا لهذه المواد وأكثر الحرف الصناعية المعدنية انتشارا في شمال إفريقيا، بحيث تحدثنا المصادر عن هذه الأسلحة التي عثر عليها بكثرة، كما خلدت لنا النقوش الأثرية هذه الأسلحة والتي بالرغم من عدم كثرة أنواعها فإنها تشهد على أصالتها خاصة الرمح الذي صنفه كل المؤرخين من الأسلحة المحلية، واستعمل من قبل جُل سكان شمال إفريقيا، النوميديين والمور والجيتول* على ما يذكره العربي عقون⁴، وكانت هذه الأسلحة تستعمل في كل العمليات الحربية والصيد في شمال إفريقيا لفترة طويلة من الزمن، أما المعدن الذي صنعت منه الرماح فيرجح أن تكون أسنتها من الحديد وبالرغم من العثور

1- أكصيل أصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج 06، (الممالك الأهلية)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007 ، ص. 71.

2 حارث، م، المرجع السابق، ص. 183.

3 حارث، م، المرجع السابق، (التاريخ المغاربي القديم)، ص. 126.

*اعتبر سترابون قبائل الجيتول من أقوى وأكبر القبائل في شمال إفريقيا، فكانت تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة إذ كانت حدودها مترامية الأطراف وصلت إلى المناطق الشمالية الخصبة كما امتدت إلى حدود الصحراء، وهو ما يفسر الرد العنيف على محاولة الرومان التوسع على حساب أراضي هذه القبيلة ما خلف حرب شرسة بينهم عرفت بحرب تاكفاريناس في بداية القرن الأول الميلادي (المصدر OUARDA, H. ils ont Défié L'empire, juba 1^{ère},

Tacfarins, Firmus et Gildon, Ed, Casbah, Alger, 2009 P. 136 137.)

4 العربي عقون، المرجع السابق، ص. 38.

على الأسنّة النحاسية في بعض المواقع فإن غزال يشك في تحكّم الأفارقة في تحويل هذا المعدن رغم كثرته إذ تتطلب حسب هذه العملية وجود مادة أخرى وهي القصدير الذي يبدو أنه نادرا إن لم يكن منعدما في شمال إفريقيا¹، فالمعروف عن الفينيقيين أنهم أبحروا شمالا في جزر وشواطئ المحيط الأطلسي وإسبانيا للبحث عن القصدير، أما الخنجر والسكين أيضا فقد عرف على أنه من أصول إفريقيا الشمالية وهو ما يؤكد كاميبيس²، إذ عرف عن المحاربين الأفارقة حمل السكين والخنجر إلى جانب الرمح في كل النقوش الأثرية التي صورت هذه الأسلحة وكذلك تم العثور عليه في الأثاث الجنائزي.

ويؤكد "غزال" أن السيف لم يكن سلاحا إفريقيا³، ولم يعرف عنهم استعمال هذا السلاح على الأقل قبل وصول الجيوش الرومانية إلى المنطقة، والأكد أنه اعتمد في استنتاجه على إفادات المؤرخين القدماء والآثار التي درست في هذا المجال، إلا أن المؤرخ حارش⁴ يعارض هذا التوجه وهو نفس التحليل الذي وصل إليه العربي عقون⁵، وكان هذا الإصرار ناتجا عن الآثار التي وجدت في هذا الصدد من خلال الحفريات التي تمت في الأثاث الجنائزي لقبر الخروب⁶ ونصب عين خنقة⁷، إضافة إلى الرسوم الصخرية بتركيبين التي تصور محاربا وفي يده سيف⁸، والأقرب إلى المنطق حسب تقديرنا هو وجود الرمح في شمال إفريقيا بالإضافة إلى السكين والخنجر في بادئ الأمر وما يعلل ذلك هو طبيعة الحروب التي كان يخوضها الأفارقة إما في حروبهم الكثيرة ومغامرتهم ضد الحيوانات

¹ فنيحة فرحاتي، المرجع السابق، ص. 251/250.

² حارش، م، المرجع السابق، ص. 126.

³ Gsell. St.H.A.A.N. T06. P.63.

⁴ حارش، م، المرجع السابق، ص. 126.

⁵ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 38.

⁶ حارش، م، المرجع السابق، ص. 126.

⁷ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 38.

⁸ حارش، م، المرجع السابق، ص. 127.

المفترسة، إذ من المعروف عن الأفارقة الشماليين أنهم فرسان متمرسون وأن الرمح هو السلاح الأنسب¹.

ومع مرور الوقت أصبح كذلك السيف من بين الأسلحة المتداولة في صفوف الجيوش الإفريقية ولا يوجد أي دليل مادي ينفي صنع الأفارقة للسيوف وبالعكس تؤكد المصادر الأدبية وجود هذا السلاح الذي يعتقد بعض المؤرخون أنه من خاصية الجندي الرومانية، ومن شهادة سالوست على سيف يوغورطة الملطخ بالدماء²، وحديث تيت ليف عن وجوده في صفوف النوميديين لخير دليل على كونه من الأسلحة المتداولة في المنطقة، وفي هذا الصدد لا نستبعد أن يكون الأفارقة اقتبسوه من خلال مشاركاتهم الطويلة في الحروب إما كحلفاء للرومان ضد حنبعل في الحروب البونية وحرب النومونس التي شارك فيها الملك يوغورطة³، أو في حروبهم ضد روما نفسها لاحقا كحرب يوغورطة و تاكفاريناس⁴، ويوبا الأول، ويبقى هذا التحليل مجرد تخمينات مادام لا يوجد ما يؤكد ذلك، أما الأمر المؤكد فهو ما تؤكد الاكتشافات الأثرية من خوذات حديدية ورماح ودروع في مختلف مناطق إفريقيا الشمالية والتي تؤكد امتلاك الجندي الإفريقي كل أسلحة زمانه و هو الأمر الذي أكدته "أيت عمارة" في حديثها المفصل عن الأسلحة الدفاعية للجنود النوميديون⁵.

كما احتلت صناعة الأدوات الزراعية الحيز الكبير من الصناعة التعدينية في إفريقيا الشمالية، وربما تأتي مباشرة خلف صناعة الأسلحة من حيث الأهمية وبالتالي الانتشار. فتؤكد المصادر توفير هؤلاء الحرفيين كل ما يحتاج إليه المزارع من المحراث، المجرفة،

¹ سالوست، المصدر السابق، ص. 53.

² سالوست، المصدر نفسه، CI، ص. 146.

³ سالوست، المرجع السابق، VI، ص. 54.

⁴ Tacite. Annales II . XXII .trad. Bunouf.J, Paris.1859.

⁵ OUIZA AIT AMARA, Les armes de protection des combattants numides à l'époque de Massinissa, actes du colloque international, Massinissa au cœur de la consécration de premier état numide, édité par le haut-commissariat à l'amazighité Alger 2015. PP.275 -340.

المنجل، العربات ومختلف الأدوات الفلاحية الأخرى كالمعاول والفؤوس، إذ عرفت ورشات الحدادة انتشاراً واسعاً في مختلف المدن.

ب-التجارة:

على ضوء ما قمنا بدراسته في الواقع الاقتصادي لشمال إفريقيا، يظهر لنا انتشار العديد من السلع التي كانت تنتج بشكل فائض من المنتجات الزراعية يضاف إلى ما توفره الحرف اليدوية كالصناعة الفخارية والمعدنية، وبالتالي من الطبيعي أن نتصور انتشار التجارة وازدهارها في شمال إفريقيا، بحيث انقسمت هذه التجارة إلى ما صنفه المختصون من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

التجارة الداخلية تمثلت في تبادل السلع بين مختلف فئات المجتمع الإفريقي القديم، وكانت المقايضة هي أساس هذه التجارة¹ بحيث يستفيد كل من الفلاح والمزارع والراعي من منتجات الحرفيين الفخارية أو الصناعة المعدنية، فالأول مثلاً وظفها لجمع المؤن والمنتجات الغذائية كالحبوب والزيت والتين المجفف، الذي يجمع في الجرار بأصنافها كذلك النبيذ، وبالتالي يمكننا تصور حاجة المزارع والفلاح للمحراث والمعول والجارفة الحديدية التي كان الحداد يقوم بصناعتها والشيء نفسه ينطبق على مواد النجارة كما قلنا، وبنفس الأهمية تتعلق حياة الحرفيين بمنتجات الفلاحين والرعاة، وربما المنتجات الأكثر إلحاحاً هي المواد الغذائية التي يوفرها هؤلاء.

ولا يخفى علينا أن بعض الحرف خاصة الصناعة النسيجية ذات تبعية كاملة لمربي المواشي الذين يوفرون المواد الأولية من الصوف وشعر المعز والجلود، ونظراً لهذا الترابط يمكننا أن نتصور وجود أسواق محلية متقاربة كانت أو بعيدة، وهذا في كل مواطن شمال إفريقيا، كما هو الحال في أيامنا هذه، إذ تؤكد المصادر المختصة أن الأسواق كانت منتشرة في كل المنطقة، وإن كانت تتنوع من أسواق دائمة أو أسبوعية وتعرض فيها مختلف السلع المتوفرة سواء المحلية أو المستوردة، أما الأسواق الموسمية فهي غالباً ما تقام بمناسبة فترة

¹ حارش، (التطور السياسي)، المرجع السابق، ص.191.

الحصاد الموسمية أو جمع الثمار وكانت الأسواق تتركز في أطراف القرى، أما فيما يخص المدن فلا عجب أن نتصور أن كل المدن تقريبا تتمتع بأسواقها الخاصة كما هو الحال في زمننا هذا، ومن المنطقي أن تعرف منطقة عن أخرى بأسواقها المخصصة للسلع المنتجة بكثرة في المنطقة كالمناطق المنتجة للحبوب مثلا أو الفواكه، أما المدن الكبرى كسرتا فنجد فيها أسواقا كبرى حيث كان بإمكان الزبون شراء ما يريده من السلع المحلية وربما المستوردة من الخارج، إذ يعتبر غزال أن كل المدن النوميديّة كان فيها أسواق تقام فيها على ما يبدو معارض موسمية لتسويق المنتجات المحلية كالحبوب وأشهر هذه الأسواق¹، سوق مدينة باجة، وفي غالب الأحيان تحولت هذه الأسواق مع الزمن إلى مدن وقرى، كما أصبحت معروفة وتقليدية، فكان الناس يأتون إليها من المناطق البعيدة خاصة بالنسبة للبدو والرحل ومربي المواشي الذين كانوا يقصدون هذه الأسواق إما للبيع أو شراء كل ما لا يجدونه في الأرياف من منتجات الحرفيين. كما حال الأسواق اليوم، ويقول غزال أن هؤلاء المتسوقين من المناطق البعيدة كانوا ينظمون قوافل كبيرة²، ويتنقلون على الدواب لحمل السلع عليها والتتقل الجماعي بهدف الدفاع ضد قطاع الطرق³.

وإضافة إلى هذه التجارة عرفت المدن الكبرى خاصة الساحلية منها تبادل تجاري لكميات كبيرة من السلع التي يتم شحنها من خلال السفن التي سماها حارش بعملية الصرف للسلع، بحيث تذكر النقوش العلاقات التجارية التي تربط هذه المدن في نفس المنطقة ويذكر لنا حارش هذه المدن حسب تبادلها التجاري، ولعل أهم هذه المدن نذكر مدينة بجاية، شرشال، قوراية، طنجة، وكلها مدن سجلت مبادلات تجارية خاصة حسب موقعها وقربها من بعضها البعض.

أما التجارة الخارجية فكانت أقدم بكثير من فترة التواجد الروماني، إذ يذكر لنا هيرودوت سفن الفينيقيين الراسية في سواحل إفريقيا الشمالية للمبادلة والمقايضة، أما بعد هذه الفترة فإن

¹ حارش، المرجع السابق، (التطور السياسي)، ص.191.

² Gsell. St.H.A.A.N.T06. P.80.

³ حارش، المرجع السابق، (التاريخ المغربي القديم)، ص.129.

الأرقام المحفوظة في السجلات الرسمية التي تحدثنا عنها المصادر الأدبية مثل تيت ليف وبوليب، وسالوست أو تلك التي احتفظت بها النقوش والآثار والتمائيل التي أقيمت خصيصا لهذا الغرض، بحيث نكتفي هنا بذكر أرقام القمح المصدر إلى روما وأثينا وبلاد الإغريق وجزر المتوسط في فترة الملك ماسينيسا خلال السنوات التالية:

-200 ق.م: بلغت الكمية 14000 قنطارا من القمح و10500 قنطار من الشعير.

-198 ق.م: بلغت الكمية 14000 قنطار من القمح.

-191 ق.م: 56000 قنطار من القمح و8900 من الشعير.

-170 ق.م: 70000 قنطار من القمح¹.

وتظهر لنا هذه الكميات الكبيرة من القمح المصدر في هذه الفترة مدى مساهمة التجارة الإفريقية في أسواق المتوسط خاصة المنتجات الزراعية بصفة عامة والغلل بصفة خاصة، بالإضافة إلى الحيوانات المفترسة التي كانت تعج بها الملاهي الرومانية من الأسود والفهود والدببة، وكذلك الحيوانات الأخرى كالفيلة والخيول التي كانت تصدرها المملكة النوميديية إلى روما وتظهر لنا الأرقام انتعاش هذه التجارة، إذ بلغ عدد الخيول المصدرة:

1000 فرس سنة 200 ق.م.

200 فرس سنة 198 ق.م.

50 فرس سنة 191 ق.م.

1000 فرس 171 ق.م.

1200 فرس سنة 120 ق.م.²

¹ Tite Live. XXI. 19,XXXII,XXXVI,3,XLIII

² العربي عقون، المرجع السابق، ص. 23.

أما الفيلة فقد بلغ مجموع التي استخدمت في الحروب التي دارت بين القرطاجيين، والرومان والنوميديين، وبصفة عامة في الحوض الغربي للمتوسط حوالي 714 فيلا¹، وكانت أغليبتها من إفريقيا الشمالية، كما كانت المواشي من أهم السلع المصدرة من نوميديا إذ كانت تعرف بكثرة قطعانها كما سبق أن ذكرنا وجودتها، وبالتالي فمن المنطقي جدا أن نتصور ازدهار تجارتها وخاصة في أسواق المتوسط كالقبعات الليبية واللباس الأرجواني المصنوع من شعر الماعز.

أما الفواكه الإفريقية فهي أيضا عرفت التصدير إلى روما فكانت مشهورة بجودتها ونوعيتها خاصة الرمان والتفاح والعنب والتين، أما الواردات فالغالب أنها كانت من المواد الفخارية الراقية، والزجاجية القليلة الصنع محليا².

من خلال هذه المعطيات التي رأيناها على الواقع الاقتصادي في شمال إفريقيا بصفة عامة، يمكننا أن نعتبر أن هذا الاقتصاد كان كامل الأركان بحيث شمل كل المجالات بغض النظر عن تطور وازدهار قطاع على حساب القطاع الآخر، بحيث تمكن سكان شمال إفريقيا القديم من تحقيق اكتفائهم الذاتي في أغلب السلع الضرورية بل وأكثر، وكما أظهرت لنا الأرقام فبمجرد استقرار الوضع ولو نسبيا بعد اعتلاء ماسينيسا العرش أصبحت المملكة النوميديية إحدى أكبر المصدرين للقمح في المنطقة وإن كان هذا الفائض في المنتج خاصة المجال الزراعي فقط، إلا أنه يظهر لنا مدى كفاءة السكان الأصليين وتمكنهم من أهم سبل الاستقرار والتحضر، وهو التطور الاقتصادي الذي لم ينتظر مجيء الفينيقيين والرومان لتحقيقه.

¹ المرجع نفسه، ص. 25.

² حارث، المرجع السابق، ص. 210.

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الرومانية في إفريقيا الشمالية:

أولاً: الوضعية القانونية للأراضي الإفريقية في القانون الروماني:

1- الاحتلال:

" باستثناء أراضي المدن الحرة كل أراضي المقاطعة التي تم خلقها في سنة 146 ق.م أصبحت ملكا للشعب الروماني"¹ يقول ستيفان قزال، عن وضعية الأراضي الإفريقية بعد سقوط قرطاج سنة 146 ق.م²، وهو الأمر الذي من أجله جاءت لجنة العشرة المتكونة من أعضاء مجلس الشيوخ التي سعت لمساعدة الجنرال سبيون الإميلي مباشرة بعد نهاية الحرب البونية الثالثة، بهدف تحديد وضعية الأرض الإفريقية، بحيث كان الاستيلاء على الأرض الهدف الرئيس من الاحتلال الروماني منذ البداية كما يقول العربي عقون وكانت روما حريصة على تدعيم خطواتها بقوانين تشريعية تشرع عن عملية الاحتلال³، وللقيام بهذه لهذه الخطوة جلبوا مهندسون مختصون، وبالنظر إلى ما ذكرناه سالفاً عن الوضع الاقتصادي المتدهور في إيطاليا عقب فترة الحروب البونية واستيلاء رجال المال وطبقة الفرسان على مفاصل الزراعة الرومانية، فإن المقاطعة الإفريقية بالنسبة لهؤلاء ما هي إلا فرصة جديدة للاستحواذ على مزيد من الأراضي واستغلال أكبر مساحة ممكنة بحيث اعتبر المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان أن " بلاد البربر بالنسبة لروما مستعمرة للاستغلال لا للعمران"⁴ إذ كان التهافت شديداً على الأراضي الإفريقية من قبل المستثمرين في المجال الزراعي،

¹ Gsell. St.H.A.A.N. T07.P 74.

² Cagnat. R. l'Armée Romaine D'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les² empereurs, partie I et II, Paris, p04.

³ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 79.

⁴ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 52.

والذين عملوا كل ما في وسعهم بهدف إفشال سياسة الاستيطان التي قادها نائب العوام كايوس غراكوس¹ (Caius Gracchus) عام 122 ق.م.

وتظهر الأرقام التي تحصي عدد الرومان في الولاية الإفريقية مدى اهتمام هؤلاء باستغلال واحتلال هذه الأراضي الجديدة، التي دخلت في وضعية ملك الشعب الروماني² ("Ager Publicus Populi Romani") وبعد سنوات من محاولات كراكوس تم تدعيم مساعي اللجان المختصة في مجلس الشيوخ الروماني بلائحة قوانين تخص الأراضي الإفريقية التي تضمن لهم سلطات واسعة عليها وهو ما ظهر في لوحة برونزية تعود لسنة 111 ق.م³ التي توثق في هذا الاتجاه وفي سنة 103 ق.م صدر قانون (Ex Appuleia)⁴، الذي ينص على اقتطاع أراضي للقدماء المحاربين في جيش ماريوس الذي حارب الملك يوغورطة.

ولم ينتظر المستثمرون الرومان صدور هذه السلسلة الطويلة من القوانين للتهافت على الأراضي الإفريقية وإنما كانت النية المبينة من هذا الاحتلال هو الاستيلاء على الأرض كما سبق وأن ذكرنا وذكره معظم المؤرخين والجغرافيين إذ اعتبر قزال أن حاجة روما الماسة إلى القمح الإفريقي لاستمرار الدولة الرومانية إذ يقول: «إنه (القمح) النفع الأهم والوحيد الذي يجنى من هذه الممتلكات من وراء البحار»⁵، وهو ما يدعو لإعادة النظر في استنتاجات المؤرخ الألماني مومسان الذي يقول: «إن الحكومة الرومانية قد أحكمت بقوة استيلاءها على المنطقة التي كانت قرطاجة تمتلكها عند سقوطها، ولم يفعل الرومانيون ذلك لفائدة يجنونها وإنما فعلوه حتى لا يتركوا المنطقة للغير، ولم يعملوا لإيقاظ حياة جديدة هناك، بل اكتفوا

¹ شنييتي، م، المرجع نفسه، ص. 52.

²Gsell. St.H.A.A.N. T07.P 74

³ Gsell. Ibid, P 75.

⁴Gsell. St.H.A.A.N. T07.P 76.

⁵Gsell.St. Ibid. P109.

بحراسة الجثة، ولم يكن ذلك عن حب منهم للسيطرة والفتح، بل إن الخوف والحسد هما اللذان دفعا روما لإنشاء ولاية إفريقيا، ولذلك ليست لهذه الناحية تاريخ في عهد الجمهورية»¹.

وإذا كان هذا الارتباك الذي بدا على المسؤولين الرومان في الفترة الأولى من هزيمة قرطاجة في زاما 203 ق.م والذي برر موقف روما من إزالة قرطاجة من عدمها وهو الارتباك الذي نقله إلينا المؤرخ كانيا² (Cagnat) من خلال الجدل الدائر داخل أروقة مجلس الشيوخ حول مآل المقاطعة القرطاجية في شمال إفريقيا بحيث يقول: « ماذا نفعل! هل نقوم بإدماج الأراضي القرطاجية في أملاك الشعب الروماني؟ هذا الأمر يحتم لنا إقامة حاميات عسكرية بانتظام، لأن الأمر يتطلب قوات كبيرة للسيطرة على تلك البلاد وسكانها الذين سيصبحون جيراننا، هل نقوم بإنشاء مستعمرات وسط نوميديا المأهولة بالسكان والتي ستعرض لا محالة لنهب من قبل السكان الأصليين بهدف التحرر، إذن من الأفضل أن نترك قرطاجة قائمة»، وإذا كان هذا الوضع قائما عقب الحرب اليونانية الثانية، فإن الفترة التي تلت سقوط قرطاجة اختلفت تماما بحيث أصبحت هذه الأراضي للاستغلال خاصة حين عرفوا عنها من جودة الإنتاج وخصوبة الأراضي كما سبق وأن رأينا في بداية هذا الفصل، ولنا في عدد المستثمرين في الزراعة داخل الأراضي الإفريقية بعد سقوط قرطاجة وكذا بعد حملة قيصر سنة 46 ق.م ما يؤكد لنا هذه النوايا بحيث لم يكتف الرومان بالتشريعات وإنما انتقلوا إلى المرحلة التطبيقية، بحيث بلغ عددهم حسب تقديرات قيصر³ بـ 12000 (اثنى عشر ألف) روماني كلهم يمارسون مهمة الإشراف على استغلال الأرض وضمان شحن منتجاتها إلى أسواق روما.

¹ قزال، س، التاريخ القديم لأفريقيا الشمالية، ج07، ترجمة محمد التازي سعود، 2007، الرباط، ص 109.

² Cagnat. R. Ibid. P V.

³ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 52.

وإذا كان هذا هو حال المقاطعة التي انتزعت من قرطاجة عنوة والتي سماها الرومان إفريقيا البيروقنصلية¹، فإن المصادر الأدبية تؤكد انتهاج الرومان لنفس السياسة المتمثلة في احتلال الأراضي الإفريقية الأخرى بعد انهزام يوبا الأول Juba I ضد قيصر واحتلال المملكة النوميديية²، والتي أطلق عليها اسم "Africa nova" أي إفريقيا الجديدة نسبة إلى إفريقيا القديمة التي يفصل بينهما الخندق الملكي (Foussa Regia) الذي أنشأه جيش سكبوا الإملي بعد نهاية الحرب البونية الثالثة، إذ أصبحت تدريجيا كل الأراضي الواقعة من شرق تونس حاليا إلى موريطانيا غربا أراضي خاضعة للاحتلال الروماني وبالتالي للقانون الروماني، فاستحوذ أرباب العمل والفرسان على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة واستحوذوا على ثروات هائلة بلغت حدا من الاحتكار من الصعب تصويره إذ تقول بورني³ عن هذه الوضعية الجديدة التي خلفها الاستعمار الروماني للأراضي الإفريقية أنها كلما زادت اتساعا ومساحتًا، تقلصت من حيث الفائدة وذلك بسبب هذا الاحتكار الذي لا يعود بالفائدة على الطبقة البسيطة من المواطنين الرومان والأفارقة فوصف بلين⁴ هذه الوضعية بقوله: « لقد أضاعت في حقيقة الأمر الضياع الكبرى، روما وإيطاليا، وها هي قد بدأت في تضييع المقاطعات، حيث آلت ما يقرب نصف أراضي إفريقيا إلى أيدي ستة أشخاص، مما دفع بالإمبراطور نيرون إلى اتخاذ قرار بإعدامهم». وبالطبع فإن الدكتاتور الروماني قيصر الذي قام باحتلال الأراضي الإفريقية التابعة للمماليك النوميديية ولم يخفى نيته الحقيقية حيث صرح في حفل النصر الذي أعقب انتهاء الحرب الأهلية ونهاية حرب

¹ صحراوي (عبد القادر)، التحصينات العسكرية بنوميديا وموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني 46 ق م _ 248 م، دار الهدى للنشر، الجزائر 2011، ص 19.

² شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 53.

³ بورني دليلة، تطور النظام الضريبي الروماني في شمال إفريقيا، مذكرة تخرج في الماجستير التاريخ القديم، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص. 17.

⁴ Plinè- XVIII.V.20 نقلًا عن بورني، المرجع السابق، ص. 17.

إفريقيا بقوله¹: « أتيت لروما ببلاد تستطيع أن تزودها 840 ألف قنطار من القمح» كإشارة منه إلى الأراضي النوميديّة.

وقد تم اعتماد نفس السياسة الاحتلالية للأراضي الإفريقية بالقوة ولنفس الهدف وهو الاستغلال وإرضاء جشع رجال الأعمال الرومان بحيث دفعوا بالملاك الأصليين لهذه الأراضي نحو الجبال والأراضي المقفرة في الصحراء والغابات وبذلك دمرت روما النسيج الاجتماعي لسكان هذه المناطق وقضت على أملهم في حياة هادئة، فوصل الحال بالرومان إلى استعمال كل الوسائل بما في ذلك الحرب، وهو ما يؤكد التوسعات التي قام بها نحو المناطق الداخلية في بداية العهد الإمبراطوري، الأمر الذي سبب في حرب عنيفة بين قبائل الموسولامي بقيادة تاكفاريناس الذي عرفت هذه الحرب باسمه بين سنة 17- 24م² والإمبراطور تيبيريوس، الحرب التي لا يمكن تبريرها إلا بالجشع والتمادي في نزع الأراضي النوميديّة، وخاصة أنهم قاموا بشق الطرق عبر أراض هذه القبائل تمهيدا لاحتلالها الدائم واستغلال ثروتها³، وهو ما يظهر من خلال مطالب القائد تاكفاريناس في محادثته مع الإمبراطور بحيث طلب إعادة الأرض التي احتلها الرومان مقابل السلام⁴، وحاولت السلطات الرومانية سياسة التهدئة في بعض الحالات للتمكن من استغلال هذه الأراضي الغنية بسلام و ذلك بمهادنة القبائل التي تحتل هذه المناطق⁵، لكن صراع الطبقات الرومانية على الأراضي الإفريقية لم تترك أي مجال لصوت العقل لحل هذه المشكلة، فكانت النتيجة

¹ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 85.

² Mercier, E, ibid. P 92.

³ إيمان عبد المنعم عامر، الطرق ووسائل النقل والحصون الرومانية في المغرب القديم (تونس- الجزائر - المغرب الأقصى) (37 ق م - 235 م)، مجلة وقائع تاريخية، العدد، 21، ج 01، مركز البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة، 2013، ص. 11- 26.

⁴ Mercier, E, ibid. P 92.

⁵ - عقون (محمد العربي)، الليمس النوميدي: نظرة موجزة في الخطوط والمراكز الأمامية للتوسع الروماني في الجنوب النوميدي، أبحاث ودراسات تاريخية اثارية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص. 189.

الحتمية احتلال أراضي شمال إفريقيا كاملة في أقل من قرن من الزمن أي منذ وصول قيصر 46 ق م إلى اغتيال بلطيموس (Ptolémée) سنة 40م.

أمام هذه المساحات الشاسعة التي سيطر عليها الرومان باسم ملك الشعب الروماني ظهرت عقبات إدارية تتمثل في طريقة الاحتفاظ بهذه الأراضي لأن احتلالها أسهل المراحل أما إضفاء الصيغة القانونية والتشريعية على هذه الأراضي التي كانت لآلاف السنين ملك الغير وجعلها من ممتلكات الإمبراطورية بين ليلة وضحاها فليس بالأمر الهين، وبالتالي انتهج الرومان سياسة منظمة ومدروسة تمثلت بعملية المسح.

2- المسح: يؤكد قزال أن عملية المسح التي نهض بها مهندسو الفرقة الأغسطية الثالثة في إفريقيا يهدف إلى تسجيل كل الأراضي فور انتهاء الفيالق القتالية من احتلالها وهي عملية رومانية بحتة، ولو كانت موجودة في العهد القرطاجي لما أتعب الرومان أنفسهم في هذه العملية المكلفة والمعقدة حسب تعبيره، ومهما كان من أصل هذه العملية، فإن المعروف عنها أن مساحو الأرض (Agrimensores) المرافقين للجيش كانوا يقومون بإحصاء وتجزئة الأرض الصالحة للزراعة إلى قطع متساوية¹، ومتشابهة في الشكل في معظم الأحيان باستثناء الحالات التي تفرضها وضعية الأرض وطبوغرافية الميدان، طبعاً كانت هذه العملية تتم حتى يتمكنوا لاحقاً من إدارة هذه الأراضي وتوزيعها على المستفيدين أو تأجيرها وبالتالي التحكم بثرواتها من خلال عملية الضرائب لاحقاً.

وقد بلغت مساحة هذه القطع الأرضية في أغلب الأحيان 710,40 أمتار وهو ما يعادل 50 هكتار (2400 قدم في كل اتجاه)²، وعرفت هذه العملية بالكنترة (Ceuturiae)³ التي لم يتوان الكثير من المؤرخين والمصادر الأدبية باعتبارها عملاً خاصاً بالشعب الروماني

¹ Gisell.St. H.A.A.N, T07.P 11.

² Ibid, P 12.

³ العربي عقون، المرجع السابق، ص 82.

نظرا لدقتها وضخامتها وقد عبر عن ذلك البشير شنيتي بقوله: «فرض الرومان على الطبيعة قواعد علمية ونظما محكمة فاستغل الأرض بطريقة عقلانية لم يسبق لها مثيل»¹.

وتعتبر العملية بصفة عامة عملية هندسية إدارية للأراضي المحتلة وهي مبنية على مبدأ الخطين المتقاطعين شمال جنوب والمعروف بالكردو ماكسيموس (Cardo Maximus) وهو الآتي في اتجاه شمال جنوب، أما خط الشرق- غرب فيعرف الديكومانوس الكبير (Déco manus)²، وفي العموم تجزأ كما أسبقنا في الذكر هذه القطع إلى قطع مربعة متساوية الأضلاع إن سمحت الطبيعة بذلك وتسمى باليجورة³، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار في عملية الكنترة الكثير من المعطيات الميدانية مثل الانحدارات وشبكة السقاية ومنافذ المياه وموقع الأرض بالنسبة لمصدر الماء القريب منها مثل السدود والأنهار⁴، ويقول شنيتي أن هذه القطع الأرضية كانت تفرق بينها علامات واضحة كالخنادق أو الأسوار القصيرة ومجري القنوات المائية، ويعتبر هذا منطقيا باعتبار أن هذه الأراضي ستستغل مستقبلا من أشخاص مختلفين وبالتالي عمدت الإدارة إلى هذه الحيلة لتفادي أي مشاكل لاحقا تقع بين المزارعين بينهم حول تسيير هذه الضياع أو مع الإدارة بحيث تعيق عملية تحصيل الضرائب بطريقة سلسة.

وفي هذا المقام اكتشفت معالم (bornes) في الحدود الجنوبية للمقاطعة البرقنصولية التي استعملت لتحديد المساحات المكنترة، والتي يعتقد أنها تعود لعهد تيبيريوس⁵ (Tiberius)، ويبدو أن هذه الأنصاب تحمل نقوشا ورموزا خاصة بكل قطعة، وإذا اتفق المؤرخون على

¹ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 55.

²Gisell S.H.A.A.N.T07, p 11.

³ المزيد من المعلومات عن الكنترة أنظر. Gisell. St. H.A.A.N. T07. P11. تهميش رقم (2)، شنيتي، المرجع السابق، ص 55، العربي عقون، المرجع السابق، ص. 82.

⁴ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 56.

⁵ حنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، مذكرة ماجستر، قسنطينة 2013م، ص.

أصالة عملية المسح بالنسبة لنسبها الروماني فتاريخ بداية هذه الأعمال في شمال إفريقيا يختلف الحال فيها، بحيث لم يتم التحديد الدقيق للفترة التي بدأت فيها عملية المسح ويرجعها البشير شنيتي إلى القرن الثاني ق. م بحيث اعتبرت حملة كايوس غراكوس الاستيطانية سنة 122 ق.م¹ بداية لعملية المسح في شمال إفريقيا التي حاول من خلالها تقسيم الأراضي على حوالي 6000 مستعمر حسب تقديرات شنيتي²، وهي أول وثبة احتلال واسع النطاق تزايدت مع مرور الوقت، إذ بالرغم من فشل هذه المحاولات الأولى في إحياء الأراضي القرطاجية التي اعتبرت أراضي ملعونة لفترة طويلة من الزمن بحيث منعت فيها كل أشكال النشاط الاقتصادي والاستيطاني فدمرت عقب الحرب البونية الثالثة وتركت صحراء جرداء.

إن المحاولات المستميتة من قبل المسؤولين الرومان لم تتوقف عند هذا الحد في محاولة الاستيلاء بشتى الطرق على الأراضي الإفريقية، أو بالطرق القانونية مادام أنها أصبحت ملكاً للشعب الروماني بمجرد سقوطها بين أيدي جنودهم، وانهزم ملاكها في الحرب بحيث واصلوا عملية التسيير بمختلف الطرق قبل التضييق الصارم لعملية المسح عليهم إذ تم توزيع هذه الأراضي المملوكة لقرطاجية على المدن السبعة الحرة كما سلم الجزء الآخر إلى الملك ماسينييسا، وما بقي من هذه الأراضي ترك بين أيدي الملاك الأصليين بشرط أن يدفعوا الجزية على أن يتم انتزاع هذا الأراضي عندما تحين الضرورة لذلك، أما بقية المساحة فلقد تم تعيين قضاة عليها لتسيير عملية احصائها (Ager Censorius)³ وإدارتها، ويبدو أن الهدف من هذا الإجراء الأولي هو تحصيل الضرائب والثروات المتنوعة من هذه البلاد، وفرض السلطة المعنوية عليها.

ومع وصول قيصر إلى شمال إفريقيا فإن توزيع الأراضي كان من الأمور الشائعة وإن لم يكن بطريقة هندسية مدروسة أو بالطرق العلمية المبنية على عملية الكنترة، بحيث اقتنع

¹ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 57.

² روستوفتازف، المرجع السابق، ص. 384.

³ روستوفتازف، المرجع السابق، ص. 386.

أراضي شاسعة وخصبة لاتباع سيتيوس (Sitius) المرتزق الذي ساعد قوة قيصر على احتلال مدينة سرتا¹ في الحرب الأهلية بين أنصار قيصر وبومبي، وكما سبق وأن ذكرناه ففي هذه الفترة سجل قيصر عدد المعمرين في الولاية الإفريقية برقم كبير بلغ 12,000 مستثمر فلاحى لإدارة شؤون الضيعات الكبرى ومن المرجح جدا أنهم لعبوا دورا مهما في إسقاط مشروع الاستيطان السابق الذكر من قبل أحد أكبر ملاك الأراضي والمعروف بماركوس أكتافيوس (Marcus Octavius) الذي حاول بكل ما ملكه من نفوذ من إفشال مشاريع تبيريوس في توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الصغار².

وبعد فشل مشاريع تبيريوس وأخوه غراكوس وبعد المحاولات العشوائية من قيصر في توزيع الأراضي على المرتزقة والحلفاء في شمال إفريقيا وإنشاء العديد من المستعمرات في المناطق الساحلية، منها هضبة رأس الطيب، (قلبية Clupea) (Thysdrus) (hippodiotytus) (الجم)، (Neapolis) التي كان الهدف منها هو احتواء العديد من المواطنين الإيطاليين والجنود القدماء الموجودين في المنطقة، ومهما كان الأمر فإن عملية السيطرة على الأراضي لم تتوقف هنا، فبوصول الإمبراطور أكتافيوس (Octave) إلى سدة الحكم اهتم كثيرا بإحصاء أراضي الإمبراطورية ومسحها فأصدر أوامر في هذا الاتجاه لإحصاء أراضي الولايات بصفة عامة والأراضي الإفريقية بصفة خاصة، بحيث اعتمد الأسلوب المكنثوري في ذلك³، وبذلك أصبحت عملية المسح شاملة في إفريقيا الشمالية وتقليدا اتبعه كل الأباطرة لاحقا مع كل شبر من الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الروماني، وهي المهمة التي أوكلت لفرق الهندسة العسكرية المختصة التي ترافق الفيالق المحاربة في الجيش الروماني.

¹ نفسه، ص. 386.

² كابلي فطيمة، الاستيطان الروماني في شمال إفريقيا دراسة مقارنة (المغرب ومصر) أنموذجين، جامعة الجزائر (02)، 2018-2019، ص. 55.

³ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 17.

وتظهر خريطة المسح التي طالت كل أراضي المقاطعات الإفريقية تزامنها مع عملية الاحتلال الفعلية لها وهو الاستنتاج الذي توصل إليه المؤرخون بحيث حُصر ما يعرف "الكنتره شمالا (Contrition nord)"¹ والذي طبق في المنطقة الممتدة من بنزرت شمالا إلى منطقة النفیطة جنوبا، ومن رأس البونة إلى تيرسوق غربا، وحسب الدراسات الأثرية والتاريخية فإن عملية الكنتره في هذه المنطقة تعود إلى أوائل التواجد الروماني في أعقاب الحرب البونية الثالثة، فيما تلتها عملية المسح (Centuriation Centre-Est)²، أي الكنتره في الوسط الشرقي، في الفترة التي تلت عملية المسح الأولى، أي أن عملية المسح سارت حسب التوسع العسكري، وتؤكد المعطيات التاريخية أيضا أن عملية التوسع في عهد تبيريوس نحو الجنوب قد عرفت عملية المسح لهذه الأراضي التي يبدو أن السيطرة عليها جاءت نتيجة الدفع الذي عرفه الأباطرة في عهد أغسطس وتبيريوس، خاصة ما اعتبره رستوفتزنف أنه نتيجة جشع رجال الأعمال الذين دفعوا الامبراطور أغسطس للاستيلاء على أراضي قبائل الموسولامي والجيتول ويرجع بشير شنيبي عملية المسح والكنتره التي تمت في المنطقة التابعة لما يسمى الأوراس اليوم، والتي لم تدخل في حدود أراضي قبائل الجيتول والموسولامي إلى في الفترة الممتدة بين سنة 06م - 29م³.

وهي الفترة نفسها التي حدثت فيها حرب تاكفاريناس بين سنة 17 - 24 ق.م والتي كما أشرنا إليه آنفا قد طلب باسترجاع أراضي القبيلة مقابل وقف الحرب، وبما أن حركة الاحتلال العسكري لم تتوقف، فإن عملية المسح كذلك، ويبدو أن هذه العملية طالت كل شبر من أراضي شمال إفريقيا حيث تمكنت القوات الرومانية من بسط سيطرتها عليها وقسمت هذه الأراضي إلى:

- الأراضي الصالحة للزراعة.

¹ خنيش عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 67 - 68.

² خنيش عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص. 68.

³ شنيبي، م، المرجع السابق، ص. 58.

- أراضي الإمبراطور.
- أراضي الأحراش والغابات.

وكان هدف الرومان من إخضاع هذه الأراضي لعملية المسح المعقدة والمكلفة ما يفسرها، إذ عملوا بطريقة تمكنهم من الاحتفاظ بهذه الأرض بصفة نهائية، وقانونية ليست فقط لمواجهة السكان الأصليين ووضعهم أمام الأمر الواقع، لكن أيضا لكبح جماح رجال الأعمال الرومان والحد من جشعهم، بحيث تمكنوا بعملية الإحصاء والمسح من توزيع هذه الأراضي الزراعية ومعرفة مساحتها والمستفيد منها وبالتالي الضرائب التي يتعين دفعها على كل مالك أو مستثمر، وهو ما يسهل من عمل الإدارة الرومانية على إحصاء ثرواتها ومداخلها السنوية أو الموسمية، والتي تعتمد بصفة كبيرة على الضرائب التي تفرض على الأراضي المستغلة أو المؤجرة، وإذا كان هذا العمل إدارياً في بداية الأمر كما يرى البشير شنيتي فحسب تعبيره تحول مع الوقت إلى إجراء أمله المصلحة الاقتصادية والسياسية للإمبراطورية، ليتحول مع الوقت إلى إحصاء كل ما يقدر بالثمن أرضاً وماشية وبشرًا ومزروعات وحرفاً ووظائف، وكل ذلك من أجل فرض الرسوم الجبائية الملائمة عليها¹.

وبهدف إنجاز عملية المسح بالطرق الأكثر سلاسة وإعطاء الصبغة القانونية للأراضي الإفريقية والاستفادة القصوى من ثرواتها قامت الإدارة الرومانية بسن قوانين وتشريعات خاصة شملت مختلف الحالات التي يمكن أن يتصورها المشرع الروماني فشملت الوضعية القانونية للأراضي الإفريقية والتشريعات الفلاحية.

3- الأراضي الإفريقية في القانون الروماني:

طبق الرومان أينما رحلوا وارتحلوا قانون الحياة على كل الأراضي التي سيطروا عليها بالقوة فتصبح بحكم الأمر الواقع ملك الشعب الروماني (Ager publicus) وتشمل كل أراضي الأعداء الذين هزموا بحد السيف وبالتالي يطبق عليهم قانون (Dediticii) أو قانون

¹ شنيتي، المرجع السابق، ص.60.

المهزومين وفي هذا الإطار صنفّت الأراضي الإفريقية بعد احتلالها، وإن كان الأمر متوقفاً في بدايته على المقاطعة القرطاجية فإن القانون الروماني الخاص بالأرض لم يلبث أن شمل كامل المقاطعة الإفريقية وتدرج الرومان في تطبيقه إما قياساً بالنجاحات وتقدم جيوشها في أراضي إفريقيا، وإما امتثالاً للحاجة الملحة لهذه الأراضي بما يخدم المصلحة العامة للشعب الروماني.

وعلا بهذا المفهوم فرض الرومان سيطرتهم المعنوية قبل السيطرة الفعلية على كل الأراضي التابعة للدولة القرطاجية في شمال إفريقيا، والتي قدرها المؤرخين بحوالي 25,000 كلم¹، التي تمتد من القالة غرباً إلى خليج قابس المعروف بالسرت الصغرى جنوباً أما الحدود الغربية والجنوبية فكانت تحت السيطرة النوميدية، وباستثناء المدن الحرة التي أعفيت من هذا القانون والتي تحدثنا عنها آنفاً، ومنذ البداية قاموا بالسيطرة على هذه الأراضي، ولتيسير عملية الاستغلال والتجزئة قاموا مباشرة بتقسيم كل ممتلكات قرطاجية عقب نهاية الحرب البونية الثالثة 146 ق.م² فتركت للمدن الحرة أراضيها وكذلك كل من وقف على الحياد أو ساعد روما في حربها الأخيرة، كما استرجع الملك النوميدي ماسينيسا كل ما اعتبره أرض أجداده، أما ما بقي من الأراضي الواسعة والخصبة في حدود الدولة القرطاجية فقد قسم بين أرباب الأعمال والمستثمرين الذين حدثنا عنهم قيصر وحدد عددهم بما لا يقل عن 12 ألف مستثمر، أو أنها تركت بين أيدي الأهالي بشرط دفع ضريبة عن هذه الأرض إلى حين السيطرة عليها مباشرة وهو ما جاء مع الوقت وازدياد الراغبين في الأرض الإفريقية خاصة قدماء المحاربين، وعلى كل حال صبغت هذه الأرض بقانون اجتهد الفقهاء الرومان في وضعه خصيصاً للأراضي الإفريقية وهو المعروف بحق الحيازة أو الانتفاع³ (Bessessio).

¹ بورني دليّة، المرجع السابق، ص 15.

² بورني، نفسه، ص 16.

³ شنيّتي، م، المرجع السابق، ص 62.

ويعتبر هذا القانون عرضيا يلبي الحالة الاستثنائية لهذه المنطقة، وربما هذا الأمر يفسر الواقع الذي وجد فيه رجال المال الرومان أنفسهم فاستعجلوا من أمرهم بهذه القوانين الظرفية حتى يتمكنوا من تقسيم هذه الأراضي بينهم وإن لم تأخذ هذه الخطوة الصفة الرسمية لأن الدولة احتفظت بحق التدخل ونزع الأراضي ونقلها من منتفع لآخر، والجدير بالذكر أن هذه القوانين الموضوعية ضمن أملاك الشعب الروماني أو أراضي المهزومين لم تستثن أي شبر من الأراضي التي سيطرت عليها الجيوش الرومانية وكانت تشمل السهوب والأحراش والغابات والمستنقعات والأراضي الجبلية وحتى الأراضي الرعوية، فكلها ملك لشعب الروماني وتحت سيطرة القانون ولو لحين، بحيث أن الأراضي الزراعية الخصبة عرفت اهتمام المستثمرين أكثر من المناطق الأخرى التي ربما تركت للقبائل المحلية لاستغلالها ما دام أن الدولة الرومانية ليست بحاجة إليها، أو بهدف امتصاص غضبها رداء للحروب التي تشملها عملية السيطرة على أراضي هذه القبائل كما سبق وأن ذكرنا فيما يخص أراضي قبائل الموسولامي والجيتول التي أشعلت حربا كادت أن تؤدي بكل ما تملكه روما في إفريقيا إلى حافة الهاوية.

وبالتالي انتهج الرومان سياسة التدرج والأخذ بالنفس الطويل في السيطرة فعليا على هذه المساحات وإن كان القانون قد حدد تبعيتها مسبقا، وغالبا ما كان مصير هذه الأراضي يحدد داخل أروقة مجلس الشيوخ في روما، بحيث عرف احتداما شديدا بين أثرياء طبقاته الذين تدافعوا من أجل الحصول على الأراضي الإفريقية وهو ما عرف بالصراع بين الطبقة الأرستقراطية والشعبية في المجتمع الروماني¹. فكان لطبقة السيناتور حصة الأسد في هذه الأراضي، فظهرت الضيعات الكبرى وتوسعت الملكيات الرومانية في كل الاتجاهات ومع مرور الوقت سيطروا على معظم الأراضي الصالحة وانتهجوا سياسة التهجير القسري وانتزاع الأراضي بالقوة فأصبح الأفارقة أجراء في أراضي أجدادهم أو فرضت عليهم ضريبة ثقيلة

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 80.

مقابل الاحتفاظ ببعض الأراضي الغير الملائمة للاستغلال المباشر كالمراعي والمناطق البعيدة أو التي تحادي رمال الصحراء.

ويؤكد المؤرخون أن هذا التعامل أصبح ساريا على كل الأراضي الإفريقية من تونس شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا تزامنا مع التوسع العسكري الروماني في المنطقة وزوال المملكات الوطنية بداية من نوميديا ومن ثم موريطانيا، ولكن على ما يبدو فإن الأوضاع تغيرت نوعا ما مع مرور الوقت من الناحية القانونية بحيث سيصدر مرسوم إمبراطوري في عهد "كارا كلا" نص على تعميم الرعوية الرومانية على جميع أحرار الإمبراطورية¹، كما تلا هذه الإجراءات الإصلاحات التي قام بها دقليانوس (Dioclétien) والتي ترتب عنها تغير في الوضعية القانونية للأراضي فأصبح من حق كل من يملك الجنسية الرومانية تملك الأراضي وعليه ما على جميع المواطنين الرومان من الناحية القانونية وهو ما ظهر في الإعفاءات الجبائية والضرائب المفروضة²، وإن كانت هذه الإصلاحات متأخرة جدا إذ جاءت في القرن الرابع الميلادي وهي الفترة التي تبعد نوعا ما عن فترة دراستنا.

وبصفة عامة عرفت القوانين المسيرة للأراضي الإفريقية تطورا مع الوقت لم تتوقف إلا بحسب حاجيات الدولة الرومانية لهذه الأراضي التي شجعت الانتشار الزراعي والتوسع في الزراعة الشجرية خاصة الملائمة للمناطق التي كانت سابقا تعتبر أراضي بور أو صنفت كأراضي الغابات والمستنقعات، بحيث وصلت هذه الزراعة إلى قمم الجبال وحواف الصحراء وبالتالي التهمت معظم الأراضي التي كانت قد تركت ولو جزئيا للسكان الأفارقة كما تأثرت عملية السيطرة على الأراضي بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في العامل الديموغرافي فكما زاد عدد السكان زاد الطلب على الأراضي والمنتجات، أما السبب الثاني فهو كلما تراجعتم الزراعة الإيطالية ازداد حجم الاستثمار الفلاحي في أراضي المقاطعات وبالتالي ازداد الطلب

¹ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 63.

² بورني دليلة، المرجع السابق، ص. 17-18.

على الأراضي مهما كانت نوعيتها، فانتهجت روما سياسة تشجيع استصلاح الأراضي ضمن مبدأ « من أحيا أرضا موتى فهي له »¹، وعموما تم تصنيف الأراضي الإفريقية حسب جودتها وخصوبتها وموقعها وفترة السيطرة عليها وصيغتها القانونية كالتالي:

الأراضي الإمبراطورية: وهي أراض خاصة بالإمبراطور وكل عائداتها التي تصب في خزينته الشخصية ولا تفرض عليه الضرائب وله حق التصرف فيها كما يشاء وغالبا ما كان يعين مسيرا رومانيا على هذه الأراضي أو يقوم باستئجارها.

أراضي المهزومين: وهي التي سيطر عليها الجيش بالقوة وتم توزيعها على العائلات الأرستقراطية وقادة الجيش وأعضاء مجلس الشيوخ²، وهي أراض معفاة من الضرائب ولا تدخل تحت سلطة المدن³.

أراضي المزارعين الرومان: وهي الأراض التي أصبحت مستعمرات والأراضي التابعة للبلديات والتي وزعت في إطار مشاريع الاستيطان، كما شملت بعض العائلات المحلية التي حصلت على حق المواطنة الرومانية، وفرضت عليها الضرائب وفق القانون المعمول به⁴ ويعتقد البشير شنيتي أن هذه الوضعية خلقت طبقة من الأثرياء المحليين والتي أصبح لها شأن كبير مع مرور الوقت⁵.

أراضي الأهالي: وهي التي تركت للقبائل المحلية ولم تسيطر عليها الدولة الرومانية لسبب أو لآخر وغالبا ما كانت هذه الأراضي تشمل المناطق الوعرة والمستنقعات وقليلة النفع أو المراعي الغير المنتجة.

¹ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 64.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 207.

³ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 67-68.

⁴ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 207.

⁵ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 67.

أملاك الشعب الروماني: حدثنا قزال عن أراضي إفريقيا التي دخلت في تصنيف أملاك الشعب الروماني (Ager Publicus) وقد قسمت إلى جزأين:

الجزء الأول: وزع على الأهالي للاستغلال مقابل ضريبة عينية وهي المسماة بـ: (Stipendium) أو (Vectigal) حسب ذكر بشاري، وهي ضريبة تفرض نقدا على الأهالي بسبب خسارتهم للحرب، مع السماح لهم بمواصلة خدمة الأرض الأمر الذي تؤكد المصادر التاريخية في هذا الخصوص.

الجزء الثاني: يقول قزال تم بيع أغلبيته في روما باستثناء المملكة النوميديّة التي تظهر المصادر أن خلافا حادا قد نشب حول هذا الأمر بحيث أطلقت تسمية حق الملوك النوميديين لامتلاك الأراضي¹ (habere Fruive).

وبالرغم من اختلاف آراء المسؤولين الرومان حول القضية فإن نائب العوام (Rullus) استبعد أراضي (Hiempsal) من عملية البيع سنة 63-64م، أما باقي الأراضي فقد تم بيعها وحصل عليها الأثرياء الرومان ذوي النسب والجاه وحولوها إلى ضيعات كبرى أو تم تأجيرها، وبالتالي فتحت الباب أمام التدافع الشديد لرجال المال الرومان حول الأراضي الإفريقية بلغت حدا اعتبره من قبل المؤرخين بالإمبرياليين².

وقد بلغت في عهد الإمبراطور نيرون حدا لا يمكن تخيله بحيث سيطر ستة رجال أعمال كبار على معظم الأراضي الإفريقية بالرغم من تحول هذه الضيعات إلى أراض خاصة (Ager Privatus) فإن حق الدولة الرومانية في امتلاك الأراضي يبقى قائما، لأنه مهما كان من أمر فإن هذه الأراضي لا يتم بيعها أو تقسيمها إلا بعد أن يتم مسحها وإخضاعها لقواعد الكنترة التي سبق وأن تحدثنا عنها.

¹ Gisell. S.H.A.A.N.T07. P 80.

² L. Homo, L'Italie Primitive et les débuts de l'impérialisme Romaine, Paris 1953, P 316.

وجاءت كل هذه الإجراءات القانونية الرومانية بهدف تسيير الأراضي وسهولة استغلالها وجمع الضرائب المفروضة عليها، فقام المشرعون الرومان بتحديث تشريعات فلاحية إلى حد بعيد بتنفيذ هذه المهمة المعقدة وضمان عدم ضياع المصلحة الاقتصادية للدولة الرومانية.

4- **التشريعات الفلاحية:** يجمع معظم المؤرخين على أن أغلب ما عرف عن التشريعات الخاصة بالولاية الإفريقية إنما مصدرها أثري، أو بالأحرى اكتشف من خلال لوحات أثرية تعود إلى فترة مبكرة من تاريخ الإمبراطورية، وبالرغم من الدراسات العديدة التي أنجزت في هذا المقام فإن الغموض لا يزال يلف اللوحات الأثرية التي أرخت لمختلف التشريعات والقوانين الفلاحية الرومانية في إفريقيا وهي المعروفة باسم أصحابها مثل قوانين هديان (Hadrien) أو قوانين مانكيانيا (Manciana) ، والبعض منها عرف من خلال تسميته بالأماكن التي عثر عليه مثل نص الجميلة، سوق الخميس، هنشير مطيش وغيرها من الأماكن، وإن اختلفت تسمياتهم فكان هدفهم واحدا وهو تنظيم العملية الفلاحية في الولاية الإفريقية، ومحاولة الاستفادة قدر المستطاع من الإمكانيات الفلاحية لهذه الولاية من خلال إعادة الروح إلى أراضيها خاصة بعد الكساد الذي شهدته الأراضي الإيطالية للأسباب السالفة الذكر من مخلفات السياسة التوسعية الرومانية وانعكاساتها على الزراعة الإيطالية وكذا الإفريقية.

فقد حاول الساسة الرومان تدارك هذا الواقع المر، وما زاد من إصرارهم على تدارك الوضع في إفريقيا هو فشل كل المحاولات الهادفة إلى جعل الأراضي الإيطالية نواة صلبة للاقتصاد الروماني قد يغنيها من التبعية الاقتصادية للولايات الخارجية بما تحمله من مخاطر، وهو ما ظهر بجلاء في عهد الإمبراطور دومتيان (Domitien) وتراجان (Trajan)¹، في محاولة يائسة لإعادة الحياة إلى الأراضي الإيطالية وذلك من خلال إجراءات قاسية تهدف إلى تشجيع الفلاح الإيطالي للاستقرار في أرضه وأهم الأمثلة على ما

¹ روستوفتزانف، المرجع السابق، ص. 24-25.

يذكر روستوفتزايف منع دومتيان زراعة الأشجار المثمرة والكروم في الولايات خارج إيطاليا، كما حرم ترجان الهجرة من إيطاليا، وأجبر أعضاء مجلس الشيوخ على اقتناء الأراضي الإيطالية، وكذا توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار، ومهما كان من أمر فإن هذه السياسات المتتابة لإحياء الأراضي الإيطالية بعد ما أصابها من جراء الحروب والدمار لمدة طويلة لم يكن بالأمر الهين، وإن كان الحكم قاسيا فعلينا التأكيد على أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل وهو ما حمل المسؤولين الرومان على الرضوخ لحقيقة الأمر الواقع المتمثلة في اللجوء إلى الإمكانيات الاقتصادية للولايات خاصة الإفريقية منها لتدارك الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه روما¹، وبالتالي بدأ الاهتمام بها بشكل واضح من خلال الإجراءات والتشريعات التي خصصت لها والتي يمكن أن نلخصها في النصوص الأثرية لكل من قانون مانكيانا والذي وجد في اللوحات الأثرية التي عثر عليها في منطقة هنشير مطيش (Henchir Mettiche) في منطقة تونس حاليا سنة 1896²، ونسب إلى صاحبه (Moncia) الذي اختلف معظم المؤرخين على طبيعة عمله ومكانته الاجتماعية والأغلب أنه كان موظفا إمبراطوريا أو حاكما محليا، قام بسنّ تشريعات وقوانين التسيير Acte de gestion الخاص بالأراضي الإفريقية التي تشملها صفة "أملاك الشعب الروماني"، كما عرف بتسميات أخرى منها (3Variante Fundus villae Mognae،Mopovio Sigo)

ولنا أن نشير إلى أن اللوحة الأصلية من قانون مانكيانا قد ضاعت، وبالتالي فإن ما يعرف حاليا بلوحة هنشير ميتش ما هي إلا النسخة التي أصدرها المسؤول المحلي الذي يعتقد أنه وكيل الإمبراطور، وبالتالي استنتج بعض المؤرخين أنها تعود إلى أوائل القرن الثاني بعد الميلاد (117م)⁴، ومهما كان من تاريخ هذه النقيشة الهامة فإنها احتوت على قوانين

¹ شنيبي، م، المرجع السابق، ص. 74.

² العربي عقون، المرجع السابق ص. 83.

³ خنيش عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 76.

⁴ شنيبي، م، المرجع السابق، ص. 75.

ومواد تسيير مهمة في مجال تنظيم العملية الفلاحية في إفريقيا، وبما أن دراسة هذه اللوحة الأثرية تناولها عدة مؤرخين في السابق نكتفي باستعراض بعضها من بنودها باختصار:

البند الأول: يسمح قانون منكيانا باستصلاح الأراضي البور وتمليكها للذين يقيمون خارج الفندس.

البند الثاني: على المستفيد من الأراضي المستصلحة دفع جزء من إنتاجه إلى المسيرين والوكلاء الإمبراطوريين.

البند الثالث: الوكيل هو المسؤول عن تقدير كميات الإنتاج المطلوب دفعها من قبل الفلاحين.

البند الرابع: يحدد نسبة القسط المدفوع لمالك الأرض حسب نوعية المنتج (الثلاث على القمح، الخمس على الخمر والزيت...).

البند الخامس: يفرض هذا البند على أصحاب الأشجار المطعمة دفع قسطا من إنتاجهم.

البند السادس: وهو يخص الأشجار المثمرة من كروم وزيتون والكمية التي يتوجب على الفلاحين دفعها للمالك.

البند السابع: إعفاء لمدة خمس سنوات عن منتج أشجار التين الحديثة الغرس.

البند الثامن: إعفاء عن أشجار العنب لفترة مؤقتة بالنسبة للأشجار حديثة الغرس.

البند التاسع: إعفاء مؤقت لمزارعي الزيتون لمدة عشر سنوات.

البند العاشر: تخص هذه المادة زراعة العلف.

البند الحادي عشر: تحدثنا عن تربية الحيوانات والضريبة المفروضة على كل رأس وتدفع نقدا.

البند الرابع عشر: ويتناول حق الانتفاع ومدته في الضيعة*، ومن المهم أن نشير أن كل هذه القيود وغيرها في هذا السياق خاضعة لمواد القانون التابعة للوحة مانكيانا.

والملاحظ أن قانون مانكيانا تناول كل الأمور المتعلقة بالفلاحة في الأراضي الإفريقية من المنتج الزراعي إلى الملكية والأقساط التي يتوجب دفعها على كل منتج على حدة، كما لم يهمل العلاقة المباشرة بين الفلاح والأحقية في الاستفادة من الأراضي والمدة الزمنية التي تحدد ذلك، كما أخذ بعين الاعتبار طبيعة المنتجات ومردوديتها بحيث سُنّت القوانين حسب طبيعتها كما هو الحال في أشجار الزيتون التي أعفيت من الضرائب لمدة عشر سنوات، والكروم بخمس سنوات، وعموما هي قرارات صائبة اتخذت من استنتاج عملي يراعي فيها طبيعة الشجرة المزروعة ومصلحة الفلاح والمالك، ولذا تطرق هذا القانون إلى العلاقة المباشرة بينهما، وقد لخصته المراجع الأدبية في أعمال السخرة التي خصص لها المشرعون الرومان بندا خلاصته ضمن قانون مانكيانا التي تحدد من خلالها الأعمال المجانية والواجبات المفروضة على الفلاحين والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- العمل المجاني يومين من كل سنة خلال فترة الحرث.
- العمل المجاني يومين من كل سنة خلال فترة الحصاد.
- إلزام الغرباء بالحراسة الدورية مجانا¹.

وبالإضافة إلى هذه اللوحة الأثرية المهمة التي حددت معظم القوانين المسيرة للأراضي الفلاحية في شمال إفريقيا، فإن نصوص أخرى قد تم اكتشافها في مناطق أخرى من إفريقيا

* نظرا لتناول العديد من المؤرخين الجزائريين البنود المتعلقة بهذه التشريعات ارتأينا عدم الخوض فيها بالتفصيل فيما اعتقدنا انه تكرر لا طائل منه، واكتفينا بتوجيه القارئ الى هذه المراجع التالية، (للمزيد من المعلومات عن هذه البنود المتعلقة بقانون مانكيانا أنظر كل من البشير شنيبي، المرجع السابق، ص. 77-78-79 وما يليه، وكذا: العربي عقون، المرجع، ص. ص 84-85).

¹ العربي عقون، المرجع السابق ص. 85.

الشمالية إما مكملة لنص مانكيانا أو متممة للبنود التشريعية الخاصة بالفلاحة وأهمها باختصار:

نص سوق الخميس: (Inscription de souk EL-KHMIS): ويناقش هذا النص أمور الكولون الرومان في شمال إفريقيا¹، وأكد على هذا الأمر المؤرخ الفرنسي (De la croix) في المجلة الإفريقية في عددها 14 لسنة 1870².

نص عين الجمالة: اكتُشف هذا النص من قبل كوركبينيو جيروم (Carcopino Jérôme³) في منطقة عين تونقة⁴، ويحتوي النص على عدة بنود تشمل استغلال الأراض وحيازتها، كما تحتوي على عريضة طالب من خلالها الفلاحون المسؤول الإمبراطوري السماح لهم باستغلال الأراض، وهي الرغبة التي استجيب لها وتم السماح للأهالي باستغلال الأراض الغابية والمستنقعات وغراسها بالأشجار المثمرة مثل الكروم والزيتون والأشجار الأخرى، وقد تم إخضاع الكل لقانون مانكيانا⁵، كما احتوى النص على حق توريث الأراض الخاضعة له، ولم يهمل القانون الضرائب والإتاوات اللازمة من الأشجار المغروسة وطريقة تسييرها.

¹ خنيش عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 75.

² Frédéric Lacroix, procédés agricole, R.AF.V14, 1870, p25- 26, éd Challamel Aine, Paris

³ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 80.

⁴ عين تونقة أو عين طنقة، هي منطقة أثرية تقع في ولاية باجا على بعد 80 كلم من مدينة تونس الحالية، وهي معروفة بكثرة اثارها التي تعود للفترة الرومانية، وفي الأصل كانت تجمعاً سكنياً نوميديا بحيث سلجت فيها سبعة اثار من قبل المعهد الوطني للتراث التونسية وهي: الحصن البيزنطي، الكنيسة الاثرية، المسرح الأثري، المعبد الروماني الكبير، المعبد الروماني الصغير، المراجل الرومانية، القوس الروماني. (المصدر: العنون الإلكتروني ويكيبيديا، 21 ماي 2021).

⁵ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 81.

مرسوم البروكيراتور: (Sermo Procuratorum) ووجد النص في منطقة عين واصل سنة 1891، وتناول بصفة عامة حق الملكية (Jus Possidendi)، الأقساط الضريبية (Portes Fructum) ، الإعفاءات الضريبية¹.

والظاهر أن القوانين التشريعية جاءت تباعا مع مرور الوقت إما تكميلية أو لتذكر بقوانين مانكيانا التي على ما يبدو هي النص الأصلي الذي اعتمدت عليه كل النصوص التابعة، بحيث أن الأباطرة والمسؤولين الرومان قاموا بالعمل على أساس هذه القوانين السالفة وبين الحين والآخر يتم تعديل أو إضافة بعض البنود التي تفرضها الحالة حسب الفترة والمكان المتواجدة فيها الأراضي المستغلة، وبقيت إلى فترة متأخرة من الوجود الروماني في إفريقيا الشمالية، وإلى ما بعدها وهو ما تؤكد النصوص المعروفة بالعقود الوندالية (Les Actes Vendales) العائدة إلى القرن الخامس والتي بقيت تركز في بنودها على قوانين مانكيانا بالرغم من مرور عدة قرون عليها وبذلك تم ترسيخ ثقافة القوانين المسيرة والتشريعات الفلاحية الخاصة بالأراضي الإفريقية، والتي تتأوب على استصدارها ممثلو الإدارة الرومانية باسم الإمبراطور الحاكم في نفس الفترة، أما الغاية الوحيدة منها فهي الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من خيرات المزارع الإفريقية وضمان المصلحة الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية في الولاية الإفريقية التي تعتبر المبرر القوي الذي دفع الرومان لاحتلال المنطقة حسب تعبير شنييتي².

5- نظام استغلال الأراضي وطبيعة الوحدات الزراعية:

اعتمد الرومان الأوائل في شمال إفريقيا نفس التقليد الذي عرفوه في إيطاليا منذ تأسيس روما فيما يخص استغلال الأراضي الزراعية التي سيطروا عليها بحد السيف واعتبرت بذلك تلقائيا ملك للشعب الروماني، وكما سبق وأن ذكرناه فقد تمت عملية الإحصاء والمسح على

¹ شنييتي، م، المرجع نفسه، للمزيد من المعلومات أنظر تهميش 03، ص. 82.

² شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 85.

الفور ووزعت هذا الأراضي على أصحابها الجدد المتمثلين في الرومان ذوي النفوذ من أعضاء مجلس الشيوخ الروماني أو من طبقة الفرسان الغنية التي اشترت الكثير من الأراضي، وإن كانت الأراضي الخصبة هي التي استولى عليها هؤلاء النافذون فإن الأراضي الأقل خصوبة والغابية لم تسلم من نظام الاستغلال المكثف إما بإدراجها في أملاك الإمبراطور، أو تأجيرها لشركات خاصة أو تركها للأهالي مقابل ضريبة سنوية على المنتج ومهما كان من أمر فإن التغيرات الجذرية التي ظهرت على الحياة الاقتصادية في إيطاليا والتي كانت الحروب الكبرى التي شنتها روما في شبه الإيطالية أو في محيطها المتوسطي سببا فيها، فإن هذا التقليد الجديد في استغلال الأراضي تم اصداره إلى الأراضي الإفريقية بمجرد ولوج المستعمرين الأوائل الأرض الإفريقية، فإن كانت الفلاحة بمثابة دعامة المجتمع الروماني في بدايته والمعروفة بالاقتصاد الأسري واستحوذ الطبقة البسيطة من الملاك الصغار على الفلاحة، فإن الأمور تغيرت جذريا بعد هذه الحروب بحيث سيطر رجال الأعمال الكبار على أملاك الطبقة الكادحة إما عنوة أو كأمر واقع¹.

وتظهر أهمية الحديث عن هذا التغير الذي طرأ على استغلال الأراضي بصفة خاصة والحياة الاقتصادية بصفة عامة في فهم مجريات الأحداث فيما بعد هذه الفترة، بحيث أصبح الملاك الصغار أجراء في أراضيهم إن لم يتحولوا إلى عبيد بحيث اعتمد المستعمرين في شمال إفريقيا على نفس سياسة الاستغلال التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة والتي سيطر عليها المالك أو الكولون بالوكالة وإن تراجعت عملية الاعتماد على العبيد كيد عاملة في خدمة الأرض لما أحدثه ذلك من تراجع في الإنتاج باعتبار أن أغلبهم ليسوا أهل لهذه الحرفة على غرار من أستجلبوا من البلاد البعيدة التي لا تعرف بعضها أسس الزراعة أصلا نهيك عن رغبة الفرد في ممارسة الفلاحة كرهاً، لكن ظاهرة استعمال العبيد في المزارع لم تنتشر بحيث تشير بعض المصادر إلى وجود العبيد في المزارع الإفريقية وربما الإيطالية منها حتى

¹ بشاري، م، مقال مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، 2012، الجزائر، ص.13.

بعد ثورة سبارتاكوس (Spartacus)¹، كما تذكر لنا الباحثة قبايلي كهينة مواصلة استغلال العبيد في مختلف أرجاء الإمبراطورية وفي إفريقيا الشمالية في المناجم والمزارع و في كل النشاطات الاقتصادية²، ويذكر لنا شنييتي ملكة أراضي في إفريقيا وزعت على أولادها 400 من عبيد بمناسبة تقسيم الأراضي عليهم³. وهو نفس الأمر الذي أَلَحَّ عليه روستوفتزانف وإن أكد على نقص المصادر التي تؤكد على هذا الأمر على الأقل في القرن الثاني فإنه لا يستبعد مثل تلك الممارسات في العهد الجمهوري وأوائل الإمبراطورية⁴.

والمؤكد من خلال الدراسات التاريخية والنصوص الأثرية كلوحة لا مصبا وقانون هديان ومانكيانا، أن استغلال الأراضي بصفة عامة كان يتم عن طريق الوكالة إذ أن أغلب الأراضي الخصبة كانت تابعة للملاك الكبار الذين كانوا على الأرجح منشغلين بالأمر السياسية والتجارية وحياء المدينة الباذخة في روما، وبالتالي لم يكلفوا أنفسهم عناء استغلال الأراضي التي وزعت أو استأجرت على الوكلاء مقابل نصيب من الزرع في نهاية الموسم.

ومع مرور الوقت أخذ الأهالي النصيب الأكبر في استغلال هذه الأراضي التي كانت في يوم من الأيام أراضي أجدادهم وآبائهم، أما وقد وأصبحوا أجراء ومستأجرين فقد فرض عليهم دفع ضريبة سنوية مقابل استغلالها دون الحديث عن السلسلة الغير المتناهية من التنازلات التي عليهم تقديمها من أعمال السخرة التي تطالهم هم كبشر وكذلك حيواناتهم التي أجبِر

1 هو قائد ثورة العبيد في إيطاليا من سنة 73 ق م الى سنة 71 ق م، بحيث كان من العبيد الذين أتوا بهم الى أراضي الإمبراطورية الرومانية قبل ان يدرب على فن القتال في الحلبة في مدينة كابوا، ومن ثم أصبح متمردا على أحوال العبيد في إيطاليا مع زملائه، ومع الوقت كبرت كرة الثلج حتى اصبحت ثورته بمثابة حرب كبيرة ضد جيوش الجمهورية الرومانية دامت عامين، هذه الحرب التي غيرت نظرة المجتمع الروماني من العبيد والاعتماد عليهم، وانتهت هذه الحرب بهزيمة المتمردين على يد جيوش "ماركوس كراسوس" في سنة 71 ق م.

2 - كهينة (قبايلي)، معاملة العبيد في شمال إفريقيا في العهد الروماني (290-257)، آراء ودراسات في التاريخ والآثار القديمة، أشغال الندوة العلمية المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2011، ص. 280-281.

3 شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 70.

4 قبايلي كهينة، مقال تاريخي، آراء ودراسات في التاريخ القديم، 2011، الجزائر، ص. 280-293.

على تقديمها وتجهيزها مجانًا للسخرة كلما كانت حاجة الرومان إليها، وبذلك ظهرت طبقات اجتماعية مختلفة يترأسها أبناء المعمرين ملاك الأراضي الذين يحصلون على أكثر من نصف خيرات الأراضي دون جهد، وبهدف تسيير هذه العملية المعقدة التي تضمن للملاك الكبار مصالحهم ومراقبة المستغلين للأراضي وجمع الضرائب، فقد أنشأت إدارة ذات نهج هرمي على رأسها المالك الكبير للأرض الذي دون شك ينحدر من طبقة الفرسان التي تعد أكبر المستفيدين من التوسعات الرومانية¹، أو من طبقة رجال مجلس الشيوخ التي تناقش الأمور السياسية فيها فيعمل المال على تحقيق مصالح أسيادهم وهذه الإدارة تختلف حسب مالكيها إن كان إمبراطورًا، أو رجل أعمال ويمكن تقسيمهم على الشكل التالي:

الإمبراطور أو رجل الأعمال (طبقة الفرسان أو رجال مجلس الشيوخ) وهو مالك الأرض وبقيم في روما.

وكيل الإمبراطور (Procurator) وهو القائم على أمور الضيعات والمسؤول أمام الإمبراطور ويقع مركز إقامته في عاصمة الولاية، ووكلاء في المقاطعة أقل منزلة كل حسب وظيفته ولنا أن نتصور نظام إداريًا كاملاً من أعلى رتبة إلى أدناها، فكل موظف مسؤول في نطاق عمله على من دونه رتبة حتى أدنى دور وهو الفلاح البسيط الذي تركز عملية الاستغلال برمتها عليه دون أن ينال القسط القليل من خيراتها، وفي الكثير من الأحيان يدفعوا الفلاحين الضريبة المفروضة عليهم بصفة ثابتة دون إعارة أي اهتمام لنجاح الموسم الزراعي من دونه فالمالك يتحصل على حصته كاملة دون الحديث عن التجاوزات الخطيرة في حق الفلاح البسيط بطريقة غير شرعية من قبل أعوان الإمبراطور والملاك الكبار وهذه الظاهرة معروفة في كل وحدات الإنتاج المنتشرة في شمال إفريقيا.

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 13.

الوحدات الإنتاجية: عرفت الأراضي الإفريقية تقسيمات متعددة، فتعددت تسمياتها المختلفة إذ قبل الحديث عن نوعية الوحدات بأشكالها فإن معظم هذه الأراضي صيغت بأسماء مالكيها وهي:

- أراض الإمبراطور: وهي أراضي مستقلة عن الهيئات الأخرى للدولة.
- أراض العائلات الأرستقراطية: وهي ممتلكات العائلات الغنية التي تنتمي للطبقات الرفيعة.
- أراض المستعمرات: أراضي البلديات، أراضي العشائر، ومن خلال هذه الممتلكات ظهرت الوحدات الإنتاجية الواسعة وأهمها:
- **اللاتيفونديا: (Latinfundia):** أرجع بعض المؤرخين ظهور هذه الملكيات الشاسعة إلى استصدار القوانين الفلاحية الزراعية (Agrariae leges)¹، وهي مزارع شاسعة تفوق في حجمها المزارع العادية وتتراوح مساحتها 100 أرينت (Arpent)² وعرفت إفريقيا بهذه الوحدات الزراعية التي تمثل أكثر من نشاط اقتصادي وهي أيضا رسالة سياسية تعبر عن المسيطر الحقيقي على مجريات الأمور في المقاطعة، وإن كانت في بداية الأمر مثل هذه الضيعات الشاسعة قد ظهرت في جنوب إيطاليا عموما وانتشرت مع التوسعات الرومانية داخل وخارج إيطاليا وهي إحدى نتائج هذه الحروب بحيث توسعت ممتلكات كبار القوم على أصحاب صغار المزارعين فتكونت هذه الوحدات³، ويتفق جُل المؤرخين على أن ظهور هذه الوحدات يعود إلى نهاية الفترة الجمهورية التي عرفت أكبر الانتصارات العسكرية وما صاحبها من تقسيم أراضي المهزومين على الطبقات الراقية في روما، ولا نستبعد الدور الذي

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 88.

² الأرينت: وحدة قياس فرنسية تستعمل لقياس المساحة والطول، وتساوي 01 أرينت 3419 متر مربع، وبعملية حسابية بسيطة نجد ان مساحة اللاتيفونديا في الأراضي الإفريقية هي 100 مضربة في 3419 والتي تساوي 341900 متر مربع، وهي مساحة شاسعة جدًا.

³ بشاري، م، المرجع السابق، (روما وزراعة المقاطعات الإفريقية)، ص. 137.

لعبته وفترة اليد العاملة في ازدهار وكثرة هذه الضيعات التي اعتبرها بلين الكبير أهم مظاهر الزراعة في إفريقيا¹.

- **السالتوس (Saltus):** ويعبر عنه أيضا بتسمية الدومان (Domain) ، وهي أراضي تابعة للدولة أو الإمبراطور وغالبا ما تكون هذه الأراضي من الغابات والبراري والمستنقعات وتقع هذه المساحات خارج الأراضي الخصبة التي تشملها عملية الكنترة²، وكثيرا ما تتغير وضعية هذه الأراضي مع استصلاحها واستتباب الأمن فيها، أو لحاجة الدولة والاقتصاد الروماني لها في فترة ما. وغالبا ما تستغل من قبل الأهالي خاصة الرعاة منهم وفي كثير من الأحيان تغض السلطات الرومانية الطرف عنها، وفي فترة متقدمة من التواجد الروماني في شمال إفريقيا تحولت معظم هذه الأراضي إلى أراضي مزروعة بالأشجار المثمرة كالزيتون والكرام خاصة مع اعتماد روما بشكل متزايد على الزراعة الإفريقية، وتحتفظ المصادر التاريخية بمناطق انتشار هذه الضيعات وعلى ما يبدو فهي منتشرة في كامل ربوع المقاطعة.

- **الفندس:** عكس السالتوس فإن الفندس يعتبر ملكية زراعية مكنترة وبالرغم من كبرها فهي أصغر حجما من اللاتيفونديا، وأن مجموعة الفنداس هي في الواقع ما يشكل اللاتيفونديا³، وفي غالب الأحوال يسيطر على هذه الملكيات أفراد الطبقة الأرستقراطية الغنية ويحتوي على أراض صالحة للزراعة ومباني خاصة أغلب الأمر تابعة للعمال والعائلات المستثمرة لهذه الضيعات، وخاصة هذه الوحدات أنها مجاورة للمدن الكبرى والبلديات الإدارية.

إلى جانب هذه الوحدات الكبيرة لا نستبعد تواجد وحدات صغيرة تابعة للأهالي والمستعمرين في جوار الضيعات الكبرى وغالبا ما تكون أراضيها قليلة الخصوبة.

¹ روستوفتازف، المرجع السابق، ص.10.

² خشين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 101.

³ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 89.

- نظام الرّي: دفعت العوامل الداخلية في روما وكذا عدة عوامل متعلقة بشؤون المقاطعة الإفريقية إلى توسيع الزراعة نحو الجنوب حتى وصلت أواخر القرن الثاني إلى رمال الصحراء وتغلّغت في الأقاليم الجنوبية التابعة للبدو والرحل وإن كان هناك مجابهة المقاومة العنيفة التي واجهت هذا التوغل بالأمر الصعب دون أدنى شك، فإن أصعب الأمور هي ترويض هذه الطبيعة بعد احتلالها نظرا للطبيعة القاسية والحرارة الشديدة التي تسيطر على هذه الأراضي المقفرة، فكما هي اليوم كانت في الفترة الرومانية أراضي فقيرة جافة تعاني بشدة قلة التساقط ما جعل منها أراضي رعي وليس أراضي زراعية في الأساس، لكن خبرة الرومان الطويلة في نقل المياه وترشيدها مكنتهم من استغلال هذه البقاع بحيث عرفوا وسائل نقل المياه منذ فترة موغلة في القدم كما تظهر الأعمال الأثرية في سهل اتروريا في إيطاليا¹.

ونعتقد أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية في إيطاليا من تدهور المزارع وتقهر المجال الفلاحي فيها هو ما دفع بها للبحث عن أراض جديدة، فاعتماد روما على المنتجات الآتية من المقاطعات تزايد مع الوقت، فإذا كانت المقاطعة المصرية تضمن ثلث الغذاء المشحون إلى روما في بداية العهد الجمهوري، فإن المقاطعة الإفريقية تحملت القسط الأكبر من هذا الجهد، ومع الزمن أصبحت طوق نجاة لكل المشاكل السياسية في روما خاصة حين أصبح المواطن الروماني يطالب بنصيبه من القمح والزيت بالمجان، فتوسعت شهيتهم للمنتوج الإفريقي ولم يجرؤ أي إمبراطور على تغيير مجرى تلك الأحداث، فكانت إفريقيا هي الحل بصرف الانفجار الديموغرافي نحوها وزيادة إنتاج أراضيها بكل الطرق الممكنة، ولسد كل هذه الثغرات أصبح البحث عن المجال الحيوي الجديد أسهل تلك الحلول ومع استيلاء واستغلال معظم الأراضي القابلة طبعا للإنتاج والتي تقع معظمها في دائرة التساقط الكثيف شمال البلاد الإفريقية كما هو الحال اليوم والمتمثلة في السهول الساحلية ذات المناخ المعتدل والتربة الخصبة، فإن أنظار رجال الأعمال الرومان اتجهت نحو المناطق الداخلية فتغلّغت

¹ BENATIA. A. Rome Héritière Parricide de Carthage, édit, Houma, Alger 2012, P.660.

جحافل الجيش الروماني على حساب أراضي القبائل الأمازيغية، ومباشرة بعد السيطرة عليها بدأت فرق الهندسة الرومانية في مسحها والبحث عن أفضل الطرق لاستغلالها إشباعاً لرغبات رجال المال والأعمال، وكذلك تلبية لحاجيات بطون الجياع في روما، كما ساهمت هذه الأراضي في احتواء النمو الديموغرافي في المقاطعة وكذا إيجاد موطئ قدم جديد لقدماء المحاربين بإعطائهم أراضي كثرمن الجزاء جراء ما قدمه للإمبراطورية من خدمات، فلعبوا الدور الثنائي من فلاحين وحماة أغوار الإمبراطور ما شكل فيما بعد خط الليمس على طول الحدود الجنوبية للمقاطعة الإفريقية.

وإذا كانت هذه الدوافع والرغبات قد تغلبت على صعاب المقاومة وبعد المسافة فإن أوائل الرومان الذي استصلحوا هذه المناطق واجهوا أصعب تجاربهم في إخضاع هذه الأراضي وهي نقص المياه اللازمة لإحياء هذه الأراضي، وبالتالي ظهرت العبقرية الرومانية في تطوير هذا المجال بنشر قنوات المياه واستحداث نظام ري متكامل أبهر العلماء حتى في وقتنا الحالي ويظهر ما مدى إصرار الفرد الروماني على استغلال أدنى الفرص المتاحة في الطبيعة من أجل النهوض بهذه الأراضي الموات فاستغلوا كل منبع ومجرى مائي وآبار على حد تعبير المؤرخين¹ وهو ما عرفوه بنظام الري أو السقاية الرومانية في إفريقيا الشمالية وتظهر التشريعات المصاحبة لعملية الري خاصة ما ذكر في نقيشة لمامبا²، وكذلك المنشأة التابعة لهذا النظام المعقد من سدود، قنوات، آبار، صهاريج... إلى الاحترافية التي وصل إليها الرومان في هذا المجال سمحت لهم بإحياء أرض تزرع اليوم تحت رمال الصحراء.

- منشآت الري: قسم المختصون منشآت الري في إفريقيا الشمالية إلى قسمين حسب وظيفتها وهي تقنية بحتة تتمثل في مستلزمات إنجاز عملية الري لوجستيا وهي منشآت التخزين ومنشآت نقل المياه.

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 107.

² شنينتي، م، المرجع السابق، ص. 120.

- منشآت التخزين: وتتمثل في الصهاريج والسدود والآبار والخزانات.

-**الصهاريج والخزانات:** صنف المؤرخ الفرنسي فوكلر (Gaukler) هذه المنشآت إلى خزانات سطحية وخزانات أرضية، وهي عبارة عن حواجز واسعة جدا أقيمت على منحدرات الجبال وفي عنق الأودية سريعة الجريان في المناطق ذات التساقط القليل، والتي تحظى بمياه فجائية، وبالتالي أقام الرومان هذه الوسيلة للنهوض بالأرض المجاورة كما هو الحال بمدينة اللّجم (Thysdrus) في تونس الحالية والتي ركز عليها فوكلر في دراسته¹. (أنظر الملحق رقم 06)².

وقد توصل إلى استنتاج مفاده كثرة الصهاريج والخزانات الريفية التي استعملت لجمع مياه الأمطار الفجائية خاصة أن المنطقة ذات تربة خفيفة قابلة للتسريب، وبالتالي لجأ الرومان إلى هذه الحيلة لجمع مياه الأمطار الفجائية، وكذا موقع المدينة المرتفع الذي لا يسمح بمرور الوديان منها، وبالرغم من ذلك فقد شهدت المنطقة في العهد الروماني ازدهار اقتصادي كبيرا وهو ما تشهد عليه الآثار الرومانية من معاصر الزيتون ومطاحن الحبوب المنتشرة في كل مكان تقريبا³، وحالة منطقة اللّجم لم تكن استثناء إذ انتشرت الصهاريج والخزانات في كل المناطق الجافة أو شبه الجافة من أراضي المقاطعة الإفريقية وبالطبع كان استعمالها مزدوج لأغراض الفلاحة وكذا للاحتياجات السكان اليومية ولا نستبعد أن تكون هذه

¹Gaukler, enquêtes sur le installations Hydrauliques Romaines en Tunisie, Imprimerie Papide, Tunis, 1897.

² Gsell. St. Les Monuments Antiques De L'Algérie, Tome1, Ed, Assala culture, Alger,2013, P 276.

³ Gaukler, ibid, P 80.

التقنية محلية مادام أن هناك تسمية لها باللغة الوطنية وهي " مواجن " ¹ رغم تشكيك فوكلر بها وإرجاعه النسب لهذه المنشآت إلى الجهد الروماني².

ومن الناحية التقنية فإن هذه الصهاريج فهي في العموم إهليجية الشكل طويلة جدا بالشكل الذي يسمح لها بجمع أكبر قدر ممكن من المياه المتساقطة على منحدرات الجبال، ويبلغ معدل طولها حوالي 50 مترا بالنسبة للصهاريج الحضارية أما الصهاريج الموجهة للري الفلاحي فهي أكبر بكثير وقد سجل صهريج بطول 350م³ في منطقة قفصة التونسية.

ولنا أن نشير إلى الخزانات الأرضية التي حدثنا عليها المؤرخ الفرنسي (Gaukler) خاصة في منطقة (Rouggar)، والتي بنيت بالحجر والإسمنت والتي يبلغ طول بعضها 40 متر وبعمق 8 أمتار وهي تحتوي على سقف بنفس المادة باستثناء بعض الفتوحات التي تسمح بالدخول إليها⁴، ومهما يكن من أمر فإن بناء هذه الصهاريج والخزانات كانت بمثابة استجابة ذكية من قبل السكان الأصليين والرومان للحاجة الملحة للمياه والتي ساهمت كثيرا في بقاء هذه المناطق مأهولة وأكثر من ذلك ازدهرت فيها الزراعة، وإلى وقت ليس ببعيد بقيت هذه التقنية الوسيلة الوحيدة أمام البدو الرحل للإبقاء على قطاعهم في منأى من العطش.

- **السدود:** مثلما هو الحال في أيامنا هذه فإن السدود قديما تم بناؤها في سفوح الجبال والوديان ذات النسبة المعتبرة من الأمطار المتساقطة وإن لم تكن دائمة الجريان على طول السنة، فاستعملت للتخزين المياه لفترات الجفاف التي تشهدها كامل المنطقة بحلول فصل

¹ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 109. العربي عقون، المرجع السابق، ص. 108.

² Gaukler, ibid, P 12.

³ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 110.

⁴ Gaukler، المرجع السابق، ص. 14.

الصيف وشهدت منطقة قفصة والحظنة انتشار هذه المنشآت الرومانية بكثرة¹ وأهم هذه السدود التي قاومت عامل الزمن سدّ غمراسن قرب منطقة سبيطلة²، وكذا سد رومان وسد لمزورية، جساسيا، وادي القصب³ كما أشار كوقلر لكثرة السدود في منطقة اللّجم وروقا على أطراف الوديان الجارية خلال فترة من السنة⁴، ومن غير المستبعد أن يكون استغلال هذه السدود لأغراض حضارية وأغراض السقي الفلاحي قائما.

- الآبار: إذا كان بناء الصهاريج والخزانات الريفية والسدود معروفة منذ الأزل وسهلة الإنشاء نوعاً ما، فإن اللجوء إلى بناء الآبار أمر معقد بشكل ملاحظ إلى يومنا هذا بالرغم من توفر وسائل متطورة تساعد الإنسان على انشائها، فما بالك وأن الرومان قد قاموا بحفر آبار في معظم المناطق الداخلية التي تتسم بنقص المياه ولكثرة هذه المنشآت وصف قوقلر انتشارها لدرجة وجود بئر خاص بكل منطقة، وتركت لنا الآثار مئات الآبار التي لا تصلح غالبيتها اليوم للاستعمال ولكنها متواجدة في معظم المناطق الداخلية والسهبية كبرهان حي على ما قام به هؤلاء الفلاحين وإن أصبحت معظمها اليوم جافة، وقد بلغ عمق بعضها درجة مدهشة على حد تعبير المؤرخ شنيّتي⁵ ويذكر لنا أن منطقة زغوان وحدها شهدت إحصاء 119 بئر ذات أعماق مختلفة⁶، ما يبين لنا سعي الرومان للاستفادة القصوى من المياه الجوفية التي توفر مصدر مستقر خاصاً في منطقة اللّمس التي تتميز بالجفاف، وبذلك شجعت الفلاحين والرعاة على استصلاح هذه الأراضي والاستقرار، كما تعتبر مياه الآبار أكثر صلاحية للاستهلاك باعتبارها نقية ومحمية من آثار العوامل الخارجية، وبقيت

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 108.

² العربي عقون، نفسه، ص. 108.

³ شنيّتي، المرجع السابق، ص. 108.

⁴ Gaukler، المرجع السابق، ص 08 - 14 - 15.

⁵ شنيّتي، م المرجع السابق، ص. 109.

⁶ المرجع نفسه، ص. 109.

هذه التقنية أهم الحلول لمشكل المياه في هذه المناطق بعد مرور 20 قرنا على استغلال الرومان لها.

- **القنوات (Aqueducs):** تعتبر قنوات نقل المياه الرومانية إحدى العجائب الهندسية التي تمثل الشاهد الأبرز إلى ما وصلت إليه التقنية الرومانية من تطور، وتلخص ما مدى إصرار الفرد الروماني على إخضاع الطبيعة بأقل الإمكانيات المتوفرة، فاشتهرت منطقة إفريقيا الشمالية بهذه القنوات المشيدة لنقل المياه حتى في المناطق الساحلية منها كقناة توجة بمنطقة بجاية حاليا وكذا قناة شرشال الضخمة التي وصل طولها حوالي 40 كلم¹، والتي كانت تزود المدن المجاورة بالمياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى المياه المستعملة يوميا في مختلف حاجيات الأفراد، أما في المناطق الداخلية فقد استعملت للهدف المزوج للري الزراعي وكذا للاستعمال الحضري وهو ما تؤكد الأثار المتبقية لهذه القنوات في مختلف ربوع إفريقيا الشمالية كالقنوات المزودة لمدينة اللجم ذات الاستخدام المزوج حسب قوكلر²، وقنوات ذات استخدام فلاحي في منطقة جنوب تونس، ومن الواضح ازدياد انتشار هذه القنوات وكثافتها كلما اتجهنا جنوبا بسبب الحاجة الماسة للمياه التي تنقل من مناطق تواجدها طبيعيا إما في الينابيع والوديان أو من مواطن تجميع المياه في السدود والصحاريح لتمكين الإنسان من الاستفادة منها في حوضه ومزارعه. (أنظر الملحق رقم 06).

وقد اكتشفت العديد من هذه القنوات في منطقة الواحات ببسكرة أهمها ساقية بنت الخراس في واحة ولاد جلال حاليا إلى غاية شط ملغيغ³، وكذا قناة جمورة ببسكرة، وقناة واد بانيان، وعين شرشار⁴ التي خلدت نقيشة أثرية إنجازها وخلدت كذلك اسم المهندس المسؤول عن هذا العمل الضخم وهو كلوديس سيبتيمينوس وعلى ما يبدو فهو تابع للفرقة الأغسطية

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 109.

² Gaukler، المرجع السابق، ص. 11.

³ خنيش عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 154.

⁴ Leschi. L. un aqueduc Romaine dans les Aurès. R.AF, volume 85. 1941. P 23.

الثالثة¹، ولعل أشهر هذه القنوات في إفريقيا الرومانية قناة سرت الكبرى التي لا تزال أقواسها إلى اليوم²، وكذا قناة سيدي ناصر بمنطقة جنوب بتونس، التي اخترقت هضبة بطول 800 متر³، وهي من أبرز سمات القنوات الإفريقية التي تعرف كثيرا بقنواتها التحتية وهذا في الأساس راجع إلى الطبيعة الجغرافية للمنطقة وبذلك لجأ المهندسين الرومان إلى حفر قنوات في جوف الجبال والهضاب والتي زودت بالنفاسات (Regards) متعددة الاستعمال لتمكين العمال من استمرار أعمالهم وكذلك لتزويد القناة الرئيسة بروافد كلما سمحت الظروف بذلك، وتعتبر بوابة ضرورية للإصلاحات المتوقعة⁴، أما في المناطق المرتفعة فاعتمد الرومان على أقواس مصممة بشكل يثير الدهشة في دقتها حتى تتمكن قنوات المياه من إيصال المياه إلى الطرف الآخر من الواد ويضمن لها المنحدر اللازم لضمان استمرار سريان المياه وفق قوانين الجاذبية، أما اعتماد القنوات التحتية في المناطق الجنوبية فقد أرجع شنيطي ذلك لأسباب موضوعية تتمثل في حماية القنوات من عوامل الطبيعة القاسية كالتبخر وكذلك لحمايتها من التلف وتبدو لنا أسباب واقعية نظرا للطبيعة القاسية للمنطقة من حرارة مرتفعة ورمال متحركة⁵.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذه القنوات لا تزال تستعمل إلى اليوم في المناطق الجنوبية خاصة في الواحات وهي المعروفة عند سكانها بالفقارات⁶، ومن الصعب جدا التنبؤ بأصحاب الفكرة الأصلية إن كانت رومانية أو وجدت قبل وصولهم إلى المنطقة وقاموا بتطويرها لأن هذه القنوات استعملها الرومان في كل الولايات التي احتلوها حتى تلك التي

¹ Ibid., R.A.F. Volume 85. P 22.

² العربي عقون، المرجع السابق، ص. 109.

³ شنيطي، م، المرجع السابق، ص. 113.

⁴ شنيطي، م، المرجع نفسه، ص. 113.

⁵ شنيطي، م، المرجع السابق، ص. 113.

⁶ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 109.

تتوفر على مياه وفيرة مثل بلاد الغال¹ وبلاد الجرمان التي تحتفظ إلى يومنا هذا بهذه القنوات على شكل أقواس لنقل المياه، ولكن في هذه المناطق يستبعد أن تكون قد استعملت لأغراض زراعية بما أنها تتوفر على تساقط كثيف وأودية دائمة الجريان، وبالتالي فالمرجح أنها استعملت لأغراض حضارية وترفيهية خاصة أن المدن الرومانية عرفت بانتشار الحمامات العامة فيها، وما عرف عن مدى اهتمام الشعب الروماني بالنظافة الشخصية وهو ما تفسره القنوات الممتدة في كامل شبه الجزيرة الإيطالية، ومدينة روما التي كانت تزود بأكثر من مليون متر مكعب من المياه يومياً.

- **الخزانات الاحتياطية:** وفي معظمها كانت تقام في المناطق الحضارية أو بالقرب من الحقول والمزارع ليتم استغلالها عند الحاجة وذكر لنا كوقلر خزانات ضخمة في منطقة اللجم تصل سعتها إلى 32.000 متر مكعب أي ما سعتة 32 مليون لتر، وهي كمية ضخمة من المياه التي يتم تخزينها أثناء سقوط المياه بكثرة لغرض الاستغلال الحضاري أو الفلاحي كما هو حال خزان توكابر² (Tokabor) الذي تقدر سعتة بـ 6500م²، وما يلفت النظر من خلال الدراسات التي تمت في هذا المجال من قبل الباحثين الفرنسيين بصفة عامة أمثال كوقلر ولويس ليتش³ (Louis leschi) أن أغلب القنوات والخزانات المخصصة للسقي الفلاحي بقيت آثارها في المناطق الجنوبية المتسمة بالمناخ الجاف وربما هو ما سمح لهذه القنوات بمقاومة عوامل الزمان. (أنظر الملحق رقم 05).

ومن الواضح أن ضخامة هذا العمل الفريد في التاريخ الذي أنجزه الرومان لاستغلال أصعب الأراضي وأكثرها جفافاً لم يكن عملاً معزولاً، وإنما عمل مخطط له بعناية شديدة بهدف التسيير الحسن والاستغلال المثالي لهذه المادة النادرة خاصة في المناطق الجافة التي تعتبر المياه فيها أعلى ما تملكه ومن جانب آخر لتفادي الصراعات التي من الممكن حدوثها

¹ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 111.

² شنيتي، م، المرجع نفسه، ص. 114.

³ Leschi. L, Un aqueduc romain dans L'Aurès, R.AF, volume 85, 1941.

بين المزارعين، ولذلك عمّد المسؤولين إلى إقامة نظام سقاية محكم آخذين بعين الاعتبار كل التفاصيل التي يمكن أن تفرضها الطبيعة بهدف التوزيع العادل لمياه الري بأعدل طريقة ممكنة وهي المعروفة بوثيقة لا مصبا وإن لم تكن الوحيدة فهي إحدى أهم هذه الوثائق.

- **نظام السقاية:** خلفت لنا الدراسات التاريخية والأثرية مادة علمية مهمة حول قنوات الري المخصصة لسقاية الأراضي الفلاحية في شمال إفريقيا، وخاصة مع تطور إمكانية البحث الأثري وشموله على التصوير الجوي الذي يظهر بدقة مواقع هذه القنوات التي انتشرت بشكل مكثف في معظم الأراضي الزراعية الواقعة في حدود المناطق الجافة، وغالبا ما اعتمد الخبراء منطقة جنوب الأوراس والحضنة ومنطقة جنوب تونس قفصة، كأمثلة عن انتشار هذه التقنيات الزراعية التي كانت دون شك ثورية في زمانها، وفي بعض الأحيان تثير الدهشة من شدة ضخامتها على شكل القناة الأرضية التي وجدت بمنطقة عين فرحات بالقرب من خنشلة في الشرق الجزائري¹، إذ يصل اتساعها $1070 \text{ م} \times 0.60 \text{ م}^2$ ، وهو ما يؤكد الاستهلاك الواسع للمياه في عملية سقاية الأراضي وبنفس الأهمية يحدثنا فوكليير عن قنوات الري في منطقة اللّجم بتونس المعروفة (Séinas)، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على التحكم العلمي بهذه القنوات وبالمياه الشحيحة المتوفرة ومحاولة استغلالها قدر المستطاع، ولذلك يعتقد المؤرخين بأن الجهة المخولة والمكلفة بمثل هكذا انجازات ما هي إلا هيئة مختصة في الهندسة والتخطيط ولا تستبعد أن تكون من مهندسي الفرقة الأغسطية الثالثة خاصة في منطقة جنوب الأوراس التي كانت تحتلها هذه الفرقة منذ انتصارها في حربها على الثائر الأمازيغي (Takfarinas) في سنة 24م²، بعد حرب دامت 07 سنوات.

بعد مد هذه القنوات على الأراضي الزراعية تبقى عملية أشد تعقيدا تطرح الكثير من التساؤلات وهي كيفية تنظيم هذه العملية في الحقول ومتابعتها، ولا شك أن قنوات الري

¹ شنيني، المرجع السابق، ص. 121.

² Catherine Wolff, L'armée romaine Une armée modèle ?, CNRS EDITIONS, Paris, 2012, p.136.

توسعت مع مرور الزمن ومع توافد المزيد من المستثمرين إلى المنطقة تعتبر وثيقة لامصبا (Lamasba) في هذا الصدد اللوحة التاريخية الوحيدة التي تفسر لنا كيفية تنظيم السقاية في تلك الفترات الموعلة في القدم، ومنذ اكتشافها من قبل المؤرخ الفرنسي ماسكوري (Masquery) سنة 1877¹، في بعثاته العلمية التي نشرها على شكل تقارير إلى الحاكم العام في الجزائر، دأب المؤرخين على دراستها أمثال (Gsell، Depachtereg، و Berbent) إذ توصلوا إلى تحليلات معمقة حول ما تحتويه هذه النقشية الحجرية التي خلدت فيها أسماء الملاك المستفيدين في عملية السقاية وكمية المياه الموزعة لكل فرد من أفرادها، ودون شك تعود هذه القائمة لسكان مدينة لامصبا أي مروانة حاليا، الذين يشتغلون في الفلاحة في فترة حكم الإمبراطور مارك أورال² (Marc Aurèl)، وكانت بالدقة إلى درجة أننا تمكنا من تمييز مواقيت بداية السقاية التي حددت بعناية شهر سبتمبر إلى نهاية شهر مارس، وكذا الساعات المخصصة لكل مزارع حسب المساحة الأرضية التي يشتغلها وموقعها ضمن النظام المعمول به الذي عرفه المؤرخين بالمياه النازلة والصاعدة، أو ما يعرف بنظام (Quo Claudiana Descendi Quo Claudiana Ascendi) نسبة إلى شخصية كلوديانونس التي لم يعرف بالضبط مركزها ولا الوظيفة التي كان يشتغلها³.

من المرجح جدًا أن تكون مصدر تلك المياه هي خزائن وصهاريج رباعية ويبدو لنا أنها أقرب إلى الواقع من تلك الفرضيات التي تحدثنا على الينابيع لأن المناطق المعنية بالرّي هي مدرجات وليست أراضي منبسطة ولذلك نفترض أنها تعاني من نقص المياه نتيجة للطبيعة المنطقة، وإن ذهب ماسكوري في عكس هذا الاتجاه في تقريره الذي اعتبر أن المنطقة غنية

¹ Masquery, R.AF, n°21, 1877. P 37- 48

² Masqueray, R.AF, n°21, 1877. P 37.

³ شنيبي م، المرجع السابق، أنظر التهميش رقم 03، ص. 122.

بالمياه وما ينقصها هو الجهد اللازم لإعادة إحيائها¹، وعلى العموم فإن وثيقة لماصبا ما هي إلا عينة على ما كانت عليه عملية الري في إفريقيا الرومانية والتنظيم الذي شهدته وتطورها، وأهم ما جاء فيها:

- أسماء المزارعين المستفيدين من السقاية.
- عدد ساعات السقي لكل مزارع.
- الفترة المعنية بالزراعة.
- عدد الملكيات المتواجدة.
- المستفيدون من المياه الصاعدة والنازلة*.

6- الصناعة: عرفنا سابقًا الصناعة في إفريقيا الشمالية قبل الفترة الرومانية وكذلك تطرقنا إلى الصناعة الإيطالية في نفس الفترة إلا أن العديد من الأمور تغيرت مع وصول الرومان إلى المنطقة خاصة مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية التي عرفتتها الإمبراطورية الرومانية والتي أثرت بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية في إفريقيا الشمالية، ولم يكن النشاط الصناعي في منأى عن هذه الحركة بل كان أكثر المتأثرين بها خاصة مع الانتشار الرهيب للقطاع الزراعي الذي أثر بشكل كبير على الصناعات التحويلية، كما أدى جشع رجال الأعمال الرومان إلى استغلال كل ما هو ممكن في هذه البلاد مع تزايد الطلب في روما على الكماليات وهو ما أدى في النهاية إلى تطوير المجال الصناعي في مختلف المواد التحويلية كالزيوت والنبيد ومصانع التحويل والتجفيف، كما انتعشت المصانع المعدنية التي استغلت إلى أقصى الحدود الثروة المنجمية والمعدنية للمقاطعة وإن كان علينا التذكير أن

¹ Masqueray , ibid. P 37.

* نظرًا لدراسات الكثيرة التي أنجزت حول هذه الوثيقة، ارتأينا التلخيص فيها، ولمزيد من المعلومات حول وثيقة لماصبا أنظر دراسة المؤرخ البشير شنيبي، المرجع السابق، التغيرات الاجتماعية...ص. 119-120-121...125.

الأفارقة عرفوا هذه الحرف منذ القدم لكن وتيرة التبادل التجاري مع روما زادت من وتيرة الإنتاج الصناعي في إفريقيا.

في خضم هذه الثورة الصناعية ظهرت أهم المنشآت الصناعية في إفريقيا الشمالية التي ضمنت احتواء وتحويل الفائض من المنتج خاصة الفلاحي منه وهو ما روجت له المصادر الأدبية وأكدت التقنيات الأثرية الحديثة التي أزلت الغبار عن هذه المنشآت، وتتمثل في الصناعة التحويلية التي تضمن استخراج مواد مستهلكة انطلاقاً من المواد الأولية المتمثلة في المنتجات الفلاحية مثل الزيت والنبيد والسميد لذا خصصت لها مصانع خاصة بها.

- **صناعة الزيت:** عرفت إفريقيا الشمالية في الفترة الرومانية انتشاراً كثيفاً في غراسة أشجار الزيتون وذلك لاعتبارات مختلفة منها الاقتصادية والسياسية، فأما الاقتصادية فتتمثلت في الطلب المتزايد على الزيت الإفريقي في روما خاصة بعد الانفجار الديموغرافي الذي عرفته الإمبراطورية بعد محنة الحروب الكبرى وكذا انتهاء الرومان لحياة البذخ والترفيه بعد أن انتعشت حياتهم الاقتصادية ما مكّنهم من استهلاك الزيوت الإفريقية بشكل كبير خاصة في الحمامات والتغذية والعلاج، أما الأسباب السياسية فهي تتمثل في السياسة الداخلية التي ركزت على التوزيع المجاني للغذاء على السكان في روما وإذا كانت البداية تخص فقط القمح فإن ذلك اشتمل على الزيت مع مرور الوقت¹، في إطار السياسة الرومانية لشراء السلم الاجتماعي لتفادي الاضطرابات السياسية في البلاد، أما السياسة الخارجية وبالخصوص في منطقة الليمس في المقاطعة الإفريقية فإن زراعة الزيتون لعب دور هاماً في استقرار سكان الأغوار الجنوبية للإمبراطورية لما تتطلبها غراسة أشجار الزيتون إلى ضرورة استقرار أصحاب هذه المزارع والعناية بها لمدة طويلة حتى تؤتي ثمارها، وكذا صعوبة تخريبها من قبل البدو الرعاة ما جعل من هؤلاء المزارعين الذين يتكون أغلبيتهم من قدماء

¹ شنيبي، م، المرجع السابق، ص. 91.

الجنود والمعمرون الذين آتوا من مختلف جسم الإمبراطورية وبالتالي أصبحوا مع الوقت العين الساهرة على أمن الحدود ضد غزوات البدو¹.

ولنفس الأهداف المتمثلة في حث السكان على الاستقرار، شجعت القوانين الرومانية زراعة الزيتون في إفريقيا وتوفير الغطاء التشريعي لأصحاب هذه الأراضي، وبذلك لعبت دورا هاما في انتشار الزيتون، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تعتبر أن شجرة الزيتون شجرة أصيلة في المنطقة المتوسطية، ومهما كان من أمر فإن ازدهار غراسة أشجار الزيتون الذي تؤكد كل المصادر الأدبية والأثرية كان من نتائجه توفر إنتاج الزيتون بشكل كبير وهو ما سمح لصناعة الزيوت بالتطور والانتشار في معظم المناطق التي غرست فيها هذه الشجرة وهو ما تؤكد آثار المعاصر والمصانع المخصصة لزيت الزيتون ولا تزال إلى يومنا هذا من أكثر الصناعات المتطورة، وإن أقرأ المؤرخين بوجود هذه المصانع والمعاصر قبل الفترة الرومانية، فإن تطورها وانتشارها يعود الفضل فيه على الرومان حسب تعبير فابرا كامبس².

وقد خلفت المصادر الأدبية والأثرية خاصة الفسيفساء منها مراحل صناعة الزيت في إفريقيا بداية من جنيته ونقله نحو المعاصر على البغال ومن ثمة المراحل المختلفة التي يمر بها قبل أن يخرج زيتا صافيا خاليا من الشوائب، ونعتقد أن إحدى أهم هذه المراجع الأدبية التي وصفت لنا هذه العملية برمتها وكذا الوصف الدقيق للمعاصر المخصصة لها هو كتاب مؤلف الباحثة الفرنسية "فابرا كامبس"، ونفهم من خلالها اختلاف هذه المصانع والمعاصر من منطقة لأخرى وبين فترة وأخرى وإذ قد قامت بتقسيمها إلى المعاصر المحلية والمعاصر ذات التقنية الرومانية التي تتميز بالجودة وخاصة استعمال القضبان الحديدية والمعاصر الحجرية فيها، وتميزها بمرحلتين من العصر والتصفية عكس المعاصر المحلية التي تصنع في غالبيتها من القضبان الخشبية والتي تعصر الزيتون مرة واحدة فقط وهو ما يفسر ضعف

¹ كامبس فابرا، المرجع السابق، ص. 26.

² المرجع نفسه، ص 72.

جودة الزيت الإفريقي حسبها، وأقرت بتطور نوعيته مع الوقت وزيادة الإنتاج فيه¹، ويمكن تصنيف هذه المعاصر إلى معاصر كبيرة ومعاصر ريفية صغيرة، وهي تنتشر حسب توفر منتج الزيتون من منطقة لأخرى، وأهم الآثار التي عثر عليها لهذه المعاصر في الفترة الرومانية هي معصرة خربة أعقوب في عين كبيرة²، وكذلك معصرة بير سقاون بالقرب من تبسة، والتي احتفظت تقريبا بهيئتها كاملة فيما يخص الهياكل المؤسس لها من أعمدة العصر والمصطبة والقضبان والحزات (Entailles) وكذا الحوض المخصص للعصر وما إليه من مكونات هذه المعاصر.

والجدير بالذكر أن انتشار هذه المصانع عرف في كل المناطق الإفريقية التي عرفت زراعة الزيتون في الفترة الرومانية إلى حد اعتبار المؤرخين أن لكل قرية معصرة خاصة بها وفي الكثير من الأحيان ربما كانت معاصر عائلية خاصة بالأفراد وفي هذه الحالات من المنطقي أن نتصور أنها صغيرة وأقل تطورا من المعاصر الحضارية وقد قسمها العربي عقون إلى:

- **المنشآت الصناعية:** كمعصرة خربة أعقوب (Satafis)، وهي معصرة ثقيلة لا يستبعد أن تكون تابعة للدولة أو لشركة كبيرة متخصصة في المجال ولها خصائصها التقنية الخاصة بها.

- **معاصر حضرية:** (Hmilleriexs urbaines) انتشرت في مناطق كثيفة الإنتاج.

- **معاصر ريفية (installation rurale)** وهي المعاصر الخاصة³.

- **طاحونة الزيتون:** وهي شكل بدائي من المعاصر المحلية (Mola Olearia)، والتي تعتمد في عملها على حجرين مشابهة بذلك طاحونة القمح.

¹ كامبس فابرا، نفسه، ص. 60 - 90.

² المرجع نفسه، ص. 78.

³ العربي عقون، المرجع السابق، ص 125.

إلى ذلك نجد العديد من المعاصر البدائية وقد صنفت حسب طريقة عملها وجودة زيوتها التي تستخرج منها (Tribule, Treapetum, Tudicule).

إذا كانت هذه المعاصر اختلفت من منطقة إلى أخرى، بحكم المنطق فهي تطورت مع مرور الوقت، فإن غزارة الزيت الإفريقي وجودته بقيت محل نقاش من قبل المؤرخين.

ف نجد حديث المصادر الأدبية عن إنارة المصابيح الإفريقية دون توقف على حد تعبير أغسطين في قوله: « هل لاحظت لوكينوس لأنني أرى أن الإلهام يضيء عملك الليلي، مثل خريطة هذه الساقية المتقطع وهذا تريغنيتوس (Trygentius) هو الآخر ينام في ذات الغرفة يستيقظ في فراشه ولا نعلم عن ذلك شيئاً، لأنه لا ضوء في إيطاليا، ويفتقر إليه حتى الأثرياء»¹، بالطبع فإن النص يعود إلى عهد القديس أغسطين وهي فترة بعيدة عن دراستنا ولكنها تعبر عن مدى التخمّة التي عرفها إنتاج الزيت في إفريقيا ويمكننا أن نتصور أن في هذه الفترة من القرن الرابع ميلادي قد بلغ ذروته بعد إصلاحات دامت لقرون، كما أن الموانئ المخصصة للكميات الهائلة التي كانت تصدر لروما² لخير دليل على هذا المنتج الكبير وصل به الحد لاستعماله في عملية الإنارة والاستحمام والعلاج والصابون، وكذا التغذية التي يستعمل فيها بكثافة خاصة في إفريقيا.

وقد عرف عن الزيت الإفريقي جودته المتواضعة حسب المصادر التي لا يمكن لنا التسليم لنتائج بحوثها نظراً لتغلب النظرة الاستعمارية على استنتاجات بعضها، فهي تعتبر كل ما هو إفريقي فهو ناقص الجودة، وفي نفس الوقت لا نستبعد حدوث ذلك لأسباب موضوعية تتعلق بنوعية المعاصر المتواجدة في المنطقة وكذلك نوعية الزيتون نفسه والتربة التي غرست فيها، كما ساهمت طريقة الحفاظ على الزيتون بعد جنيه وتوقيت الجني بشكل كبير في نوعية الزيت، إذ يتفق العلماء على معايير النوعية الجيدة والتي تنتج عموماً من

¹ كاميس فابرا، المرجع السابق، ص. 86.

² المرجع نفسه، ص. 108.

الزيتون الذي لم ينضج بعد أو نصف الناضجة، وإن قلت كميات الزيت التي تستخرج منها، وتتقص الجودة كلما طال زمن جني الثمار بعد نضجها وطول فترة تكديسها إذ كانت تشتغل بعض المعاصر في فترة الربيع، والمعروف أن الزيتون يتم جنيه بداية من شهر نوفمبر - ديسمبر وهو ما يعني أنه يبقى مكدسا لمدة طويلة وربما هذا أثر عليه كثيرا ويعود ذلك إلى التقاليد المعمول بها في إفريقيا ولا تزال موجودة حتى اليوم، كما لم تتغير معايير تصنيف الجودة للزيتون أيضا.

إن الأمر المؤكد منه هو المبالغة في وصف الزيت الإفريقي بقديم الجودة من قبل بعض الأدباء الرومان وكذلك المؤرخين المحدثين الذي لا شك أنهم نقلوا عنهم هذه الصفات¹، والمؤكد أيضا أن الزيت الإفريقي عرف نقلة نوعية بداية من القرن الثاني والثالث ما أكسبه مكانة في أسواق روما فمن غير المعقول أن يقبل عليه المستهلك الروماني وأن تهتم الدولة الرومانية بانتشاره مادام ذا جودة ضعيفة، بحيث تظهر لنا البيانات الإقبال المتزايد على الزيت الإفريقي مع مرور الوقت.

- صناعة النبيذ:

- **نبذة تاريخية:** اختلف المؤرخين في نسب أصل شجرة الكروم وانتشارها وكونها أصلية في إفريقيا أم أنها استوردت ودخلت مع الحضارات القادمة من الأزمنة الغابرة، وإن كان شبه إجماع المختصين من الباحثين المؤرخين والعلماء ينسب شجرة الكروم إلى منطقة القوقاز واعتقادهم بانتقالها من هناك إلى حضارات الضفة الشرقية للمتوسط ومنها إلى شمال إفريقيا مع الوقت، إلا أن الشيء الأكيد هو قدم تواجد هذه الشجرة المثمرة في منطقة شمال إفريقيا وخاصة بشكلها البري بحيث ذكرت المصادر التاريخية الرومانية والإغريقية الكروم والمساحات المزروعة بالكروم في هذه المنطقة وكذلك أنواعها وجودتها، فهذا بلين الكبير

¹ كاميس فابرا، المرجع نفسه، ص. 87.

يحدثنا عن الكروم البرية في إفريقيا المسماة " مساري " ¹، كما حدثنا أيضا في مقطع آخر عن انتشار هذه الكروم في المناطق الصحراوية والواحات، حيث يقول: «هناك تحت العشرات من شجر النخيل نجد عددا مماثلا من شجر الزيتون وتحتها ينمو شجر التين وتحت شجر التين وشجر الرمان تنمو كروم العنب وتحت شجر العنب يزرع القمح ثم الخضر أخيرا وكلها في نفس السنة، تعيش كل شجرة وكل زراعة تحت ظل جارتها»².

ولا نستبعد المبالغة في وصف بلين الانتشار الكثيف للزراعة الشجرية في نفس الموقع لكن تأكيده على نمو الكروم في الواحات يوحي لنا مدى انتشار هذه الشجرة في الرقعة الجغرافية لشمال إفريقيا، بحيث وصلت إلى حواف الصحراء خاصة بنهاية القرن الأول الميلادي، بحيث سمي بقرن الزيتون والكروم³، أما عن جودة هذه العنب فرأي المؤرخين متطابق بحيث اعتبر بلين أن العنب الإفريقية تأتي في المرتبة الثانية جودة بعد عنب جزيرة كريت وذلك ظاهر من خلال جودة خمرها، أما سترابون فذكر العنب الإفريقية بشيء من المبالغة إذ اعتبر عناقيد العنب كبيرة إلى حد أنه من الصعب على رجل حمل اثنين منها⁴.

وبالإضافة إلى شهادة المؤرخين القداماء حول انتشار هذه الزراعة خاصة في القرن الأول والثاني بعد الميلاد⁵، فإن الآثار الزخرفية والمسكوكات تركت لنا شواهد على انتشار الكروم في المنطقة وأهميتها بحيث اتخذت كرموز في العملة الوطنية للممالك النوميديّة أهمها عملة الملك ماسينيسا وعملة مدينة سالا ومدينة لكسوس وجونوجو، وترمز إلى الرب ديونسوس

¹ Pline, histoire naturelle, XII, 133, trad. Hubert zehner, édit Gallimard, Paris, 1999.

² محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص. 104، تهيمش 04.

³ خنيش عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 126.

⁴ Strabo, XVII. II. III,4.

⁵ سراج (نجمة)، زراعة الكروم وتصنيع الخمر بالمقاطعات الإفريقية الرومانية، أبحاث ودراسات تاريخية اثارية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص. 426.

(Dionysos)¹، وإن أكدت هذه النقوش على شيء فهي تؤكد على أهمية هذه الشجرة وثمارها في حياة هذه الشعوب بحيث خلدها في أهم رموز السيادة الوطنية وهي المسكوكات والعملة كما خلدها في ألواح الفسيفساء والرسومات المختلفة، وهي أسباب كفيلة للاعتقاد أن شجرة الكروم تواجدت في المنطقة منذ أزمنة قديمة جدًا الأمر الذي أكده المؤرخ قزال إذ اعتبر أن شجرة الكروم والزيتون أصليتان في شمال إفريقيا إلى حدٍ بعيد².

إذا كان انتشار هذه الشجرة في المنطقة بهذه الصورة فإنه يعطينا الانطباع حول الصناعة المتعلقة به وهي صناعة النبيذ في شمال إفريقيا.

- **صناعة النبيذ³**: يعتبر النبيذ من أهم المنتجات المصدرة من شمال إفريقيا إلى روما ويأتي في المركز الثاني بعد الزيت بحيث نجد معاصره في أغلب الأحيان مجاورة لمعاصر الزيتون، أما جودته فاعتبرت من قبل المؤرخين القدماء من أجود الخمور المعروفة في منطقة المتوسط وربما أفضل حتى من خمور الجزر الإيطالية والغالية التي نافست قرينتها أيضا⁴ في فترة من الزمن، لكن بلين اعتبر أن الخمر الإفريقي يصنف في المرتبة الثانية بعد خمور جزيرة كريت، وهذا ليس بالأمر المستبعد نظرا لمناخ المنطقة الملائم جدا لزراعة شجرة الكرم وهو كذلك إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى قدم حرفة صناعة النبيذ في المنطقة إذ اشتهر القرطاجيين منذ وصولهم إلى المنطقة أواخر القرن 09 ق.م بصناعة وتصدير النبيذ بحيث خصص جزء كبير من كتاب ماقون لغراسة الكروم وشروط نجاحها، وبالتالي لا نستبعد حصول الأفارقة عن هذه التقنيات من جيرانهم هذا إذا سلّمنا لفرضية أسبقية الفينيقيين والقرطاجيين إلى هذه الصناعة على حساب الأفارقة.

¹فتيحة فرحاني نوميديا، المرجع السابق، ص. 242.

² Gsell. St. H.A.A.N. T4, P 18.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 198...

⁴ نادية عون، المرجع السابق، ص. 91.

ومهما كان من أمر فإن المؤكد هو أن الأفارقة عرفوا صناعة النبيذ قبل وصول الرومان إلى المنطقة في أواخر القرن الأول ق.م وهذا لا يلغي الدور الكبير في انتشار الكروم الذي يعود للسياسة الرومانية في هذا المجال، بحيث وصلت في عهد الإمبراطور دومسيانونس (Domitien) درجة من التوسع إلى حد اعتبرت فيها خطرًا على فلاحه الكروم في إيطاليا بسبب المنافسة في جودة وكمية المنتجات، إذ أصبح الخمر الإفريقي من بين أهم السلع التي ترسو في الموانئ الإيطالية ولذلك حاولت السلطات الرومانية تحجيم غراسة الكروم في إفريقيا وربما في المقاطعات الأخرى كذلك¹ وذلك بعد أن شجعتها عقب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها إيطاليا خاصة في صناعة النبيذ².

ورغم الحجم الهائل لمزارع الكروم والجودة العالية للنبيذ الإفريقي فإن الآثار المتعلقة بمعاصر النبيذ ليست بتلك الزخم والكثرة³، وربما يرجع ذلك إلى بساطة معاصر النبيذ التي لا تتطلب إمكانيات كبيرة على غرار معاصر الزيتون مثلاً.

وتشهد الجرار المخصصة لنقل النبيذ الإفريقي إلى روما على مدى انتشار هذه الصناعة خاصة الآثار والجرار التي وجدت في ميناء أوسيتيا (Ostie) الذي كان يستقبل المنتجات الإفريقية، فوجدت جرار التخزين المعروفة بالأمفورات (Amphores) المخصصة لنقل النبيذ⁴، بحيث توحى لنا الرسوم الفسيفسائية كيفية تحضير الخمر وهي على الأرجح طريقة تقليدية بحيث توضع العنب داخل قبو ومن ثم القيام بسحقها بالأرجل حتى تتحول إلى العصير الذي يوجه إلى ال

¹ نادية عون، المرجع نفسه، ص. 89.

² روستوفتازف، المرجع السابق، ص. 266.

³ - سراج نجمة، المرجع السابق، ص. 433.

⁴ حنيش عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 126.

جرار، وهي المعاصر التي تم العثور عليها في مختلف المناطق التي عرفت غرس شجرة الكروم ولا نستبعد أن تكون هذه المعاصر فردية أو عائلية خاصة بالفلاح الذي يمتلك تلك المزارع كما هو حال معصرة هورتنسي (Hortensii) في تيبازة وهي تسمية تعود إلى العائلة المالكة¹.

أما عملية الإعداد لهذه الصناعة فتبدأ بجمع المحصول وتجفيفه من ثمة عصره في الدعسية المخصصة لذلك، فغالبا ما تكون عملية العصر بالأرجل، وتبقى العملية الأصعب هي عملية التخمير التي تأتي في الأخير بحيث يتوقف عليها مدى النجاح من عدمه في كامل عملية صناعة النبيذ، بحيث تتطلب شروطاً خاصة ابتداءً من موقع التخمير وحرارة التخمير ونسبة الرطوبة والإضاءة التي تساهم في تحول السكريات إلى كحول مع مرور الوقت*، ومع اختلاف أنواع العنب الإفريقية اختلفت أنواع النبيذ وجودتها وغازة منتجاتها، من النبيذ الممتاز إلى العادي حسب الأرض وظروف التصنيع.

إن حرص الرومان على تشجيع وتوسيع غراسة أشجار الكروم ومن ثم صناعة النبيذ في إفريقيا جاء في الدرجة الثانية بعد غراسة الزيتون وصناعة الزيوت وهو ما يؤكد على الأهمية البالغة لهذا العصر في حياة الفرد الروماني إلى الدرجة التي اعتبر فيها أنه مشروب مقدس وخصت له آلهة وعطلة خاصة في نهاية كل شهر أوت من السنة، والمعروفة *Vinalia Rustica* فلا يخلو أي منزل روماني من هذا العصير المقدس نظرا لتعدد عمليات استعماله بحيث وصلت أهميته إلى الحد الذي ذكر روستوفتزاز الاهتمام البالغ والتدخل المباشر للسلطات الرومانية العليا في محاولة التقليل من الخسائر التي مست غراسة الكروم وصناعة النبيذ بعد فوران بركان جبل فيزوف سنة 69م²، الذي دمر هذه الثروة في منطقة كومبانيا، وبالتالي حاول الرومان الحصول على النبيذ من المقاطعات المتوسطة خاصة

¹ نادية عون، المرجع السابق، ص. 96.

* لمزيد من التفاصيل عن عملية العصر، والتخمير أنظر نادية عون، المرجع السابق، ص. 94، 96، 98، 100.

² روستوفتزاز، المرجع السابق، ص. 266.

المقاطعة الإفريقية وهو ما أعطى لها فرصة انتشار غراسة الكروم وصناعة النبيذ الأمر الذي تبينه لنا خريطة التوسع الزراعي في إفريقيا خاصة في المناطق الشمالية الرطبة ومع الوقت وصلت إلى حواف الصحراء كما أسلفنا ذكره حسب شهادة بلين الكبير.

ثالثاً: التجارة الإفريقية في العهد الروماني:

شهدت المبادلات التجارية بين المقاطعة الإفريقية وروما نشاطاً متزايداً بعد سقوط الإمبراطورية القرطاجية، حيث احتل التجار الرومان مكان التجار القرطاجيين على حد تعبير البشير شنييتي¹، فازداد عددهم مع الوقت وكذلك شأنهم حتى كونوا طبقة ممتازة في المقاطعة، فإذا كان نشاطهم محصوراً في تجارة الحبوب في بداية الأمر فمع الوقت تعددت مجالات استثمار التجار الرومان لتشمل سلعاً أخرى أهمها النبيذ والفواكه وخصوصاً زيت الزيتون، فكانت السلع الإفريقية منتشرة في روما إلى حدٍ كبير بحيث نقشت على السكّة والنقود الرومانية خاصة السنابل والعنب والزمان²، كما تغنى الشعراء الرومان كثيراً بالفواكه الإفريقية بحيث تم إضفاء الطابع الأسطوري عليها، فكان نهر التبر يعجّ بالقمح والنبيذ الإفريقي³، وكما أسلفنا ذكره فإن الجرار التي اكتشفت في ميناء أوسيتيا كانت تستخدم لنقل النبيذ والزيت الإفريقي ما يوحي لنا بكثافة التجارة بين إفريقيا الشمالية وروما، ما يفسر الأعداد الكبيرة لتجار الرومان المتواجدين في مدينة سيرتا يوم هاجمها يوغورطة⁴.

شجع الموقع الجغرافي للمنطقة شمال إفريقيا مواجهه للأراضي الإيطالية بقربه إلى جزيرة صقلية الرومان على تكثيف التجارة رغم أن قزال يرى عكس ذلك، بحيث اعتبر أن التجارة بين الرومان والأفارقة تقتصر على تجارة الحبوب وما عدا ذلك فهي غير نشطة

¹ شنييتي، م، المرجع السابق، (سياسة الرومنة 146ق م/40م)، ص. 110.

² العربي عقون، المرجع السابق، ص. 139.

³ كابي فاطمة، الخلفيات الاقتصادية لاحتلال الرومان لبلاد المغرب القديم، وأثرها على المجتمع، 2010-2011، ص 76.

⁴ سالوست، المصدر السابق، XXVI9، نقلا عن كتاب محمد الهادي حارش الملك في مواجهة روما، الجزائر، 2019،

لسببين رئيسيين حسبهما أن المواد والسلع الأخرى التي يمكن اقتناؤها من المقاطعة الإفريقية كالفخار والألبسة تصنع في الأراضي الإيطالية وذات جودة أحسن من مثلتها في إفريقيا، أما السبب الآخر حسبهما فهو تعرض التجارة في الحوض الغربي للمتوسط إلى أعمال التخريب والقرصنة¹.

لكن نعتقد أن هذا الحكم من قزال مبالغ فيه بحيث كان من المعروف تاريخياً وأثبتته الدراسات الأثرية أن الرومان اقتنوا أكثر مما هو سلعة القمح من إفريقيا بحيث أصبح النبيذ الإفريقي من أهم السلع التي تملأ الجرار المتجهة نحو روما كذلك كان حال الزيت الإفريقي كلتا المادتين الحيويتين دفعت السلطة الرومانية إلى بذل مجهود كبير في توسيع زراعتها في المقاطعة الإفريقية حتى سمي القرن الأول بقرن الزيت والكروم، السؤال المطروح هنا، ما فائدة زراعة الأرض الإفريقية بالزيتون والكروم إذا كان هدف الرومان لا يتمثل في شحنه إلى روما؟ خاصة إذا علمنا أن في فترة ما من القرون الأولى للإمبراطورية أصبح الزيت والنبيذ يوزع مجاناً على العاطلين في روما وهو ما زاد من اعتماد روما على المقاطعة الإفريقية بعدما كانت مادة الحبوب وحدها هي التي توزع على الشعب الروماني بعد إصدار قانون كلوديوس (P. Claudius) الغذائي في القرن الأول ق.م (58 ق.م)² وبالإضافة إلى المواد الكثيرة الاستهلاك فإن الرومان تاجروا بالفواكه والخضر بمختلف أنواعها وكذا الحيوانات البرية كالفيلة والحيوانات المفترسة كالنمور والأسود التي كانت محركاً للسرك الروماني، بالإضافة إلى مرق الحوت المصنع في إفريقيا والذي اشتهر في روما³.

ولم تستثنى الثروة الغابية من مجالات الاستثمار الرومانية وخاصة أنه عرف عن منطقة شمال إفريقيا بثروة غابية هائلة ونوعية أخشاب ذات جودة عالية بحيث استغلها الرومان في شتى المجالات كصناعة الأواني والأثاث المنزلي وبناء الجسور الكبرى

¹ Gsell. St.H.A.A. N,T07, P107.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 181.

³ شارن شافية، المرجع السابق، ص. 432.

بالاعتماد على نوع خاص من الخشب الإفريقي¹، وكذلك صناعة السفن والمعابد، ويظهر لنا ذلك في الاستغلال الكثيف للغابات الإفريقية وهو ما أثر على انتشارها بشدة في نهاية المطاف وأدى إلى زوال مساحات شاسعة منها².

إن مجالات التجارة الرومانية مع إفريقيا تعددت ونعتقد أنها شملت مختلف مجالات الحياة كما هو الحال اليوم بين الأمم وإن اختلفت الحركة الاقتصادية من سلعة إلى أخرى حسب أهميتها، فالسلع الاستراتيجية أو ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب والزيت كانت أكثر المواد المطلوبة في روما ومن المنطقي أن نعتقد أنها أحيطت باهتمام التجار حسب ما تؤكد لنا الوثائق التاريخية التي تحدثنا عن الكميات التي تم تصديرها إلى روما وفيما يلي نعرض على بعض المواد التي عرفت تجارتها حسب أهمية كل سلعة بالنسبة للتجار الرومان:

- **الحبوب:** أدى التراجع الحاد في إنتاج الحبوب وعلى رأسها القمح في شبه الجزيرة الإيطالية لأسباب التي ذكرناه سالفًا والناجمة عن توسع الإمبراطورية الرومانية وكثرة الحروب التي قادتها على جيرانها وما خلفه ذلك من تحولات على المجتمع الروماني الذي أصبح يتكدس على أرصفة روما بالنسبة للطبقة الكادحة التي فقدت أراضيها لأصحاب الطبقة الأكثر غنى، أما طبقة الأغنياء فحولت أراضيها الزراعية إلى منازل فاخرة واستأنسوا بحياة الرفاهية، الأمر الذي زاد في الضغط على المسؤولين الرومان للبحث عن مصادر أخرى للتموين بهذه المادة الحيوية التي هي القمح، فأصبح الضغط شديد على المقاطعات الرومانية خاصة منها المقاطعة الإفريقية التي كانت تزود روما بثمانية أشهر من حاجياتها حسب تعبير (Josephe Flavius)³، في عهد الإمبراطور نيرون⁴، ولا سبيل لتحقيق هذا الأمر المراد بالنسبة للمسؤولين الرومان إلا بتنشيط تجارة الحبوب بين روما ومقاطعتها

¹ شارن شافية، نفسه، ص. 187.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 305-306.

³ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 142.

⁴ بورني دليلة، المرجع السابق، ص. 30.

الإفريقية خاصة بعد دخول سياسة التموين المجاني بالقمح لسكان روما حيز التنفيذ وهي المعروفة بالأنونة (Annona)¹، التي كانت في بداية الأمر منحصرة فقط في مادة القمح نظراً لأهميته في الحياة الاجتماعية للفرد الروماني، ومع مرور الوقت شملت مواد أخرى كالزيت ولحم الخنازير والخمر².

ورغم المبالغة التي وصف بها المؤرخ بلين الكبير حالة الصادرات الإفريقية التي حصرها بالحبوب بقوله: « ليس في استطاعة إفريقيا تصدير شيء آخر سوى الحبوب»³، وهو الرأي نفسه الذي صاغه المؤرخ الفرنسي قزال وإن كان هذا الموقف من المؤرخين مبالغاً فيه نوعاً ما إلا أنه يظهر مدى أهمية مادة القمح في الحياة التجارية الرومانية ودور إفريقيا في توفيره ما يبرر الكميات الهائلة التي تم تصديرها إلى روما منذ عهد ماسينيسا، فبلغ أوجهه بسن قانون كلوديا الغذائي (Lex Clodia Fumentia) سنة 58 ق.م الذي نص على توزيع الحبوب مجاناً⁴، حتى بلغ عدد المستفيدين منه أكثر من ربع مليون شخص أواخر القرن الأول ق.م بحيث ساهمت إفريقيا بما قدره 3200.000 قنطار من مجموع حاجيات روما البالغة قدرها 4800000 قنطار⁵، لكن الظاهر أن هذه النسبة في المساهمة العامة للمقاطعة الإفريقية لم تكن ثابتة حسب التحليل الذي وصل إليه بشاري إذ اعتبر أن مساهمة إفريقيا مرتبطة بما ترسله المقاطعات الأخرى، وإذا تعرضت لنقص الإنتاج أو نقصت حصتها المرسله إلى روما لأي سبب من الأسباب، فإن الضغط سيقع على إفريقيا⁶، وبالتالي فإن التجارة المخصصة بالحبوب الإفريقية هي أيضاً تتأثر بكل هذه العوامل الجانبية بحيث وصفها شنييتي بأنها تمثل ثلثي كميات القمح المشحونة إلى روما في العام والمقدرة حسبه

¹ لمزيد من التفاصيل على هذا المصطلح (الأنونة) أنظر بشاري، م، المرجع السابق، تهميش رقم (1) ص. 179.

² بشاري، م، المرجع نفسه، ص. 180.

³ نقلا عن بورني دليلة، المرجع السابق، ص. 83.

⁴ بشاري، م، المرجع السابق، 181.

⁵ العربي عقون، المرجع السابق، انظر التهميش رقم 01، ص 98.

⁶ بشاري، م، المرجع السابق، ص 193.

480.000 طن من القمح والشعير¹، إلا أن التجارة في مادة الحبوب من قمح وشعير كانت ذات أهمية منذ زمن الملك ماسينيسا الذي ساعدته العوامل السياسية والطبيعية في تطوير تجارة الحبوب مع الرومان وبقية شعوب حوض المتوسط بحيث قام بتزويد الجيوش الرومانية وتصدير كميات هائلة من القمح إليها منها:

200.000 صاع سنة 200 ق. م ونفس الكمية سنة 191 ق.م.

300 ألف صاع من القمح والشعير إلى روما و500 ألف صاع إلى مقدونيا سنة 171 ق.م².

المحصول	الكمية	سنة الإرسال	جهة الإرسال
قمح	200 ألف صاع (17508 هكتولتر)	200 ق. م	جيش روما
شعير		200 ق. م	
قمح	200 ألف صاع	198 ق. م	اليونان
قمح	300 ألف صاع (26262 هكتولتر)	191 ق. م	روما
شعير	250 ألف صاع	191 ق. م	
قمح	500 ألف صاع		اليونان
شعير	300 ألف صاع		
قمح	مليون صاع	171 ق. م	مقدونيا

¹ شنييتي،م،المرجع السابق، ص 87.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص 65.

جدول يمثل الكميات المصدرة من الحبوب في عهد الملك ماسينيسا الى الدول المختلفة. نقلا عن فتحة فرحاتي، نوميديا من حكم الملك جايا إلى بداية الاحتلال الروماني 213 ق. م ص 236.

وما ساعد أكثر على تجارة الحبوب الإفريقية هي قربها من الأراضي الإيطالية وتوفر الموانئ والأسطول المخصص لحمايتها من القرصنة، ومن جهة أخرى الاستهلاك الكبير للفرد الروماني لمادة الحبوب التي كانت أهم طبق روماني إذ لا يخلو غذاء الرومان منه ويصف لنا بشاري مختلف وجبات الفرد الروماني فالوجبة الصباحية متكونة من خبز وحلويات وفي منتصف النهار خبز وجبن، وفي المساء خليط لا يخلو من القمح¹ (Jentaculum) هذه العجينة البسيطة توضح لنا مدى تعلق الرومان بالحبوب ودورها في نظامهم الغذائي، وبالتالي حازت على أكبر نسبة في عملية الاستثمار التجاري وصل بها الحال إلى درجة من الأهمية بحيث تحدد السياسة العامة في روما على حساب إمكانية توفير الحبوب الإفريقية من عدمه وهو ما يبرر التواجد الكثيف للتجار الرومان على أرض الولاية الإفريقية منذ سقوط قرطاج، وإذا كانت بداية تواجد هؤلاء محتشمة أصبحت فيما بعد مشروع استثمار كبير يُدرُّ أرباحا طائلة على التجار والسلطة الرومانية بحيث أصبح أهم دخل للخزينة العمومية².

فقد احتل بذلك التاجر الروماني مكانة مرموقة في المجتمع الروماني باعتباره الموفر للحبوب للشعب الروماني، إذ ركزوا أعمالهم على القمح النوميدي المرغوب في إيطاليا حسب تعبير شنيتي، وبهدف تحقيق هذا الغرض وفرت الإدارة الرومانية كل الوسائل المساعدة من جهاز إداري لتسيير هذه المادة ومراقبتها وتجارها فيما عرف اصطلاحا بالأنونة إلى توفير وسائل النقل وضمان مكانة خاصة بتجارها بحيث تحصلوا على امتيازات خاصة جدًا

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص 189.

² شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 86.

فظهرت جمعيات النقل المعروفة (Naricularii) نسبة إلى المراكب التي كانت بحوزتهم وهي تعمل على ضمان النقل المستمر للحبوب والمواد الأساسية الأخرى دون انقطاع إلى روما فربطت الموانئ الإفريقية مباشرة بميناء أوسيتيا، كما تدخل كبار القوم أمثال ماركوس أوريليوس (Marcus Orlius) في تسيير عملية التجارة بالحبوب وتسهيل مهمة التجار الأفارقة الخواص الذين حصلوا على ما يبدو على حقوق حصرية في هذه التجارة على حد ذكر المؤرخ العربي عقون¹.

وقد تعاضمت نسبة القمح الإفريقي المستورد إلى روما منذ عهد ماسينيسا ولم تتوقف إلى أن وصلت إلى أوجها في عهد الإمبراطور نيرون، بحيث وصلت واردات الرومان من الحبوب الإفريقية إلى أكثر من 200 ألف طن وتشمل كل أنواع الواردات من التجار الخواص والمنتوج المتحصل عليه من الضرائب الذي يدخل في نظام الأتونة حتى دخل في قاموس المؤرخين خاصة الغربيين منهم مصطلح "إفريقيا مطمورة روما"، وهو أمر يعتقد العديد من مؤرخينا أمثال محمد الحبيب بشاري، محمد العربي عقون، والبشير شنيتي، ومحمد الهادي حارش، أنها مبالغة لا يوجد ما يبررها بالنظر إلى عجز الأرض الإفريقية اليوم على إطعام شعبها رغم الإمكانيات التي سخرت لهذا الغرض، والجدير بالذكر أن زيادة الحاجة إلى القمح الإفريقي في روما تبعها نشاط تجارتها وكذلك اهتمام المسؤولين بها تماما كما اهتموا بالأراضي المنتجة لها وتوسيعها دون توقف وعدم السماح بالمساس بها، أو غراستها فلاحا أخرى غير الحبوب تجنباً لأي تراجع في كمية الحبوب المصدرة والتي ستؤثر مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة السياسة في روما وصل بها الحال إلى منع غراسة الكروم في أرض الولايات الإفريقية².

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 142.

² شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 88.

وعلى العكس من ذلك اتسعت المساحات المخصصة للقمح والشعير حتى وصلت إلى المناطق الوعرة والمنحدرات التي كانت مخصصة من قبل لزراعة أشجار الزيتون وفي هذا الخصوص نستجد بقول البشير شنيطي عن أهمية شحن الحبوب من المقاطعة الإفريقية بالنسبة لروما بقوله: « وما لبثت هذه الاحتياجات أن أقيت بكاملها على كاهل الزراعة الإفريقية خلال القرن الرابع بعد أن حولت المساهمة المصرية من الغلال إلى العاصمة الجديدة (القسطنطينية) وهذا ما جعل زراعة القمح تستقطب اهتمامات الإمبراطورية وتتعلق بها عيون الجماهير في روما بحيث أصبح القمح قضية الجميع...»¹.

ويمكن لنا القول أن إفريقيا احتفظت بمكانها كمول رئيسي لروما بالحبوب حتى نهاية الاحتلال الروماني أواخر القرن الخامس الميلادي، وبالتالي احتفظت الحبوب بقيمتها التجارية على حساب الموارد الأخرى المتجهة إلى روما، خاصة بعد تحويل الإنتاج المصري إلى القسطنطينية، فنهضت الأراضي الإفريقية بهذه المهمة وإن كان ذلك على حساب سكانها على حد تعبير بشاري²، فكمية 10 ملايين قنطار المحصاة في فترة حكم نيرون من الصعب إن لم نقل من المستحيل جمعها دون ترك الفتات لسكان الأفارقة وخاصة أن هذا الرقم تعاضم مع مرور الوقت، هذا بالإضافة إلى الجودة والكمية التي عرفت بها الحبوب الإفريقية كانت أسعارها منخفضة مقارنة بالحبوب الآتية من المناطق الأخرى بحيث بلغت 205 سيسترس للبوشر (Modius)³.

ومهما كان من أمر فيمكننا الاعتقاد أن تجارة الحبوب كانت نشطة على مدى التواجد الروماني منذ الانهيار القرطاجي في المنطقة أواخر سنة 146 ق. م وعرفت تصاعداً مع مرور الوقت بحيث تزايدت حاجات الأمة الرومانية إلى القمح الإفريقي حتى وصلت أوجها بتحول القمح المصري الذي يمثل 3/1 الكميات المحملة من القمح إلى روما فأصبحت بذلك

¹ شنيطي، م، المرجع السابق، ص. 90.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 193.

³ خنيش عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 133.

إفريقيا وعلى عاتقها هم إطعام الشعب الروماني وهو الأمر الذي دفع بتجار الحبوب إلى طبقات عليا في المجتمع لما جنوه من الأرباح وكذا دورهم الرئيسي في إيصال الغذاء إلى روما وهو الضامن الوحيد لاستقرارها السياسي فمن يغذي روما يتحكم في مصيرها.

- **تجارة الزيت:** لعب الاستقرار السياسي والاجتماعي في روما في زيادة الطلب على مادة الزيت، بحيث اعتبر كمظهر من مظاهر التمدن والرّخاء والثراء الذي شهدته الطبقات المختلفة من المجتمع الروماني¹، فازداد الإقبال على هذه المادة الحيوية وخاصة أنها أصبحت كالحبوب توزع مجاناً على الشعب²، في نفس الوقت الذي تراجع فيه إنتاج الزيت في شبه الجزيرة الإيطالية، فأصبح الزيت الإفريقي في المرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث الأهمية والقيمة التجارية، بحيث أدرّ أرباح طائلة على التجار، عرف عنه المردودية الكبيرة وهو ما يبرر انتشار المعاصر في كل مكان تقريبا، وفي بعض المناطق التي تكسوها مزارع الزيتون يمكن تمييز معصرة في كل 10 كلم حسب تعبير شنييتي³، وبحلول النصف الأخير من القرن 01 ق. م، فرض قيصر بعد انتصاره في حرب إفريقيا ضريبة الزيت على مدينة ليبنتس والتي استمرت في دفعها لمدة طويلة من الزمن، وإن دلّ ذلك على شيء فهو يدل على كثرة إنتاج هذه المادة في المنطقة ولا تزال إلى اليوم منطقة إنتاج زيت الزيتون كميتاً وجودتاً، ومنه نستنتج رواج تجارتها مع روما وتوسعت غراسه أشجارها حتى أصبح القرن الثاني يسمى بقرن الزيوت بعدما كان يطلق على القرن الأول بقرن القمح⁴.

حددت قوانين الأثونة حق روما في الزيت الإفريقي بالثلث، أما الباقي فيتم تحميله من طرف التجار الخواص لتزويد روما بكميات هائلة منه، فقد أصبح يستعمل في كل مجالات الحياة الرومانية، من الطبخ، الإضاءة، دهن الأجسام والاستحمام، ولتلبية هذه الكمية المعتبرة

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 195.

² كامبس فبرا، المرجع السابق، ص. 99.

³ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 93.

⁴ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 99.

من الزيوت والتمكّن من نقلها إلى روما قامت السلطات بتشجيع التجار الخواص على غرار ما فعلته بتجار الحبوب، ومكنتهم من استيراد الزيت ونقله وهو تجمع التجار المعروف أولياري (Oleari)، كما التجأت الدولة إلى هذه الوسيلة لتفادي أي انقطاع في التزود بالزيت الذي أصبح بمثابة مادة حيوية لا غنى عنها للفرد الروماني، خاصة بعد أن أصبح ضمن المواد الموزعة مجاناً، كما استفاد المستثمرين في وسائل النقل البحرية أي أصحاب السفن (Naviculares)¹، الذين شجعتهم السلطات الرومانية ومكنتهم من امتيازات كثيرة كل هذا بهدف تحقيق الاستقرار في ضمان نقل الزيت الإفريقي إلى روما.

ونعتقد أننا لا نبالغ إن قلنا أن هضبة توبوسكتو (Tubusuctu) تكلات حالياً، خير شاهد على هذه التجارة الرائدة بسبب ما خلف فيها من آثار الجرار والأمفورات المستعملة لنقل الزيت، وهو كذلك في ميناء أوسيتيا في إيطاليا الذي عثر فيه عن عدد هائل من الجرار المستعملة في نقل الزيت ذات خواتم إفريقية²، الأمر الذي يوحي لنا بكثافة النشاط التجاري في هذه المادة، كما قام المسؤولين باستصدار عدة قوانين تخص تسيير هذه المادة الحيوية على غرار قانون مانكيانا وهديان³ (Mancina et Hadrien) الذي يحدد حجم الضريبة المتحصل عليها من مادة الزيت في المعاصر الإفريقية، أما فيما يخص التجار أنفسهم فقد تحصلوا على امتيازات كثيرة من السلطات الرومانية إما تشجيعاً لهم على مواصلة نشاطهم حتى يزودوا روما بالمواد الأساسية، وإما أنهم فرضوها فرضاً نتيجة للدور المهم الذي أصبحوا يلعبونه في المجتمع وتعلق آمال الأباطرة والشعب الروماني بنشاطهم، ونعتقد أن كلا الفرضيتين صحيحتان.

¹ كاميس فيرا، المرجع السابق، ص. 100.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 198.

³ بشاري، م، نفسه، ص. 197.

مهما كان من أمر فإن التجار وأصحاب المراكب البحرية أصبح لهم شأن عظيم بحيث اتحدوا في جمعيات مدنية، وأعفوا من الضرائب وتحصلوا على حقوق سياسية هامة¹، فأعفوا من قانون (Poppea) بالنسبة لرجال، وقانون (Jus trium Liberorum) بالنسبة للنساء، إلا أن في المقابل تعرضوا لمراقبة صارمة، و في هذا الشأن فصلت فابرا كامبس في حديثها عن الأعباء المتركمة على الناقلين البحريين في حديثها عن تجارة الزيت بين إفريقيا وروما إذ تحدثنا عن الإجراءات القانونية ومسؤولية كل هيئة في ضمان وصول الزيت الإفريقي إلى وجهته الرئيسية في ميناء أوستيا بإيطاليا، فكانت الآثار المكتشفة في الجرار المتركمة في مونتي تستاتشيو (Monte Testaccio) أهم مصدر يؤرخ للتفاصيل التجارية في مادة الزيت بين روما وإفريقيا، بداية من مصدرها وصاحب المركبة الناقلة والميناء الذي عبئت به انتهاء بالوجهة التي استغلته، وكيف كان المراقبون يتوقفون عند أبسط التفاصيل مثل وزن الزيت قبل التعبئة، ومراقبته قبل مغادرة الميناء وعند وصوله إلى وجهته والتأكد من اسم التاجر والمدة التي استغرقها في الطريق ويسلم إيصالا عند كل مرحلة من مراحل هذه العملية من طرف عملاء خاصون تابعين للدولة ومهمتهم مراقبة الزيت المصدر نحو روما وإذا كان مطابقا لقوانين الأنونة أم لا، على رأس هؤلاء الموظفين برايفكتوس الأنونة² وبريفكتوس المدينة وأعوان المدينة وكل واحد منهم مسؤول على مستواه لضمان الوصول الآمن لهذه المادة الحيوية إلى وجهتها، وبهدف التأكد من السير الجيد لهذه العملية قامت السلطات الرومانية بتعيين الطرق التي تسلكها جرار الزيت من المعاصر وصولا إلى الموانئ المخصصة لها لتعبئتها ، ونحاول ذكر البعض منها³:

ميناء لبتيس (Leptis)

ميناء سيليكوم (Syllectum)

¹ كاميس، فيرا، المرجع السابق، ص. 100.

² كاميس فابرا، المرجع السابق، ص. 103.

³ كامبس فبرا، المرجع نفسه، أنظر موانئ تصدير الزيت الإفريقي بالتفصيل، ص. 108، 109.

ميناء هدرومييت (Hadrumète) منطقة زوقيتان

ميناء قرطاجة (Carthage)

ميناء روسيكاد (Rusicade)

ومن الجانب الآخر أي في الضفة الشمالية للبحر المتوسط فكان ميناء أوستيا الوجهة الرئيسية لزيوت إفريقيا، وربما السلع الأخرى كذلك بعدما تم تحويل ميناء بوزول (Bouzoul)¹ لاستقبال السلع الآتية من تجارة الشرق، والواضح أن الدولة الرومانية مع مرور الوقت سيطرت سيطرة كاملة على تجارة الزيت كما فعلت من قبل مع تجارة الحبوب سابقا نظرا للأهمية الاستراتيجية لهذه المادة، فأبى المسؤولين الرومان أن يتركوها كوسيلة مساومة سياسة بين حفنة من التجار الجشع الذين لا يهمهم سوى أرباحهم الخاصة، ومع التطور الذي عرفته إفريقيا واستحواذها على نسبة كبير من الإنتاج المحلي من الزيت، في القرن الثالث الميلادي، قام بالأباطرة بفرض رقابة صارمة على الكميات المتجهة نحو روما تقاديا لأزمة التمويل التي قد ينجر عنها اضطراب سياسي.

ويظهر لنا من خلال ما رأيناه عن تجارة الزيت الإفريقي أن هذه المادة أصبحت أهم مادة غذائية بعد الحبوب للشعب الروماني، فإذا كانت الحبوب تقاسم المقاطعة المصرية عبئها مع إفريقيا في القرون الأولى، فإن إسبانيا حلت مكان مصر فيما يخص مادة الزيت وهو ما يبرر الاهتمام الشديد من طرف المسؤولين الرومان بها، وذلك من خلال الإجراءات الإدارية والقانونية التي فرضوها على هذه التجارة الهمة من حيث القيمة الغذائية والحسابات السياسية.

وبالإضافة إلى مادة الزيت والحبوب التي تربعت على عرش الصادرات الإفريقية إلى روما، فإن التجارة شملت كل أصناف السلع ذات الاستهلاك العام والخاص وعموما كل ما

¹ كامبس فابرا، نفسه، ص. 109.

يمكن أن تنتج الأراضي والأيدي الإفريقية أو مصانعها قد وجد طريقه إلى الأسواق الرومانية، ونحاول التطرق إلى أهمها بشكل من الاختصار:

- **تجارة الحيوانات:** ساعدت الظروف الطبيعية لمنطقة إفريقيا الشمالية في امتلاكها ثروة حيوانية هائلة، المستأنسة منها والمتوحشة، بحيث لم تخلو المصادر التاريخية في الإشادة بها، كما ظهرت على كل اللوحات الأثرية المؤرخة لتلك الفترة وبالتالي من المعقول أن تكون مادة تجارية نشطة بين الإمبراطورية الرومانية ومقاطعتها الإفريقية، بحيث تحصلت روما على أعداد كبيرة من الحيوانات الإفريقية منذ عهد ماسينيسا وهو ما تؤكد أرقام الصادرات في عهده نحو روما والمتمثلة في كل من الحيوانات المفترسة والمستأنسة منها الفيلة، الفهود، النمر، الأسود والمواشي من الأبقار والأغنام والدواجن، بحيث قام ماسينيسا حسب ذكر تيتوس ليفيوس، وهو ما أكده المؤرخ حارش¹ من خلال الأرقام المقدمة، ففي سنة 200 ق. م قدم: 1000 خيل.

- سنة 198 ق. م 500 خيل.

- سنة 171 ق. م ألف خيل.

- سنة 170 ق. م 1200 خيل.

وإن كانت هذه الأرقام خاصة بالخيل فإن الحيوانات الأخرى كانت تصدر بكميات كبيرة منها الدببة، النمر والأسود التي كانت تستخدم في المسارح الرومانية والألعاب، ولاحقاً أصبح الأثرياء يقيمون حدائق خاصة بهم وكانوا يملئونها بالحيوانات الإفريقية البرية المختلفة من المفترسات وغيرها مثل الغزلان والضباع والقرود وكل الحيوانات الغريبة²، بحيث عرفت تجارتها انتعاش كبيراً ولا تخلو منازل الأرسقراطيين الرومان من جلود هذه الحيوانات

¹ حارش، م، المرجع السابق، ص. 201.

² صندوق ستي، المرجع السابق، ص 323

ولحومها، وتظهر لنا اللوحات الأثرية ولوحات الفسيفساء عملية نقل هذه الحيوانات على متن المراكب في الموانئ الإفريقية وهي إما مقيدة أو في أقفاص وأخرى داخل المراكب، كل حيوان حسب طبيعته، فأما الحيوانات المفترسة والخطيرة فهي تنقل في الأقفاص، أما الحيوانات المسالمة والعملاقة فهي تحمل داخل المراكب حرة كالفيلة والخيول.

وهو ما تظهره لوحات الفسيفساء الشهيرة (piazza Armerina و Isgunius) التي عثر عليها في مدينة (Hippone)¹، وإن كانت هذه اللوحات تعود إلى أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع الميلادي فإنها تبين لنا التطور الذي شهدته صادرات الحيوانات، وطرق التعامل معها ومحاولة إيجاد أسهل السبل في نقلها، بحيث حدثنا بلين الكبير عن عملية نقل الفيلة عبر البحر وصعوبة العملية خاصة إذا أصيب الفيل بالذعر والتعقيدات التي تتبع ذلك وهذا منطقي نظرا لقوة الفيل وضخامة حجمه، وهي إشارة واضحة إلى انتشار تجارة الحيوانات المفترسة والبرية عموما من أصغرها كالأرانب إلى أكبرها وأخرطها كالأسود والديبة، الفيلة، طيور النعام والغزلان².

إذا كان هذا حال الحيوانات المتوحشة، فإن المواشي كانت سلعة شائعة في العملية التجارية بين المقاطعة الإفريقية وروما، وأهمها الخيول التي استعملت في الحروب والمنافسات الرياضية، وكذا الأغنام والأبقار التي تم استيرادها خاصة لأجل لحومها بعد أن أصبحت مادة اللحم ضمن المواد الموزعة مجاناً على الشعب الروماني³، كما استعملت الحيوانات الأخرى لأجل صوفها وجلودها، أما الدواجن الإفريقية فقد استوردت على ما يبدو للحفلات الفخمة والأطباق الخاصة بالعائلات الثرية، وقد أصبح طبق الدجاج طبق الموضة

¹ صندوق ستي، المرجع نفسه، ص. 320.

² صندوق ستي، المرجع السابق، ص. 322.

³ المرجع نفسه، ص. 327.

بالنسبة لهم فكثر عليه الطلب ما جعل أثمانه عالية جدًا¹، وهي نفس المكانة التي احتلها العسل الإفريقي الشهير.

بالإضافة إلى هذه المواد الكثيرة الاستهلاك عرفت التجارة بين روما والمقاطعة الإفريقية تبادل السلع الأخرى بكل أنواعها كالأخشاب التي كانت تحمل من الغابات الإفريقية المعروفة بجودة أخشابها، إما لصناعة الأثاث أو صناعة السفن خاصة خشب البلوط والأرز التي تستعمل لصناعة الأثاث الباهظ الثمن، أما الأخشاب الأخرى فتستعمل في التدفئة والحمامات العامة لتدفئة المياه وكذا صناعة السفن وغيرها من الاستعمالات المختلفة كالبناءات العمومية²، وتعتبر سلعة الخشب من بين السلع التي شملها قانون دقلديانوس في سنة 301م³، الخاص بتحديد حجم المبادلات التجارية المسموح بها في سلعة من السلع بالنسبة لتاجر الواحد، ويبدو أن الهدف وراء هذا القانون هو محاربة طغيان التجار الكبار الذين يمارسون الاحتكار والمضاربة على السلع فتظهر الأرقام بعض هذه النقاط المذكورة في مرسوم دقلديانوس الخاصة بالخشب:

- خشب التتوب(السنوبر): الحد الأقصى المسموح به هو 50 ذرعا.
- خشب البلوط: الحد الأقصى المسموح به هو 14 ذرعا، 68 بوصة مربعة.
- خشب الدردار: الحد الأقصى المسموح به هو 14 ذرعا طولاً على 48 بوصة مربعة⁴.

وأما تجارة الثروات المنجمية من حديد، نحاس، فضة وذهب فقد كانت روما تستورد معظم إنتاج إفريقيا من الذهب حتى أصبحت السوق الدولية للمعادن على حسب تعبير أحد المؤرخين: «إنها وجهت نحوها أنهار من الذهب، والفضة، وأصبحت بموجب ذلك ولقرون

¹ حارش، م، المرجع السابق، (التطور السياسي)، ص. 203.

² حارش، المرجع السابق، (التاريخ المغاربي القديم)، ص. 209.

³ صندوق ستي، المرجع السابق، ص. 328.

⁴ صندوق ستي، المرجع نفسه، ص. 328. عن الخشب أنظر بشاري، م، المرجع السابق، ص. 203.

عديدة، السوق الدولي للمعادن»¹، بحيث كان أرباب الأعمال الرومان يولون اهتماماً خاصاً بهذه المواد النفيسة التي تعتبر أفضل وسيلة لبلوغ الثراء.

وتجدر الإشارة إلى أن الرخام الإفريقي كان من أشهر ما استورد إلى روما نظراً لجودته العالية، نذكر بالأخص رخام مناجم شمتوا الذائع الصيت إلى حد اعتبارها من طرف بلين أنها أروع منتجات إفريقيا إلى جانب حيواناتها المفترسة²، والمعروف عن الرخام الإفريقي جودته وألوانه المختلفة وبالتالي قيمته السوقية المعتبرة، فأصبح الرومان يتهافتون عليه لتزيين الفيلات في روما، كما ازدهرت ظاهرة بناء التماثيل الممجدة لعائلتهم، فانتشرت المحاجر الخاصة بها وأصبحت لكثرة الطلب عليها أحد أكثر المداخل المهمة بالنسبة للدولة الرومانية من الضرائب النقدية التي فرضت عليها، وحقق أرباح طائلة لتجار الرومان والأفارقة.

- **تجارة النبيذ:** عرفت المقاطعات الإفريقية صناعة النبيذ كما سبق وأن أكدناه كما عرفت عدة أنواع من النبيذ كالنبيذ الممتاز، والأبيض، والعادي، والمطهي، خاصة بعد أن استفادت هذه الزراعة من قانون مانكيانا فعرفت توسع كبير في المساحات المستغلة للكروم، فانتشرت المعاصر المخصصة لدعس العنب في كل مناطق شمال إفريقيا بحيث أصبح من أكثر المواد شحنا نحو روما، وباعتراف المؤرخين القدماء وعلى رأسهم بلين يعتبر النبيذ الإفريقي ذو جودة عالية ولا يوجد أحسن منه إلا نبيذ جزيرة كريت³، فكان مطلوب بشدة في روما وصل به الحال إلى إشادة الشعراء به فيقول المؤرخ كولوميل عن العنب النوميدي « عندما تريد بيع العنب، فيجب الحصول على العنب الأرجواني ذي الحبات الكبيرة الذي يأتي من ليبيا، ويجب خاصاً غرس كروم نوميديا»⁴.

¹ سلفيولي (G) Salvioi، ص. 35، نقلاً عن شارن شافية، المرجع السابق، ص. 162.

² شارن شافية، المرجع نفسه، ص. 160.

³ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 120.

⁴ حارث، المرجع السابق، (التطور السياسي)، أنظر التهميش رقم 97، ص. 204.

ومن بين الأمور التي ساعدت تجارة الخمر على الازدهار هو الثقافة الرومانية التي تتعدد فيها المناسبات الدينية بحيث لا تخلوا حفلاتهم من الخمر، وصل بها الحد إلى التقديس فأطلقوا عليه اسم المشروب المقدس ووضعو له يوم احتفال خاص به، هو اليوم الموالي لـ 19 أوت من كل عام، فكان يستعمل في المعابد الرومانية والمراسيم الجنائزية والأغراض الطبية ويعتقد أن للنبيذ الإفريقي مكانة خاصة بحيث أن الآلهة الرومان يرفضون استعمال الخمر الإغريقي مثلا في معابدهم بحجة اختلاطه بماء البحر¹ فأطلقوا على النبيذ الإفريقي تسمية (Passum D'Afrique).

تركت لنا الآثار المتواجدة في الموانئ الإفريقية والرومانية من الأمفورات والجرار ما يؤرخ لنا لازدهار تجارة الخمر الإفريقية نحو روما وهو كذلك من خلال خواتم مدينة توبوسكتوا (Tubusuctu) التي وجدت في الجرار²، وكذلك التي وجدت في هضبة تستاسيو قرب أوستيا، وكذلك ميناء سالداي في موريطانيا القيصرية³، كما عثر على أثر اسم أحد أعضاء تجار الخمر قرب مدينة سوسة والذي كلف على ما يبدو لسهر على استيراد الخمر الإفريقي إلى أوستيا⁴، كما تظهر لنا الأمفورات والنقوش الأثرية والفسيفساء نشاط تجارة الخمر نحو روما من المقاطعة الإفريقية، وقد نجازف بالقول أن النبيذ أخذ مكانة هامة جدًا في الاقتصاد التجاري بين إفريقيا وروما فرما كان في المرتبة الثالثة من حيث القيمة الاقتصادية والغذائية بعد الحبوب والزيت خاصة أن الشعب الروماني كان مولع به إلى حد التقديس.

وإلى جانب كل ما ذكرناه من المواد التي ازدهرت تجارتها مع روما فهناك سلع أخرى وإن كانت بكميات قليلة وذات أهمية أقل وأغلبها موسمية كالخضر والفواكه والكماليات الأخرى

¹ نادية عون، المرجع السابق، ص. 104.

العربي عقون، المرجع السابق، ص. 120.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 202.

³ نادية عون، المرجع السابق، ص. 105.

⁴ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 201.

كالثروة المائية من اسماك ومرق السمك، ووسائل الترفيه كالتماثيل والحيوانات المخصصة للتربية كالطيور الجميلة والحيوانات الصغيرة وبعض أنواع الحلي الراقية وأدوات الزينة للنساء.

أما الصناعة النسيجية والفخارية رغم ازدهارها في إفريقيا فإن تجارتها لم تكن كذلك بنفس النشاط مقارنة بالمنتجات الأخرى، والسبب راجع إلى كون مصانع النسيج والفخار في إيطاليا كانت أكثر تطورا من نظيرتها الإفريقية وبالتالي كانت مكتفية ذاتياً وذات جودة عالية، ما جعلها في غنى عن السلع الإفريقية وإن حدثت استثناءات فهي قليلة وهو السر في عدم حديث المؤرخين عنها بنفس الهمة التي عرفتتها تجارة السلع الأخرى.

نخص بالذكر هذه السلع قليلة الاستهلاك أو الموسمية، من الفواكه الإفريقية خاصة الرمان والتفاح التي اشتهر في أسواق روما والذي أطلق عليه تسمية (Mala Punica) بحيث تغنى بها الشعراء الرومان نظرا لجودته العالية وكذا الرمان الذي سمي (Mala granala) وكذا عنب المائدة ذات الشهرة العالية خاصة ذوات اللون الأرجواني كما سبق أن ذكرناه سالفاً، وكذا عنب (Namisiana) الشهيرة بإنتاج عنب المائدة ذات جودة عالية بلون مذهب خلدت في الفسيفساء وهي نوع من الموسكي¹، وبنفس الشهرة كان التين الإفريقي شديد الرواج في كل ربوع المتوسط، ولعلنا نتذكر الحبات التي اصطحبها معها كاتون الأكبر إلى روما، في مسعاه لتدمير قرطاج فكان مطلوب بكثرة في السوق الرومانية².

وإلى جانب ما ذكرناه حول التجارة الخارجية بين المقاطعة الإفريقية وروما والتي اتسمت إلى حد كبير بظاهرة التصدير وليس الاستيراد والتي لم تكن منعقدة تماماً، إلا أنها قليلة جداً لأسباب كثيرة أولها أن الرومان اعتبروا المقاطعة الإفريقية مقاطعة استغلال وبالتالي قاموا بنقل خياراتها إلى إيطاليا إلى حد جعل من سكانها أشباه العبيد في أرضهم، فلم تكن لهم

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 104.

² حارش، المرجع السابق، ص. 205.

القدرة على استيراد السلع من الخارج، وحتى عندما تطورت المنطقة وعرفت الازدهار بعدما استقر فيها الرومان وبنوا المدن وحققوا قسطاً من الرومنة، فإن عملية الاستيراد لم تزدهر لأن معظم السلع الحيوية كانت تنتجها الأرض الإفريقية، إذا استثنينا السلع المتعلقة بالصناعة الزجاجية كالمصاييح، أضف إلى ذلك أن الأرض الإيطالية أصبحت عاجزة عن تحقيق الاكتفاء في معظم السلع الكثيرة الاستهلاك خاصة الفلاحية منها، كما أن ما ساعد فعلاً في تنشيط التجارة الإفريقية هو حصول الرومان على معظم المنتج الذي يبعث إلى روما مجاناً عن طريق الضرائب المفروضة على المنتجات الإفريقية فيما عرف بالأثونة.

بالرغم من الأهمية البالغة لموضوع التجارة الداخلية التي كانت تمثل النشاط الموازي لتجارة الخارجية ودور الأولى في ازدهار الثانية، من خلال توسيع شبكات الطرقات ووسائل النقل البرية التي سمحت بسهولة وصول السلع إلى الموانئ المخصصة لتجارة الخارجية فإن طبيعة موضوعنا لم تسمح لنا بالحديث عنها رغم النشاط الذي عرفته خاصة في أواخر القرن الثاني الميلادي وبداية القرن الثالث الميلادي، المتزامن مع الرخاء الاجتماعي الذي شهدته المقاطعة الإفريقية.

خلاصة القول إن المقاطعة الإفريقية كانت خزان لسلع بالنسبة لروما وإن كان ذلك على حساب سكانها، وبهدف تحقيق استمرارية هذا النشاط الحيوي في حياة الأمة الرومانية قامت السلطات بتطوير شبكة من الطرقات البرية وتدشين الجسور والموانئ وبناء الأساطيل القادرة على نقل المؤن إلى روما.

رابعاً: الطرق والمواصلات:

تطلب الوضع الاقتصادي الخاص للمقاطعة الإفريقية بالنسبة للرومان المهتمين باستغلال الخيرات الإفريقية إلى أقصى حد ممكن إلى توفير وسائل النجاح لاستثماراتهم، وأولى هذه الوسائل هي الطرق ووسائل النقل، التي تمكّن من نقل السلع والعباد من المزارع إلى الموانئ

ومنها تشحن على ظهر السفن المتجهة إلى روما، ولا يخفى لأحد الدور الشامل الذي تلعبه الطرق في تنشيط الاقتصاد بصفة عامة، والتجارة بصفة خاصة قديماً وحديثاً، فكلما ازدادت الطرق والمرافئ الخاصة بنقل واستقبال السلع كان للاقتصاد شأن عظيم خاصة في الفترة القديمة التي لم يكن من سبيل آخر للتنقل سوى الطرق البرية والسفن.

وقد اهتم الرومان بشق الطرق البرية في إفريقيا خاصة أن المنطقة تفتقر للأنهار والبحيرات التي لو وجدت ستكون بديل لنقل السلع وأكثر أمناً من الطرق البرية، ولتشجيع العملية الاقتصادية وحمايتها من المجرمين وقطاع الطرق الذين يعتبرون أكبر تحد لها، حاولت السلطات السياسة إصدار قوانين صارمة ضد المسلحين (Grassatiris) واللصوص (Expilatoris)¹، فكانت عقوبة السطو على مصالح التجار واعتراض سبيلهم شديدة جداً وصلت حد إطعام الحيوانات المفترسة بالمتهمين، الأمر الذي يظهر لنا القيمة الاقتصادية لهذه الطرق، وربما لم يختلف الوضع كثيراً في أعالي البحار بحيث جندت روما أساطيل كبرى بهدف حماية القوافل التجارية الحاملة للبضائع الإفريقية إلى روما، وخير مثال على ذلك حملة بومبي الأكبر ضد القراصنة في المتوسط (Pompeius Magnus) سنة 76م، إذ جند عدة أساطيل لهذا الغرض من ميناء، رافانا (Ravenne)، بالإسكندرية وسليس² (Seleucia).

وقد كانت نتائج هذه الحملة ضد القراصنة ذات تأثير على الحياة التجارية والاقتصادية الرومانية وصلت حد تخليد بلوتارك لها بقوله: «لقد استطاع بومبي ملأ الأسواق بالحبوب والبحر بالسفن»، وبذلك استطاع تأمين التجارة في المتوسط وأصبحت روما من جديد سيادة البحار³.

¹ شارن شافية، المرجع السابق، ص. 226.

² شارن شافية، نفسه، ص. 227.

³ المرجع نفسه، ص. 228.

يظهر من خلال هذه السياسة الرومانية، الذهنية الاقتصادية التي كانت تسيطر على السياسة الرومان حسب تعبير شنييتي، إذا كان همهم الوحيد هو توفير شروط نجاح التجارة التي لم تكن ممكنة في غياب الطرق التجارية البرية والبحرية، إما نتيجة لانعدامها أو لتهديد القرصنة واللصوص، بالإضافة إلى الزخم الذي تضيفه خاصة الطرق البرية على الحياة الاقتصادية بما توفره من راحة وسهولة التنقل بالنسبة للفلاح والتاجر والسلع التي تجد طريقها إلى الموانئ، في هذا الصدد يقول كلومال (Columelle): «إن ذلك يسهل على صاحب الأرض التنقل بين الحين والآخر في أرضه دون أن يخشى صعوبة الطريق، ثم يسهل عليه مهمة التصدير والاستيراد»¹.

وكما هو الحال في زمننا فإن الأراضي التي تطل على طرق المواصلات دائما ما تكون ذات شأن كبير لأسباب التي ذكرناها، وكانت كذلك في أواخر القرن الأول ق. م إذ يقول فارون (Varon) في سنة 36 ق. م: «إن مجاورة الأرض الزراعية لطريق صالحة لسير العربات من شأنه أن يرفع كثيرا من قيمتها»²، الأمر الذي فرضته الحقيقة الاقتصادية في المقاطعة الإفريقية نظرا لأهميتها القصوى لسياسة الرومان ومن المنطقي أن يمارس كبار الملاك ورجال الأعمال الضغط على المسؤولين السياسيين لشق الطرقات وبناء الموانئ لتسهيل أعمالهم، وهذا دون الحديث عن الضرورة العسكرية التي تمثلها الطرق والمواصلات بالنسبة لقوة احتلال هدفها السيطرة على الأراضي وتوفير الإمدادات العسكرية في حربها ضد المقاومة الإفريقية.³

أما الاتجاهات الرئيسية للطرق، فغالبا ما يحددها عاملان رئيسيان هما مناطق تواجد الأراضي الزراعية الكبرى، وكذلك مناطق تواجد الموانئ الرئيسية فكانت الطرق تربط بينها بشكل رئيسي وتتخلل هذه الطرق الكبرى فروع على طول المسافة الفاصلة بينها، وكنبذة عن

¹ شنييتي، م، المرجع السابق (التغيرات الاقتصادية...)، ص. 60.

² شنييتي، م، نفسه، ص. 60.

³ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 129.

هذه الطرق والموانئ نحاول التطرق باختصار لأهم أنواع الطرقات البرية والموانئ في إفريقيا الشمالية في الفترة الأولى من الإمبراطورية.

- **الطرق البرية:** تعتبر الوسيلة الوحيدة للتنقل إلى الأراضي الداخلية في غياب أنهار صالحة للملاحة وبالتالي اهتم بها كثيرا الرومان وإن لم تكن من اختراعهم بحيث تواجدت الطرق البرية في المنطقة منذ الأزل، وربما طورها الرومان المعروفين بالتطور الكبير في الأعمال الهندسية في شق الطرقات وقنوات المياه ويمكن لنا تصنيف هذه الطرق إلى:

- **الطرق العسكرية**

- **الطرق العامة.**

- **الطرق التجارية:** والتي تنقسم بدورها إلى الطرق رئيسة والطرق الثانوية¹.

الملاحظ أن هذه الطرقات الرئيسية شملت مختلف المناطق المنتجة للثروات الزراعية أو المنجمية بحيث قامت بربطها بالمرافئ والموانئ الساحلية وأهم هذه الطرق نذكر منها:

- **قسنطينة :** اعتبرت عاصمة المقاطعة واحد أهم المراكز السكنية، وذات أهمية سياسية واقتصادية، وبالتالي انطلقت منها ثمانية طرقات رئيسية في اتجاهات مختلفة².

- **طريق تيفاست نحو هيبون.**

¹ شارن شافية، المرجع السابق، ص. 229.

² المرجع نفسه، ص.

- الطريق الممتدة من تفاست مروراً بكل من بيكوس عين زوي، ماسكولة وتوشين، تازولت، مروانة زراي وصولاً إلى اللّيمس الروماني، ويبدووا ذوا أهمية كبرى فهو ازدواجي الاستعمال، للإغراض التجارية والعسكرية.¹
- طريق طنجة وليلي (volubili)².
- طريق بجاية دلس.³
- عنونة سكيكدة.⁴
- طريق سوق الغزلان.⁵
- طريق سطيف- بجاية شمتو.⁶

فهذه الطرق ماهي إلى نموذج للآلاف الطرقات الرئيسية التي عبرت الأرض الإفريقية في كل الاتجاهات، والملاحظ أن معظمها تنتهي عند المدن التي تحتوي على الموانئ إذ تستقبل هذه الأخيرة خيرات البلاد، وعلى سبيل الذكر كان ميناء هيبو ريجيوس (Hippo Rejius) يستقبل قمح قالمة والزيت المادوري⁷، كما يستقبل ميناء قرطاجة غلال سهول مجردة وزاما في السهول الكبرى، وهو حال ميناء سكيكدة (رويسكاد) الذي كان يستقبل غلال السهول الشرقية من قسنطينة وتمقاد وغيرها من المدن القريبة، ونفس الحال في المناطق الأخرى الساحلية الوسطى والغربية التي لعبت الدور المماثل في نقل كل ما هو صالح إلى الموانئ، حيث تنتظره السفن للإبحار به نحو روما، فكانت السلع الإفريقية من قمح، زيت، عبيد، وكل ما تجود به الأرض يشحن عبر الطرقات أولاً على الأحصنة والثيران التي تجر العربات نحو

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 229.

² Louis Chatelaeu, le Maroc des romains étude sur les centres antiques de la Maurétanie occidentale, Ed, de bocard, paris, 1944, P26.

³ شارن شافية، المرجع السابق، ص. 230.

⁴ المرجع، نفسه، ص. 230.

⁵ المرجع، نفسه، ص. 231.

⁶ المرجع نفسه، ص. 231.

⁷ العربي عقون، المرجع السابق، ص. 130.

الموانئ، ومن هناك بالمراكب البحرية، ولنا أن نستدل بالطريق التي أنشأت خصيصًا لنقل رخام شمتوا بأمر من هدریان سنة 129م، والذي يربط مناجم رخام شمتوا بميناء ثابراكا.¹ وجدیر بالذكر أن الطرق البرية الرومانية في المقاطعة الإفريقية كثيرا ما دعمت بالمرافق الضرورية والنصب التوجيهية لأداء وظيفتها ومساعدة المسافرين، كالجسور، عيون الماء، البريد العمومي (cursus publicus)، محطات المداومة (mansio) محطات الربط المخازن، الحانات، المقاهي وأبراج المراقبة² لتعزيز الأمن في الطرق خاصة الرئيسة منها، وهذا أمر منطقي باعتبار أن الأمن يمثل الركيزة الأساسية في تنشيط الحياة الاقتصادية وإغواء المستثمرين في كل الحضارات والأزمنة.

- الموانئ:

تظهر خريطة الطرقات التي تربط الموانئ الإفريقية بالمناطق الإنتاجية الكبرى والمناجم والقواعد العسكرية في الأراضي الداخلية، الدور الذي لعبته هذه الموانئ في التجارة الخارجية باستقبال ثروات أراضي المقاطعة الإفريقية وشحنها على ظهر السفن إلى ميناء أوستيا الخاص باستقبال واردات إفريقيا³.

وأهم هذه الموانئ:

- ميناء هييون (عنابة) الذي يشحن منه قمح وزيت تقاست.

- ميناء سكيكدة الذي تشحن من حبوب سهول قسنطينة.

¹ المرجع نفسه، ص. 130.

² نفسه، ص. 134.

³ شنييتي، م، المرجع السابق، ص. 61.

- ميناء بجاية الذي تشحن منه زيوت واد الصومام فكانت آثار هضبة توبوسكتو من جرار وأمفورات خاصة بنقل الزيت والنبيد عبر هذا الميناء إلى روما خير دليل على النشاط الذي كان يعرفه ودوره التجاري¹.

وعلى غرار الطرقات احتوت الموانئ الإفريقية على طول الساحل المتوسطي من ميناء قرطاجة إلى موريطانيا القيصرية على مخازن (Horri) مرافق خاصة ومخازن الحفظ ومرافق الخدمات المختلفة التي يمكن أن يتصورها المرء، مثل الحانات ومراكز إقامة وورشات متنوعة ومرابط الحيوانات، وخالصة القول كل ما بإمكانه مساعدة التجار على أداء عملهم بصفة جيدة².

خامسا: الضرائب: نهض المهندسون الرومان بعملية مسح الأراضي رغم صعوبتها، فقد نجحوا في فرض قوانينهم على الطبيعة التي قاموا باحتلالها في المقاطعة الإفريقية إذ أصبحت عملية ممنهجة في كل خطواتهم كما أسلفنا ذكره، ولكن الهدف المبطن من وراء هذه العملية ليس فقط الاستغلال إلى أقصى الحدود للإمكانيات تلك الأرض، وإنما الهدف منها هو تسهيل عملية إحصاءها، ومن ثم فرض الضرائب عليها وعلى منتجاتها، وبـل تعدت ذلك إلى إحصاء الناس، وقد سجل كل شيء بدقة بداية من أسماء العقارات وأماكن تواجدها والطبقة الاجتماعية لصاحب الأرض حتى يتم تقسيم الضريبة التي تفرض عليها³.

فكانت الضريبة إلزامية على الجميع تقريبا، إذا استثنينا بعض الحالات النادرة فكان الهدف الشاغل لسياسة الرومان هو ملئ خزائن الدولة، وصلت في الكثير من الأحيان إلى حد الإرهاق الشديد للسكان خاصة في الحالات التي فرضت فيها الضرائب الإضافية نتيجة عوامل طارئة، فكانت الضرائب بكل أنواعها ولا تزال إلى اليوم الركيزة المالية لخزائن الدول،

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 198.

² بشاري، م، المرجع نفسه، لمزيد من المعلومات حول الموانئ أنظر، ص. 252، 253.

كامبس فابرا، المرجع السابق، ص. 108.

³ دليلة يورني، المرجع السابق، ص. 28.

لذلك أولت الدولة الرومانية اهتمام خاص بها، بداية من إحصاء الثروات التي تشملها الضرائب انتهاء بتسخير إمكانيات الدولة المادية والبشرية في جمعها.

وهو ما يظهر الذهنية الاقتصادية التي كانت تسيطر على المهتمين بالسياسة الرومانية على ما حد تعبير شيتي، وإذا كانت هذه الضرائب غير واضحة التقدير والطرق التي تفرض بها في الفترات الأولى من التواجد الروماني نظرا لانعدام المصادر التاريخية التي تحدثنا عليها، فإن الواضح هو وجود تلك الضرائب منذ سقوط الدولة القرطاجية، وربما استعان الرومان بالنظام الضريبية المحلية، إما المفروض من قرطاج على رعاياها أو المعمول له في الممالك النوميديّة، ولا نستبعد أن الرومان قد لجؤا إلى مثل هكذا نظام لتفادي ردة فعل عنيفة من طرف السكان، لكن المفروض منه هو أن هذه الضرائب ونظام جبايتها تطور مع مرور الوقت خاصة في أوائل العهد الإمبراطوري فيما عرف بإصلاحات أغسطس الجبائية، التي حاولت التقليل من الآثار السلبية لنظام السائد قبله، والذي وضع خزائن الدولة في موقف لا تحسد عليها، نتيجة معطيات كثيرة دفعت مساعدي الإمبراطور إلى فرض إصلاحات هامة على النظام الذي يضمن الطعام والاستقرار للإمبراطورية المترامية الأطراف، خاصة مع تناقص الإنتاج الفلاحي وتراجع القيمة النقدية للعملة وفشل نظام الجباية الذي كان قد كلفت به شركات خاصة سميت ببوليكاني (publicani¹)، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تأزم الوضع بسبب عدم امتثالها للقانون وكذا سطوها على جزء من الضريبة العينية بغير وجه حق، فتذمر السكان من تعسفهم الأمر الذي انتهى في النهاية إلى إعفاءهم من هذه المهمة وتولت الدولة جمع الضرائب بنفسها.

تعتبر ضريبة الأنونة والضريبة العسكرية أهم ما فرض من على المقاطعة الإفريقية، ولكن ضرائب عديدة أخرى فرضت وهو ما نحاول التعرف عليه من خلال أنواع الضرائب:

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص.145.

أنواع الضرائب: فرضت روما ضرائب متعددة على سكان المقاطعة الإفريقية أصليون كانوا أم وافدون، فكل شخص يمتن أي نوع من المهن عليه دفع قسط من إنتاجه كضريبة سنوية وأهم هذه الضرائب:

- **ضريبة العشر: (decumae):** وهي الضريبة التي فرضت وفق لقانون سنة 111ق.م، الخاص بالضرائب المفروضة على الإنتاج الفلاحي، وكما يوحي اسمها فهي عشر الإنتاج 10/1 السنوي المطلوب دفعه كضريبة للخزينة العمومية، وتشمل كل الأراضي والمنتجات دون استثناء وإن اختلفت النسبة المستحصلة والفترة التي توجب فيها دفع الضريبة في حين كانت عشر الإنتاج بالنسبة للحبوب وخمسة بالنسبة للفواكه، لكن الحبوب تفرض عليها الضريبة بداية من السنة الأولى للاستغلال، وهذا معقول لأن الحبوب تزرع وتحصد في نفس العام، أما الفواكه فيتطلب ذلك وقت طويل حتى تبدأ الشجرة بإعطاء الثمار، فكانت ضريبة العشر ضريبة عينية أي أنها تدفع حبّ وليس نقداً، وازدادت أهمية هذه الضريبة خاصة بعد أن أصبح توزيع المؤن مجانياً على الفقراء الرومان، وهو ما دفع الدولة لإيجاد الكميات اللازمة لإطعام شعبها بحيث شملت كل المنتجات الفلاحية تقريباً من قمح، شعير، خمور، زيوت، لحوم ويقول¹.

كانت ضريبة العشر تفرض على العقارات وليس على الأشخاص (tributum soli)² فتغيرت النسبة المستحصلة من سنة إلى أخرى حسب وفرة المنتج من عدمه، ما تسبب في أزمات كبرى في السنوات العجاف، ولذلك لجأ الرومان إلى قانون (hieron) الذي يجبر الفلاح بالتسريح مسبقاً بالمساحة التي سيزرعها ونوع المنتج الذي سيزرعه فيتم تقييم النسبة

¹ يورني، المرجع السابق، ص.22.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص.217.

ويدفعها الفلاح في نهاية الموسم بغض النظر عن المنتج الذي تحصل هو عليه¹، وبذلك ضمنت روما ضرائب عينية مستقرة رغم تدهور المنتج في بعض السنوات.

- **الضريبة العسكرية:** كان الجيش الروماني المتواجد على أراضي المقاطعة الإفريقية يتم تمويله بالضرائب العينية الموسومة بالضريبة العسكرية (Annonae Militaris) ، التي فرضت بداية من عهد الإمبراطور سبتموس سيفروس (Septime Sévère)²، ويعتبرها المؤرخين من الضرائب التي أضرت كثيرا بالمواطنين، فكان عليهم تقديم مختلف المواد الغذائية للجيش التي تمثل كذلك جزءا من رواتبهم³، وغذائهم اليومي ولحيواناتهم وكل ما يساعدهم على تنفيذ مهمتهم بسلاسة، والتي كان السكان مجبرون على توفيرها كلما كان الجيش في حاجة إلى ذلك، ولضمان عدم تهرب السكان من هذه الضريبة المرهقة أعطيت لها صيغة الضريبة الجماعية، أي أنها تفرض على الجماعة فإذا تخلف أي فرد في تسديدها يفرض على جيرانه دفعها، بالتالي اجبر ذلك السكان على الوشاية ببعضهم البعض، لتفادي الدفع في مكانهم⁴، ولنا أن نتصور حالة هؤلاء المزارعين والقرويين الضعاف الذين فرضت عليهم أعباء زادت من محنتهم، خاصة في فترات الحرب التي تفرض على الجيش الابتعاد عن مراكزه ومخازنه وبالتالي الاعتماد الكلي على السكان.

وبالإضافة إلى هاتين الضريبتين ذات الأثر البالغ على السكان الأصليين والرومان في المقاطعة الإفريقية، فإن الدولة الرومانية لم تكتفي بهذا القدر بل فرضت ضرائب أخرى متعددة وذات أهمية متفاوتة نحاول التطرق إليها باختصار:

¹ يورني، د، المرجع السابق، ص.22.

² شينتي، م، ب، المرجع السابق، (التغيرات الاقتصادية..)، ص. 130.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 225.

⁴ شينتي، م، المرجع السابق، ص. 130.

- **ضريبة التاج:** وهي عبارة عن هدية يقدمها السكان في المقاطعات بمناسبة تحقيق الجيش الروماني لانتصار مهم، وإن كانت في بداية الأمر إرادية، مع مرور الوقت أصبحت ثابتة¹، وفرضت في الأساس على الطبقة الميسورة من المجتمع دون الفقراء منهم.

- **ضريبة المهزومين:** تعتبر من أقدم الضرائب التي فرضت على الأفارقة ويدفعها المقاومون للتوسع الروماني بعد هزيمتهم، وأُعفيت منها المناطق التي حالفت الرومان في المنطقة كمدينة (libiray civita)، فيما صنفت بقية الأراضي بأنها أراضي الأعداء المهزومين (deditici) وبالتالي وجب على سكانها دفع الضريبة².

- **ضريبة البريد العمومي:** هي الضريبة التي فرضت على وسائل نقل الضرائب المختلفة من الدواب المملوكة لسكان المقاطعة المجبرين على تقديم دوابهم وأعلاف الأحصنة والثيران المخصصة لنقل الأنونة وكل ما يجمع في المقاطعة، ويتم شحنه إلى الموانئ المكلفة بدورها بنقله إلى روما، وتعددت هذه الضريبة من العينية في أول الأمر لتضاف إليها ضريبة نقدية، ولكن هذا كان في فترة متقدمة من الإمبراطورية والتي فرضت فيها تقديم جواد من طرف كل مزارع إفريقي على مساحة معينة من الأرض المستغلة وهو ما عرف لاحقاً بضريبة المركوبات³.

بالإضافة إلى هذه الضرائب نجد:

- ضريبة على الأرض حسب خصوبتها وجودتها.

- تقديم حيوانات النقل للبيت الإمبراطوري.

- ضريبة على المعادن والمناجم.

¹ يورني، (د)، المرجع السابق، ص.35.

² شينتي، م، المرجع السابق، ص.62.

³ شينتي، م، المرجع نفسه، ص.137.

- ضريبة على التزوّد بالمياه.

- ضريبة على الحرف التجارية...¹.

- ضريبة العبور.

- ضريبة الأربعة²

- جمع الضرائب:

كان البريتور (*prétoire*) هو الشخص المسؤول عن الضرائب في إفريقيا الشمالية، وهو مواطن سام، ويساعده أعضاء محاسبون (*numeratti*)³، وأعوان قضائيون، وربما كان هذا في الفترة المتقدمة من تسيير الضرائب الإفريقية، بحيث كان في أول الأمر قد كلفت مؤسسات خاصة تسمى بـ: (*publicani*)، وهي المفوضة بجمع الضرائب بعد تقدمها بعرض في المزاد العلني لمدة خمسة سنوات وفقاً لشروط معدة مسبقاً (*locatio lensori*)⁴ فتنوب المؤسسة الفائزة بالمزاد عن الدولة في عملية جمع الضرائب، لكن هذا النظام عرف انحراف خطيراً بالنسبة للسياسة الرومانية في المنطقة، إذ أصبح أعوان هذه المؤسسات يستولون على نسبة من الضرائب دون وجه حق، وهو ما وضع خزائن الدولة في وضع محرج بالإضافة إلى أثقال كاهل السكان بمطالبتهم بضرائب غير المقررة في القانون⁵، هذا الأمر أدى بهم في النهاية إلى التمرد.

ونتيجة لهذه التجاوزات والتي أصبحت عبئاً على الإدارة الرومانية تم التخلص من تلك المؤسسات الخاصة بموجب تشريعات جديدة نقلت هذه الصلاحيات كلياً إلى الإدارة المدنية

¹ العربي عقون، المرجع السابق، ص.147.

² بورني، د، المرجع السابق، ص.51، 53.

³ خنيش، ع، المرجع السابق، ص.114.

⁴ بشاري، م، المرجع السابق، ص.233.

⁵ المرجع نفسه، ص. 233.

الرومانية، وجعلت بموجبها عملية جمع الضرائب من اختصاص المسؤولين الرسميين دون غيرهم، ولكن هذا لم يغير من وضع القهر الذي عان منه الأفارقة على حد تعبير بشاري، بحيث استمرت حالة اللاقانون في جمع الضرائب إلى فترات متقدمة والتي كبدت السكان خسائر فادحة لم تترك لهم ما يقتاتون عليه، الأمر الذي دفعهم للتفكير في الهروب من مزارعهم لتفادي الضرائب والمعاناة.

وقد كانت السنة الجبائية تبدأ في الأول من شهر مارس لكل سنة¹، ومن المفترض أن يدفع الثلث الأول من الضرائب المستحقة قبل نهاية شهر جويلية وإن اختلفت وضعية السكان في دفع ضرائبهم والمدة التي فرضت عليهم، بحيث يجد الوكلاء الإمبراطوريين ورجال الطبقات المحمية تسهيلات وتأخيرات في الدفع لكن هذا لا يعني إلغاؤها.

اعتبر المؤرخين الضرائب الرومانية المفروضة على المقاطعة الإفريقية بمثابة تنويع لسياسة الاقتصادية المتبعة فيها، إذ استغل الرومان إلى أقصى ما يمكن إمكانات الأرض والإنسان الإفريقي، وصلت حد لا يطاق وهو ما نلاحظه في شكاوي السكان من هذه الضرائب ومراسلتهم للإمبراطور لمرات عديدة، فكان نتيجة ذلك إصلاحات جبائية في القرن الثالث وإصدار تشريعات منظمة لضرائب، لكن الوضع على ما يبدو لم يتغير في أرض الواقع بالنسبة لسكان إفريقيا الشمالية، الذين أصبحت أراضيهم المطمورة التي تطعم الرومان بحيث أصبحوا ذو حساسية شديدة اتجاه المؤن الآتية من إفريقيا وربما ترتبط بها جزئياً أو كلياً وضعيتهم السياسية والاجتماعية، وصلت درجة استصدار مجلس الشيوخ الروماني تحذيراً شديد اللهجة من محاولة توجيه السفن الحاملة للأنونة الإفريقية إلى مواقع أخرى غير مدينة روما مهما كانت الأسباب².

¹ شنيطي، م، المرجع السابق، ص.140.

² شنيطي، م، المرجع السابق، ص.137.

وإن كان هذا الوضع في أواخر القرن الرابع ميلادي فهذا يؤكد مدى تعلق الرومان بالمقاطعة الإفريقية في غذائهم، وربما زاد أكثر مع مرور الوقت بعد قرون من الاستغلال وتحصيل الضرائب التي سمحت لهم بالعيش من خيرات الشعوب المنهوبة، ذلك من خلال سياسة القهر والتعجرف والظلم الذي نالت المقاطعة الإفريقية النصيب الأكبر منه باعتبارها تمون روما لمدة ثمانية أشهر في السنة بالقمح خاصة بعد تحويل منتج مصر من الحبوب إلى مدينة القسطنطينية، عاصمة الرومان في الشرق.

الفصل الثالث

السياسة الاقتصادية الرومانية في مصر

المبحث الأول: مصر في عهد البطالمة

المبحث الثاني: مصر ولاية رومانية

المبحث الثالث: النشاط الاقتصادي في مصر تحت الحكم الروماني

المبحث الأول: مصر في عهد البطالمة

أولاً: الاقتصاد المصري في عهد البطالمة:

كان لموت الإسكندر الأكبر الأثر على جميع المناطق الواقعة تحت إمبراطوريته التي امتدت فوق ثلاث قرات، أوروبا، آسيا وإفريقيا، بالخصوص مقاطعة مصر التي اعتنى بها نظراً لتاريخها العريق ونهرها الكبير الذي وهب مصر الخيرات، ومهما كان فإن أمر خلافته وإن استعصى في البداية، إلا أن مصر أصبحت من نصيب أحد مقربي الإسكندر وهو بطليموس الأول¹، الذي انفرد بالسلطة في الولاية المصرية وحاول قدر الإمكان تحقيق نمو اقتصادي وعدل اجتماعي.

بدأ بطليموس الأول بتأمين حدودها وتدبير شؤونها، وعلى دربه سار خلفاؤه حتى أصبحت مصر في عهد بطليموس الثالث في أوج قوتها، بحيث امتدت إلى فلسطين وقبرص، سوريا، وهو الشيء الذي يظهر لنا قوة مصر العسكرية التي لا يمكن أن تنشأ إلا من قوتها الاقتصادية وترابطها الاجتماعي الذي حققه الحكام البطالمة، والسر في هذا هو حسن الإدارة واستحداث نظم مالية واقتصادية جديدة اختلفت عما كانت عليه في عهد الإسكندر وما قبله، ولم يكن ذلك ممكناً إلا في حضور عامل هام ساعد البطالمة في حكومتهم وهو أهم التضاريس الطبيعية المصرية "النيل"، هذا النهر الذي اعتبره هيرودوت "هبة"²، لولاها ما كان لمصر وجود كأمة وكقوة اقتصادية، باعتبار مناخها الغالب هو المناخ الصحراوي الغير المناسب للتطور الاقتصادي.

لذلك فإن أهمية النيل في الاقتصاد المصري، على غرار معظم المجاري المائية الكبرى في العالم، بحيث لعب الدور الأبرز في الاقتصاد المصري الذي يعتمد بشكل كبير على

¹ أبو اليسر فرح، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين الدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، 2002، ص. 40.

² هيرودوت يتحدث عن مصر، ترجمة محمد صقر خفاجة، دار القلم للنشر، مصر، 1966، ص. 74.

النشاط الفلاحي المنتشر على ضفافه، خاصة أن باقي الأراضي المجاورة له عبارة عن صحراء قاحلة، وبالتالي كان المصريين أشد الشعوب تعلقاً بنعمة هذا النهر الذي وفر الماء والأراضي الخصبة، التي تعتبر العمود الفقري لكل نشاط فلاحي قديماً وحديثاً بحيث استغل الفلاح المصري إلى أقصى حد ممكن هذه الميزة وبالتالي نشأة حوله كل الحضارات المتعاقبة من حضارة المصريين القدماء إلى البطالمة والرومان ومصر الحديثة.

فكل شيء متوقف على تقلبات النهر وخاصة فترتي الجفاف والفيضانات التي تميز موسمي النيل، فأما موسم الفيضانات فيبدأ مع حلول موسم الصيف ويستمر حتى الخريف، وهو وراء خصوبة الأرض بفضل الطمي الذي يجلبه السيل، الذي يكسو الأراضي المجاورة للمجرى المائي فبعد انحصار النهر، تبقى تلك الرواسب الغنية جداً والمساعدة لنشاط الفلاحي وهو ما عبر عنه هيرودوت حين اعتبر فلاحي مصر أكثر شعوب العالم حظ في كسب قوتهم، ذلك بعدم بذل أي مجهود في الزراعة نظراً لخصوبة الأراضي ويقول: «... من بين سائر الشعوب الأخرى وباقي المصريين، يجنون ثمار أرضهم بغير مشقة تذكر»، ويشير هنا إلى عدم حاجة المصريين إلى استخدام المحراث لشق التربة ولا لتفتيتها¹، وإنما يكفيهم رمي البذور في الحقل وإطلاق الخنازير لتدوسها لتدخل عميقاً في الطمي وما على الفلاح المصري إلا انتظار موسم الحصاد وجمع الغلال من الحقول بعد درسها، إن حديث هيرودوت هذا حول خصوبة أراضي الطمي ودورها في تسهيل حياة الفلاح المصري وتنشيط عجلة الاقتصاد بصفة عامة من الزرع والتنقل عبر مجراه، إلا أن السمة الظاهرة من خلال هذا الوصف هو المبالغة لأن النهر كما سبق وأن قلنا رغم الدور البارز الذي لعبه في حياة المصريين إلا أن مخاطره لا تقل عن حسناته إذ اعتبر محمد خفاجة، أن معاناة المصريين أكبر بكثير من تصور المؤرخين اليونان والرومان، وذلك لما عانوه من فيضانات

¹ هيرودوت، المصدر السابق، ص. 87، 88.

النيل ومواسم جفافه¹، وهو حال السكان البعيدين عن ضفاف النهر الذين عانوا بشدة من جفاف التربة، إذ يقول هيرودوت « ماذا عساه أن يحدث للمصريين الذين يقطنون هذه البقاع إلا أن يقاسوا مرارة الجوع مادام المطر لا ينزل ببلادهم والنهر لا يستطيع أن يروي حقولهم»².

بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه في تغذية الشعب المصري لما يوفره من خصوبة الأراضي ومياه الرّي، فإن نهر النيل لعب دور هاماً جداً في انتشار نشاط تربية المواشي لتوفر الحشائش على ضفافه على غرار الأغنام، الخنازير والأبقار التي اشتهرت بها مصر ولا تزال، كما وفر للمصريين أسهل طريق للمواصلات والتنقل على متن المركبات باعتباره صالح للملاحة في معظم مجراه، بحيث استغل سكان المنطقة ذلك منذ أقدم العصور وهو ما تبينه النقوش الحجرية والرسوم التي وجدت على الأواني الفخارية لمراكب ذات مجادف، واستخدام المراكب الشراعية الملائمة للملاحة في نهر النيل³، بحيث وجدت آثار المراكب على طول نهر النيل وصلت إلى منطقة النوبة جنوباً على بعد آلاف الكيلومترات على ساحل البحر المتوسط، ما يبين لنا مدى أهمية هذا النهر في تأمين مواصلات سهلة وبعيدة عن أخطار الطرق الصحراوية، ولا شك أن المصريين استعملوا مراكبهم ليس فقط للتنقل وإنما لنقل منتجاتهم وتنشيط تجارتهم أيضاً، فقد وجدت آثار مركبات كبيرة الحجم التي يعتقد أنها استعملت في التجارة النهرية⁴.

وإذا كان هذا حال القدماء فلا نستبعد مواصلة هذا النشاط واستغلال مياه النيل في التنقل وتنشيط القطاع الاقتصادي بكل ما يمكن للفرد أن يتصوره من نشاط حول هذا النهر، الذي وهب الحياة لسكان المنطقة بكونه مصدر أرزاقهم ومواصلاتهم، كما لا نستبعد أيضاً

¹ هيرودوت، المصدر السابق، ص. 87، أنظر التهميش رقم 01.

² المصدر نفسه، ص. 86، 87.

³ صدقي ربيع، المراكب في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1992، ص. 09.

⁴ المرجع نفسه، ص. 10.

استغلال المصريين لنشاط الصيد النهري الذي وفر نسبة كبيرة من الثروة السمكية لسكانه الذين يقومون في الغالب بتجفيفه تحت شمس الصحراء الحارقة، كما سمح النهر للمصريين منذ القدم للوصول إلى الثروات البعيدة التي هم بحاجة إليها إما بالحصول عليها من خلال التبادل التجاري، أو السيطرة عليها بالقوات المسلحة التي استعملت النيل في تنقلاتها، ويخلد لنا التاريخ حادثة بحث المصريين عن الجرانيت في المحاجر الواقعة في إقليم النوبة، إذ يروي قائد هذه الحملة تفاصيل الرحلة التي جاءت على الشكل التالي عند صادق الربيعي: « ثم أرسلني جلالته إلى الفنتين لأحضر لوحة من الغرافيت، قاعدتها وجانبها وكذلك لأحضر أبوابها من الجرانيت...»¹.

نظرًا لما كان عليه حال النشاط الملاحي في عهد الأسرة الفرعونية السادسة، فإن ما لا شك فيه هو تطوره مع الوقت وصولاً إلى العهد البطلمي والروماني بحيث بقي النهر أهم عامل في تطور الاقتصاد المصري في كل جوانبه الزراعي، تربية المواشي، الاستقرار، التجارة، المواصلات، ورغم ما مثله من تحدي للشعب المصري في كثير من المواقف بسبب فيضاناته المدمرة وجفافه الفجائي فإن هيرودوت أحق لأبعد الحدود باعتباره "مصر هبة من النيل".

ثانياً: الوضعية القانونية للأراضي الزراعية في عهد البطالمة: تعتبر مصر منطقة

زراعية بامتياز فأغلبية الشعب المصري يمارسون النشاط الفلاحي بسبب وفرة الأراضي الصالحة لزراعة على ضفاف نهر النيل، ومياهه التي تروي التربة، بالتالي فإن البطالمة حرصوا بشدة منذ وصولهم إلى سدّة الحكم على توجيه النشاط الاقتصادي في مصر حتى يتمكنوا من السيطرة على البلاد والعباد وكانت حياة الأراضي أهم هذه الأمور، ونظراً للوضعية الخاصة التي يتصف بها البطالمة في المجتمع المصري وذلك باعتبارهم خلفاء الفراعنة فإنهم يملكون مصر وما عليها من أرض وعباد واعتبروا مصر ضيعة لهم وسميت

¹ صدقي ربيع، المرجع السابق، ص. 16.

أيكوس (Oikos¹) ومن حقهم استغلالها حسب حاجتهم إليها أو بالأحرى فإن الأراضي المصرية هي ملكية خاصة بالملك البطلمي، فقاموا بالسيطرة على الأراضي الصالحة للزراعة أو إدارتها بتدخلهم في شؤونها بعد أن انتهوا من عملية المسح والتسجيل للأراضي²، العملية التي تساعدهم فيما بعد في تسيير الضرائب وأنواع المنتجات التي يبدو أنهم يتدخلون حتى في نوعية المزروعات التي على الفلاح زراعتها، وذلك حسب تقديراتهم لحاجة الدولة لها خاصة المنتجات الرئيسية الواسعة الاستهلاك مثل القمح، الكتان والزيت.

وبالإضافة إلى ذلك التدخل المباشر فقد قام البطالمة باستصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، التي كانت في الغالب إما مستنقعات على ضفاف النيل وإما أراضي قاحلة بعيدة عن النهر وبالتالي قاموا بإيصالها بقنوات الري، فقد حفظت لنا البرديات المصرية المجهود الكبير الذي بذله البطالمة خاصة في زمن بطليموس الثاني في هذا الاتجاه، وقد نجح إلى حد كبير في هذا المسعى وبالتالي اعتبروا أنفسهم أصحاب هذه الأراضي كما سبق وقلنا، وللسيطرة الكاملة على هذه الأراضي بطريقة إدارية وجدوا أنظمة خاصة بهم وبالتالي تم تقسيمها إلى:

أ - الأراضي الملكية: تظهر لنا النقوش المقدسة الموجودة على جدران معبد إدفو مدى سيطرة الملك على كامل أراضي مصر، بحيث تشير إلى الملك البطلمي "يوارجيتس" الثاني سيديا على كل أراضي حورس وأن مصر هبة من الإله حورس لابنه الملك³، وبالتالي يحق لملك البطالمة السيطرة على كل الأراضي، وتشمل كل الأراضي التي كانت تحت حكم الملوك الفرعنة والتي انتقلت تلقائياً إلى الملوك البطالمة بالإضافة إلى الأراضي التي تركت بور أو لم يكن لها ملاك.

¹ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 91.

² قديم الطيب، التغيرات الاقتصادية في مصر الرومانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2010، ص. 47.

³ لطفي عبد الوهاب يحيى، دراسات في تاريخ مصر عصر البطالمة، مركز التعاون الجامعي، الإسكندرية، 2000، ص

قام البلاط الملكي بتعيين مسيرين عليها وهم عمال الملك، ولنا أن نشير أن الأراضي التي سيطر عليها بالقوة أصبحت أراضي ملكية وهي المعروفة بحق الفتح أي الأراضي المحتلة بالقوة العسكرية، وربما استعملت هذه العبارة بحثاً عن شرعية الملك بطليموس الأول الذي اعتبر نفسه فاتحاً ووصل بالقوة إلى الحكم خلاف للواقع التاريخي الذي يؤكد غير ذلك، بحيث تم تعيينه في اجتماع بابل الذي انعقد بعد وفاة الإسكندر الأكبر كما سبق وأن فسرناه، والمعروف من خلال هذا المبدأ هو حق المنتصر في امتلاك أراضي وثروات أعدائه المهزومين.

كانت معظم الأراضي المصنفة في خانة "الأراضي الملكية" من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة¹، ونفهم من خلال ما وصلنا من معلومات أن الأراضي الخاصة بالملك تقسم أو تستأجر للفلاحين الصغار الذين يقومون بزراعتها مقابل دفع نصيب من المنتج لمالك الأرض، وقد كانت المراقبة شديدة على هؤلاء الفلاحين ولكن لم يكونوا عبيداً وإنما اعتبروا كعمال مستأجرين ولا يملكون حرية اختيار المزروعات أو كميتها ولا بيع المحصول إلا بحضور أعوان الملك الذين يقومون بأخذ المحصول الذي يعود للملك وكذا دفع حق الإيجار السنوي، الدواب، حق المسح، فواتير أخرى ولذلك كان الملك الرباح الأكبر من هذه العملية التي تعود بالفائدة دون عناء يذكر خاصة أن هذه الالتزامات المفروضة على الفلاح تدفع بغض النظر عن استغلال الأراضي من دونها .

يدفع الفلاح ما عليه بشكل دوري أي مع حلول موسم الحصاد لأن أغلب هذه الجباية كانت عينية، وبما أن الفلاح لا يحق له مغادرة الأرض متى يشاء فإن الدولة فرضت مع الوقت عقود إيجار طويلة المدى، فتحوّلت فترة الخمس سنوات المعمول بها، إلى فترات طويلة جداً من العشر أو العشرين سنة، وهو ما يضمن الدخل للملك دون انقطاع ويفرض كذلك على الفلاح المستأجر للأرض استغلالها إلى أقصى حد ممكن ليتمكن من دفع

¹ لظفي عبد الوهاب يحيى، المرجع السابق، ص. 165.

الضرائب المفروضة عليه. وفي نهاية المطاف عادت هذه السياسة بالفائدة على الملك والاقتصاد المصري، في حين أثقلت كاهل الفلاح البسيط الذي دفعته هذه الحالة في النهاية إلى مغادرة أرضه ورفض خدمة الأرض ما أدى إلى اضطرابات خطيرة وتراجع الأراضي الزراعية المستغلة وانهيار الاقتصاد المصري في أواخر العهد البطلمي¹.

ب- الأراضي الممنوحة: وهي قطع صغيرة تم توزيعها في غالب الأحيان على

العناصر اليونانية التي خدمت في الجيش البطلمي، كاعتراف بما قدمته هذه الفئة للدولة البطلمية على شاكلة الأراضي الممنوحة في شمال إفريقيا للقضاء المحاربين في الجيش الروماني، إلا أن هؤلاء اليونانيين لا يملكون سلطة التصرف ولا عقود الملكية لهذه الأراضي وإنما يستغلون هذه الأراضي مادام لم يتقرر إداريا تحتيتها منهم، ويمكن لنا اعتبارها كنوع من الرشوة لأن هذه الأراضي تمنح للفرد بحسب استعداده لخدمة الجيش والدولة وتتنوع منه متى قررت أنه ذو غير فائدة.

سميت هذه الأراضي الممنوح (Kleros) "كليروس"، وغالبا ما كان هؤلاء من الجنود القداماء كما ذكرناه سالف والواضح أن هذه القطع اختلفت مساحتها حسب اختلاف مكانة الجنود ورتبة كل واحد²، وسارت كل القوانين المفروضة على هذه الاقتطاعات والضيعات من تسديد الضرائب، الإيجار، نوعية الزرع المفروضة والخدمات الممنوحة للملك، وإن تغيرت من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر، وذلك اجتهادا من الحاكم لتفادي الأزمات الاقتصادية والتي بدورها غالبا ما تكون سببا في الاضطراب السياسي، لكن حرس الملك على نشاط جيشه هو ما ساهم في الاعتناء بالجنود بتقديم هذه الأراضي لهم وتوفير كل الوسائل التي تضمن استقرارهم إلى حد ما.

¹ العمري عبد النور، سياسة روما الاقتصادية في مصر ما بين القرن الأول ما قبل الميلاد وبداية القرن الرابع ميلادي

(27ق.م - 306م) والنتائج المترتبة عنه، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 209-2010، ص. 25.

² قديم الطيب، المرجع السابق، ص. 54.

ت - أراضي المعابد أو الأراضي المقدسة (ge iera): وهي تلك الأراضي التي كان

الملك يمنحها للمعابد والكهنة العاملين عليها، وهو تقليد شائع في المجتمعات الشرقية وحتى الغربية بحيث يحصل رجال الدين ودور العبادة على أراضي خصبة تعود عليهم بالفائدة وتمكنهم من التفرغ لخدمة ديانتهم، وفي مصر كانت المعابد المقدسة منذ زمن الفراعنة على هذا الحال وبالتالي لم يخرج البطالمة عن هذه القاعدة إرضاء للكهنة ورجال الدين¹، ولكن الكهنة لم يستغلوا تلك الأراضي مجاناً وإنما فرضت عليهم حقوق الإيجار والضرائب.

وربما لم تكن تلك الالتزامات أكثر قسوة مما كانت على عاتق العامة من الناس، وسميت هذه الضرائب المفروضة على أراضي المعابد ضريبة الأرب (Artabieia)²، واستمرت هذه المراقبة على أملاك المعابد حتى نهاية الحكم البطلمي، ولنا أن نشير إلى العلاقة الأزلية التي كانت تربط رجال الدين ورجال السياسة والتي كانت تبنى على المصلحة المشتركة وبالتالي كان للكهنة امتيازات أخرى لا تعد ولا تحصى، مقابل عدم تحريض السكان ضد الحاكم إلا أن الضرورة الاقتصادية هي التي دفعت الملك بفرض هذه الجباية على الأراضي المقدسة.

ث - أراضي الهبات (ge en dorai) وهي الأرض الممنوحة لكبار الموظفين من قبل

الملك³، الذي احتفظ بحق استرجاعها فور ترك الموظف لمنصبه، وكانت هذه الضيعات بأحجام مختلفة ربما باختلاف منصب صاحبها ويقدر قربه من الملك والحاشية، وعرف الكثير عن هذا النوع من الأراضي في عهد بطليموس الثاني، وكغيرها من الإقطاعيات فقد فرضت عليها الضرائب والإيجار لصالح الملك.

¹ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 94.

² قديم الطيب، المرجع السابق، ص. 53.

³ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 94.

ج- الأراضي الخاصة ("gektemata") وهي الملكية التي تعود للأفراد الخواص الذين منحوا هذا الامتياز إلا أن الغموض حول هذه النوعية من الملكية لا تزال تثير جدلا واسعا بين المختصين وهذا راجع على حد قول أبو السير فرح إلى كون الملك هو الشخص الوحيد الذي له حق امتلاك الأراضي الخاصة في مصر¹، وقد يكون البعض الآخر من هذه الملكيات هو نتيجة تطور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ومن ثمة مع مرور الوقت أصبحت بعض الهبات أراضي خاصة، كما لا نستبعد تشجيع الدولة للأفراد في حالات خاصة باستصلاح واستغلال أراضي البور وبالتالي أصبحت خاصة بالتقادم، لكن ليس لنا ما يؤكد أو ينفي ذلك، والمؤكد هو أن هذا النوع من الأراضي لم يكن بحوزة المواطنين البسطاء، كما أنها أخضعت كباقي الملكيات إلى الضرائب والالتزامات.

ح- أراضي المدن: (Ge politike) وهي الأراضي التابعة لكل مدينة من المدن المصرية، وهو على ما يبدو تقليدياً معروف منذ حكم الإسكندر الأكبر، وتستغل هذه الأرض من طرف سكان تلك المدن وتخضع لقوانين المدينة فيما يخص بتسييرها والضرائب المفروضة عليها، وإعفاؤها منها.

ثالثاً: الزراعة: تعتبر الزراعة العمود الفقري لمصر وذلك للأسباب السالفة الذكر وطبيعة المجتمع المصري الريفي وبالتالي مع وصول البطالمة إلى سدة الحكم وفي إطار سياسة إعادة بناء الدولة والارتقاء باقتصادها المنهار اتجهت أنظارهم إلى أهم العناصر الاقتصادية في البلاد ألا وهو القطاع الفلاحي الذي يضمن للدولة الدخل الوفير والغذاء للشعب المصري وهو أساس الاستقرار الاجتماعي، ولذلك قامت الدولة بتطوير القطاع بكل ما أمكن لها ذلك، وبما أن القانون البطلمي واضح في حيابة الأرض التي تعود بعمومها نظريا إلى الملك وله حق التصرف فيها، وانطلاقاً من هذا المبدأ عمدت السلطات العليا في البلاد إلى إدخال تعديلات عميقة في الاقتصاد المحلي من جوانب عديدة بداية من توسيع المساحة الصالحة

¹ المرجع نفسه، ص. 95.

للزراعة وذلك باستصلاح الأراضي الصحراوية والمستنقعات¹، أو استرجاع أراضي البور وكذا شق قنوات الري للمساحات البعيدة عن ضفاف النهر وهي الأعمال التي لم يكن الفلاح البسيط ليقوم بها نظرا لما تتطلبها من إمكانيات مادية هائلة وبالتالي لجأت الدولة إلى الرجال الأغنياء الذين في معظمهم أقرباء الملك لاستصلاح الأراضي مقابل دفع ضريبة الإيجار والمحصول للخرينة العمومية، وهو ما ظهر في وثائق البرديات التي تعود لأحد مسيري المالية المعروف بـ (Zenon)².

ويظهر من خلال هذه التسجيلات، المساحات الواسعة التي تم استصلاحها في عهد بطليموس الثاني وهي الفترة المعروفة بكثرة أراضي الهبات وكذا انتشار التسجيلات البردية التي سمحت للمؤرخين باستنتاج مدى نجاح هذه الإصلاحات الزراعية والتي شملت في المرحلة الثانية اهتمام السلطات بالمحصول المزروع إذ أدخلت الأساليب العلمية وتنويع المزروعات وتطوير طرق الإنتاج ما مكّن الفلاح من الحصول على كمية كبيرة لم تكن ممكنة من قبل، ويبدو أنهم استعانوا بأهل الاختصاص في هذا الشأن من علماء الفلاحة والمحترفين اليونانيين³، الذين أشرفوا على هذه العملية، وبذلك ازدهرت المنتوجات الزراعية وظهرت نوعيات جديدة ذات جودة عالية من القمح والشعير والأشجار المثمرة التي غرست بالآلاف في مناطق كانت صحراء قاحلة من قبل.

بقيت المساحات المخصصة للحبوب على حالها ودور القمح لم يتراجع وبالتالي فإن معظم المناطق المخصصة للأشجار المثمرة كانت من الأراضي المستصلحة ونلتمس من خلال تقرير في إحدى البرديات لسنة 255 ق.م، حسب لظفي عبد الوهاب أن آلاف من شتل النباتات المختلفة للأشجار المثمرة كالتين، الزيتون، النخيل، التفاح، الرمان واللوز

¹ روستوفتازف، المرجع السابق، ص. 362.

² لظفي عبد الوهاب يحيى، المرجع السابق، ص. 156.

³ روستوفتازف، المرجع السابق، ص. 364.

وغيرها قد تم غرسها في أراضي جديدة¹، وهو الأمر الذي يوضح لنا مدى النشاط الذي دأب في المزارع المصرية في الفترة الأولى من حكم البطالمة، إذ بلغ الازدهار بالمزارع حد إنتاج أنواع عديدة من الفواكه التي تم تهجينها، ومحاصيل عديدة في السنة الواحدة خاصة الأنواع الأكثر انتشارا من الكروم، التين، التفاح والرمان.

لم يغفل البطالمة في الاعتناء بكل ما تنتجه الأرض المصرية من توابل وخضروات، وحبوب التي حاولوا تطوير نوعيتها بكل السبل حتى أصبحت مصر دولة مصدرة للكثير من المنتجات الغذائية على رأسها القمح والزيتون والكروم وكان الشيء بنفس الأهمية للثروة الحيوانية، ونظرا لغزارة هذه المنتجات التي قامت الدولة بتوجهها على حسب ما يتماشى مع متطلبات الأسواق أولا ثم متطلبات الصناعة الموجهة للاستهلاك الداخلي أو للتصدير، فكانت نتيجة هذه السياسة ظهور نشاط صناعي كثيف في البلاد.

رابعا: الصناعة: عرفت الصناعة المصرية في العهد البطلمي ازدهارا ملحوظ راجع في الأساس إلى الازدهار الفلاحي من كثرة المنتجات الزراعية والحيوانية التي وفرت المواد الأولية للصناعة بحيث مارست معها السلطة سياسة الاقتصاد الموجه إذ احتكرت الدولة أهم الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة الزيت²، وتشير إحدى أهم الوثائق البردية التي سجلت احتكار السلطة لصناعة بعض المنتجات إلى مدى حرص السلطات على توجيه هذا المجال لصالحها وهو ما يظهر من خلال الدخل الملكي³، فاعتمدت الدولة على وسطاء لتسيير المجال الصناعي والملتزمون الذين يشترون حق إنتاج المواد الأساسية كالزيت والملح، وقد تم ذلك عبر تنظيم مزاد علني في كل عام وتحتفظ الدولة بحقها في المستحقات العائدة إليها من خلال هذه العملية، وقد انتشرت عدة صناعات في مصر البطلمية أهمها

¹ لظفي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص. 157 - 158.

² قديم الطيب، المرجع السابق، ص. 58.

³ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 95.

أ- صناعة الزيت: والمفهوم هنا ليس فقط زيت الزيتون إنما كل أنواع الزيوت

المعروفة في تلك الفترة والتي اشتهرت بها البلاد مثل السمسم، القرطم والخروع¹، ونظرا لأهمية هذه المادة في حياة الناس والأرباح الكبيرة التي تعود بها فإن السلطة قامت باحتكارها بالكامل فسنت قانون بخصوصها وهو قانون نوموس (Nomos) الذي ينظم عملية تصنيع الزيوت ابتداء من اقتناء البذور وزراعتها وجني المحصول وحتى وصول المنتج إلى السوق²، تحت إشراف أعوان الملك وحرصهم على تقييد الملتزمين والفلاحين بدفع ما عليهم إلى خزينة الدولة على شكل ضرائب سنوية مع كل موسم حصاد، وبهدف التحكم الجيد بهذه العملية فقد كانت المزارع المنتجة لهذا المنتج وكذا الورشات التي تقوم بعملية استخراج الزيوت محددة سابقا وكانت تحوز على تراخيص خاصة لمباشرة هذه العملية بصفة رسمية، أما غير ذلك فيعتبر غير قانوني ويعرض صاحبه لغرامة مالية³.

ب- صناعة النسيج: عرف عن مصر أنها تنتج الكتان ذو الجودة العالية، ونظرا

للأرباح العائدة منه فقد قامت الدولة باحتكاره كليا كالزيوت، ولكن الأمر لم يكن بنفس الصرامة على المنتجات الأخرى من النسيج التي مصدرها الصوف⁴، ويبقى ان الدولة تدخلت جزئيا في هذه العملية منذ البداية بحيث خصّصت المساحة المسموح زراعتها بالكتان، ونظرا للحرية التي سادت قطاع صناعة الأنسجة الأخرى غير الكتان فإن المعامل الفردية والصناعة المنزلية انتشرت في مختلف المناطق وكانت السلطة قد فرضت على المنتجين تقديم جزء من إنتاجهم إلى الحكومة كضريبة على نشاطهم وربما لم تكن أرباحها كبيرة وبالتالي لم تكن السلطة شديدة في مراقبتها.

¹ المرجع نفسه، ص. 95.

² نفسه، ص. 96.

³ قديم الطيب، المرجع السابق، ص. 60.

⁴ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 96.

ت- **الصناعات الأخرى:** بالإضافة إلى صناعة الزيوت والنسيج عرفت مصر في العهد البطلمي صناعات أخرى متفاوتة الأهمية من حيث الاستهلاك وكذا القيمة الاقتصادية فكان لمصر صناعة الجعة التي عرفها المصريون منذ أقدم العهود والتي يتم صنعها من الشعير وكانت ذات استهلاك واسع في مختلف طبقات المجتمع المصري.

أ- **الفخار:** وتتمثل في أغلبها في صناعة الأواني المنزلية والجرار المخصصة لنقل الزيوت والنبيد وكغيرها من الصناعات دفع أصحابها ضرائب مقابل مزاولتهم هذه الصناعة.

ب- **النبيد:** انتشرت الكروم بأنواعها في العهد البطلمي وبالتالي ازدهرت معها صناعة النبيد في مصر والتي قام بها في أغلب الأحيان المتعاقدون والملتزمون مع الدولة مقابل دفع ضرائب المزاول للقيام بالنشاط الزراعي بحيث وجدت جرار نقل وتخزين النبيد في عدة مناطق في مصر وفي الموانئ الرومانية المخصصة لاستقبال السلع المصرية.

ت- **الورق:** كانت معظم الآثار المصرية المكتوبة محفوظة في أوراق البردي، وهي الأوراق المصنوعة من نبتة البردي المنتشرة بكثافة في مستنقعات نهر النيل، وبالتالي كانت هذه الصناعة المنتشرة بكثافة في أوائل العهد البطلمي ضمن سياسة التطوير الاقتصادي والإداري التي انتهجها بطليموس الأول وبتليموس الثاني، ويهدف التحكم في الاقتصاد والضرائب المستحصلة التي لا يمكن بلوغها إلا بالتسجيلات الدقيقة، فإن السلطات عمدت إلى تطوير صناعة ورق البردي وأدخلت عليه تحسينات وإن لم تراقب بشكل مباشر هذا النشاط فإن صناعة الورق كغيرها من الصناعات الأخرى تعرضت لضريبة المزاول وحصلت الحكومة على نصيبها من منتج هذه الصناعة¹.

بالإضافة إلى هذه الصناعة تكون مصر قد عرفت صناعات أخرى ليست بالقدر الذي عرفته الصناعات التي أشرنا إليها كصناعة الجلود والمعادن والصناعات الحرفية المختلفة

¹ قديم الطيب، المرجع السابق، ص.62.

التي يعتقد أنها كانت لتوفير وسائل الاستعمال اليومية بالنسبة للسكان كالأواني المنزلية وأدوات الفلاحين كالمناجل والفؤوس والمحراث، وغيرها من الأدوات المستعملة في الحياة اليومية.

خامسا: التجارة: يجمع معظم المؤرخين عن الدور الريادي الذي لعبه الموقع الجغرافي لمصر عامة، والموقع المتميز الذي تحظى بها مدينة الإسكندرية في تطور التجارة المصرية خاصة الخارجية منها، إذ كانت مصر في مفترق الطرق بين القارات الثلاثة آسيا، إفريقيا وأوروبا، وكانت تشرف على موانئ البحر الأحمر جنوبا والمتوسط شمالا كما ضمن لها نهر النيل أقصر طريق موصلات لاستقبال تجارة القوافل الصحراوية وبالتالي عرفت نشاط تجاري كثيف خاصة مع ازدهار الاقتصاد الداخلي في مصر كما لعبت دور الوسيط التجاري في المنطقة نظرا لضخامة أسطولها وكثرة موانئها¹، وكذا احتكار الدولة لتصدير المنتجات الهامة كالقمح والزيت.

كان ميناء بلوزيون (Pelousion)، وميناء نقرطيس في الإسكندرية يعجان بالحركة التجارية من البواخر الآتية والذاهبة المحملة بمختلف المواد والمنتجات التي تلتقي في هذه الرقعة من شرق المتوسط، فإذا كانت الأخشاب بكل أصنافها أهم واردات مصر البطلمية نظرا لفقر البلاد للأخشاب الصالحة لصناعة السفن التجارية والحربية فكان من المنطقي استيرادها من مصادر عرفت بخشبها ذوا الجودة العالية الذي تم تصديره إلى مصر منذ عهد الفراعنة وهو أخشاب الأرز اللبناني، وكذا مناطق أخرى من شمال المتوسط في بلاد البلقان واليونان²، واستوردت مصر أيضا عددا من المنتجات التي لا تتوفر لديها مثل المعادن الثمينة والقطران الذي يعتبر سلعة هامة في صناعة الفخار.

¹ لظفي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص. 301.

² المرجع نفسه، ص. 303.

تم استيراد الرخام الذي تفتقر محاجر مصر إليه وبالأخص الرخام نوا الجودة العالية، كما رأينا سالفًا المراكب الطالعة في مصب النيل في عهد الفراعنة تقصد محاجر منطقة النوبة، بالإضافة إلى الكماليات والمنتجات ذات الاستخدام الخاص بالطبقات الراقية في المجتمع لكن الدولة فرضت حصر الاستيراد على بعض المنتجات المنتجة محليا وذلك لتفادي المنافسة في السوق وهو ما يعود بالسلب على اقتصاد الملك الذي يحتكر مختلف هذه المنتجات مثل الزيوت ومستخلصات التجميل والعطور.

وتعتبر الصادرات الجانب الأهم من العملية التجارية في مصر، وقد كان القمح والشعير أكبر صادرات مصر بحيث اعتبر المؤرخ روستوفتزف، أن الملك البطلمي يعتبر أكبر مصدر للقمح في العالم وذلك لكون هذه الكميات المصدرة ممتلكات خاصة بالملك وليس بالدولة، وكان القمح باعتباره مادة رئيسية واستراتيجية، فقد لعب دورا سياسيا في المنطقة إذ أصبح وسيلة نفوذ وتحالف بالنسبة للملوك البطالمة بحيث قدموا كميات كبيرة من القمح لحلفائهم أثناء الحروب والمجاعات التي شهدتها المنطقة، وأصبح القمح المصري ذو تأثير على كل شعوب المتوسط من بحر إيجه، البحر الأسود واليونان التي تغنى بها شعرائها لما كان لها من تأثير على سير الحياة الاقتصادية في البلاد وتأثير تجار القمح المصري في السياسة اليونانية¹، ولعب القمح دور في مختلف العلاقات السياسية مع دول المتوسط على غرار روما، مالطة ودول شبه الجزيرة العربية.

وقد كانت السفن المغادرة لموانئ مصر أيضا تشحن بسلع أخرى أقل أهمية من القمح لكنها عادت بالفائدة على اقتصاد البطالمة وأهمها أوراق البردي التي احتكرت إنتاجه مصر بسبب عدم نموه في مناطق أخرى من البلدان المجاورة نظرا لظروف المناخية التي يوفرها النيل لهذه النبتة التي لا نستبعد انتشارها أيضا في ضفاف نهري الدجلة والفرات لتشابه المناخ مع نهر النيل، وأدى انتشار هذا الورق بكثافة في مصر إلى ظهور تجارة الكتب التي

¹ لظفي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص. 308.

عرفت انتشارًا كبيرًا خاصة بازدهار الحياة الثقافية في البلاد، كما كانت مصر تستقبل كل المنتجات الآتية من أواسط إفريقيا عبر مصب النيل، وما تجود به القوافل الصحراوية من الحيوانات المفترسة والأحجار الكريمة والذهب، وكل السلع الغريبة التي لا تنتشر في المناطق الأخرى وهي كذلك اليوم¹، وبالتالي كانت تعيد بيعها إلى مختلف دول البحر المتوسط إما لاستخدامها في الحروب مثل الفيلة، أو السرك على غرار الأسود والنمور، ومن الجانب الآخر فقد كانت السلع الآتية من الشرق والراسية في موانئ البحر الأحمر لتحمل برا نحو موانئ البحر المتوسط²، والمتمثلة في الأحجار الكريمة والتوابل التي تهافت عليها اليونانيين والرومان بكثرة، فعادت بفائدة كبيرة على الاقتصاد المصري.

لعبت التجارة الخارجية دور مهم بحيث جعلت من مصر دولة محورية في المنطقة وخيراتها أثارت انتباه الأعداء المتربصين بها وهو ما جلب لها مآسي كبرى وتسببت في نهاية المطاف في إنهاء حكم البطالمة على يد الرومان الباحثين عن خيرات جيرانهم معلنا بذلك بدخول الاقتصاد المصري في عصر جديد وهو العصر الروماني.

المبحث الثاني: الاقتصاد المصري في العهد الروماني:

أولاً: مصر ولاية رومانية

1- العلاقات المصرية الرومانية: لقد أرخ للعلاقات المصرية الرومانية لفترة طويلة قبل أن تتحول إلى إحدى أهم الولايات الإمبراطورية، بحيث أظهرت لنا الوثائق تشبع هذه العلاقات منذ القرن الثالث قبل الميلاد، أيام كانت مصر دولة مؤثرة في محيطها المتوسطي والأفريقي، فيما كانت روما حينها دولة حديثة الولوج في الساحة السياسية لعالم البحر المتوسط أين خاضت صراعات مريرة مع جيرانها لتثبت نفسها ولتأكيد على وجودها.

¹ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 97.

² زكي علي، الإسكندرية في عهد البطالمة والرومان، القاهرة، (بدون تاريخ)، مطبعة دار المستقبل، ص. 35.

كان للتقرب المصري من الرومان أهداف عديدة اختلف المؤرخون في تفسيرها بين القائل بأن الهدف المرجو من الاتفاق هو كسب ودّ الرومان واستباق الأحداث وجعلهم حلفاء لهم في ضلّ التغييرات الطارئة في المنطقة خاصة مع تصاعد التهديد السلوقي في سوريا وفليب الخامس في مقدونيا¹، وبالتالي شعر البطالمة بالقلق فاتجهوا نحو حليف جديد على الساحة السياسية المتمثل في الرومان.

بدأت المراسلات السياسية والبعثات الدبلوماسية بين روما ومصر في سنة 273 ق.م، بحيث بعث الملك بطليموس الثاني (فيلادلفوس)²، بعثة دبلوماسية إلى روما بغرض التأكيد على علاقة الصداقة بين مصر والرومان خاصة أن هذه الفترة عرفت حرب شرسة بين الرومان ومملكة أبيروس (Appyrus) في غرب اليونان، الصراع الذي فتح أبواب شرق المتوسط أمام القوة الناشئة (روما) وبالتالي ازدادت أطماعهم وغرورهم للتوسع لسيطرة على خيرات الشرق، وبفعل هذه الاتفاقيات بقيت مصر لفترة طويلة من الزمن في منأى من الجشع الروماني وانحصرت علاقة البلدين في الاتفاقيات الاقتصادية التي خدمت مصالحهما على حد سواء.

سمحت هذه العلاقة في تطوير التبادل التجاري وهو ما ظهر من خلال المسكوكات التي عثر عليها في منطقة كامبانيا الايطالية من فئة الدراختين التي سكّت في عام 269 ق.م، والملاحظ إنها تشبه إلى حد كبير نقود البطالمة التي سكّت في السنة السابقة بمناسبة وفاة بطليموس الثاني³، الأمر الذي اعتبر رسالة سياسية واضحة باعتبار الملك المصري حليف الرومان، كما يظهر الأمر أيضا مدى ارتباط الاقتصاد الروماني بالاقتصاد المصري، بحيث تبين لنا الوثائق التاريخية أن أول العملات الفضية التي سكّاها الرومان تتطابق مع تاريخ

¹ ابو السير فرح، المرجع السابق، ص. 140.

² محمد السيد، م، ع، أ، المرجع السابق، ص. 65.

³ عبد اللطيف، أ، ع، المرجع السابق، ص. 3.

الزيارة التي قام بها كل من أنجلنيوس (Ogulunius) والقنصل فابيوس (fabius) لبلاط البطالمة سنة 273 ق.م، حيث اختتمت الزيارة بسك عملة فضية لصالح الرومان وهي المادة النادرة في إيطاليا، الأمر الذي يرححه المؤرخون انه مساهمة من مصر في إطار توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين¹.

كانت العلاقات العسكرية والسياسية بين الطرفين بنفس الأهمية التي كانت عليها العلاقات الاقتصادية، إذ عرض الرومان تقديم المساعدة لمصر في مواجهة انطيوخوس (Antiochos) ملك السلوقيين في سوريا بعد تفرغهم من الحرب البونية الأولى، ويشير نص من البرديات إلى هذه البعثة جاء فيه ما يلي " فعند انتهاء الحرب البونية الأولى التي استغرقت اثنتي وعشرين سنة أرسل الرومان وقد بلغوا ذروة المجد، سفراء إلى بطليموس (يرجيتس الأول) ملك مصر، وبذلوا له الوعود بالمساعدة ضد انطيوخوس ملك سوريا الذي شن عليه الحرب ولم يقبل بطليموس العرض شاكرا لان القتال قد انتهى"²، ويبدو من تحليلات المؤرخين ان الهدف من هذا العرض هو التأكيد على متانة العلاقات بين الطرفين لان الرومان خرجوا منهكين من الحرب ولا نتصور أن لهم رغبة في خوض حرب أخرى بعيدا عن ديارهم، كما انه من الصعب التصور أنهم لم يكونوا على علم بانتهاء الحرب بين المصريين وانطيوخوس، لكنها تبقى بادرة حسن النية من طرفهم للحفاظ على حليف قوي في شرق المتوسط بما تملكه مصر من موارد اقتصادية هامة وموقع استراتيجي في الوقت الذي دخل فيه الرومان في حروب مع معظم جيرانهم.

بعد مرور أربعين سنة عن هذه البعثة قام الرومان بمناسبة انتهاء الحرب البونية الثانية بإرسال بعثة دبلوماسية إلى مصر، وهي الواقعة التي خلدها المؤرخ تيتيوس ليفيوس بقوله: " أرسل الرومان إلى ملك مصر سفارة من ثلاثة أعضاء هم، نيرون، لبيوس وتودتيانوس،

¹ المرجع نفسه، ص. 03.

² المرجع نفسه، ص. 04.

ليعلنوا له نبأ هزيمة هانيبال ويشكروه على ولائه الذي لم يتزعزع في الوقت العصيب الذي تخلى فيه عن الرومان أوثق حلفائهم، راجيين منه أن يظل على ولائه إذا ما حدث أن أعلن الرومان الحرب على فليب الخامس مدفوعين بالإساءات التي لحقتهم على يده"¹.

يبدو أن هذا الاعتراف الروماني بالموقف المصري جاء اعتباراً للمساعدة التي قدمتها مصر للرومان والمتمثلة في كميات ضخمة من القمح، بعد المجاعة التي هددت روما جراء تلف جيش حنبعل لحقول القمح في إيطاليا أثناء غزواته هناك، ويذكر المؤرخ بوليبيوس أن الرومان اضطروا جراء ذلك طلب المساعدة من الملك بطليموس الرابع لإمدادهم بالقمح الذي ساهم بما لا شك فيه في الانتصار النهائي الذي حققه الرومان في الحرب البونية الثانية، الأمر الذي وطّد العلاقات الرومانية المصرية.²

قام المصريون من جانبهم بإرسال بعثات دبلوماسية الى روما كبذرة حسن النية حيث قام بطليموس الخامس بإخطار مجلس الشيوخ الروماني بطلب لهل أثينا المساعدة في مواجهة فليب الخامس، وانه على استعداد لتقديم المساعدة لحلفاء روما إذا ما رغب الرومان في ذلك³، ويبدو أن هذه البعثات المتبادلة تدخل في إطار المحاولات الجادة بين الطرفين للحفاظ على علاقتهما الطيبة دون المساس بالتوازن الإقليمي، لكن الوقت كان في صالح الرومان الذين ازدادت قوتهم مع الوقت في حين تراجعت قوة البطالمة.

تززحت العلاقات الرومانية المصرية عن طبيعتها المبنية على الندية والمصالح المشتركة لتصبح تدريجياً علاقة غير متكافئة بين قوة رومانية مهيمنة ومصر التي زادت ضعفاً بسبب تحرش جيرانها بها وتدخلهم في شؤونها الداخلية، الأمر الذي استغله الرومان لتوجيه السياسة المصرية بحجة توفير الحماية لها، خاصتاً بعدما قام انطيوخوس الرابع بغزو

¹ ليفيوس، نقلا عن عبد اللطيف احمد علي، المرجع السابق، ص. 4.

² أبو السير فرح، المرجع السابق، ص. 139.

³ أبو السير فرح، المرجع السابق، ص. 140.

الأراضي المصرية سنة 169 ق.م، مستغلا في ذلك وصول ملك شاب إلى سدّة الحكم في مصر وهو بطليموس السادس، الحدث الذي تزامن مع اندلاع الحرب بين روما وملك مقدونيا، فقام الملك السلوقي بأسر بطليموس الخامس وإعلان نفسه ملك على مصر وسوريا. عقب انتهاء الحرب الرومانية المقدونية بنصر ساحق للرومان، أرسلت هذه الأخيرة بعثة إلى انطيوخوس تخيره فيها بين الانسحاب الغير المشروط من مصر أو مواجهة روما، ويذكر المؤرخ بوليبيوس في هذا المقام أن المبعوث الروماني جايوس بوليوس (Gaius Poblus) بعد إن سلم رسالة مجلس الشيوخ للمك السوري، رسم حوله دائرة في الأرض وطلبه بالإجابة على مطالب الرومان قبل مغادرة هذه الدائرة في طريقة استفزازية ومهينة للملك، الجرأة الرومانية أقنعت انطيوخوس الرابع بمدى جدية الرومان فاستجاب على الفور لمطالبهم وانسحب من مصر.¹

حررت المبادرة الرومانية مصر من الاحتلال السلوقي ولكن بالمقابل تم رميها في أحضان الرومان الذين سيزداد نفوذهم في مصر مع مرور الوقت، فأصبحت تدخلاتهم في كل الخطوات السياسية التي يقوم بها ملوك مصر، وبالأخص بعد الصراعات التي اندلعت بين إخوة الحكم هناك، فقام كل من الملك بطليموس السادس وأخيه بطليموس السابع بالاستتجاد بالرومان كل واحد ضد الآخر في صراعهما على توزيع الحكم، الخلاف الذي استغله الرومان في تعميق جروح مصر وتوطيد نفوذهم فيها²، بحيث لم يحسم الصراع لأحد الطرفين في إطار سياسة فرق تسد الأمر الذي جعل المتخاصمين متعلقون بالقرار الروماني.

انتقلت سياسة الوصاية الرومانية إلى سياسة التدخل المباشر، وحفز في ذلك الرومان الضعف الذي أظهره بطليموس السابع الذي وصلت به الحال تركه وصية تتيح للرومان

¹ محمد السيد، المرجع السابق، ص. 67.

² لظفي عبد الوهاب يحي، المرجع السابق، ص. 222.

الاستيلاء على مملكته في حال تداركته الموت دون أن يترك وريث على العرش¹، الأمر الذي يظهر لنا السيطرة الرومانية على القرار المصري، وإن كانت هذه الوصية تعني فقط مملكة قورينية التي كانت من نصيب بطليموس السابع حسب اتفاقية سنة 163 ق.م التي قسمت الممتلكات المصرية بينه وأخيه الأكبر بطليموس السادس.

وقد عثر على وصية الملك المصري في نقيشة اثارية جاء فيها ما يلي " السنة الخامسة عشر، شهر يوليو، فيما يلي وصية الملك بطليموس، الابن الأصغر للملك بطليموس والملكة كليوباترا، الإلهين الظاهرين، والتي أرسلت منها أيضا صورة إلى روما.

للتحني الآلهة بفضلها القدرة على أن اقتص قصاصا عادلا من أولئك الذين دبوا ضدي مؤامرة دنيئة واخذوا على عاتقهم أن يسلبوني لا مملكتي فحسب بل حياتي كذلك، لكن إذا حدث لي شيء قبل أن اترك ورثة لعرشي فإني أوصي بالمملكة التي بحوزتي للرومان الذين حافظت بإخلاص منذ البداية على صداقتي وتحالفي معهم، وإليهم اعهد كذلك بحماية مصالحهم، مناشدا إياهم باسم جميع الآلهة وبشرفهم أن يقدموا المساعدة بكل قواهم إذا اعتدى أحد على مدن مملكتي أو أراضيها، طبقا لما تقتضيه العدالة ومعاهدة الصداقة بيننا، وقد أقيمت شهود على هذا الإجراء جويتير الكابتوليني والآلهة الكبار، وهليوس وأبولون مؤسس قورينية، الذين أودعت في حراستهم أيضا أصل هذه الوثيقة².

وبالرغم من عدم تنفيذ هذه الوصية باعتبار أن الملك بطليموس السادس (فيلوميتور) حاكم مصر توفي في سنة 145 ق.م، فقام بطليموس السابع باسترجاع حكم قورينية مملكة أخيه، والأمر الثاني هو تركه لوريث العرش أثناء وفاته في سنة 116 ق.م، وهو ابنه بطليموس أبيون الذي خطى على خطوات أبيه في التبعية التامة للرومان فقام بدوره بتوصية مملكته لروما من بعده وهو ما حدث بالفعل في سنة 96 ق.م، فسيطروا بموجب هذه

¹ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 144.

² عبد اللطيف أ، ع، المرجع السابق، ص. 10.

الوصية على الأملاك الملكية، لكن تركوا المدن الحرة دون ضمها إلا حين تنظيمها على شكل ولايات من بينها مملكة قورينية في سنة 74 ق.م¹.

وقد دفعت كل هذه الأحداث إلى الاهتمام الروماني المتزايد بشؤون مصر خاصة اكتشافهم لثرواتها الاقتصادية الهائلة²، ما فتح شهيتهم في السيطرة عليها وبذلك بدأ الرومان يتسابقون في زيارة مصر واستطلاع أراضيها ومكامن ثروتها، واشهر تلك الزيارات هي التي قام بها الجنرال الروماني سكيبوا اميليانوس كمبعوث لمجلس الشيوخ إلى الولايات الشرقية بهدف تفقد أحوالها، فاستقبل بحفاوة بالغة من طرف بطليموس يورجيتس بمجرد وصوله إلى مرفأ الإسكندرية في التفاتة واضحة عن تبعيته للرومان³، إلى أن الزيارة أخذت بعد مروره على البلاط وجهة أخرى غير رسمية بحيث قام المسؤول الروماني بركوب نهر النيل شمالا حتى وصل إلى مدينة منف، ليرى بنفسه الثروة الزراعية المصرية خاصة حقول القمح التي لفتت انتباه الرومان منذ فترة طويلة، وبعد عودته إلى روما قام سكيبيو بإعداد تقرير مفصل لمجلس الشيوخ على ما رآه من خيرات في بلاد مصر، وتلت هذه الزيارة زيارات أخرى لشخصيات رومانية وتجار تحت غطاء الاستثمار والتبادل والتي باطنها التجسس على ما لي مصر من ثروات واستطلاع الأوضاع العامة في البلاد ومدى قابليتها للاحتلال.

شجعت هذه التقارير الساسة الرومان في الاهتمام بمصر ووضعها في برامجهم السياسية في إطار الصراع الحزبي الدائر في روما آنذاك، فأصبحت مسألة السيطرة على مصر انجاز كبير يمكن صاحبه في روما من المجد الذي يساعده في السيطرة على الأوضاع السياسية في الإمبراطورية الرومانية بحجة إضافة ولاية مصر الغنية إلى أملاك الشعب الروماني، وساعد الرومان المضي قدما في هذا النهج الضعف الذي عرفه الحكام البطالمة في تلك

¹ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 144.

² Encyclopédie Universelle, Les Essentiels d'Univers, histoire, volume 02, Paris 2009. P 697.

³ عبد اللطيف أ، ع، المرجع السابق، ص. 11.

الفترة، فأصبح القادة العسكريون الرومان الذين سيطروا على المشهد السياسي في روما يتطلعون إلى إضافة مصر إلى أمجادهم العسكرية.

وباعتلاء بطليموس الثاني عشر إلى الحكم سنة 80 ق.م¹، اغتم الرومان ضعفه الشديد لتدخل المباشر في مصر، فكان للحرب الأهلية الرومانية التي اندلعت في توها بين القائد العسكري بومبي (Pompée) وخصمه يوليوس قيصر السبب المباشر لوصول القوات الرومانية إلى مصر نظرا لدور الذي لعبته هذه الأخيرة في تلك الأحداث، فبموقعها الاستراتيجي وثرواتها الكبيرة أصبحت هدف لكل المتخاصمين، ومباشرة بعد معركة فارسالوس (pharsalus) في جنوب اليونان بين قوات بومبي وجيش قيصر، قام بومبي الذي تعرض للهزيمة إلى اللجوء في مصر مع قواته، فلحق به قيصر أيضا، ولم يكن لهذا الأخير أن يسمح لعدوه بالسيطرة على القمح المصري مهددا بذلك روما بالمجاعة.

وبمجرد وصوله إلى الإسكندرية حاول درء الصدع بين كليوباترا وشقيقها في خلافهم عن الحكم، ولكن باءت محاولاته بالفشل ما أدى إلى نشوب اضطرابات في مصر دفع قيصر للاستجد بقوة دعم رومانية مكنته من قلب الموازين لصالحه ولصالح الملكة كليوباترا وتتصيبها على العرش المصري سنت 47 ق.م، ولقد ترك لها قبل رحيله من مصر قوات عسكرية لحمايتها تمثلت في ثلاثة فيالق من الجيش الروماني كإشارة واضحة منه للوضع الجديد في مصر الذي أصبح تحت السيطرة العسكرية الرومانية المباشرة²، ما جعل من المقاطعة المصرية معنية مباشرة بكل الأحداث التي شهدتها روما بعد ذلك التاريخ فأدت في نهاية المطاف إلى تحويلها إلى ولاية رومانية كاملة الأركان.

¹ أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 184.

² M. Jean lesquier, l'armée romaine d'Égypte, D'Auguste a Dioclétien, Imprimerie de l'institut français D'archéologie orientale, 1918, P 04.

2- معركة اكتيوم (Actium) الفاصلة ونهاية المملكة البطلمية:

اندلعت الحرب الأهلية الرومانية بين قادة الجيش الروماني انطونيوس وأوكتافيانوس، وقررت ملكة مصر كليوباترا السابعة الانضمام إلى صفوف انطونيوس، الذي كانت تربطها علاقة قوية به، وبهذا القرار رهنت مستقبل مصر بانتصار انطونيوس في حربه على اوكتافيانوس، وانتقلت الملكة شخصيا إلى ميادين القتال في اليونان الأمر الذي خلق بلبلة كبيرة في صفوف الجيش الأنطوني، وبعد مواجهة الجيش الأوكتافي في موقعة اكتيوم غرب اليونان انهزم أنطونيوس وغريمته كليوباترا ما فرض عليهم الفرار واللجوء إلى مصر في ربيع سنة 31 ق.م¹.

في سنة 30 ق.م، نزل اوكتافيانوس في سوريا واستعد للزحف على مصر، وعلى أبواب الإسكندرية التقى الجيشين المتحاربين فكانت الغلبة لاوكتافيانوس ما دفع بخصمه إلى الانتحار في أول أغسطس سنة 30 ق.م²، وبعد عشرة أيام لحقت به الملكة كليوباترا، وجعل مجلس الشيوخ الروماني من تاريخ الأول أغسطس عيد وطني يخلد ضم مصر إلى أملاك الشعب الروماني وسكت عملة رومانية بالمناسبة وكتب عليها فتح مصر (Aegypto Capta)، التي عبر عنها احد الشعراء مبينا الفرحة العارمة التي تلت هذه اللحظة التاريخ قائلا: " لقد أسكن قيصر عاصفة الحرب وأسكتت قعقعة الدروع، وجاء مبتهجا إلى أرض النيل، حاملا القانون والنظام والخير العميم"³.

بعد انتهاء فرحة الانتصار وهدأت النفوس فرضت على مصر الضريبة وقام أغسطس بنشر قواته في مختلف المناطق الحساسة من البلاد، وبدأ الرومان في تنظيم الشؤون الاقتصادية لمصر بهدف استغلالها بالطريقة المثلى، فكان تركيزهم الأول على الأراضي

¹ عبد اللطيف أ، ع، المرجع السابق، ص. 26.

² أبو اليسر فرح، المرجع السابق، ص. 151.

³ عبد اللطيف أ، ع، المرجع السابق، ص. 161.

التي تنتج القمح والغلل التي تضمن لأغسطس اعتراف الشعب الروماني وبالتالي بدأ في احتلالها وتنظيمها.

3- احتلال الأرض (Aegypto Capia)*: أو فتح مصر، بهذه العبارة المميزة

ضربت العملة التي سكّت بمناسبة سقوط المقاطعة المصرية في يد الرومان وقائدهم أوكتافيوس (أغسطس) شهر أوت سنة 30 ق.م¹ معلنا بدخول آخر المناطق الثرية في البحر المتوسط تحت الحكم الروماني، فكانت بمثابة غنيمة كبيرة جدا وذلك لما تتصف به من ثروة اقتصادية هائلة جعلت المؤرخ تاسيت (Tacite) يعتبر في حولياته أن سبب نجاح أغسطس في الحكم واستقرار الإمبراطورية هو تمكنه من المقاطعة المصرية ويقول: « إن من أسرار توطيد حكم أغسطس أنه أمن مصر... وذلك حتى لا يصيب أحد إيطاليا بالمجاعة»²، ويضيف مصطفى العبادي أن أغسطس احتفل بسيطرته على ثروات مصر حين عودته إلى روما أكثر من احتفائه بالنصر العسكري.

وبعد هذا الاحتلال أصبحت غلال مصر في جزئها الأكبر تشحن إلى روما كنتيجة لضريبة المفروضة على المنتجات المصرية عملا بقانون المهزومين بحيث أصبحت كل الأراضي المصرية ملك الشعب الروماني والإمبراطور أغسطس المنتصر، وكان بمثابة نهاية المعاناة والجوع بالنسبة للرومان فإذا كان النصف الآخر من الغلال يضمن شحنه من إفريقيا الشمالية كما سلف وأن ذكرناه في الفصل الأول فإن الرومان وجدوا النصف الآخر في شرق القارة الإفريقية.

وبالنسبة لأغسطس كانت مصر عبارة عن مفتاح الحكم في روما إذ أن الحكم في يد الذي استطاع إطعام الرومان ومن يفشل في ذلك لا يبقى في الحكم يوم واحدا، على حد

*أنظر الملحق رقم:14.

¹ مصطفى العبادي، الإمبراطورية الرومانية والنظام الإمبراطوري ومصر الرومانية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص. 107.

² Tacite, Annales, II. 59 Trad. P116.

تعبير مصطفى العبادي¹، بحيث استدل في ذلك بقول تاسيت « حكم مصر وقوات الاحتلال بها، منذ زمن أغسطس المؤله أفراد من طبقة الفرسان الرومان، شغلوا مكان الملوك فقد رؤى أنه من الأصلاح أن يبقى للإمبراطورية ولاية (Provincia) يصعب الوصول إليها، وغنية بالقمح»².

وبهدف الحفاظ على هذه الجائزة الكبيرة فقد قام أغسطس بعد احتلال البلاد عسكريا بتوزيع قواته على التخوم بهدف حماية حدودها ويحدثنا سترابون (Strabon) عن ثلاثة فرق عسكرية نشرت في البلاد الواحدة في الإسكندرية والأخريان في كل مناطق مصر، وكان تعدادها حوالي 22000 جندي أو ما زاد عن ذلك بقليل، بحيث كانت مصر من الأهمية التي منع فيها أعضاء مجلس الشيوخ من دخولها دون إذن نتيجة ثرائها الفاحش حسب ديون كاسيوس (Dion-Casus) وربما هذا التصرف من أغسطس لم يكن تهورا وإنما درسا تاريخيا من سيطرة البطالمة وحلفائهم الرومان على مصر فقاموا بقطع إمدادات القمح إليها، وبالتالي وضعت الأراضي المصرية تحت سلطة الإمبراطور الحصرية ومنحت له سلطات مطلقة بهدف واحد هو حماية مصر من تمرد أو انفراد أي قائد طموح بها، خاصة أنها مقاطعة بعيدة عن روما يصعب استرجاعها ويسهل الدفاع عنها بالنسبة للقائد المسيطر عليها لان الصحراء الجرداء تحيط بها من كل الجوانب، ومهما كان من أمر فإن أغسطس اتخذ الإجراءات اللازمة لتفادي احتمال التمرد الذي لا تحمدُ عواقبه.

ذكرنا أهمية القمح المصري لاستقرار روما ولذلك عين الإمبراطور حاكم الولاية شخصيا وأعطى له سلطة الأمبريوم (Amperium) وله حرية التصرف ويتلقى أوامره المباشرة من الإمبراطور، غير أن نية الرومان باحتلال البلاد تعود إلى فترات سابقة لوصول أغسطس إذ يذكر لنا عبد اللطيف أحمد علي إحدى الحوادث التي وثقت في برديات مصر والتي تحدثنا عن زيارة لشخصية كبيرة في السلطة الرومانية وهو الجنرال سكيبيو الذي ركب القارب في

¹ مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 109.

² المرجع نفسه، ص. 110.

نهر النيل ورأى خيرات مصر، وبعودته قدم تقرير إلى مجلس الشيوخ عن أحوالها¹، الوضعية التي تذكرنا برحلة كاتوا الأكبر إلى قرطاج ويعود الهدف لإشارتنا إلى هذه الحادثة إعطاء خلاصة عامة عن النوايا الحقيقية للرومان في هذه البلاد، وهو ما يظهر مباشرة بعد احتلالها في عهد أغسطس إذ وضعت على الفور تحت سيطرة الإمبراطور واعتبر أراضيها ملكا للشعب الروماني، وقد صرح بعد عودته إلى روما، « لقد أضفت مصر لسلطان الشعب الروماني » (Aegyptum imperio populi romani adieci)².

بعد أن أمن أغسطس الأراضي المصرية المحتلة بالقوة العسكرية والتي ورعها على كامل التراب المصري فإن الحاكم الجديد للبلاد انتقل على الفور إلى تنظيم الأراضي وفق القانون الروماني حتى يتسنى له استغلالها والحصول على الضريبة المفروضة على مصر والتي اعتبرها المؤرخون كبيرة جدًا، وبهذا دخلت الأراضي المصرية تحت سلطة التشريعات الرومانية.

4- الوضعية القانونية للأراضي المصرية في العهد الروماني: كانت الفترة الأخيرة من الحكم البطلمي في مصر مرحلة ضعف وتدهور في شتى المجالات خاصة الاقتصادية التي تراجعت بشدة بسبب الضرائب الجائرة التي فرضها الملك على الشعب، وفي غضون هذه الأحوال المزرية وصل أغسطس إلى مصر وبالتالي كان أول ما قام به هو محاولة إصلاح الأوضاع الاقتصادية بهدف جمع الضريبة التي كانت الخزينة الرومانية بأمس الحاجة إليها بعد سنوات الحرب الأهلية وبالتالي كان كل اهتمامه بالأراضي الزراعية، إلا أن تجنباً منه لإثارة غضب المصريين فقد احتفظ بالنظام القديم في أول الأمر وهو القاضي باعتبار الملك صاحب كل الأراضي كما احتفظ بالضرائب التي كانت تدفع على الأراضي في العهد السابق له لكنه فرض ضريبة كبيرة على المصريين والتي كانت تجمع كل سنة، وأضاف ضريبة

¹ عبد اللطيف، أ، ع، المرجع السابق، ص. 11.

² المرجع نفسه، ص. 112.

الرأس على كل ذكور مصر من السن 14 إلى 60¹، كما عين على المقاطعة مشرف ماليا مهمته جباية الضرائب وهي نفس السياسة التي اتبعها حلفائه إذ ذكر الإمبراطور تيريوس في حديثه عن الضرائب المفروضة على المصريين وهو يلوم الوكيل المسؤول عن الضريبة بسبب مبالغته ويقول « إنما أرسلتك لتجرّ وِبَر الأغانم لا لتسلخها»²، وإن زادت الضريبة ونوعية الضرائب، فإن الأراضي بقيت بنفس التقسيمات تقريبا في الفترة الرومانية، وإن اعتبرت بمجملها ملك الشعب الروماني، لكن وضعيتها القانونية لم تتغير عما كانت عليه سابقا.

أ- الأراضي العامة: تظهر وثائق تعود للسنة الأولى من الحكم الروماني في مصر شكوى المزارعون في إقليم البهنسا³ فحواها تلف محصولهم المستحصل من الأراضي العامة، ويبدو أن هذه الوضعية بقيت كذلك إلى فترات متقدمة من الوجود الروماني حسب نفس الوثائق التي تشير إلى الغلال والحبوب المستحصلة في الأراضي العامة أوائل القرن الثالث للميلاد⁴، بحيث تشير البرديات المصرية إلى إطلاق التسمية على معظم الأراضي العامة (Demosia ge) وتشمل الأراضي الملكية (basilike)، وهي الأراضي التي كانت تحت إشراف رئيس الإدارة المالية (Dioikesis) (5).

ب- أراضي الدولة: وشملت الأراضي العامة على الجزر الرملية والشواطئ النهرية والجزر الفجائية التي تتكون بعد انحسار الفيضان.

ت- أراضي المعابد: بحيث استرجعها الإمبراطور بعد السيطرة على البلاد.

¹ العمري عبد النور، المرجع السابق، ص. 38.

² مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 124.

³ - أنظر خريطة توضيحية لإقليم البهنسا، الملحق رقم 16.

⁴ جين رولاندسون، ترجمة آمال محمد الروبي، ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية، المركز القومي لترجمة، أكتوبر، ط1، القاهرة. 2016، ص. 88.

⁵ المرجع نفسه، ص. 91.

ث- الأراضي الملكية: وهي نفسها الأراضي التابعة للملوك البطالمة والتي دخلت في صنف الأراضي العامة للإمبراطورية الرومانية¹.

ج- الأراضي الخاصة: خلفت عقود البيع والرهن والتسجيلات وجود هذا النوع من الأراضي في بداية العهد الروماني وحتى القرن الثالث، وهي أراضي في الغالب فردية، فكانت تفرض على صاحبها الالتزام بدفع الضريبة والضرائب الملقاة عليه ويهدف تشجيع الأفراد على هذا النوع من الملكيات فقد سهلت شروط البيع².

ح- أراض الهبات: وهي تلك الأراضي التي وهبت من طرف الإمبراطور لشخصيات المقربة والمسؤولين الكبار في الدولة، لكن لم تلبث إن اندثرت بعد استرجاع الأباطرة لهذه المساحات وتوزيعها على المزارعين.

خ- أراض الإقطاعات العسكرية: وهي أراضي أستحدثها البطالمة لكن ما بقي منها في العهد الروماني إلا التسمية بعدما تحولت للأراضي خاصة وأصحابها ذوي امتيازات وإعفاءات، وربما يفهم من خلال هذه الوضعية أن أصحابها ذوي نفوذ خاص في السلطة الرومانية وكان عليهم دفع أردباً³، من القمح المزروع في الضيعة كضريبة سنوية⁴.

د- أراضي المدن: وهي هبات قدمت للمدن من الأراضي المجاورة لها واستمر وجودها حتى العهد السيفيري، إذ قدم الإمبراطور سبتموس سيفروس سنة 200 م أراضي للبلديات كمنح تشجيعاً للاستغلال الخاص.

¹ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العهد الروماني، المكتبة الثقافية، القاهرة، 2001، ص. 68.

² المرجع نفسه، ص. 67.

³ الأردب: يعادل الأردب 24 صاعاً، والأردب كما ذكر عبد الله باشا فكري في كتابه " الفوائد الفكرية للمكاتب المصرية" يساوي 06 وبيات، والوبية تساوي كيلنتين، والكيلة تساوي ربعين، والربع يساوي ملوتين، والملوة تساوي قدحين، والقده يساوي نصفين، والنصف يساوي ربعتين، والربعة تساوي تمننتين، والتمنة تساوي خروبنتين، والخروبة تساوي قيراطين، وعلى هذا يساوي الأردب الواحد 24 ربعاً، والربع 04 أقداح، والقده 32 قيراطاً، ويختلف الأردب الواحد حسب الحبوب المعنية بالكيل إذ يساوي الأردب الواحد من القمح ما يعادل 150 كيلوغرام، فيما يساوي الأردب الواحد من العدس مثلاً ما يعادل 160 كيلوغرام، وبالتالي اختلفت من منتج لآخر، المصدر) عبد الله باشا فكري: الفوائد الفكرية للمكاتب المصرية، ط4، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، 1893. ص 17 ، (18).

⁴ المرجع السابق، ص. 69.

ذ- أراضي المستنقعات: وهي أراضي الدلتا وكانت خاضعة لإدارة الخزينة وفي الغالب

كانت هذه الأراضي ذات مردود ضعيف وبالتالي فهي تؤجر بأثمان رمزية¹.

و بالرغم من محافظة الأراضي المصرية بنفس التسمية التي كانت عليها في عهد البطالمة إلا أنها اختلفت من الملاك والضرائب المفروضة عليها ولنا أن نستدل بعقد لبيع الأراضي والذي يعود إلى عام 241 م لفهم نوعية الأراضي المنتشرة قرون بعد وصول الرومان إلى مصر إذ جاء في هذا العقد: « طبقة الإردب الواحد (Manartaba) وأرض خاص (Idiotike)، وأرض استطان (Katoikike) وأراضي كانت مزروعة بالكروم سابقا (Chersampelos)، وأرض كروم مهملة، وأرض بيعت بسعر محدد (Hypologos)»²، وكلها أنواع أراضي وجدت في عقد واحد تبين لنا نظام الأراضي المتواجدة في القانون الروماني في القرن الثالث الميلادي، ومهما كانت نوعية الأراضي فإن السلطات الرومانية قامت بعملية المسح عليها لضبطها.

5- عملية مسح الأراضي: بخلاف المناطق الأخرى من أراضي الإمبراطورية التي قام

المهندسين الرومان بمسح أراضيها مباشرة بعد الاحتلال ومرة واحدة فقط باعتبار سطحها مستقر مثلما هو الحال في شمال إفريقيا، وهذا راجع إلى خاصية الأراضي الزراعية المصرية الواقعة على ضفاف نهر النيل الذي يتغير مزاجه من عام لآخر وبالتالي مع كل فيضان أو قحط تتغير وضعية الأرض فتختفي البعض منها وتظهر أخرى جديدة وبالتالي قاما السلطات الرومانية بمسايرة هذا الوضع ولأجل تسهيل العملية فقد عينت لجان محلية تساعد المهندسين في عملهم لأن في بعض الأحيان تكون الأمور فجائية فتأتي فيضانات عارمة تدمر كل شيء في طريقها وبالتالي تختفي معالم المسح القديمة³.

¹ آمال، م، المرجع السابق، ص. 70.

² آمال، م، المرجع نفسه، (ملاك الأراضي والملتزمون)، ص. 94.

³ آمال، م، المرجع السابق، (مظاهر الحياة في مصر...)، ص. 71.

ومادام المزارع يدفع الضريبة وفق سجلات المسح التي تعود للعام الذي قبله، فإنه يطلب إعادة المسح في حالة تضرر أرضه ذلك نتيجة الفيضانات أو زحف الرمال وبالتالي لديه مصلحة في إعادة مسح الأرض حتى لا يضطر إلى دفع ضريبة لا تتحمل قطعته الأرضية تسديدها، وبالتالي فقد كان المسح دوري أي مع كل تغير في الوضعية الحقيقية على الأرض، وبالمقابل قامت الدولة على عاتقها بمهمة صيانة الأراضي الزراعية واستخدمت في ذلك الجنود وإمكانيات الجيش في شد الجسور وتطهير قنوات الري وتعميق مجاريها وبناء السدود في عملية معقدة اعتبرها المؤرخون عملية كفاح مستمر ضد الطبيعة المتقلبة لنهر النيل، وهو ما دفع السلطات الرومانية إلى تحديث وسائل مجابتهها منها أعمال السخرة التي فرضت على كل الذكور القادرين على العمل بمعدل خمسة أيام في السنة وذلك مجاناً¹، وإجبارياً فكانت كل هذه الأعمال التي فرضت على المزارعين بهدف الاعتناء بمزارعهم والتغلب على مخلفات الفيضانات والتصحّر قد كللت في نهاية المطاف بالازدهار الاقتصادي الكبير الذي جعل من مصر أكثر المقاطعات الرومانية نشاطاً وإنتاجاً.

المبحث الثالث: النشاط الاقتصادي في مصر تحت الحكم الروماني:

أولاً: المجال الفلاحي: عمل الرومان بجد منذ أن وطأ أقدامهم أرض مصر في عهد أغسطس على النهوض بالاقتصاد المصري المنهار في أواخر العصر البطلمي خاصة الاقتصاد المتعلق بخدمة الأرض الذي يعتبر قاطرة الاقتصاد المصري الذي كانت روما تصبوا لاستغلاله إلى أقصى حد وخاصة أن جزءاً كبيراً من فوائد الاقتصاد المصري كان يذهب إلى روما مباشرة إما عن طريق الجباية أو التجارة المباشرة، وبالتالي أصبحت غلال مصر تتوقف نسبة كبيرة من الحياة في روما عليها خاصة القمح الذي يعتبر الشغل الأهم للأباطرة الرومان.

¹ آمال، م، المرجع نفسه، ص. 77.

أ- الحبوب: نفهم من خلال إفادة ديودور الصقلي¹ الذي زار مصر في القرن الأول ق.م بأن المصريين عرفوا زراعة الحبوب منذ أقدم العصور إذ يحدثنا عن الإله أوزيريس الذي منع الجنس البشري من أكل بعضهم البعض بعد أن اكتشف إيزيس عن غلة القمح والشعير، كما أنها لا تزال إلى أيام ديودور الصقلي تجمع بنفس الطريقة القديمة المسجلة في النقوش الأثرية، بحيث أن في الأعياد الدينية تقام أسواق القمح والشعير، وهو ما حدثنا عنه أيضا هيرودوت عن المصريين الذين يزرعون الحبوب في طمي الفيضانات بعد تراجع مياه النيل. الفيضان الذي يهب الحياة في نفس الوقت، فتبقى المحصولات الزراعية خاصة الحبوب رهينة هذه الظاهرة السنوية فإذا ارتفع منسوب المياه 12 ذراعاً²، فهذا يؤدي إلى نقص المحصول الزراعي وبالتالي تنتشر المجاعة في مصر كما حدث في سنة 99م حسب رواية بلين الصغير (Pline le jeune)، بحيث شهدت مصر مجاعة شديدة بسبب انخفاض منسوب المياه، وهو ما دفع حربه الإمبراطور تراجان (Trajan) إلى استصدار أوامر للسفن الرومانية المحملة بالقمح إلى روما لعودة أدرجها، وبغض النظر من حقيقة ذلك أم لا فهو يظهر لنا مدى ارتباط كل من حياة الرومان والمصريين بالحبوب المصرية والتي بدورها تبقى رهينة فيضانات نهر النيل، وقد وصف احد المصريين القدامى هذه الحالة على جداريات الأهرامات قائلاً: "إن قلبي لحزين، لقد انعدم الحب وفقدت كل الخضرة، ونفذت كل المواد الضرورية لتغذية الناس، إن الطفل، يئن لأنه جائع والشاب يزحف، والشيوخ أنفسهم أضناهم اليأس. لقد وهن الموظفون من شدة الجوع ولم يعد بوسعهم أن يسدوا أية نصيحة، إن كل شيء يسير إلى الخراب. ماذا ينبغي أن افعل؟ قل لي: أين يباع النيل؟ أي اله يسهر عليها؟ فالنيل هو الذي ملأ على الدوام المطامير بالحبوب"، فبالنسبة للمصريين فإن منسوب

¹ ديودور الصقلي في مصر، القرن الأول قبل الميلاد، ترجمة وهيب كامل، جار المعارف، ص. 37.
² الذراع: هي وحدة قياس تقليدية لقياس الطول وتعتمد غالباً على طول الساعد، وهي حوالي 46 سنتيمتر إلى 0.5 متر

14 ذراعا يجلب لهم السعادة ونفسه لـ 15 ذراعا وأما أكثر من ذلك فهو يجلب الدمار¹، وبالتالي فإن محصول الحبوب معروف مسبقا وإن كان بطريقة تقريبية، وقد خصصت أراضي مصر العليا لزراعة القمح والشعير، هذه المناطق التي كانت تحصد فيها الغلال مرتين في السنة .

ربما كان ذلك ممكنا نظرا على المناخ الذي ساد المنطقة، فالغلال المحصول في المرة الثانية من العام يتم عن طريق الري ولا يعتمد على المياه الفيضية، وغالبا ما كان هذا قمحا نظرا لأهميته، بحيث أولت السلطة الرومانية أهمية قصوى لهذه المادة فكانت معظم أموال الضريبة تأتي من القمح إذ يذكر لنا أن في بداية عصر أغسطس قدم من القمح المصري كضريبة ستة ملايين أردب²، وتظهر نفس الإحصائيات أنها في ازدياد مطرد، والواضح أن حالة السنة الزراعية تؤثر على ذلك بالفعل، ويعتقد أنه في عهد تيبريوس يعتقد شحنت كميات هائلة من القمح المصري إلى روما أكثر من أي وقت مضى، وفي عهد نيرون زودت مصر روما بكمية تكفيها أربعة أشهر من القمح وهي نسبة كبيرة جدا تعكس انتشار زراعة الحبوب وأهميتها خاصة القمح في مصر³.

أما إنتاج الشعير فكان في الغالب موجه كأعلاف للحيوانات وصناعة الجعة التي عرفت انتشار كبيرا في مصر، فكانت الحبوب بتلك الأهمية التي فرضت روما على الملتزمون والمستأجرون التعهد بزراعة نصف ممتلكاتهم قمحا كل سنتين وبهذه الطريقة كانت غلة الحبوب مضمونة، رغم أن أراضي الإمبراطورية في معظمها كانت ذات جودة عالية وبالتالي كانت تزرع قمحا وأكبر الكميات المنتجة تدفع لروما كجباية عينية ضمن ما يسمى بـ (Cura Annonae)، وهو ما يبرر النقص الذي تشهده الأسواق المصرية من مادة القمح وغلاء

¹ نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني 30ق.م -284م، ترجمة آمال الروبي، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1997، القاهرة، ص. 120.

² مصطفى كمال عبد العليم، المرجع السابق، ص. 61.

³ المرجع نفسه، ص. 22.

أسعارها رغم الكميات الكبيرة المنتجة¹، واستمر القمح المصري بكونه أهم ضريبة عينية تدفع لروما حتى في العصور التي عجزت فيها عن تقديم حصتها من القمح الموجه لإطعام الشعب الروماني.

ب- **الأشجار المثمرة:** بالرغم من كون أراضي مصر البعيدة عن نهر النيل قاحلة وغير صالحة للأشجار المثمرة إلا أن المصريين عرفوا غراسة عدة أشجار منها:

- **الكروم:** عرف المصريون الكروم منذ أقدم العصور بحيث كانت تستخدم لعنب المائدة وخاصة النبيذ بعد عصره حيث يقول ديودور الصقلي أن أوزيريس هو من أوجد الكرم في مصر²، فحسبه هو أول من قطف العنب وذاق النبيذ وخرنه، ومادام أن المصريين عرفوا زراعة الكروم قديما فإنها موجودة في عهد الرومان كذلك وهو ما نوه إليه رستوفتزف في حديثه عن الأراضي المستصلحة التي تم غراستها بالكروم والزيتون³، ويفهم من خلاله أيضا أن زراعة الكروم يميل إليها كثيرا العنصر اليوناني الذي ألف هذه الممارسة في وطنه، ولا نستبعد أن الدولة هي التي شجعتهم على غراسة الأشجار على غرار ما قامت به في إفريقيا بهدف حملهم على الاستقرار لأن هذه الممارسة تتطلب الوقت والوجود الدائم في الضيعات عكس الزراعة الموسمية.

وقد كانت غراسة الكروم في العهد الروماني منتشرة، بحيث ذكر أكثر من اثني عشر نوعا منها⁴، حيث تتوزع مزارع الكروم خاصة في المناطق الضليلة في الواحات أو المناطق ذات الأشجار الكثيفة، وذلك لعدم تحملها لشمس الصحراء فكانت الغلال تتضج بعد انتهاء موسم الحصاد أي في أواخر الصيف وبداية الخريف، ولهذا يتفرغ له السكان بحيث يمر

¹ مصطفى كمال عبد العليم، المرجع السابق، ص. 22.

² ديودور الصقلي، المصدر السابق، ص. 39.

³ رستوفتزف، المرجع السابق، ص. 362.

⁴ نفاتالي لويس، المرجع السابق، ص. 139.

على عدة مراحل بداية من عملية القطف، النقل، العصر والتخمير حتى يصبح نبيذاً، وتورد لنا نفاتاني لويس، مناقصة تعود إلى القرن الثالث تشرح لنا بشكل مفصل العمل في حدائق الكروم واستغلالها، وهي المناقصة التي قدمت لأحد أكبر الملاك في منطقة البهنسا والمعروفة بأراضيها الخصبة ومن خلال هذه المناقصة نفهم عموماً مختلف المراحل التي تمر بها عملية الاعتناء بأشجار الكروم والضيعات المخصصة لغراستها بداية يتعهد الملتزم بصيانة كرومه والعمل على تكاثرها ونزع الحشائش الضارة منها انتهاء بعصر العنب واستخراج النبيذ وكل ما يمكن أن نتصوره من أعمال الحقول الخاصة بشجرة الكرم وحتى دفع الإيجار¹، ويعتبر خير دليل عن التنظيم والاهتمام بشجرة الكرمة في مصر الرومانية ولنا أن نذكر أن ضريبتها تدفع عينياً بكمية النبيذ المستخرج منها.

- الزيتون: أكد كل المؤرخون القدماء والمحدثون عن تواجد وانتشار أشجار الزيتون في مصر وهذا ليس بالغريب باعتبار أن مصر لديها مناخ البحر المتوسط الذي تنتشر فيه هذه الشجرة خاصة في المناطق الشمالية من البلاد، وتشير الوثائق والبرديات المصرية إلى انتشار ضياع الزيتون، وكانت بعضها كثيفة بمعدل مئة شجرة في الهكتار الواحد²، واعتبرتها المؤرخة (نفثالي لويس) معدل لا يختلف عما هو موجود حالياً في أكثر الدول كثافة بأشجار الزيتون وهي اليونان، لا نستبعد المبالغة في هذا التشبيه نظراً لتوفر الإمكانيات في زمننا عما كان فيه حال مصر في العهد الروماني، لكن المسلّم به هو انتشار هذه المزارع نظراً لدور الذي يلعبه الزيت والزيتون في النظام الغذائي للشعب المصري، والزيت في حياة الرومان خاصة بعد أن أصبح يوزع مجاناً، فأصبحت الأراضي المغروسة بأشجار الزيتون

¹ نافثالي لويس، المرجع السابق، ص. 140. للمزيد من التفاصيل عن هذه العملية أنظر المرجع نفسه، ص 139-

140-141...

² نافثالي لويس، المرجع نفسه، ص. 142.

كغيرها من الأشجار المثمرة تتم بتراخيص خاصة حتى تدرج في نوعية الضرائب الخاصة بها¹.

كان استهلاك الزيتون بصفة عامة اما كثمرة (زيتون المائدة)، أي بعد استخراج زيت الزيتون من المعصرة خلاف الثمار الأخرى، فالزيت كما هو معروف يستعمل في شتى أنواع الأطعمة والطهي والاستحمام والطلب عليه كان مرتقعا في كل الحضارات، ومعروف عن الرومان استهلاكهم الكبير لهذه المادة الحيوية، وبالتالي فإن معاصر الزيتون قد انتشرت في جميع الأراضي المحاذية لنهر النيل، وبلا شك أنها كانت معاصر جماعية كما كانت عليه في إفريقيا الشمالية وبالتالي فإن الفلاح ما عليه إلا نقل محصوله إلى المعصرة لاستخراج الزيت الذي يدفع جزء منه كحق إيجار لسلطة الرومانية.

- **النخيل:** عرف المصريون النخيل منذ القدم نظرا للطبيعة الصحراوية الملائمة لانتشار الواحات وما تطلبه التمور من حرارة وجفاف للنضوج، وبالتالي لم تكن بتلك الأهمية التي عليها الكروم والزيتون بسبب استهلاكها المحلي فقط.

بالإضافة إلى هذه الأشجار الواسعة الانتشار، فقد امتهن المصريون غراسة أشجار أخرى مثل التفاح، الزمان، الخوخ اللوز، التين وهو ما تؤكد السجلات التي ذكرت الضريبة المفروضة على هذه الثمار من طرف الرومان²، ومن غير المستبعد أن يكون المنتج للاستهلاك المحلي في أغلبيته وإذا زاد عليه فائض فيتم تصديره، لكن غالبية هذه الفواكه سريعة التلف ولا يتم تحويلها إلى مواد أخرى وبالتالي فهي ثمار موسمية سريعة الاستهلاك ونظرا لبعدها عن روما لا نستبعد أنها لم تكن ذا صيت واسع وحتى وإن شحنت كان ذلك بكميات قليلة وفي مواسم البرد، خاصة أن معظمها ينضج في فصل الحرارة ما يجعل تخزينها أو نقلها شبه مستحيل وهو ما يبرر فرض ضريبة نقدية عليها.

¹ جين رولاندسون، المرجع السابق، ص. 55.

² مصطفى كامل، المرجع السابق، ص. 23.

الخضر والبقوليات: عرف المصريون زراعة الخضر والبقليات منذ القدم، فكان الفول والعدس، والحمص والفصولياء، البرسيم، القرع، البطيخ، الخيار، الكرنب، البصل، الثوم، من أشهر ما أنتجته الأرض المصرية، وكانت الأسر تتغذى عليها بشكل يومي إلا أن الغذاء الرئيسي بقي معتمدا على الحبوب¹، (أنظر الملحق رقم: 18).

زرع المصريون أيضا نبات القنب والكتان الذي تستخرج مادة الحرير الموجهة لصناعة النسيجية المنتشرة في مصر، كما قاموا بحصد ورق نبات البردي الذي ينمو تلقائيا على ضفاف نهر النيل والذي استعمل في صناعة الورق والحصير المنزلي.

ت- تربية المواشي: ذكر هيرودوت في القرن الخامس ق. م المصريون الذي يربون الحيوانات داخل منازلهم وفي القرن الأول ميلادي تذكر لنا الوثائق البريدية المنشورة سنة 1961 على يد العالم شوارتز (J.Schwartz) حالة عائلة قروية المعروفة بعائلة سيرابيون (cyrapion) الذي كان يمتلك أراضي وأشجار وقطعان من الأغنام والماعز يناهز عددها الألف والتي كانت تعود عليه بفائدة كبيرة²، كما تشير الوثائق البريدية إلى تناول السكان للحوم الحيوانات الأليفة والدواجن التي تربي في المنازل، كما ذكر هيرودوت الخنازير التي كانت تساعد على غرس البذور في طمي النيل³، وليس غريب عن المزارع أن يربي المواشي التي هي جزء لا يتجزأ من عمله خاصة أن بعض من أعماله تحتاج إلى مساعدة الحيوان كنقل البضائع وحرث الأرض وصناعة النسيج، التي تعتمد على الصوف وصناعة الألبان والجبن والجلود، وهو ما يوحي لنا بانتشار تربية المواشي في مصر الرومانية كما أن انتشار الرعي هو ما فرض على الفلاحين بناء أسوار حول ضيعات الأشجار كالكروم والزيتون، وهو ما نفهمه من شكاية قدمت إلى المسؤولين المحليين تعود إلى سنة 34 م، وفيها اشتك

¹ محمد السيد عبد الغاني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، الإسكندرية، 1999، ص. 196.

² المرجع نفسه، ص. 164.

³ هيرودوت، المصدر السابق، ص. 88.

السكان من قيام المواشي بإفساد مائتي شجرة زيتون صغيرة كدليل على انتشار المواشي في مصر الرومانية¹.

كانت القطعان التي يتم تربيتها وذات أدوار مختلفة في الحلقة الاقتصادية للفلاح المصري، فبينما كانت الثيران تستخدم للحرث، كانت الأبقار تربي من أجل حليبها ولحومها، أما الأحمر والخيول فقد استعملت في نقل المحاصيل والتنقل الشخصي، وتذكر لنا وثيقة بردية كيف قام أحد أثرياء القرى بنقل الراقصات على الحمير من مركز المدينة لإحياء حفل خاص به²، أما بالنسبة للخنازير والأغنام والماعز فقد استخدمت من أجل لحومها ووبرها والروث الذي استغل في تسميد الأرض، كما قام المصريين بتربية الدواجن.

وبالإضافة إلى تربية المواشي مارس المصريين صيد الأسماك المتوفرة في نهر النيل وبحيراته، إذ كان لممارسة هذا النشاط يتطلب أخذ ترخيص من الإدارة بحيث جاء في وثيقة تعود إلى سنة 161م أن ثلاثة رجال دفعوا حق الصيد في البركة الصناعية لمدة استغلال حددت بستة أشهر ومن غير المعروف إن كان الصيد في مياه النيل الطبيعية يتعرض لنفس الرسوم، ولكن المؤكد هو امتهان المصريين لصيد السمك وتجفيفه.

ث- الصناعة: كان التطور الزراعي الذي شهدته مصر بعد وصول الرومان هو من أعطى دفع قوى للمجال الصناعي الذي عرفه المصريون منذ أقدم العصور، إلا أنه تراجع بشكل رهيب بسبب تدهور الأمور الأوضاع الاقتصادية أواخر عهد البطالمة لكن سياسة الرومان في إنعاش الاقتصاد هو ما دفع بالصناعة لاحتلال مركز أساسي في الاقتصاد المصري مجدداً، وخاصة بعد رفع الاحتكار الذي مارسه البطالمة في هذا المجال وفتح أبواب المنافسة والتخصيص في المجال الصناعي وكذا تأمين الطرق التجارية وتوفير وسائل النقل والسلام وخاصة تخفيض الضرائب وتسهيل الإجراءات الإدارية في فتح المصانع

¹ نافتالي لويس، الرجوع السابق، ص. 141.

² محمد السيد عبد الغاني، المرجع السابق، ص. 165.

واستغلالها، فازدهرت عدة صناعات كانت موجودة في الأصل في مصر وظهرت صناعات أخرى كتلبية لحاجة السوق الداخلية والخارجية ومن الصناعات التي اهتم بها المصريون نذكر:

01 - صناعة الزجاج: تجمع كل الشواهد الأثرية والأدبية على انتشار صناعة الزجاج

في مصر منذ الأزمنة الغابرة خاصة في العهد الفرعوني الذي عرف هذه الصناعة التي استخدمها في صناعة الأواني الجائزية والمنزلية وكان نفسه شأن هذه الصناعة في العهد الروماني إذ اعتبر المؤرخ سترابون أن الإسكندرية كانت أكبر مركز لصناعة الزجاج في العالم، بحيث أن المنطقة تحتوي على مصانع كبيرة وخاصة المادة الأولية لصناعة الزجاج، وهو نفس رأي المؤرخ أثينايس (Athynaius)¹ الذي ذكر أن صناعات الزجاج في الإسكندرية ارتقوا بصناعاتهم ليحافظوا على مكانتهم في الأسواق ضد المنافسة الخارجية فطوروا صناعة الزجاج بشكل كبير²، وأكدت الوثائق الرومانية عن وجود ضريبة خاصة على الزجاج الوارد من مصر إلى روما³، وهو ما يؤكد انتشار هذه الصناعة وغزوها للأسواق الرومانية ولم يكن ذلك ممكناً لو لم تكن ذات جودة تنافسية وذات إنتاج فائض سمح للتجار إلى تصديرها والسر في تطور هذه الصناعة في مصر منذ القدم يعود بالأساس إلى توفر المواد الأولية الخاصة بصناعة الزجاج وعلى رأسها انتشار رمل الكوارتز بكثرة والسليكا والجير والطيني النيل الذي يختلط بالرمال الصحراوية.

أنتج الصناع المصريون من الزجاج عدة منتجات من الأواني والقارورات الخاصة بتخزين الزيوت والعطور، وكذا مواد الزينة كالأحجار الكريمة المقلدة⁴، والفسيفساء التي اشتهر بها

¹ عن مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 210.

² مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 210.

³ ألفريد لوكايس، المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ترجمة زكي إسكندر ومحمد زكريا غنيم، مكتبة مديولي، القاهرة، ط1، 1991، ص. 305.

⁴ محمد السيد عبد الغني، المرجع السابق، ص. 212.

المصريون منذ عهد المصريين القدماء، لكنها انتشرت بشكل كبير في العهد الروماني وكذا الكتابة الهيروغليفية المرصعة بالزجاج وهي لا تزال محفوظة في المتحف المصري شاهدة على تطور صناعة الزجاج في مصر¹.

كما وجدت عدة مصانع للزجاج تعود لفترات قديمة جدا وهو ما يعلل التطور الذي وصل به الصانع المصري في العهد المصري الذي استفاد من الخبرة السابقة، وفي أوج المنافسة التجارية في ربوع الإمبراطورية الرومانية أيام الازدهار الاقتصادي كان للزجاج المصري مكانة خاصة في كل أسواق المتوسط من سوريا، اليونان، إيطاليا، إسبانيا، وحتى الأسواق الشرقية في بلاد العرب والهند وغالة وجرمانية ولم يتمكن أي شعب أن يزيح المصريين في هذه المكانة التي تبوؤها في صناعة الزجاج.

عرف الزجاج المصري بالجودة العالية والتنوع خاصة بتعدد ألوانه فاشتهر نسبة إلى ذلك في الأسواق نظرا لقدرة المصانع المصرية في إنتاج زجاج ذو ألوان مختلفة وعديد الألوان في نفس الوقت حسب منها:

الزجاج البنفسجي.

الزجاج الأسود.

الزجاج الأزرق (الأزرق الداكن، الفيروزي، المائل للأخضر).

الزجاج الأخضر.

الزجاج الأحمر.

الزجاج الأبيض.

الزجاج الأصفر.

الزجاج الشفاف¹.

¹ ألفريد لوكايس، المرجع السابق، ص. 303.

ولنا أن نشير إلى أن أصل ألوان الزجاج تعود إلى المادة التي أدمجت في صناعته من رمل الكوارتز وكربونات الكالسيوم والنيترون ورماد النباتات، والمواد الملونة، الرصاص، الأنتيمون، أكسيد الحديد، أكسيد النحاس، مركبات الحديد، وغيرها من المواد الكيميائية التي أتقنها المصريون على عكس غريهم من الشعوب.

حافظ المصريون على طريقة صناعة الزجاج لزمن طويل رغم التطور الذي طرأ عليها مع مرور الوقت إلا أن المراحل الأساسية بقيت نفسها بحيث تتم العملية الأولية من صناعة الزجاج بعد جمع المواد الأولية المذكورة آنفاً وبعد خلطها في أجان كبيرة مصنوعة من الخزف تسخن بشدة في أفران خاصة حتى تنصهر وتصب في قوالب خاصة وفي هذه المرحلة يقرر الحرفي ما يقوم بهذه المادة المنصهرة فيقسمها حسب ما تتطلبه منتجاته وبعد عملية معقدة من نزع الشوائب والقطع تخرج القطع الزجاجية النقية، كما تستعمل الطين والرمل في تحديد قوالب الأواني الملفوفة في القماش، وعلى العموم تبدو عملية معقدة اكتسب خبرتها الحرفي المصري مع مرور الزمن².

وإذا كانت هذه مجرد حالة من النشاط الدؤوب في صناعة الزجاج المصري فإن المؤرخ بلين الكبير يرجع اكتشاف صناعة الزجاج إلى الصدفة وذلك على سواحل فينقيا، وهي الأطروحة التي لم تلق الاهتمام الكبير من طرف المؤرخين لأن صناعة الزجاج أقدم بكثير من هذه الفترة، لكن هذه النظرية تظهر لنا مدى تعلق شعوب شرق المتوسط بهذه الصناعة التي كانت مصر سيدة عليها.

02- صناعة النسيج: في سنة 1981 نوقشت في فرنسا رسالة دكتوراة للباحث

F Pecoilier تحت عنوان «L'offrande des étoffe dans les temples Ptolémaïques et Romains d'Egypte»

¹ ألفريد لوكايس، المرجع السابق، ص. 308...313.

² لمزيد من المعلومات حول كل مراحل صناعة الزجاج أنظر ألفريد لوكايس، المرجع السابق، ص. 131 وما بعدها.

" تقدم الأنسجة كقرايين للمعابد البطلمية الرومانية في مصر¹، حيث يذكر لنا صاحب الدراسة بأن في هذه الرسالة إلى أي مدى كان النسيج وصناعته في مصر القديمة مادة خصبة للباحثين وذلك دون شك نتيجة لتطوره والدور الاقتصادي الكبير الذي لعبه في مصر الرومانية وما قبلها، وكون المصريين قدموا الأنسجة كقرايين في هذه الفترة التاريخية ما هو إلا تجسيدا للإرث الثقافي المصري الممتد في الزمن بحيث عرف الفراعنة الصناعة النسيجية وطورها ووضعوا لها آلهة خاصة بها، نظرا للأهمية التي يتمتع بها قدماء مصر، واعتقد المؤرخين أن الشعب المصري أكثر شعوب العالم حبا لنسيج وولعا به وتفننا وبراعة وتنظيما له"، بحيث احتلت في العهد الروماني مرتبة هامة جدا في الصناعات الكبرى وربما لا يتفوق عليها سوى صناعة الزجاج وورق البردي، وهو ما جعل الإمبراطور هدريانوس يتحدث عنها ويخصص لها جزءا من خطابه وهو الذي زار مصر سنة 100م²، بحيث عرفت هذه الصناعة انتشارا كبيرا في كل أرجاء مصر، ومعظم المصانع النسيجية كانت خاصة ونظرا لسهولة إقامتها فإن معظم العائلات المصرية كانت تتسج في منازلها الخاصة ولا يكاد يخلوا منزل دون مصنع نسيج تقول آمال الروبي³، ولنا أن نستنتج أن هذه المصانع الخاصة لا يمكن أن تكون موجهة إلى لسد حاجة الأسرة ولا شك أن منتجها ذو نوعية محلية رديئة غير قادر على المنافسة التي عُرِفَ بها النسيج المصري الذي غزى كل أسواق الإمبراطورية الرومانية وحتى الأسواق الشرقية في الهند وبلاد العرب انطلاقا من البحر الأحمر التي اكتسبت أهمية اقتصادية كبيرة بعد تأمين أغسطس لحدود مصر الجنوبية⁴، ومن خلال موانئ برنيق، هيوس وهرموس، انتشر النسيج المصري في الأسواق الشرقية.

¹ هبّ كمال مصطفى كمال نوح، المنسوجات في مصر القديمة دراسة لغوية من خلال الفصول الهيراطيقية والهيروغليفية، رسالة ماجستير، كلية الآثار، مصر، 1977، أنظر مقدمة المؤلف ص "ج".

² محمد السيد محمد عبد الغاني، المرجع السابق، ص. 213.

³ آمال، م، الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، ص. 87.

⁴ عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص. 63.

إن منافسة النسيج المصري في الأسواق العالمية آنذاك لم يكن بالسلع المنسوجة في المصانع المنزلية وإنما انتشرت مصانع محترفة في مصر أنتجت أنواع راقية من المنسوجات النيلية التي عرفت في مصر عبر العصور حسب تعبير مصطفى العبادي¹، نقلا عن بلين الكبير يقول أن مصر معروفة بصناعة النسيج المتطور وكانت الإسكندرية عاصمة الصناعة النسيجية في مصر، وأحد أشهر هذه الأنواع تسمى (Polimita) وإن لم تكن الإسكندرية وحدها من عرفت بهذه الصناعة بل انتشرت في مختلف ربوع الولاية خاصة في منطقة الفيوم، وكان لفتح الأسواق الشرقية الأثر البالغ في ازدهار صناعة النسيج المصري التي صدرت بكثافة نحو الهند وبلاد العرب والتي تستورد منها التوابل بحيث كانت بالأهمية التي جعلت بلين يعتقد أن مداخل مصر من تجارة النسيج كافية لدفع قيمة وارداتها من هذه المناطق².

وكان هذا النشاط هو الذي شجع إلى انتشار مصانع كبرى أهمها مصنع أبولونيوس في مدينة هرمو بوليس الذي كان يشغل عدة عمال كل حسب تخصصه إما في نسج الملابس أو صباغتها، كما عرف عمال دائمون وآخرون مؤقتون³، وغيرها من المصانع كثيرة ما يستدعي التساؤل حول الخطوات التنظيمية التي اتبعتها الإدارة الرومانية في تسيير الصناعة النسيجية التي تعتبرها شديدة الأهمية بالنسبة لها، وهو يظهر لنا في تصريح الإمبراطور جالينوس (Galynus) عند سماعه بثورة في بلاد مصر حيث صرح قائلا: « ماذا! وهل نستطيع الاستغناء عن الكتان المصري؟! »⁴، وهذا أمر منطقي لأن الرومان بالإضافة إلى حاجتهم الكبيرة إلى كل أنواع الضرائب فإن الألبسة الآتية من المصانع المصرية كانت ذات أهمية بالغة خاصة ألبسة الجنود.

¹ مصطفى العبادي، الإمبراطورية الرومانية والنظام الإمبراطوري ومصر الرومانية، ص. 212.

² المرجع نفسه، ص. 212.

³ آمال، م، الروبي، مظاهر حياة المصريين...، ص. 87.

⁴ محمد السيد محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص. 215.

وبالرغم من ذلك كانت الإدارة الرومانية قد انتهجت حرية التصرف في هذه الصناعة إلى درجة ما بحيث لم تحتكر كليا صناعة النسيج، وهو ما ترك للخواص هامش من الحرية في استثمار أموالهم في هذا النشاط الهام، ويهدف إخضاعهم لمراقبة السلطة، فقد نظمتهم في نقابات خاصة بالنساجين في كل منطقة على انفراد، وكانوا يعاملوا بطريقة خاصة وصلت حتى إعفائهم من أعمال السخرة المفروضة على الفئات الأخرى من العمال مقابل دفع ضرائب خاصة بعملهم، أما التنظيم الإداري للعمل في مصانع النسيج فهو أيضا منظم بشكل خاص إذ سنت السلطات مجموعة من التعهدات والالتزامات التي يجب أن يتبعها العامل وصاحب المصنع.

ومن هذه الأمثلة ما ورد إلينا حول قيام العائلات المالكة الثرية للمصانع المحترفة بتدريب الفتيات على تعلم عملية النسيج في مصانعها وحدد سن البداية بالعاشرة إلى الثالثة عشرة أما فترة التدريب فتمتد بين سنة وثلاثة سنوات¹، وهو ما يبينه العقد المؤرخ في أواخر القرن الثاني للميلاد الذي يعتبر أنموذج بحيث يسرد لنا تعهد أحد مالكات المصنع في مقاطعة البهنسا لأحدى النساء بعقد لأربعة سنوات لكي تتعلم حرفة النسيج وفقا لشروط المعمول بها قانونيا التي تفرض على صاحب المعمل إطعام الفتاة (بنت المرأة التي أمضت على العقد) وضمان كسائها وشروط تعلمها على يد معلمها مقابل أجره معينة والتي تزداد مع الوقت ومع إتقان الفتاة لعملها، كما تتعهد الأم بالتنازل على الأيام التي تتغيب فيها ابنتها أو تقوم هي بتعويضها في منصبها في المصنع، وللفتاة ثمانية عشر يوم عطلة خاصة بالأعياد الدينية وذلك خلال سنة كاملة، ولا يقع على عاتقها دفع الضرائب وإنما يتحملها صاحب المصنع...²، تذكر لنا أوراق البرديات أن حتى العبيد تم تعليمهم حرفة النسيج لتعويض أي

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص. 150.

² للمزيد من التفاصيل على هذا التنظيم أنظر نافتالي لويس، المرجع السابق، ص. 150 وما بعده.

عامل يتغيب أو يكون في عطلة، ما يؤكد اعتقادنا بالأهمية الكبيرة التي لعبها النسيج في الاقتصاد المصري في العهد الروماني.

03- صناعة أوراق البردي: يحدثنا كل من المؤرخ بلين والجغرافي سترابون بتطور الصناعة في مصر بما عرف بالصناعات الثلاثة الكبرى إلى جانب صناعة الزجاج والنسيج، وقد عرفت مصر بانفرادها في هذه الصناعة على الأقل في الحوض الشرقي للمتوسط وربما كانت المصدر الوحيد لكل حضارات البحر المتوسط والشرق نظرا لخصوصية نبات البردي الذي ينمو في مصر دون غيره من البلاد، ويتم صناعة البردي من سيقان هذا النبات ونظرا لأهمية هذه الصناعة فإن السلطة الرومانية ربما احتكرتها أو أوعزت لرجال الأعمال في السيطرة عليها¹، حيث فرضت عليها ضرائب مالية والتي تسمى (Chartera)، وضريبة أخرى تسمى (Anabolica Species) وهي ضريبة عينية يتم شحنها إلى روما نظرا لحاجتهم إلى الورق بكثرة²، أما الورق فيتم صناعته من الورق الليفي اللزج الموجود بساق النبات نفسه، ويقطع إلى شرائح رقيقة وتوضع في طبقات لتتعرض بعد ذلك إلى ضغط شديد فتلتصق بفعل المادة اللزجة الموجودة فيها، ويتم تجفيفها بعد ذلك وفي النهاية تحويلها إلى ورقة ناعمة بعد تسويتها³.

وتعتبر صناعة ورق البردي من بين الصناعات التي أخذت حيزا في خطاب الإمبراطور هدریان نظرا لأهميتها كما قلنا، وحسب بلين فإن أهمية ورق البردي تكمن في أنه يستخدم في كل المكاتب الحكومية مما أدى إلى انتشاره، واختلفت أسعار أوراق البردي حسب جودته، وكان الرومان يتهافتون عليه ما يفسر وجود مخازن كبيرة في روما للورق والتي تسمى

¹ مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 211.

² المرجع نفسه، ص. 211.

³ آمال،م، الروبي، المرجع السابق، (مظاهر حياة المصريين)، ص. 85.

(Horrea Chartaria) وفي القرن الثالث فرض الإمبراطور أوريليان (Aurelien) ضريبة على ورق البردي¹.

ونظرا لانتشار هذه الصناعة في منطقة الدلتا فإن الآثار التي تؤرخ لهذه الصناعة قليلة بسبب رطوبة المنطقة وبالتالي كانت عملية التلف بالنسبة لسجلات سريعة، وبالتالي لا نعرف على وجه التحديد ماهية المصانع التي كانت تتم فيها صناعة أوراق البردي سوى إشارات قليلة تعود إلى القرن الأول ميلادي تحدثنا عن تكليف الجنود بصناعة الورق في مصانع مخصصة لها تدعى (Ad chartem conficiendam)²، وربما كانت مصانع حكومية تتوفر لها الورق حتى لا تبقى رهينة الخواص نظرا لأهمية هذه المادة في التسجيلات وضبط الضرائب وعائدات الخزينة وقائمة الواردات والصادرات وكل الأعمال الإدارية التي لا غنى لدولة عنها، وبالتالي وضعتها روما في القائمة الثانية في الصناعات الكبرى بعد الزجاج ولا شك أن عائداتها الضريبية بنفس أهمية استعمالها خاصة أنها منتج مصري وحصري.

04- صناعة الزيوت: عرفت هذه الصناعة رواجاً كبيراً في عهد البطالمة وبقيت كذلك في العهد الروماني، إذ كانت الإسكندرية مشهورة بالزيوت العطرية والروائح المستخرجة من النباتات كالسمسم والخروع والقرطم العسلي والتي تضاف إليها المواد المستوردة من الأسواق الشرقية، بحيث يذكر بلين الكبير وجود المصانع الكبرى المخصصة للعطور المعروفة بتسمية (Officinae) في منطقة الإسكندرية³، ويظهر من خلال الاحتياطات التي حامت حول هذه الصناعة أهميتها الاقتصادية، ورغم الكميات المتواضعة المنتجة فيها فإنها باهظة الثمن وفي أغلب الأحيان كانت موجهة للفئات الثرية من المجتمع ونلاحظ الإجراءات الجديدة التي

¹ محمد السيد عبد الغني، المرجع السابق، ص. 212.

² المرجع نفسه، ص. 213.

³ المرجع نفسه، ص. 212.

اتبعتها مالكي هذه المصانع حتى لا يتمكن العمال من سرقة قارورات العطر»... فقد كان العمال فيها مطالبين بارتداء أفنعة وحجب سميكة، وحتى السراويل القصيرة التي كانوا يرتادونها كانت تحتم بخاتم لمنع التهريب من خلالها، وعند مغادرتهم معمل تقطير العطور كان هؤلاء العمال يجردون من ملابسهم¹، ولم يكن بوسع بسطاء المواطنين من اكتساب مصانع مماثلة نظرا للقيمة المالية الكبيرة التي تتطلبها هذه المواد الباهظة وحقيقة القول لا تزال إلى يومنا هذا إحدى أغلى المنتجات في الأسواق العالمية، وتركت لنا الآثار التي وجدت في مختلف المواقع المتوسطة قارورات الروائح والعطر المصرية التي على ما يبدو انتشرت في مختلف الأسواق المعروفة آنذاك خاصة أن الرومان معروف عنهم حبهم لكل ما هو شرقي نظرا لجودته واعتباره من سلع الموضة عندهم.

05- صناعة النبيذ والجعة (الكحوليات): يذكر لنا المؤرخين القدماء عن انتشار النبيذ

والجعة كشراب بين المصريين مثل ما يذكره هيرودوت أن المصريين يستعملون شرابا مصنوعا من الشعير، ويذكر ديودور الصقلي أنهم يصنعون شرابا من الشعير لا يقل كثيرا جودة عن النبيذ، ولا شك أن المؤرخين يتحدثان هنا عن شراب الجعة المستخرج من مادة الشعير وهو الشراب المنتشر بكثرة في مصر إلى جانب النبيذ.

أ- الجعة: يقول سترابون أن جعة الشعير هي تحضير خاص بالمصريين وكانت إحدى المشروبات الأساسية في الإسكندرية، وهو نفس حديث بلين الذي يحدثنا عن شرابا مسكرا يضع في مصر كما يذكر أثينس عن صناعة المصريين شرابا مسكرا من الشعير وهي المادة التي تصنع منها أغلب أنواع الجعة إلى اليوم رغم أن المصريين عرفوا جعة مصنوعة من الحنطة، وربما من مواد أخرى²، منذ العصور القديمة، وكانت تقدم كقران للآلهة ومشروب جنائزي يرجع إلى زمن ما قبل الأسرات الفرعونية وكانت على حالها في مصر حتى القرون

¹ محمد السيد عبد الغني، المرجع نفسه، ص. 212.

² ألفريد لوكايس، المرجع السابق، ص. 30.

المتقدمة من التواجد الروماني إذ يروي لنا سوزيموس الأخميمي الذي عاش في مدينة بانوبوليس في نهاية القرن الثالث الميلادي مراحل صناعة الجعة في مصر إذ يقول: « خذ قدرا من الشعير الرفيع المنتقى جيدا وأنقعه بالماء يوم واحد ثم أنشره يوما في موضع يكون فيه معرضا كاملا لتيار هوائي، ثم رطبه كله مرة أخرى خمس ساعات، ودعه في وعاء ذو يدين وقعر ذي ثقب كالمنجل»¹ وبعد وضع الشعير في الشمس حتى ينسلخ القشر من الحب، فيتم طحن الحب ليعطي عجين والذي تضاف إليه الخميرة ثم يجمع في مكان دافئ حتى يحدث الاختمار فيعصر الخليط من خلال قطعة قماش الصوف، ويجمع السائل الحلو... ويظهر من خلال إفادات المؤرخين أن المصريين قاموا بخلط حشائش أخرى إلى صناعة الجعة كحشيشة الترمس وكرفس الماء (Sium Sisarum) ونبات السنداب والعصر وثمر التفاح وقشر النارج والراتنج بحيث يقول الكاتب الروماني كوليو ميلا: « جعل المصريون مذاق جعتهم البيلووزية الحلو أكثر لذة بإضافة توابل الحريفة والترمس إليها»² ومهما كان من تفاصيل هذه الصناعة فإنها تظهر لنا إلى أي مدى تمكن المصريين من هذه الصناعة التي عرفت منذ الأزل ولا تزال كذلك.

ب- النبيذ: يعتبر النبيذ من أشهر المشروبات التي عرفتتها الشعوب القديمة، وكثيرا ما يقترب النبيذ بشجرة الكرمة وثمر العنب رغم أن هذا المشروب قد استخرج من نباتات أخرى لكن نبيذ العنب كان أشهرهم، ولم يختلف حال الصناعة المصرية في هذا المجال، إذ عرفوا صناعة النبيذ منذ العهد القديم وبالتحديد إلى عهد الأسرة الأولى التي تشير إليها العلامة الهيروغليفية على وجود نبيذ وجرار تعود إلى تلك الفترة الموعلة في القدم³، وهذا التأكيد هو ما يدفعنا إلى التخمين حول صناعة النبيذ في العهد الروماني الذي شهد عليه بلين الكبير

¹ لمزيد من التفاصيل حول مراحل صناعة الجعة أنظر ألفريد لوكايس، المرجع نفسه، ص. 31.

² ألفريد لوكايس، المرجع السابق، ص. 31-32.

³ المرجع نفسه، ص. 34.

بحديثه عن الخمر المصري المصنوع من ثمر المخيط، كنوع من الأنواع الكثيرة التي عرفتها مصر في تلك الفترة.

النبيد حاله حال الجعة إذ قدم من طرف المصريين كقربان الآلهة ومشروب جنائزي ولا نستبعد اعتباره مشروب مقدس حالهم حال معظم الشعوب القديمة وكان يحضر بنفس الطريقة في مختلف فترات التاريخ القديم والشعوب إذ تتكون مادته الرئيسية من العنب التي تعصر وبعد تنقيته تضاف إليه خميرة تسمى (Sacharomyces) وأخرى تسمى (Sacharomyces apiculatus) ومن ثم يترك ليتخمر من تلقاء نفسه في درجة حرارة مائة تساعد على قيام بعض الأنزيمات التي توجد في العصير بتحويل السكر الموجود في العصي (dextrose Glucose) وسكر الفاكهة (Fructose levulose) وثنائي أكسيد الكربون*.

عثر في العصر الروماني على جرار النبيذ ذات سدادات مفشات من الداخل بطبقة رقيقة من الراتنج بحيث عرف الرومان من خلال هذه التقنية التي استعملوها في تخزين الخمور داخل الجرار وهو ما تؤكد الجرار التي عثر عليها في مدينة طيبة بأحد الأدبرة وصفها بلين الكبير بقوله: « طلى داخلها بزفت راتنجي أسود مثل جرار النبيذ اليوناني...» فكان ما يعنيه غالبا ما كان الرومان يستعملون الراتنج الأسود في تجهيز أوان التخزين المخصصة للنبيذ، وهو ما يشير إلى نقل الرومان لتقنياتهم في تخزين النبيذ إلى مصر خاصة أن نقله إلى روما يتطلب الوقت الكثير وبالتالي يتطلب ذلك تخزينه بشكل جيد وهو ما يظهر من خلال قيامهم بطلاء الجرار من الداخل بالراتنج، وهي تقنية خاصة باليونانيين

* ألفريد لوкас، المرجع السابق، ص. 35.

للمزيد من التفاصيل حول عملية إعداد الخمر والألوان المحتملة للنبيذ أنظر ألفريد لوкас، المرجع نفسه، ص. 34، 35، ...36

والرومان¹، وكان بالوفرة التي سمحت لأرباب العمال بالدفع لموظفيهم الخمر مقابل جزء من أجورهم²، وعموم القول فإن كل المؤرخين القدماء تحدثوا عن صناعة النبيذ في مصر بداية من هيرودوت الذي يحدثنا عن الكهنة الذين يشربون الخمر، والنبيذ الذي يشرب في الأعياد الدينية، أما ديودور الصقلي أكد على توفر النبيذ والكروم في مصر³ أما سترابون فحدثنا عن نبيذ مصري يسمى المريوطي الذي يصنع بكثرة كما أشار إلى نبيذ الواحات الذي لا شك أنه يصنع من النخيل والبلح المعروف آنذاك، ونبيذ إقليم الفيوم، أما بلين فيذكر نبيذ السبوندي (Sebennys) المنتشر في الإمبراطورية وإيطاليا نفسها وهو ذو جودة عالية جدا⁴.

بالطبع لا تستبعد مبالغة بعض المؤرخين والجغرافيين في وصف كثرة النبيذ في مصر، واستهلاكه على غرار ديودور الصقلي الذي قال: «كرم العين في وفرته بوادي النيل كمياه هذا النهر في غزارتها»، ونعته المصريين بشاربي النبيذ، إلا أن الأمر المؤكد هو انتشار النبيذ وبالتالي صناعته في مصر الرومانية ونظرا لأنواع العديدة المعروفة من النبيذ المصري نحاول التطرق إلى بعضها:

- **نبيذ العنب**: هو النبيذ المستخرج من عصير العنب ونكتفي هنا بالأوصاف والأنواع التي زدنا بها ديودور الصقلي باعتباره قام بزيارة إلى مصر وبالتالي رأى وتناول بنفسه هذه الخمر إذ يذكر:

- **نبيذ المريوطي** الذي قال عنه ألفريد لوكياس أنه ممتاز وأبيض اللون، وحلو المذاق ولا يسبب مشاكل صحية وزكي الرائحة.

¹ لوكاس، المرجع السابق، ص. 38.

² مصطفى العبادي، نفسه، ص. 218.

³ ديودور الصقلي، المصدر السابق، ص. 37.

⁴ لوكياس، المرجع السابق، ص. 40.

- **نبيذ التنيوطي (Taenioti):** بحيث يصفه ألفريد لوكياس أنه أفضل من النبيذ المريوطي، وهو أصفر اللون.
- **نبيذ أنتيلا (Ontylla):** وهو نبيذ عال الجودة يصنع في أنتيلا قرب الإسكندرية.
- **نبيذ إقليم طيبة** وهو سهل الهضم قابل للتمثيل¹.
- **نبيذ النخيل:** ذكر هيرودوت وسترابون وديودور الصقلي انتشار هذا النبيذ، ويحصل عليه من عصارة شجرة النخيل، وعادة ما يستعمل للشرب وتحنيط الأموت، ولكنه عرف انتشار في زمن الرومان وما قبلهم خاصة في مناطق الواحات.
- **نبيذ البلح:** (البلح هو نوع من أنواع النخيل)، واعتبر بلين الكبير أن معظم دول الشرق تنتج هذا النوع من النبيذ، ومعروف كمشروب كحولي عند جل الشعوب المحلية.
- **نبيذ تمر المخيط (Myxa wine)** ذكر بلين إنتاج هذا النبيذ في مصر رغم قلته، من ثمرة المخيط الشبيهة بالبرقوق².

06- صناعة الفخار: كانت صناعة الفخار من أقدم الحرف المعروفة في مصر وليس بالأمر الغريب في مجتمع زراعي بالأساس إذ استعملت في صناعة الأوان وجرار التخزين، وما شجع على هذه الصناعة المادة الأولية ذات جودة عالية والمتمثلة في الطين الذي يحتوي الكثير من المواد العضوية والرمل، وإن كانت صناعة الفخار في العصر الأول رديئة، لكنها تحسنت مع الوقت بشكل كبير وهو ما يظهر في التشكيلات الموجودة في أمثلة أواني الفخار وتتنوع أنواع الفخار المصنوع في مصر حيث عرف انتشار الفخار البني، الأسود، الأحمر، الأسود، الرمادي، السنجابي، الأصفر.

¹ ألفريد لوكياس، المرجع نفسه، ص. 40.

² المرجع نفسه، ص. 42.

وهو ما يدلنا على تطور هذه الصناعة رغم أنها لم يعرف عنها انتشار في الأسواق الخارجية ومن المرجح أنه استهلك في الأسواق الداخلية، بحيث لم يرد عنه الحديث في المصادر الرومانية والسجلات التجارية العائدة إلى الفترة الرومانية وإن كانت فهي على قلتها.

07- استغلال المناجم: (الصناعة الحجرية): عرف المصريين الصناعة الحجرية

واستغلال المحاجر والمناجم منذ فترات موعلة في القدم¹، حيث انتشرت المحاجر في مختلف أرجاء مصر خاصة في الصحراء الشرقية من سيناء والصحراء الغربية، وتتنوع جودة الأحجار المستخرجة فيها من الأحجار الكريمة والنصف الكريمة بكميات قليلة جدا إلى أحجار البناء كالمرمر والغرانيت والصوان وأنواع أخرى كثيرة منها:

العقيق اليماني، الخمشت، الزمرد المصري، المرمر، العقيق الأحمر، العقيق الأبيض، المرجان، الفسبار، جدر السيلان، حجر الدمن حجر اليشم، الجادييث، اليشب، حجر اللازورد، الملوخيت، الزبرجد²، وهي تعتبر أحجار نصف كريمة تستخدم لأغراض محدودة لأن معظم الأحجار الكريمة تجلب من مناطق بعيدة كإثيوبيا على ذكر بلين الكبير الذي عدد حسب المؤلف أكثر من ثلاثين نوعا من هذه الأحجار المستعملة في الفترة الرومانية وما قبلها لأن من المرجح أن يكون احتياط مصر من هذه المادة الثمينة قد نبض إذا عرفنا ان الفراعنة استغلوا هذه المواد بكثافة في ترصيع القبور والتوابيت وغيرها من الطقوس الدينية وبالتالي لجأت مصر إلى استيراد هذه المادة من الجنوب عبر البحر الأحمر وقوافل الصحراء، غير أن الأحجار غير المصنفة في هذه الخانة كانت منتشرة ومستغلة في المحاجر المصرية منها:

¹ انظر الفصل التمهيدي، المرجع السابق، (الثورة المعدنية لمصر).

² ألفريد لوكايس، المرجع السابق، ص. 625.

المرمر (Alabaster) البازلت (Basalte)، البرشيا (Breccia)، الديوريت (Diorite)،
 الدولريت (Dolerite)، الدولوميت (Dlemite) الصوان (Flint)، الشرت (chert) الجرانيت
 (Granite)، الجبس (Gypsum) الأندريت (Anhydrite)، الحجر الجيري (Limes)
 (tone) الرخام (Marbre) السبجن (Obsidian) لكوارتزيت (Quartzite) وغيرها من
 الأحجار التي كانت تستخرج من المحاجر المصرية وأغلبها استعمل إما للبناء أو صناعة
 الأواني والتمائيل¹.

الصناعة المعدنية: عرفت الصناعة المعدنية أوجها في النصف الأول من القرن الأول
 ميلادي وكانت قبل ذلك معروفة في مصر بحيث استخرج المصريون معدن النحاس،
 البرونز، الذهب، الفضة، الحديد، الرصاص، البلاتين، القصدير، الجرافيت، وهي معادن
 منتشرة في المناجم المصرية بكثافة إذا استثنينا المعادن الثمينة كالذهب والفضة التي كانت
 نادرة، فقد استخرج النحاس الذي استعمل في أغراض كثيرة كصناعة الرماح والخنجر
 والمسامير ونفسه بالنسبة للمعادن الأخرى المذكورة، كما استوردت معادن ذات نقص في
 مصر من مناطق أخرى وتم تحويلها في المصانع المصرية.

بالإضافة إلى هذه الصناعات الكبرى عرف المصريون عدة صناعات أخرى بعضها
 مخصصة للاستهلاك الداخلي وأخرى لم تعرف رواجاً كبيراً مثل صناعة الجلود والعاج
 والخشب وغيرها إذ ذكرت أوراق البردي المؤرخة للعصر الروماني الصناعات المنتشرة في
 مصر كقطع الأحجار، صناعة الطوب، النجارة، الفخار، الحيازة، الحلاقة، صناعة الأحذية،
 الصائغة².

ولنا أن نشير إلى صناعة الخشب بالرغم من قلة الأخشاب في مصر إلا أن اعتماد
 المصريين على القوارب والمراكب لتتقل في نهر النيل والبحر المتوسط وكذا البحر الأحمر

¹ لمزيد من التفاصيل عن هذه الأحجار ومكوناتها أنظر ألفريد لوكايس، المرجع السابق، ص. 654-675.

² نافتالي لويس، المرجع السابق، ص. 152.

دفع بهم لاستيراد هذه المادة من مناطق أخرى من البلدان المجاورة هذا منذ القدم، إذ سجل على حجر باليرمو أن أربعين سفينة محملة بالخشب قد جلبت إلى مصر في عهد الملك سنfro حاكم الأسرة الثالثة¹، إذا كان هذا حال مصر من نصيب الأخشاب فذلك لم يتغير في العصر الروماني وحتى وقتنا الحاضر لا يزال المصريون يستوردون الخشب بكثافة لصناعة المواد المستخدمة مثل الأثاث المنزلي وخاصة المراكب والسفن فكانت سوريا بالتحديد وآسيا الصغرى مصدر هذه الأخشاب الصالحة لمثل هذه الصناعات كالأرز الذي تشتهر به سوريا ولبنان حالياً، كما استوردوا البلوط، الصنوبر، والأرز الأطلسي والهندي الذي استخدم كثيراً في صنع التوابيت والأسقف وصناعة السفن كونه خشب جيد ويتحمل كل الأحوال المناخية، كما استوردوا أخشاب السرو (Cypress) التي تعرف بها منطقة آسيا الصغرى وجنوب أوروبا²، ومعظم الخشب الصالح للنجارة المنتشرة في مصر كان يجلب من الخارج لأن مصر فقيرة من هذه المادة، (أنظر الملحق رقم 13).

خلاصة القول أن المصريين عوفوا كل الصناعات المنتشرة في زمانهم، ولكن بدرجات مختلفة كل حسب قيمتها في الأسواق وتوفر موادها الأولية وتماشيا مع الازدهار الاقتصادي من عدمه في تلك الفترة، وهو ما فتح أبواب الأسواق الخارجية على السلع المصرية صادرات كانت أو واردات خاصة في عصر ازدهار الإمبراطورية الرومانية التي اتبعت سياسة اقتصادية خاصة بمصر، وهو ما يظهر واضحا من خلال النشاط التجاري الكثيف مع مختلف المناطق أدى إلى غزو وانتشار المنتجات المصرية في ربوع الإمبراطورية وكذا الأسواق الشرقية.

09- التجارة: لعب الموقع الجغرافي لمصر الدور الأبرز في تطور وازدهار النشاط

التجاري فيها منذ أقدم العصور فهي تطل على بحرين المتوسط والأحمر ويشقها نهر كبير

¹ ألفريد لوكايس، المرجع السابق، ص. 693.

² المرجع نفسه، ص. 699.

من الجنوب الى الشمال، ولها نشاط اقتصادي مزدهر وبالتالي كانت محور مهم في المبادلات التجارية في البحر المتوسط وسواحل البحر الأحمر كما كانت نقطة عبور السلع الشرقية وكذا سلع القوافل الإفريقية، ومع وصول الرومان الذين أضفوا ديناميكية كبيرة على النشاط الاقتصادي والتجاري في عالم المتوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة فأصبحت الإسكندرية وموانئها تستقبل كل المنتجات الآتية من الشرق والجنوب وكذا من داخل مصر، حتى أصبحت تعرف بأكبر مركز تجاري في العالم القديم بأسره على حد تعبير مصطفى العبادي¹، وبالتالي كانت مقصد كل تجار المعمورة وصل بها الحال إلى تبوؤها مصدر ريادي في التجارة العالمية أكبر من تجارة الإمبراطورية نفسها، وفي هذا المقام يقر روستوفتزنف أن الإمبراطورية الرومانية وجدت طريقها إلى التجارة الشرقية مع الهند والصين وما لهم من سلع ثمينة تصديرا واستيرادا بفضل التجار المصريين في الإسكندرية ولو لا هم لما قامت التجارة مع الشرق إذ اعتبرهم المؤرخين أكثر تجار الإمبراطورية نشاط وموانئهم أكثر حركية في كل المنطقة بحيث استردوا السلع وقاموا بتصدير المنتجات المصرية والرومانية عبر موانئهم كما استقبلوا السلع الإفريقية التي لم تتوقف فيها القوافل البرية.

وقد كانت تجارة القمح والكتان والورق والزجاج التي كانت ثمرة الصناعة الإسكندرية، وما قامت بتوريده من المواد المستوردة كالعاج والأبنوس والحلي أهم بكثير من السلع العابرة الآتية من الصين والهند يقول روستوفتزنف²، إنه لا شهادة عن الازدهار الذي لا مثيل له ذلك الذي عرفته مصر في تلك الفترة وقبله وصلتنا شهادات مهمة للمؤرخين والجغرافيين الذين زاروا مصر في تلك الفترة فيقول سترابون « تقع الإسكندرية على بحرين، من ناحية الشمال يوجد البحر المصري كما كان يسمى، ومن ناحية الجنوب توجد بحيرة ماريا أو مريوط وتملاً هذه البحرية عدد من القنوات المتفرغة من نهر النيل، سواء من الناحية العلوية

¹ مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 215.

² روستوفتزنف، المرجع السابق، ص. 220.

أو من الجوانب وما يرد إلى المدينة عن طريق هذه القنوات يفوق كثيرا ما يأتي من البحر، حتى أن الميناء الواقع على البحيرة أغنى من الميناء البحري وكذلك في هذا الميناء البحري تفوق التجارة الصادرة من الإسكندرية التجارة الواردة، ويستطيع الإنسان أن يرى بنفسه لو أنه وقف عند الإسكندرية أو "دكيا رخيا" كيف أن حمولة السفن تختلف نقلا وخفة عند مجيئها أو ذهابها¹.

وتشير الجملة الأخيرة من اقتباس سترابون إلى حقيقة كون صادرات مصر أكبر بكثير عن وارداتها ويحدثنا عبد اللطيف أحمد علي أن نشاط الأساطيل الرومانية (الأسطول الأغسطي الإسكندري، وأسطول ميسوم) التي كانت تبحر بانتظام من مصر إلى إيطاليا محملة بالقمح²، بحيث زادت هذه الأوضاع السائدة من ازدهار اقتصادي وسلام على الطرق التجارية من تشجيع التجارة في مصر وهو ما ساعد على الرخاء الذي شهدته البلاد خاصة في القرون الأولى من التواجد الروماني.

يمكن أن نستنتج بكل سهولة دور الإمبراطور الأول أغسطس في تطوير النشاط التجاري في مصر وهذا راجع إلى سياسته الحكيمة في إنعاش الاقتصاد المصري بحيث أتاح حرية الاستثمار عكس ما كان عليه وقت البطالمة الذين احتكروا كل المجالات الاقتصادية وبالتالي شجعت هذه السياسة الفرد المصري للاندفاع نحو الاستثمار في كل المجالات الاقتصادية الصناعية والزراعي منها، وبالتالي التجاري الذي وصل أوجّه في القرن الأول والثاني الميلادي كنتيجة للقاعدة الصلبة التي وضعها أغسطس منذ حلوله بمصر إذ يقول سترابون: «لئن كان دخل مصر السنوي في الماضي هو 125.000 تالنتوم فترى كم يصل دخلها الآن حينما أصبحت تدبر شؤونها بعناية فائقة، وحينما زادت التجارة مع الهند والصومال زيادة كبيرة، فلم تزد السفن التي كانت تسير في البحر الأحمر ولم تتعد خليج

¹ سترابون، نقلا عن مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 216.

² عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص. 83.

العرب عن عشرين سفينة أما الآن فإن الأساطيل الكبيرة تسير إلى الهند وإلى أقصى حدود إثيوبيا، ومن هناك تعود محملة بأغلى البضائع إلى مصر ثم توزع من مصر إلى سائر البلاد، وهكذا تجني مصر ضريبة مزدوجة على البضائع حين ترد إليها وحين تصدر منها، وترتفع الضريبة بقدر ارتفاع البضائع»¹، ويؤكد سترايون وجود أكثر من مائة وعشرين سفينة تخدم في الموانئ الجنوبية نحو الصين والهند وحدها²، فنلاحظ أن في هذه الفترة من الإمبراطورية الرومانية كانت التجارة المصرية ذات نشاط كثيف وربما ما زاد من ازدهارها إلى جانب الازدهار الاقتصادي الداخلي وموقع مصر الاستراتيجي الذي سهل التعامل مع البلدان المجاورة هو اكتشاف التجارة الشرقية وإعادة النشاط إلى موانئ البحر الأحمر، وبالتالي حفزت التجار من مختلف مناطق الإمبراطورية لعقد صفقات تجارية مع التجار الشرقيين وكذا التجار الأفارقة من إثيوبيا والصومال الذين يوردون سلع نادرة إلى العالم الروماني.

وقد عمل أغسطس منذ وصوله على إحلال السلام على حدود مصر الجنوبية خاصة في السواحل المطلّة على البحر الأحمر بحيث وضع ميناء برنيقة تحت إمرة قائد عسكري كما نشر حاميات عسكرية لحماية المناجم والطرق التجارية في المنطقة³ وبذلك دأب النشاط في البحر الأحمر خاصة لما قام الإمبراطور تراجان بفتح القناة التي كانت توصل بين البحر الأحمر ونهر النيل وإنشاء الطريق الرابط بين بلزيوم عند مدخل مصر الشرقي وأرسينوي على رأس خليج السويس حسب بلين الكبير، فإن هذه الإجراءات لعبت دورا حاسما في هذه التجارة هذا بالإضافة إلى طرق القوافل في الصحراء الغربية وتظهر لنا الإحصائيات ونوعية السفن المستعملة في موانئ البحر الأحمر وكذا تقديرات المؤرخين للأرباح التي جناها التجار المصريون والرومان من هذه التجارة.

¹ سترايون، نقلا عن العبادي مصطفى، ص. 216.

² مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 219.

³ آمال، م، الروبي، المرجع السابق (مظاهر حياة المصريين)، ص. 92.

حتى نفهم الدور الرئيسي لهذا النشاط في المنطقة الشرقية والجنوبية وربما فاق بكثير ما هو موجود في الموانئ الشمالية من حيث القيمة الاقتصادية إذا استثنينا السلع الواردة من إفريقيا والهند، وكذا سلع الأنونة الموجهة خصيصا إلى روما والتي تتكفل الدولة بمصاريفها والأسطول الرسمي ينقلها وإن كانت في غالبها من القمح المصري، فكان لاكتشاف الرياح الموسمية الدور البارز في إنعاش التجارة في البحر الأحمر بحيث استغلوا هذه الرياح للوصول بسرعة إلى الهند، فمنذ القرن الأول ق.م اكتشف هيپالوس (Hiapalous) هذه الرياح التي تهب على المحيط الهندي من الجهة الجنوبية الغربية في الفترة الممتدة من جوان إلى أكتوبر واستغلها البحارة الرومان والمصريين لصالحهم فأصبحوا أكثر كفاءة في ملاحظتهم¹، فكانت أغلب وارداتهم من بلاد المشرق مواد كمالية خاصة ما يستوردون من الهند والصين معروفين بالتوابل والبخور والعاج والعطور، وهي المواد التي أدمن عليها الرومان بعدها عرفوا الطريق إلى حياة الرفاهية²، فدفعوا أموالا باهظة في سبيل اقتناء هذه الكماليات يقول بلين الكبير³، ولذلك بذلوا مجهود كبيرا في تأمين هذه المنطقة من خلال الحملات العسكرية التي قادوها في منطقة البحر الأحمر وأهمها حملة ايليوس جالوس عام 24 ق م (Aelius Gallus)، وحملة الامبراطور تراجان سنة 105-106 م⁴.

إضافة إلى أهوال البحر وبعد المسافة بين موانئ مصر الجنوبية وجنوب شرق آسيا، فإن المطلوب من التجار الشرقيين نقل السلع من موانئ البحر الأحمر عبر الطرق البرية في القوافل تشحن إلى روما وهو ما يجعل من ثمنها مرتفع جدا إذ قدر بلين الكبير هذه التجارة

¹ أمال محمد الروبي، المرجع السابق، ص. 93.

² - بلقاسم (رحماني)، الحملات الرومانية على البحر الأحمر، آراء ودراسات في التاريخ والآثار القديمة، أشغال الندوة العلمية المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2011، ص. 328.

³ بلين الكبير، نقلا عن مصطفى العبادي المرجع السابق، ص. 220.

⁴ - بلقاسم (رحماني)، المرجع السابق، ص. 330-337.

في زمانه أواخر القرن الأول ميلادي بخمسين مليون سستار ولا نستبعد واقعية هذه الإحصاءات باعتبار المؤرخ عضوا بارزا في طبقة الفرسان وكان وثيق الصلة بالإمبراطور فسبسيان (Vaspacien) ومن المنطقي أن يكون قد اطلع على الإحصائيات الجمركية الرسمية، وهو الذي وصف سعر هذه السلع مئة مرة مضاعف عند وصوله إلى روما، لا نستبعد المبالغة في تقديره، لكن ارتفاع أسعارها أمر مسلم به فكما قلنا فالسفن تبحر من الهند إلى موانئ مصر على البحر الأحمر في رحلة محفوفة بالمخاطر، ثم تدفع تكاليف القوافل البرية التي تعبر الصحراء الشرقية من ميوس هورمس إلى فقط ثم الرحلة النيلية نحو الإسكندرية وبعدها تشحن إلى روما.¹

ولا يخفى علينا أن عبور هذه السلع من ميناء إلى آخر ومن سفينة لأخرى تتبعه ضرائب ومكوس في كل مرحلة من الرحلة، كما أن بعض السلع تفسد في الطريق أو تتعرض للتلغف والسرقة، الأمر الذي يدفع التاجر لرفع ثمنها لتدارك خسائره، وكثيرا ما تنقل هذه السلع عن طريق وسطاء من تجار أقل شأنًا من التجار الكبار الذين يحصلون على السلعة من المصدر وبالتالي ترتفع قيمة السلعة كلما غيرت البائع وحتى تصل إلى المستهلك في روما تصبح أثمانها خيالية، لكن هذا الثمن أصبح الرومان على استعداد لدفعه يقول بلين الكبير إشباعا لمذاتهم وإرضاء لنسائهم ويقول: "هكذا ندفع غالبا من أجل كمالياتنا ونسائنا."²

ويضيف يقول: "...إن الهند تأخذ منا كل عام ما لا يقل عن خمسين مليون سسترس مقابل بضائع تباع لنا بأثمان تبلغ مئة ضعف ثمنها الأصلي"، إنها لأحسن شهادة على دور هذه التجارة في الاقتصاد المصري إلى جانب التجارة الشرقية في إثيوبيا والصومال وكذا دول مصب النيل مثل السودان خاصة إذا عرفنا أن البطالمة قد مهدوا الطريق إلى هذه المنطقة بعدما قاموا بحملات استكشافية إلى أعماق إفريقيا، وذلك بحثا عن المواد الثمينة التي تفتقر

¹ محمد السيد محمد عبد الغاني، المرجع السابق، ص. 221.

² مصطفى العبادي، الإمبراطورية الرومانية، المرجع السابق، ص. 220.

إليها مصر مثل الذهب والعاج والأخشاب المتوفرة في هذه المنطقة وربما أيضا الحيوانات المفترسة، وبالتالي واصل الرومان على هذا المنوال بل قاموا بتشجيع وتطوير التجارة، يقول روستوفتزف: "وأهم من ذلك تلك التجارة الجنوبية بين كل من مصر ومملكة مروى (Meroe) ومملكة الحبشة الجديدة (أكسوم)، ثم عن طريق هذه الدول نصف المتحضرة كانت تقوم تجارة بين مصر وبين وسط إفريقيا، وإن ما عثر عليه في مروى ليدل على أن الإمبراطورية الرومانية كانت تدفع أثمان السلع التي كانت تصدر من وسط إفريقيا.¹ وتظهر هذه الآثار التي وجدت على طبيعة التبادل التجاري القائم بين مصر الرومانية وشعوب إفريقيا إما نقداً أو عينا بين المنتجات الصناعية والزراعية المصرية والفيلة الإفريقية التي كانت الطلب عليها كبيرا لحاجة الجيوش إليها، وكذا أخشاب الغابات الاستوائية لصنع المراكب وسفن الأسطول الإمبراطوري، فقام الإمبراطور نيرون سنة 66م ببعث المستكشفين إلى منابع النيل فوصلوا إلى حدود النيل الأبيض الواقع جنوب الخرطوم (عاصمة السودان حالياً).²

في نفس هذه الجهود الرومانية الرامية لاستكشاف هذه المناطق المجهولة قام الجغرافي بطليموس السكندري (Claude Ptolémée) بجولة جغرافية لاستكشاف منابع النيل وسط إفريقيا، سعياً من السياسة الرومان وراء الأسواق الجديدة والموارد الأولية النادرة وكانت مصر بوابة نحو إفريقيا الشرقية كما كانت بوابة الشرق نحو أسواق الهند والعرب، ويبدو أن السلطات الرومانية شجعت الحركة التجارية بين مصر وإفريقيا وذلك بعدم تدخلها في هذه الحركة بين شعوب المنطقة، فكانت مصر الرومانية ملتقى شعوب المنطقة بين القرن الإفريقي وجنوب آسيا والبلاد العربية تماماً كما جمعت بين شعوب المتوسط فكانت الإسكندرية عاصمة التجار في الإمبراطورية الرومانية التي أسست لتجارة دائمة وثابتة مع دول جنوب آسيا كإفريقيا، الصين، وأندونيسيا، وبلاد العرب وشرق إفريقيا حتى أصبحت

¹ روستوفتزف، المرجع السابق، ص.219.

² أحمد علي الناصري، دور مصر التاريخي بين شبه الجزيرة العربية وإفريقيا في عصور ما قبل الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص.23.

العلاقات التجارية معها منتظمة جدا، يقول روستوفتزنف فأصبح التجار المصريون والرومان طبقة ثرية في المجتمع الروماني أصبحت لها مكانة مرموقة سمحت لهم بتمديد طموحهم لمناصب سياسية كبرى تخطت حدود ولاية مصر بل وصلوا إلى مدرجات مجلس الشيوخ في روما وأخطر من ذلك قام فيرموس (Firmus) بقيادة ثورة ضد روما وموّل جيشه من دخله في نشاطه التجاري من البردي والصمغ¹، وإذا كان هذا حال طبقة التجار الراقية في الإسكندرية فلنا أن نتساءل عن حال المواطنين الرومان الذين احترفوا مهنة التجارة في مصر؟

10- التجار الرومان في مصر: مارس التجار الرومان أو المصريين والأجانب الذين

تحصلوا على المواطنة الرومانية، مهنة التجارة كما مارسوا الزراعة والصناعة كما سبق وأن أشرنا إليه.² وبالتالي فقد مارسوا التجارة إما في تجارتهم بالفائض الناتج عن منتجاتهم الفلاحية والصناعية الخاصة أو عن طريق البيع والشراء إما في التجارة الداخلية، وهو النشاط الذي احتفظت به السجلات البريدية بحيث تشير إحداها التي تعود إلى القرن الأول ميلادي، والتي تحتفظ بفاتورة شحن لبعض السلع والبضائع لمواطن روماني يدعى كلوديوس ينون الذي استخدم عربات تجرها الدواب لنقل كميات من النبيذ وجريد النخل، ويبدو من خلال الوثيقة أنه لم يكن وحده بل كان هناك مواطنون رومان آخرون ربما قاموا بتشارك العربات لنقل المحصول³، الذي تشير هذه الوثائق إلى كثرته وهو ما يدل أنها موجهة لتجارة لا للاستهلاك الشخصي وبما أن الوسيلة المستعملة في نقل هذه السلع هي الدواب فمن المرجح أن تكون موجهة للتجارة الداخلية والتي تعجّ مصر بالرومان الذين امتهنوا التجارة ونقل السلع في ربوع البلاد ولا يستبعد أن يكون هؤلاء الرومان حينها كما تشير إليها أسماءهم

¹ مصطفى العيادي، المرجع السابق، ص. 222.

² انظر العناوين السابقة من هذا الفصل.

³ حسن أحمد حسن الأبياري، المواطنون الرومان المقيمون في مصر منذ الفتح الروماني حتى صدور مرسوم أنطونيوس في عام 212م (دراسة وثائقية) رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس، 1993م، ص. 191.

انصهروا في المجتمع المصري مع مرور الوقت بحيث امتلكوا الأراضي والمصانع وبالتالي السلع الموجهة للتجارة، خاصة أن مكانتهم الخاصة في المجتمع سمحت لهم بهامش من المناورة في النشاط الاقتصادي حيث كانت الضرائب المفروضة عليهم مخففة بالمقارنة مع المصريين، وربما أعفوا من التزامات أخرى فرضت على باقي المصريين مثل أعمال السخرة وغيرها من العوائق التي سحقت المجتمع الغير (المؤهل) للحصول على حقوق الرومنة وبالتالي فسح المجال للفئة الأولى (الرومان) في احتكار التجارة الداخلية إلى حد بعيد.

هذه وثيقة أخرى تحدثنا عن ماركوس انتيستوس كابيتولينوس الذي كان يملك معصرة زيتون وقد طلب إلى الإدارة للحصول على حق بيع الزيت بالتجزئة في القرية (أنظر الملحق رقم:17)، ونفسه حال أحد الرومان الذي سافر إلى الإسكندرية بعد حصوله على ترخيص ببيع الخبز للقوات الرومانية¹، وأمثلة هؤلاء الرومان، من خلال الوثائق الرسمية كثيرة والتي تشير كلها إلى النشاط التجاري الدؤوب في أوساط الرومان داخل مصر ما بينهم كجلبه رومانية مثل ما ظهر في وثيقة تعود إلى سنة 88م والتي تحدثنا عن بيع مواطن روماني اسمه "جايوس يوليوس روفوس" لجواد إلى روماني آخر، وكان حال الأمثلة السابقة الذكر من بيع النبيذ والزيت والخبز في القرى وكذا امتلاكهم لوسائل النقل على شاكلة القوارب والعربات التي تجرها الدواب لنقل سلع التجار الأمر الذي يظهر لنا مدى النشاط الاقتصادي لدى هؤلاء المواطنين الرومان في داخل مصر وفي كل المجالات الاقتصادية.

إذا كان ما سبق وأن تطرقنا إليه يخص التجار الرومان في مصر، فإن حال التجار الرومان في التجارة الخارجية لا يختلف كثيرا، نتيجة لعوامل كثيرة تطرقنا إليها في بداية هذا الفصل من جهود أغسطس لإحياء الاقتصاد المصري المتهالك أواخر العهد البطلمي وكذا تنشيط التجارة مع الشرق وإفريقيا الشرقية والوسطى، وبالتالي ازدهرت الحركة التجارية المصرية الخارجية وهي الظروف التي ساعدت التجار الرومان المقيمون في مصر لاغتنام

¹ حسن أحمد حسن، المرجع نفسه، ص.192.

فرصة الربح السريع والمشاركة في هذه الحركة الاقتصادية بل كانوا أغلبية من يملك شركات التصدير الكبرى التي غالبا ما يتزكون تسييرها إلى وكلاء تجاريين الذين يتعاملون باسم التجار الرومان.¹

ويبدو من خلال السجلات الاقتصادية أن التجار الرومان تاجروا بمختلف السلع بداية بالقمح، الشعير، الأدوية، النبيذ، القنب، الجلود وغيرها من المواد التي تزخر بها مصر، ومن المنطقي أنهم استوردوا المواد المتوفرة في موانئ البلدان التي يقصدونها في شواطئ البحر المتوسط، أو تلك الواقعة جنوبا في إفريقيا وشرقا في الهند إذا استوردوا الخشب والعاج والعمور والتوابل.²

والملاحظ أن معظم هذه الوثائق والسجلات تشير إلى سيطرة الرومان على التجارة الخارجية رغم اعتراف معظم المؤرخين بدور التجار المصريين في انتشار التجارة الرومانية خاصة نحو المشرق التي لولا تجار الإسكندرية لما قامت لها قائمة يقول روستوفتزن.³

باستثناء أنونة القمح التي قلنا عليها أنها تنقل من طرف الأسطول الروماني فإن معظم السلع الأخرى في الموانئ المتوسطية أو البحر الأحمر كان التجار الرومان هم من يسيطرون عليها في الغالب خاصة أن امتهان التجارة الخارجية ليس كالتجارة الداخلية التي لا تتطلب الكثير من الوسائل كوسائل النقل البحرية وما يتبعها من تدابير الضرائب والنقل وما إلى ذلك، ولهذا نجد أن الأثرياء الرومان هم وحدهم من كانوا على قدر هذه المهمة⁴ فامتلاك السفن الخاصة ليس بالأمر السهل فهي غالية الثمن، كما تحتاج للصيانة وأطقمها يحتاجون إلى الكثير من المتابعة، وبالتالي يقوم التجار الرومان بتعيين ريان على سفنهم

¹ حسن أحمد حسن، المرجع السابق، ص.196.

² أنظر الجدول رقم:05، حسن أحمد حسن، ص.195.

³ روستوفتزن، المرجع السابق، ص.219.

⁴ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص.159.

لمتابعة أعمالهم التجارية فيما يقيم أغلبيتهم في المدن الكبرى ولا يتكبدون عناء التنقل بأنفسهم إلى للحالات القصوى، وتبين السجلات أن أسماءهم في غالبيتها العظمى إما رومان أو إغريق.

وإذا كان تنشيط التجارة يتطلب ازدهار الاقتصاد الزراعي والصناعي فإن أحد أهم أركان النشاط التجاري هي الطرق ووسائل النقل التي تضمن وصول السلع من وإلى الموانئ المصرية وكذا الربط بين المناطق المختلفة في داخل مصر، الأمر الذي انتبه إليه الساسة الرومان منذ عهد أغسطس.

11- الطرق والمواصلات:

تعتبر شبكة الطرق بكل أنواعها البرية والبحرية والنهرية من أكثر العوامل حسما في الحياة الاقتصادية وازدهار النشاط التجاري عبر الزمن، لذا اهتم القادة الرومان بتطوير البنية التحتية والمنشآت المساعدة على تشجيع الاقتصاد المصري كالطرق البرية وبناء الجسور وتوسيع الموانئ.

نظرا لطبيعة مصر الصحراوية في معظم ربوعها فإن الطرق البرية لم تلعب دورا هاما في الاقتصاد المصري إذا استثنينا طرق القوافل الصحراوية العابرة للصحراء الشرقية التي تربط موانئ البحر الأحمر بموانئ الإسكندرية في الشمال وأشهر هذه الطرق، الطريق الواصل بين فقط (Copotus) في مصر العليا وميناء ميوس هرموس (myos hormos) وميناء برنيقي (berenike) على البحر الأحمر،¹ ويعتبر هذا الطريق وسيلة نقل رئيسية لسلع الآتية من الشرق سواء من الهند والصين أو من الجزيرة العربية وشرق إفريقيا فبعدها يتم تفريغ هذه السلع في موانئ البحر الأحمر يتم نقلها برا على ظهور الجمال نحو الشمال ولذلك اهتمت السلطات الرومانية بتأمين هذه الطرق ببناء تحصينات عسكرية على طول

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص.156.

امتدادها البالغ 150 كلم، كما بنت صهاريج للمياه وأماكن الراحة بالنسبة للمسافرين وحفر آبار للتزود بالمياه كل مسافة معينة، ولا نستبعد وجود مقاهي ومطاعم خاصة في أماكن الراحة ونوازل لمبيت المسافرين عبر هذه الصحراء القاحلة حيث تؤرخ أحد النقوش الأثرية لافتتاح إحدى هذه الطرق الصحراوية ويرجع ذلك إلى سنة 117م، كما قام الإمبراطور هدریان بتدشين طريق جديد سمي باسمه وهو يربط بين ميناء برنيقي في البحر الأحمر ومدينة انتونوبوليس (Antinopolis)، بحيث زود الطريق بمحطات المياه الوفيرة، ومراكز الاستراحة ومراكز المراقبة الأمنية على طول مساره.¹

ونلاحظ من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على التجار في هذه المناطق، طبيعة الحياة الدؤوبة على طول هذه الطرق، فنجد على سبيل الذكر ضريبة المرور على كل المستعملين للطرق مثل: ربان السفينة، الحراس، الحرفي، إذن المرور بالدواب إذن المرور للعربات، وفرضت الضرائب حتى على بائعات الهوى التي يؤتى بها خصيصا لمناطق الاستراحات كونها معزولة عن العالم المتحضر، وبالتالي حاجة الجنود والحراس لمرافقة النساء، وهذا المثال بين لنا مدى النشاط الذي تعج به هذه الطرق في سبيل تحقيق الازدهار الاقتصادي وخاصة التجاري لمصر وروما، فلا شك أن قيمة الانتماء التي حدثنا عليها بلين والتي وصفها بالمرتفعة 100 مرة ثمنها العادي هنالك ما يبررها لما نستخلص المعاناة التي عانى منها هؤلاء الرجال في وسط الصحراء وأعالي البحار لإيصال هذه السلع من الهند إلى روما.

إن بقية الطرق البرية في الأراضي الزراعية القريبة من نهر النيل لم تكن بنفس الأهمية، ولا نشك بوجودها باعتبار أن وسيلة النقل الرئيسية في البر المصري هي العربات التي تجرها الدواب، ورغم ذلك بقيت ذات أهمية إلى الحد الذي فرضت عليها ضريبة تسمى ضريبة العربة المغطاة وكذا ضريبة العربة الجنائزية، ولكن من الواضح أنها لم تلعب الدور

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص.156.

الاقتصادي للقوافل الصحراوية وهذا راجع إلى كونها طرق نقل ثانوية ساعدت في التجارة الداخلية، أما الكميات الكبيرة للإنتاج فتم نقلها على المركبات في نهر النيل الذي اعتبره المؤرخون أول طريق سريع في العالم مجازا لكونه أسهل وسيلة تواصل وتنقل في مصر خاصة أنه يقطع البلاد من الجنوب حتى الشمال.

كانت الزوارق أهم وسيلة نقل في نهر النيل والتي تتولى نقل البضائع والأشخاص من وإلى المدن الساحلية، وخاصة أن نهر النيل في مجمله صالح للملاحة، فاعتتم التجار هذه الوسيلة لنقل السلع من المزارع ومناطق النهر الداخلية مباشرة على زوارقهم الخاصة أو الزوارق المستأجرة لنقل المنتج من مصدره نحو الموانئ أو أسواق الجملة القريبة من مراسي المراكب على طول النهر، وعليه فرضت ضرائب على هذه الزوارق وعلى البضائع المحمولة عليها، وكشهادة على دور هذه الطرق النهرية والبرية في تشجيع الحركة الاقتصادية في البلاد نستشهد بوثيقة تاريخية حول مرسوم استصدره والي مصر والذي حاول التقليل من معاناة المسافرين والتجار وحمايتهم من جشع جنات الضرائب، إذ يقول: "لقد بلغني أن محصلي الضرائب قد استخدموا حيلة ماهرة ضد المسافرين عبر البلاد، وبالإضافة إلى ذلك فقد قاموا بالاحتيال على المسافرين وطالبوهم بدفع رسوم غير مستحقة عليهم، كما أنهم تعمدوا تعطيل المسافرين الذين كانوا على عجلة من أمرهم حتى يظهروا للحصول على طريق الشراء على تصاريح يزعم أنها تتيح لهم سرعة الرحيل، ولذلك أمرتهم بأن يتوقفوا عن جشعهم"¹، ولنا أن نشير أن الإدارة الرومانية قامت بشق طرق على طول الأراضي الزراعية لمساعدة استغلال هذه الأراضي كما قاموا ببناء الجسور على طول نهر النيل لتسهيل التنقل بين ضفتي النهر بالنسبة للفلاحين والتجار، كما فرضت الخدمة الإلزامية لكل المواطنين وذلك سنويا وتزامن مع موسم الفيضانات، حيث يقومون بأعمال الصيانة لطرقات وإعادة

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص.157.

ترميم الجسور حتى تحتفظ بكامل قدراتها ولا يتضرر النشاط الاقتصادي في البلاد، كما حاربت دون هوادة اللصوص وقطاع الطرق.

إذا كان هذا هو حال الطرق البرية فإن النقل البحري والنهري في مصر كان أهم بكثير للأسباب التي ذكرناها سابقا وكذلك لاعتبار التنقل المائي أسهل وأكثر أمنا، من نظيره البري، خاصة وأن مصر تطل على مسطحات مائية واسعة تتمثل في البحر المتوسط في الشمال والبحر الأحمر في الجنوب الشرقي، وكذا نهر النيل الذي لعب الدور البارز في كل مواصلات مصر المتعلقة بالحياة الاقتصادية أو غيرها من الأنشطة، فسهولة التنقل فيه بالمراكب وقدرة هذه الأخيرة على حمل الأثقال مقارنة بالدواب كانت الفاصل الأهم بين الطرق البرية والملاحة.

وتيقنت السلطات الرومانية لأهمية النيل كطريق لنقل المنتجات الزراعية وكل ما يحتاج إليه الرومان من مواد غذائية وكماليات خاصة للحاميات العسكرية والإدارات البعيدة عن الساحل والمدن الكبرى، حيث أنشأت الإدارة الرومانية أسطولا نهريا للشحن الغلال على نهر النيل وسخرت له ملاحين وجنود لتسييره فأصبح من أكبر الوسائل التي تنقل معظم القمح الموجه للأنونة إلى موانئ الإسكندرية قبل شحنه إلى روما¹.

بالإضافة إلى أسطول الدولة من الزوارق والمركبات النهرية انتشرت الزوارق والمراكب الخاصة التي تتكفل بنقل السلع الأخرى نحو الموانئ وكثير ما تستأجرها الدولة في حالة الذروة الإنتاجية لنقل السلع لصالحها، أما باقي أيام السنة فيقومون بنقل السلع لسكان والتجار مقابل ثمن متفق عليه بين الطرفين، ولذلك أنشأت محطات خاصة على طول النهر لركن الزوارق والمراكب فيها.

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص158

جدير بنا الذكر أن المصريين عرفوا الملاحة النهرية منذ أقدم العقود كما سبق وأن أشرنا إليه¹، وبالتالي ما قام به الرومان يتمثل في تنظيم هذه الحركة وبناء المحطات وربما ساعدوا في بناء سفن أكثر تطورا، إذ تشير الوثائق إلى وجود مراكب ضخمة تصل حمولتها إلى 18000 أردب من الغلال، وهي سفن شراعية تساعد على الرياح في التنقل كما انتشرت أيضا الزوارق والمراكب التي تحتاج للمجاديف للتنقل.² ويهدف التحكم في هذا النشاط الذي دأب في نهر النيل قامت السلطات الرومانية بسن قوانين خاصة بتأجير هذه السفن وفق عقود تجدد حقوق والتزامات كل طرف، وربما كان هدف السلطات أيضا من فرض هذه الالتزامات هو التمكن من فرض الضرائب عليها بمعرفة أصحاب المراكب وكذا المنتج والبضائع التي قاموا بنقلها، وهو ما يسهل عليها جباية الضرائب عليهم، أما بالنسبة لنا فإن هذه العقود أعطت فكرة واضحة حول هذه السفن ومكوناتها وكذلك أحجامها ولذلك ارتأينا الاستدلال بهذا المثال الذي يعتبر عقد سفينة يمتلكها صاحبها يقوم بتأجيرها لطرف آخر وهو عقد يعود لبداية القرن الثالث ميلادي والذي يصف لنا بشكل من التفصيل هذه السفينة التي نعتبرها أنموذج لسفن التي كانت تجوب نهر النيل: "إن السفينة التي يمتلكها ذات طراز إغريقي، وتبلغ حمولتها حوالي 400 أردب أقل أو أكثر، لها سقف كامل مزودة بمراتب، ولها فناء كامل، وشراع من الكتان، وحبال وصهريج، وأجراس وصنارة مثلثة الشكل، وأربعة مجاديف وخمسة أعمدة صواري لها طرف من الحديد، وسلم يصل ظهر السفينة بالحجرات، ولوح خشبي للإنزال، ورافعة وعدد 2 مرساة من الحديد بكتلة معدنية، ولكل مرساة ذات خطاف، وحبال الليف، حبل مزدوج، حبل مرساة، وثلاثة أنابيب لتفريغ الحمولة، مكيال، ميزان، قماش للأشعة وزورق صغير له مجدافين، وجميع التروس المعتادة ومسامير حديدية."³

¹ انظر أعلاه، الصناعة المصرية.

² نافتالي لويس، المرجع نفسه، ص. 158.

³ نقلا عن نافتالي لويس، المرجع السابق، ص. 159.

الظاهر من هذا العقد أن السفينة كبيرة الحجم ولم يكن باستطاعة مواطن بسيط امتلاكها على غرار معظم المركبات البحرية والنهرية، وبالتالي من المنطقي تصور مدى احتكار فئة ضيقة للمواصلات في مصر الرومانية، وما على التجار والمواطنين إلا دفع حق الإيجار لتوصيل بضاعتهم عبر نهر النيل وكان نفس الوضع بالنسبة للسفن البحرية التي كان تنقل السلع المتقلة بين الإسكندرية وروما، وبالطبع نستثني من ذلك أسطول السفن التابعة لدولة لرومانية وهو مخصص في الأساس لنقل القمح المصري إلى روما وغالبا ما يكون تحت الحراسة لتفادي أي طارئ قد يحول بينه وإطعام سكان روما.

ولنا أن نستنتج من خلال هذه الخلاصة أن الطرق والمواصلات البحرية والنهرية كانت أكثر أهمية من الطرق البرية وبالتالي عملت السلطات على توسيع وبناء موانئ جديدة في كل السواحل المصرية باعتبارها شرايين الحياة الاقتصادية والنشاط التجاري.

لعبت الإسكندرية دورا رائدا في التجارة الخارجية في مصر بحكم موقعها الجغرافي فكانت أهم الموانئ البحرية والنهرية تقع فيها، مما زاد من أهميتها حتى وصفها المؤرخين بالعاصمة التجارية للإمبراطورية الرومانية فأصبحت في عهد البطالمة تمتلك أهم ميناء في شرق البحر المتوسط خاصة بعد أعمال التهيئة التي قادها المهندس دينوكراتيس (Dynocratis) فكان ميناء بلوزيون أهم هذه الموانئ على الإطلاق والذي يقع على فرع النيل البلوزي على حدّ ذكر سترابون.¹

كما يقع على حافته الغربية ميناء نقرطيس داخل الدلتا، فكانت هذه الموانئ أكثر الموانئ نشاط في التجارة الخارجية خاصة بلوزيون الذي كان يستقبل السلع الشرقية، أما موانئ الدلتا فهي تستقبل معظم البضاعة الآتية من أعماق القارة الإفريقية إما عبر القوافل حتى نهر النيل ومن هناك تنقل على مراكب مخصصة إلى موانئ نقرطس كما تأتي سلع

¹ لظفي عبد الوهاب يحيى، المرجع السابق، ص 301.

البحر الأحمر والقطيف وبلاد العرب وسوريا نحو ميناء أرسنوي وبلوزيون وهذا الأخير حافظ على نشاطه الكثيف حتى أواخر القرن الثالث ميلادي.

أما من جانب البحر الأحمر فقد قام الرومان بتوسيع وتهيئة أهم الموانئ فيها المطلّة على خليج العقبة وإيلات وهو ميناء نبطى المتواجد على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ومنه انطلقت حملة أيلیوس جالوس ضد اليمن أو ما عرف في التاريخ بالحملة على البلاد العربية¹، كما يعتبر ميناء برنيقي أحد أهم موانئ البحر الأحمر الذي قام أغسطس بتأمينه مباشرة بعد الاحتلال ونظرا لأهميته عين قائدا عسكريا كبيرا مسئولا عنه لتأمين التجارة الشرقية. كما لعب ميناء ميوس هرموس دورا رائد في التجارة الشرقية إذ يذكر سترابون أن هذا الميناء تبحر فيه سنويا 120 سفينة نحو الهند.²

إذا كانت هذه أهم الموانئ المصرية المنتشرة في البحر المتوسط والبحر الأحمر ودلتا النيل، فإن موانئ أخرى أيضا لعبت دورا تجاريا ذو أهمية متفاوتة كل حسب طاقته في استيعاب البضائع وتوافرها وأهم عامل في هذه الموانئ هو عمق مياهها التي تساعد على رسو السفن الكبرى وكثيرا ما عمل الرومان ومن قبلهم البطالمة على توسيع هذه الموانئ والزيادة في عمقها حتى تتمكن من زيادة الطاقة الاستيعابية فيها، وخلاصة القول أن علاقة التجارة بالموانئ والطرق البرية وكذا وسائل النقل من سفن ومراكب وثيران وحمير وعربات، هي علاقة ترابطية لا يمكن الاستغناء عن أي منهما وإلا عادت بنتائج عكسية على النشاط التجاري الداخلي والخارجي.

حفزت هذه النهضة الاقتصادية في مصر الحكام الرومان في اغتنام الفرصة لفرض الضرائب والجباية والرسوم على كل الأنشطة الاقتصادية مهما كانت قيمتها صغيرة واعتبارها مورد للخزينة العمومية الذي لا ينبض.

¹ عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص. 65.

² المرجع نفسه، ص. 135.

خامسا: الضرائب:

"باستيلاء أكتافيوس على بلادنا وقضائه على الأسرة البطلمية حدث ما كنت أتوقعه وأخشاه، إذ تحولت مصر من دولة حرة تتمتع بالاستقلال على الرغم من جلوس البطالمة على عرشها إلى مجرد إقليم روماني يعتمد في تسيير شؤونه على إرادة روما التي لا تبغي إلا تحصيل الجزية السنوية إلى جانب ما فرضه أكتافيوس من ضرائب قبل أن يرحل عن أرضنا عائداً إلى عاصمة الإمبراطورية، أي أن جزءاً كبيراً من إنتاجنا في المراعي والمناجم والمصانع والحقول يرسل إلى روما تحت تهديد أسلحة جنودها دون أن يكون لنا الحق في الانتفاع بما تخرجه أرضنا وما ينضجه عمل أيدينا..."¹، هذه الإفادة من أحد رجال الدين المصريين تعطي لنا الصورة الشاملة على حالة مصر والمصريين بعد الضم الروماني لمصر، والتي جعلوا منها مطمورة الشرق لإطعام الشعب الروماني باعتراف الإمبراطور الروماني أغسطس إذ يقول: "لقد أصبحت مصر الآن ولاية (eparchia) تدفع جزية ضخمة."² ويقول المؤرخ الروماني ديون كاسيوس الذي تولى مناصب مهمة في الإدارة الرومانية "ومنذ ذلك الوقت جعل أغسطس مصر تدفع الجزية."³

وإذا اكتفينا بهذه الاعترافات نلاحظ أنها دون استثناء تركز على موضوع الضريبة التي فرضها الرومان على مصر منذ الوهلة الأولى لقدمهم إليها، ويهدف عدم إثارة حفيظة المصريين احتفظوا بالنظام الضريبي المتواجد في البلاد الذي أسس له البطالمة، لكن مع مرور الوقت واستتباب الأمن في مصر قام الرومان بخلق ضرائب جديدة ومتعددة شملت كل المجالات وكانت لكثرتها أن أعدها المختصين بأكثر من مئة ضريبة وجزية ورسوم تفرض بصفة رسمية على الشعب المصري المغلوب على أمره، وكلما زادت نفقات الإمبراطورية

¹ هشام الجبالي، موسوعة التاريخ المصري، المكتب العربي للمعارف، 1994، ص. 378-379.

² مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص. 110.

³ المرجع نفسه، ص. 110.

زادت الضرائب المفروضة ولم تستثن تقريبا أي فرد أو حرفة دون أن تتدخل الدولة فيه لأخذ حقها حتى أرهقت المواطن بها وجعلته يثور في وجهها في مرات عديدة بسبب اليأس الذي استولى على الفرد المصري من هذه الممارسات الجائرة، فاختلفت هذه الضرائب من ضرائب عينية وضرائب نقدية وعلى رأس الضرائب العينية ضريبة الأنونة، أو ضريبة الغلال التي لا تعتبرها الدولة ضريبة وإنما حق يعود إليها باعتبار الأراضي المصرية هي ملك الإمبراطور وبالتالي على الفلاح دفع قسط من منتجه، وفيما يلي أهم الضرائب التي فرضت على مصر في العهد الإمبراطوري:

سادسا: أنواع الضرائب:

1- ضريبة الأنونة (الغلال):

هي ضريبة عينية فرضها الإمبراطور أغسطس على مصر، وتعتبر أهم ضريبة من حيث القيمة الاقتصادية والسياسية، فالدور الذي حدده أغسطس لمصر بعد أن ألحقها بالإمبراطورية الرومانية هو أن يقع على كاهلها المساهمة لإطعام مدينة روما، ولذلك كان يبحر من مصر ثلث احتياجات مدينة روما من الغلال سنويا بمعدل 135 ألف طن،¹ ونظرا للأهمية البالغة والمصيرية التي تلعبها الغلال المصرية وعلى رأسها القمح في السياسة الرومانية والاستقرار الداخلي، فإن الإدارات المتتالية منذ أغسطس عملت على ضمان السير الحسن لهذه الضريبة وجبايتها وفق قواعد صارمة، فكان الفلاح المصري ملزم بدفع ربع منتوجه من القمح في الأراضي الخاصة أما الأراضي التابعة للدولة فتصل الجباية فيها إلى سبعة أرباب عن الأروا الواحدة.² وهي كمية كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الإنتاج المتذبذبة من سنة إلى أخرى فكانت الضريبة تختلف حسب نسبة المردودية، بحيث كانت الأراضي الإمبراطورية من أجود الأراضي، وبالتالي كان الفلاح يدفع نسبة كبيرة من منتوجها إذا ما

¹ نافثالي لويس، المرجع السابق، ص.184.

² آمال محمد الروبي، (مظاهر الحياة في مصر)، المرجع السابق، ص.97.

الأروا: وهي وحدة قياس المساحة في مصر القديمة وتساوي حوالي 10000 ذراع مربع، أي حوالي 2.756 متر مربع.

قورنت بالأرض الخاصة أو الأراضي ذات الرّي الاصطناعي التي تدفع نصف معدل ضريبة الأراضي التي تروى بمياه الفيضان.¹

ولم تنته متاعب الفلاح بتقديم ما يلزم عليه من الضريبة العينية فقط، وإنما عليه أيضا بنقل هذه الضريبة إلى صومعة الدولة القريبة إليه، وفي حالة قامت الدولة بنقل الضريبة على حساب إمكانياتها الخاصة فإن المطلوب من الفلاح دفع مقابل ذلك ضريبة نقل المحصول²، وما يليها من نقل هذه الغلال إلى صومعة الدولة في الإقليم ثم نقلها عبر النيل إلى الميناء في الإسكندرية التي يشحن منها نحو روما، وضمن السير الحسن لهذه العملية المعقدة، كانت الإدارة الرومانية تسلم الفلاح إيصال في كل المراحل كدليل على تسديده لضريبة بداية من الطاحونة إلى الصومعة التي تركت آثار كثيرة من هذا النوع إما الإيصالات المكتوبة على ورق البردى أو على الفخار لأن مستلمي القمح في الصوامع مسؤولين على إيصال الغلال كاملة دون تغيير إلى الصومعة الرئيسية الواقعة في مدينة نيابوليس (neapolis) التي يشرف عليها المشرف المالي الروماني (procurator) وهي المرحلة الأخيرة قبل شحنها إلى روما³.

وكانت عملية جمع ضريبة الغلال تمر بمراحل معقدة جدا، فلم تكن مهمة الموظف الكف بجمع الضرائب تنتهي عند استلام القمح فقط، وإنما عليه أيضا بعد تسليم الإيصالات للفلاحين أن يضمن وصول القمح كاملا إلى الصومعة الرئيسية في الإسكندرية كما على عاتقه الاحتفاظ ببذور الزراعة للسنة التالية، كما يتكفل بقطع رواتب الموظفين في الصومعة وتقديم تقرير شامل عن الإيصالات اليومية وتقارير دورية وشهرية وسنوية لرؤسائه في

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص.185.

² أمال محمد الروبي، المرجع السابق، ص 98

³ المرجع نفسه، ص.99.

الإقليم والولاية مع تفاصيل تخص دافع الضريبة والكمية المحصل عليها،¹ والشهر والتاريخ بدقة، ونفس النظام طبق على ما يبدو مع المحاصيل الزراعية الأخرى.

وكان محصولو الغلال (sitologoi) يجمعون مدفوعات الضرائب من الغلال في الشهور التي تلي فترة الحصاد مباشرة، ويحظى المحصولون بالمساعدين بحيث يكثر أو يقل عددهم بحسب أهمية المنطقة الزراعية التي يشرفون عليها فغالبا ما تكون الصوامع القريبة من الأراضي الخصبة تستقبل كمية هامة من قمح الضرائب خاصة في الفترة التي تلي الحصاد، وبالتالي يحتاج المحصولون إلى مساعدين كثر كل واحد في اختصاصه بداية من مسؤول الصومعة ختاماً بالموظفين البسطاء من الذين يختمون الأكياس وكذا الحملين للغلال إلى الموانئ النهرية.²

وقد كان حرص الرومان على جباية كل أرض زراعية مهما كان مردودها هو ما دفعهم إلى فرض زراعة الأراضي التي لم تجد مستأجراً، أو تلك التي هرب منها أصحابها لسبب أو لآخر، فكان على سكان القرية التابعة لها زرعها ودفع ما عليهم من ضرائب بالتضامن³ وهو ما صنفه المؤرخون بالزراعة الإلزامية ولنا مثال عن ذلك في ترحيل الدولة حوالي خمسين مزارعاً من مزارع الدولة في منطقة كرانيس لزراعة مساحة من الأراضي في قرية مجاورة وهذا سنة 167م، ونفسه حدث في منطقة أخرى في فيادلفيا في نفس الفترة.⁴

وانتهجت الدولة هذه الطريقة حتى تستفيد من ضرائب كل الأراضي الممكنة ولقد بلغ مدخول الضرائب العينية على القمح المصري ما معدله عشرين مليون مودبوس سنوياً، وحرصت الدولة على ضمان وصولها إلى موانئ الإسكندرية.

¹ أمال م.أ، المرجع السابق، ص100.

² أمال م.أ، نفسه، ص101.

³ أبو اليسر فرح، المرجع نفسه، ص210

⁴ نافتالي لويس، المرجع السابق، انظر تهميش الصفحة رقم 186.

كانت عملية نقل الغلال المحصلة في الضرائب يقوم بها محصلو الدولة المعنيين ونظرا لأهمية النيل كطريق لنقل البضائع فقد كانت معظم الصوامع تجاور النهر، وبالتالي يقوم المحصلون بنقل الغلال إلى الموانئ النهرية المخصصة ومن ثم نقلها على الزوارق والمركبات النهرية شمالا نحو موانئ الإسكندرية، كما يتم حمل الجزء الآخر بوسائل النقل البرية المتمثلة في الحمير والجمال،¹ وربما اعتمدوا في هذه العملية على كثرة أعداد الدواب نظرا لمحدودية قدرتها على التحمل، وبالتالي ذكرت لنا أحد الوثائق في هذا المجال أن أحد القوافل العائدة للقرن الثاني ميلادي بلغ عددها أربعين حمارا حملت ما قدره 1314 أردبا من الغلال.²

وقد كان الحمالون يستلمون إيصالات بالتفريغ ويتم فيها تأكيد الكمية والنوعية التي سلمت في الموانئ وذلك في كل المراحل، وكان المشرفون الحكوميون يصاحبون القوافل والمراكب للتأكد من الكمية المشحونة وعدم الغش فيها والتلاعب بها في الطريق، وكان محصلي الضرائب تقع عليهم مسؤولية أي ينقص أو غش للبضائع الأصلية المشحونة من الصومعة باتجاه الموانئ أو المخازن الرئيسية الشيء الذي يوضحه المثالي التالي:

"من أنطونيوس أيليانوس (antonius aelianus) (مشرف الغلال في نيابوليس) إلى مدير إقليم ديو سيوليس في طيبة تحياتي، حيث أن الشحنة التي تم إرسالها مع ياوؤسيس بن سيبوس وبحارته من الإقليم المذكور سابقا والتي تبلغ حمولتها 3000 أردبا من القمح، قد اكتشف عند فحص عيناتها أنها مغشوشة، وعندما أمرت بفحص نصف أردب منها ثبت أنه يوجد بها شعير ونفايات بنسبة 2% شعير 1/2% من النفايات، ولذلك فإن مسؤولية تحصيل باقي الكمية التي نجمت عن تقصير محصلي الغلال الذين قاموا بإرسال الشحنة تقع على

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص187.

² نفسه، ص187.

كاهلك وهي تبلغ $\frac{3}{4}$ 50 آردب، بالإضافة إلى الرسوم والنفقات الإضافية، وأرجو إخباري عندما تقوم بتسديد هذه الكمية لإدارتي (28 أكتوبر 188م)¹.

هذا المثال خير دليل على الحرص الشديد من عدم ضياع أي شيء من هذه الضريبة الموجهة لإطعام الشعب الروماني، ونظرا للدور الاقتصادي والسياسي الذي لعبه القمح المصري في حياة الإمبراطورية الرومانية فقد خصص الإمبراطور منذ عهد أغسطس أسطولا خاص يقوم بنقل القمح من الإسكندرية إلى روما تحت الحماية الدائمة للأسطول الحربي.

أما بالنسبة للقمح الموجه لإطعام الجيش الروماني المرابط في مصر فإن المصادر لم تحدثنا كثيرا عنه ولكن في الأغلب كان حسب طلبات الجيش وحاجياته، وكذا اختلاف هذه الضريبة بين فترة السلم والحرب، وباعتبار مصر منطقة عبور استراتيجية، فإن رسو الفيالق الرومانية على الأراضي المصرية في طريقها إلى الشرق أو الغرب كان يتوجب على المصريين إطعامهم وبالتالي تقوم الإدارة المحلية بجمع ضرائب إضافية من الغلال وهو نفس الحال حين زيارة الشخصيات الكبرى لمصر.

وقد فرضت الدولة على الفلاحين ضرائب على الغلال الأخرى وكانت إما عينة مثلما هو حال القمح والشعير وإما نقدية على كل المنتجات الزراعية التي تنتجها الأرض والفلاح في مصر، بحيث كان البرسيم إحدى المنتجات التي شملتها الضرائب العينية بالرغم من تحويلها مع مرور الوقت إلى ضريبة نقدية نظرا لصعوبة نقلها²، وهو نفس حال معظم المنتجات سريعة الاستهلاك كالفواكه والخضر والكروم وهذه الأخيرة خست بعناية خاصة نظرا لمردودها الجيد ونوعيتها الرفيعة ما جعل منها دخلا مستقرا للخزانة العمومية إذ قدرت

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص188.

² أمال م أ، المرجع السابق، ص102

قيمة الضريبة على الكروم من 20 إلى 40 دراخمة¹ كما بلغت 20 دراخمة على نفس المساحة المزروعة خضرا و30 دراخمة على الفواكه في الفدان الواحد².

وكانت نفس الضريبة فرضت على التمر والرمان وغيرهما من الفواكه والزيت والخل، ولنا الإشارة إلى أن المنتجات المعنية بالضريبة النقدية لا تشمل الكميات التي تقدم عينيا للجيش الروماني في مصر بحيث يأخذ نصيبه من الصوامع أو الحقول بوساطة المشرف المالي.

2- ضريبة الحيوانات:

وهي الضريبة التي فرضت على الحيوانات الأليفة التي يقوم الفلاح بتربيتها أو استغلالها في الحرث أو النقل ولو لفترة محدودة، وتتم الضريبة على كل رأس ماشية ولذلك فرضت الدولة ضريبة عليها وهو ما يستوجب على الفلاح تقديم تقرير سنوي إلى جباة الضرائب على عدد رؤوس ماشيته، خاصة الإناث منها بهدف تقديم عدد الولادات في كل سنة كما كانت الحيوانات الأليفة خاصة الحمير منها تستغل للسخرة لمدة خمسة أيام في السنة في مختلف الأعمال العمومية، وتفرض ضريبة خاصة على كل فلاح تعذر عنه إيجار حميره للسخرة³، ومقابل هذه الضريبة يعفى الفلاح من أي متابعات.

أما ضريبة الخنازير فهي خاصة ولا علاقة لها بضريبة الحيوانات الأخرى، ونظرا لكثرتها فقد وصلت ضريبة الرأس عليها 4 دراخمة سنويا، وكذا تدخل الضريبة العينية في الخنازير التي تفرضها الدولة وتقدم خصصا للمعابد حتى تذبح قربانا وفي الأعياد الدينية أيضا وبهدف تنظيم الضرائب الحيوانية وضمان عدم تهرب الفلاحين منها قامت الدولة بإرغام الفلاحين على تقديم تقارير سنوية على رؤوس ماشيتهم والاستدلال بالسنة السابقة، كما يجب

¹ (الدراخمة: عملة تمثل وحدة التعامل الأساسية في اليونان، وضلت تستخدم في شرقي البحر المتوسط خلال الحكم الروماني، وهي عملة فضية في الأصل، ثم انخفضت قيمتها مع الوقت، وقد تمت مساواة الدينار الروماني (denarius) بالعملة النقدية الدرخمات الأربع (tetradrachm)، المصدر نفتالي لويس المرجع السابق، ص 236.

² أمال م أ، المرجع السابق، ص، 103.

³ المرجع نفسه، ص، 104.

على الفلاح إعلام المختصين بالضرائب بأي تغيير في ماشيته إما بسبب تتبع حركة الثروة الحيوانية في البلاد وضمان عدم ضياع ضريبتها.

وتحدثنا أمال الروبي عن وثيقة فريدة مؤرخة في سنة 23م، وهي عبارة عن تقرير قدم إلى مدير إقليم كينوبوليس (cynopolis) من شخص يدعى كرينثوس (cerinthus) وهو عبيد إحدى السيدات المالكة لمزرعة وماشية، بحيث أخبر مدير الإقليم برغبته عن نقل أغنامه التي يربعاها إلى منطقة أخرى، ولذلك طلب التسريح على الانتقال¹، هذا مثال حي عن التنظيم الصارم الذي فرضته الإدارة على كل الثروة الحيوانية الأليفة بهدف جباية الضرائب بانتظام خاصة أنها كانت نقدية وبالتالي تعتبر مصدر هام للخزينة العمومية، ولنا أن نشير إلى أن هذه الضريبة اختلفت من منطقة لأخرى.

03- ضريبة الرأس (tributum capitis la ographia)

وهي الضريبة المفروضة على كل المواطنين المصريين بمعدل قيمة نقدية على كل فرد أو رأس كما يدل عليها اسمها، وبدأت هذه الضريبة تفرض بعد أول إحصاء قام به الرومان في عصر أغسطس 24 أو 23 ق.م والذي أصبح يجرى كل أربعة عشر عام²، وبعد هذا الإحصاء السكاني الوسيلة الإدارية التي سمحت للسلطات بتنظيم هذه الضريبة ومتابعة عدد الولادات والوفيات حتى تتمكن من الضبط الدقيق لتعداد السكان الخاضعين للضريبة إذ تبدأ أول الخطوات هذا الإحصاء بتقديم الأفراد في تقرير يعده مالك المنزل، ويرد فيها أسماء وأعمار من يقيمون معه، وعلاقتهم الاجتماعية فيما بينهم³.

وبغرض دفع السكان للالتزام بهذا الإحصاء فرضت عقوبات شديدة على كل مسؤول عائلة لم يسجل ذويه بغرض التهرب من الضريبة، وكان كل فرد تثبت عليه هذه التهمة

¹ أمال الروبي، المرجع السابق، ص. 104.

² المرجع نفسه، ص. 107.

³ محمد السيد محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص. 227.

(تهمة عدم تسجيل ذويه)، يغرم بربع ممتلكاته وهو ما تثبته مقننة الايديولوجوس في الفقرة "58" بحيث تقول: "الأشخاص الذين لم يسجلوا أنفسهم أو من ينبغي أن يسجلهم في الإحصاء السكاني من منزل لمنزل يدفعون غرامة تعادل ربع ممتلكاتهم، وإذا ما اتضح أنهم لم يسجلوا أنفسهم أو ذويهم في إحصائيين تفرض عليهم هذه الغرامة مضاعفة"¹.

ويتم متابعة الإحصاء من طرف موظفين حكوميين مختصين بحيث يقومون بإعداد تقارير سنوية مفصلة لدافعي الضرائب مع الاخذ بالاعتبار سجل قيد المواليد والوفيات.

يتم الإحصاء الضريبي كل أربعة عشر سنة، باعتبار أن الفرد المصري لا يخضع لهذه الضريبة إلا عند وصوله سن البلوغ وهو السن الرابعة عشر غير أنه يسجل في قائمة المعنيين بالضريبة في السن الثالثة عشر ويبدأ بدفعها في السنة القادمة، ولنا أن نشير إلى أن السكان الرومان، الإغريق وكبار القوم من الطبقة الممتازة قد استثنوا من هذه الضريبة، وكذا العلماء والرياضيون وأعضاء المعهد الملكي للإسكندرية وكهنة المعابد²، فيما عدا هؤلاء خضع جميع ذكور مصر لهذه الضريبة التي اختلفت قيمتها على الرأس الواحد من منطقة إلى أخرى، إذ تراوحت بين 16 و 40 دراخمة من منطقة لأخرى فكان سكان المدن لا يدفعون ما يدفعه القرويون بحيث يدفع الأغنياء والطبقة الراقية أقل مما يدفع الفقراء.³

وتذكر لنا أحد الوثائق البيانية المسجلة لقائمة أسماء المعنيين بالضرائب في إحدى الأقاليم المصرية، ما يلي:

- الذين سجلوا لدفع ضريبة هذا العام
- الرجال الخاضعون لدفع ضريبة الرأس -629-
- الرجال الذين تجاوزوا السن المحدد (الواحد والستون عام) -05-

¹ المرجع نفسه، ص. 227.

² نافتالي لويس، المرجع السابق، ص. 190.

³ المرجع نفسه، ص. 107.

- الذين توفوا هذا العام 02.

- المجموع 636 شخصا.¹

ما يمكن استخلاصه من هذه البيانات الرسمية أن معدي القوائم يسجلون أسماء الذكور سنويا في القوائم الخاضعة للضرائب، وكذلك سجلات الفئات التي لا تعنيها الضريبة إما بسبب الوفاة أو بلوغ سن الشيخوخة، والأمر المثير للانتباه أن المسؤولين عن هذه القوائم الاسمية لا يتطرقون إلى الوضعية الاجتماعية لهؤلاء السكان بالرغم من الاختلاف الواضح لكل فرد حسب وضعه الاجتماعي، فإذا كان الأثرياء وسكان العواصم كما ذكرناه لا يدفعون نفس قيمة الضريبة التي يدفعها المواطن البسيط وذكرى القرى، فإن العبيد مثلا لا يدفعون الضريبة بأنفسهم، بل يدفع السيد المسؤول عنهم إن لم يكن من المواطنين الرومان أو الطبقة المعفية من ضريبة الرأس.

ويعتقد أن هذه الفئة المعفية قد تغيرت وضعيتها من فترة إلى أخرى، إذ أن الاسكندرانيين المعفيين تماما من الضريبة الرأسية، أصبحوا في عهد الإمبراطور فاسباسيان يدفعون ضريبة رمزية على كل رأس ذكر، ورغم رمزيتها فقد أدت إلى ثورة السكان عليها، وكان حال اليهود أيضا إذ دفعوا بالإضافة لضريبة الرأس "ضريبة اليهود" التي قدرت بثمانية (08) دراهمة على كل ذكر بالغ.²

كما قام المصريون بدفع الضريبة عن أفراد عائلتهم عند الموت إذ يدفعون نصف الضريبة إذا توفي في النصف الأول من العام، أما إذا مات في النصف الثاني من العام فيتم دفع الضريبة كاملة وبعد الإبلاغ عنه يسقط من قائمة الضرائب نهائيا.

قد لا يختلف اثنان أن ضريبة الرأس كانت إحدى أهم الضرائب بالنسبة للإدارة الرومانية، وذلك بسبب الدخل النقدي الكبير الذي توفره للخبزينة العمومية، إلا أن المؤرخين

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص.190.

² محمد أ، م، ع، أ، المرجع السابق، ص.229.

اختلفوا في تفسير الهدف السياسي منها إذ اعتبرت على أنها إشارة على الهيمنة، وهي ضريبة تفرض على المهزومين من الشعوب ورمز للخضوع أو مقابل لعدم تأدية الخدمة العسكرية، ونعتقد أن الهدف من هذه الضريبة اقتصادي بحت، وإن لم نملك من القرائن والدلائل على ذلك، ونظرا للحس الاقتصادي للأباطرة الرومان فقد كان جنوحهم لجمع كل ما هو مورد إضافي للإمبراطورية وفي كل الولايات ولم يتأخروا عن قنص أي فرصة سانحة لإثراء مخازن الدولة.

4- ضريبة الجسور: وهي الضريبة التي فرضت على جميع ذكور مصر في سن الإنتاجية (ما بين 14 و 62 سنة) وبلغت قيمتها ستة (06) دراهمة، وهي الضريبة الوحيدة التي تم توحيدها في جميع المناطق المصرية فكانت تنفق مداخنها لإعادة صيانة الجسور وأنظمة الري بالإضافة إلى العمل الميداني المفروض على الذكور سنويا في صيانة الجسور والقنوات¹.

5- ضريبة الحرف:

وشملت هذه الضريبة كل الحرفيين اليدويين ذكورا أم إناثا ولكل حرفة على حدا، فكل ما يسترزق منه الحرفي عليه دفع ضريبة نقدية عليه وحتى المتدربين المبتدئين كان على رؤساء الورشات دفع ضريبة عليهم، كما كان عليهم الإبلاغ عنهم بمجرد انتهائهم من التريص حتى يسجلوا في قائمة الخاضعين لضريبة، وبهدف الإحصاء الدقيق لهذه الضريبة فرضت السلطات على الحرفيين والمتريصين الإبلاغ عن حالتهم المعنية بشكل منتظم وهذا يشمل أيضا تنقلاتهم وتوقفهم عن ممارسة أية حرفة أو تغيير الحرفة ومكان ممارستها².

بالإضافة إلى الضرائب المذكورة سالفا فإن المصريين اجبروا على دفع ضرائب لا تعد ولا تحصى كضرائب الخنازير والأعمال والتنقل، ورسوم كثيرة على مختلف النشاطات

¹ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص.191.

² نافتالي لويس، المرجع السابق، ص.192.

والتوثيق وضرائب الأرض والطرق وكل الممتلكات مهما كانت تافهة تقريبا وأعد المؤرخون أكثر من مئة ضريبة عينية أو نقدية كان على المصريين دفعها سنويا.

إذا كان حال المصريين كذلك فما هو حال المواطنين الرومان المقيمين في مصر؟ وهل فرضت عليهم الضرائب؟

يعتقد أن الرومان المقيمين في مصر وإن استثنوا من عدة ضرائب وأهمها ضريبة الرأس فإنهم بالمقابل دفعوا ضريبة عينية ونقدية أخرى وأهمها ضريبة الأرض، وتعد الدراسة التي قام بها المؤرخ "حسن أحمد حسن الأبياري" المعنونة "المواطنون الرومان المقيمون في مصر منذ الفتح الروماني حتى صدور مرسوم أنطونيوس في عام 212م"، من أهم الدراسات المختصة التي تناولت شؤون المواطنين الرومان في مصر خاصة من الناحية الاقتصادية بحيث اعتمد في دراسته على الوثائق الرسمية، وفي هذا الخصوص يحدثنا المؤلف عن الضرائب المفروضة على الأراضي الرومانية والتي تسمى بـ"ضريبة الإردب التي تفرض على الأراضي المزروعة بالغلل المختلفة، وتشير إحدى الوثائق البردية التي ترجع لنهاية القرن الأولى للميلاد، إلى دفع إحدى المواطنين الرومان يدعى "ماركوس أنطونيوس" (Marcus Antonius) ضريبة على أراضيه الواقعة في منطقة "فيلادلفيا" ومواطن آخر دفع نفس الضريبة في منطقة أخرى¹.

ويظهر لنا أن الأمثلة على دفع الرومان للضرائب الخاصة بالأرض كانت شائعة ومتعددة ولم تكون الضريبة محدودة على أراضي الغلال فقط وإنما تؤكد السجلات الخاصة بالضرائب في إحدى الأعوام غير ذلك بحيث تذكر سيدة رومانية بالاسم والتي يبدو أنها

¹ حسن أحمد حسن الأبياري، المرجع السابق، ص.147.

دفعت ضرائب عديدة نقدية على منتجاتها من الكروم، الفواكه، الخضروات، البساتين، واختلفت الضريبة من منتج لآخر وقيمة العملة المقدمة بين الدراخمة البرونزية والفضية.¹

يبدو أن بعض هذه الضرائب المفروضة على الرومان من بقايا النظام الضريبي البطلمي كضريبة الإردب وضريبة الأيوميرا²، وبلغت قسمة الأخيرة خمسة دراخمت عن الأورا وعشرة دراخمت بالنسبة للكروم، وفرضت نفس الضرائب عن النخيل والزيتون وكل المنتجات كما كان حال السكان المصريين وبدورهم دفعوا أيضا ضريبة التاج والتنقل ومختلف الضرائب المفروضة على الآخرين باستثناء ضريبة الرأس التي كما ذكرنا فقد أعفوا منها.

6- الخدمات الإجبارية: لم يكثف الرومان بفرض أكثر من مئة ضريبة على المصريين وإنما أضافوا إليهم خدمات إجبارية والتزامات وأعباء شتى، وفي معظمها أعمال شاقة ويدوية متدنية (munera sordida)³ لصالح العام مثل بناء الجسور وشق القنوات وتنظيفها، ومهام الحراسة وجباية الضرائب وحراسة الغلال، وكل هذا بالمجان وعادة ما يسخر الفرد لمدة خمسة أيام في السنة لكن ذلك يختلف حسب حاجيات الدولة للفرد وخدماته مقابل شهادات الإعفاء فيما تبقى من فترات السنة .

ورد في إحدى الوثائق البريدية تسجيل أكثر من أربعمئة شهادة من هذا النوع تعود لسنة 45م⁴، ويبدو أن المصريين تحملوا هذه الالتزامات والأعباء لفترة طويلة من القرن الأول والثاني والثالث وهو ما تؤكد الوثائق البريدية، بالرغم من إعفاء الرومان منها سكان

¹ المرجع نفسه، ص.150.

² المرجع نفسه، ص.150.

الأيوميرا: تعتبر ضريبة الأيوميرا من عهد البطالمة وتساوي سدس (06) المحصول بحيث كانت تدفع اما عينا او نقدا، و كانت قيمتها في العهد الروماني ما يعادل خمسة (05) دراخمت عن الأورا من الفواكه، وعشرة دراخمت بالنسبة للكروم (المرجع نفسه).

³ المرجع نفسه، ص.233.

⁴ المرجع نفسه، ص.233.

الإسكندرية وقدماء أفراد الجيش من هذه الأعباء وفق مرسوم أصدره الإمبراطور دوميتيان سنة 87م، شمل المرسوم كل من الفئات المذكور بالإضافة إلى الكهنة والأطباء، ولنا أن نشير هنا إلى سن العمل من الرابعة عشر حتى سن الستين، كما أعفي المرضى والمعوقين وذوي العائلات الكبيرة العدد، إلى أن غالبيتهم مطلوبين للقيام بالأعمال الإضافية في حالة زيارة الشخصيات الكبرى لمصر مثل الإمبراطور وهذا يندرج في إطار التحضيرات اللازمة لاستقباله.

تقع مسؤولية شق الطرقات الظرفية وإطعام الجيوش، ترميم الجسور، تسخير الدواب الخاصة، على عاتق سكان المناطق التي يزورها المسؤول وهي الظروف التي كثيرا ما استغلها المسؤولين المحليين لابتزاز السكان والسطو على ثرواتهم باسم خدمة الامبراطور أو الزائر مثلما حدث أثناء زيارة حفيد الإمبراطور أغسطس جيرمانيكوس (Germanicus) سنة 19م¹ وهو الأمر الذي عاد على الاقتصاد الروماني بالسلب مع الوقت نتيجة السياسة الضريبية المفروضة على السكان.

سابعا: نتائج السياسة الضريبية الرومانية في مصر: " ان تاريخ مصر الرومانية هو قصة محزنة من قصص الاستغلال الذي يدل على قصر النظر، وينتهي حتما بالانهيار الاقتصادي والاجتماعي"²، مقولة لأحد المؤرخين في وصفه للاستغلال الذي تعرضت له مصر جراء السياسة الضريبية الجائرة التي فرضتها روما، ومن نتائجها أنها أثقلت كاهل السكان البسطاء إلى حد الانهيار، الأمر الذي نتجت عنه ردة فعل عنيفة متمثلة في الثورات الشعبية ضد كل ما هو روماني.

تم الاحتفاظ بكل الضرائب التي فرضها البطالمة وزادت روما إليها رسوم والتزامات وضرائب جديدة كانت السبب في الثورة التي نشبت مباشرة بعد مغادرة الامبراطور أغسطس

¹ نفتالي لويس، المرجع السابق، ص. 193.

² أبو السير فرح، المرجع السابق، ص. 216.

لمصر وتعيينه كورنيليوس جالوس واليا عليها، وهي الثورة المعروفة بثورة طيبة نسبة إلى المنطقة التي نشبت فيها، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ الجغرافي سترابون " قمع كورنيليوس جالوس في زمن وجيز ثورة قامت في طيبة بسبب الضرائب"¹، كانت إشارة واضحة على القلق المتزايد واليأس الذي سيطر على السكان نتيجة الممارسات التي فرضها المستعمر الجديد للبلاد وهو ما ثبتته الأيام إذ أصبحت حياتهم صعبة للغاية بالرغم من الكد المتواصل للفلاح المصري بحيث انه كلما اجتهد أكثر نَعَم الرومان بمجهوده عوضا منه.

أدت إذاً هذه السياسة إلى انهيار المجتمع المصري واقتصاده، فقد اعتبر الرومان مصر ضيعة للاستغلال دون الأخذ بالاعتبار لأي جانب آخر أو مصلحة السكان، التعسف والاستغلال الذي عبر عنه بلين الصغير بقوله " لتعرف مصر إذن وتؤمن عن تجربة بأنها لا تمدنا بالطعام فحسب، بل تؤدي لنا الجزية، ولتعلم أيضا أنها لا تمت لشعب الروماني بصلة ومع هذا فهي مسخرة في خدمته"².

إذا كان هذا هو حال الضرائب الرسمية المفروضة والتي لا تخلوا من القهر والجور كما رثينا فان الضرائب الأكثر إيلاَمًا هي التي نتجت عن جناة الضرائب الذين استغلوا الفرصة للثراء الغير الشرعي بتصرفاتهم واعتدائهم وخاصة بجشعهم الذي لم يعرف الحدود، وذلك باستغلال صفتهم الرسمية كجناة الضرائب وكذلك تمكينهم من القوة العمومية التي بها اهربوا السكان المغلوبين عن أمرهم.

أدت هذه الممارسات الغير الرسمية إلى ظهور العديد من الشكاوي التي حررها المتضررون عن ممارسات الأعوان الحكوميين على أمل أن يتم إنصافهم من طرف السلطات العليا للدولة الرومانية والتي بلغت في أحيان عديدة مسامع الإمبراطور شخصيا، وكرد على هذه الشكاوي علق الإمبراطور تيبيريوس في تنبيهه لولي مصر قائلا: " قد بعثتك

¹ عبد اللطيف احمد علي، المرجع السابق، ص. 58.

² العمري عبد النور، المرجع السابق، ص. 102.

لجزي الشاة لا لسليها"¹، وهي شهادة لا تتحمل التأويل عن هذا التسلط البشع الذي فرض دون وجه حق على الضعفاء من أبناء مصر والتي على ما يبدو لم تتوقف في هذا الحد.

خلال رحلة جيرمانيكوس (Germanicus)² إلى مصر في سنة 19م، حدثت تجاوزات فضيعة من طرف المسؤولين عن ترتيب الزيارة وجناة الضرائب، فوصلت الشكاوي إلى ولي العهد جيرمانيكوس فبعث برسالة رسمية إلى المسؤولين يهددهم بالعقاب وصف المعتدين على السكان باللصوص بحيث قال: " لقد علمت أن أثناء القيام باتخاذ الترتيبات لزيارتي قد تم إرهاب الأهالي للحصول على السفن ودواب النقل وإيواء الجيش بالقوة، ولذلك فقد قررت أن أوضح أنني لا أرغب أن تؤخذ من أي فرد سفينة أو دابة فيما عدا تلك المصرح بها من قبل صديقي وسكرتيري بايبوس (Baebius)، كما يجب عدم انتهاك المساكن، وعلى ذلك فإنه يمنع جمع حيوانات النقل بالقهر والقوة أثناء عبورها المدينة، وسوف يعتبر القيام بمثل هذا العمل من قبيل أعمال اللصوصية"³، ومن هذه الأمثلة يمكننا الاستنتاج الجراءة التي وصل إليها الحكام المحليين في ابتزازهم للسكان واستغلال كل الفرص المواتية للانقضاض على ثروتهم وفي غالب الأحيان ضد رغبة المسؤولين الكبار كما رأينا من موقف الإمبراطور تيبيريوس وجيرمانيكوس.

خلدت الوثائق البريدية معاناة السكان وفرارهم من القرى والمساكن تقاديا لتعسف وقسوة الجبابة، أو لعدم قدرتهم على دفع ما عليهم من التزامات، وفي إحدى هذه الوثائق تروي لنا قصة إحدى العائلات التي تعرضت لتعنيف والقسوة من محصلي الضرائب بسبب فرار أحد أفرادها بعدما عجز عن دفع ما عليه من التزامات وضرائب وسجل على البريدية ما يلي: «لقد تم تعيين أحد محصلي الضرائب في منطقتنا وكان هناك بعض الأفراد الذين تقاعسوا

¹ أمال الرومي، المرجع السابق، ص

² جيرمانيكوس: هو ابن شقيق الإمبراطور أغسطس وولي العهد الإمبراطوري.

³ نافتالي لويس، المرجع السابق، ص. 193-194

عن تسديد الضرائب نظرا لفقدهم، ومن ثم فقد فروا خوفا من أن تنزل بهم عقوبة غير محتملة. وعلى ذلك فقد قام محصل الضرائب بوضع يده بقسوة على زوجاتهم وأطفالهم وأبائهم وأقاربهم..."، فلقد واكبت عملية جمع الضرائب جرائم قتل وتعذيب في حق المواطنين الضعفاء، بل وعوقبوا على مخالفات جيرانهم وأقاربهم في الكثير من الأحيان¹.

أدت هذه الممارسات بالناس إلى الفرار وترك القرى فارغة من سكانها، وبالتالي حدثت أزمة اقتصادية انعكست على عملية جمع الضرائب بعدما أصبحت الأراضي الزراعية بورا ولم تجد الدولة من يشغلها فتأزمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وهو ما ظهر في الشكاوى الكثيرة التي قدمها القرويين إلى السلطات المعنية، لكن الأمر لم يتوقف في هذا الحد على ما يبدو، فلقد خلفت حالة اليأس بينهم انتشار ظاهرة الفساد وقبول الرشاوى لتفادي الجور المفروض عليهم، وفي احد السجلات التاريخية²، يمكن لنا الاطلاع على قائمة الرشاوى والهدايا الغير المستحقة المقدمة من طرف المواطنين للمسؤولين وهي على الشكل التالي:

- رجال البوليس 2 دراخمة .
- الحراس 240 دراخمة.
- الابتزاز 2200 دراخمة.
- وكلاء البوليس 100 دراخمة.
- الجنود 500 دراخمة.

بعد كل هذا القهر الذي تعرض له الأهالي جراء ثقل الضرائب وقسوة، ومخالفات محصلي الضرائب، لم يبق أمام السكان الضعفاء سوى الفرار أو الاستسلام للأمر الواقع، وهو ما عاد بسلبية شديدة على النشاط الاقتصادي في البلاد خاصة المجال الزراعي منه

¹ نافتالي ليوس، المرجع السابق، ص. 180.

² المرجع نفسه، ص. 181.

الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد والضرائب الرومانية في مصر، خاصة ضريبة الأنونة التي تضررت كثيرا، فكانت المعابد والصحراء والمدن الكبرى آخر ملجئ لهؤلاء المستضعفين، فولدت عنها ظاهرة أخرى تمثلت في النزوح السكاني إلى المدن الأمر الذي أثر بدوره على الحياة اليومية والنشاط الاقتصادي في مصر، بعدما استفحلت أعمال قطاع الطرق والجرائم واللصوص نتيجة الوضع الجديد، ما دفع الإمبراطور كاركالا إلى إصدار أمر بطرد النازحين من الإسكندرية سنة 152م.

وفي الأخير يمكننا الاستنتاج أن السياسة الضريبية الرومانية في مصر وإن سمحت لهم بملء خزانهم ومخازنهم من المال والقمح والغلل المختلفة لوقت طويل، لكن دوام الحال من المحال بحيث أصبح سوء تسيير هذا القطاع الحيوي مع الوقت هو ما ترك مخلفات سلبية إلى درجة كبيرة، ما سبب بمشاكل جمّة للإدارات الرومانية المتتالية، فتدهورت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر ولم تقم لها قائمة بعد منتصف القرن الثالث للميلاد.

الفصل الرابع

دراسة مقارنة في أوجه الشبه والاختلاف في السياسة
الاقتصادية الرومانية في مصر وإفريقيا

أولاً: أوجه الشبه

ثانياً: أوجه الاختلاف

أولاً: أوجه الشبه

كانت كل من مقاطعة مصر وإفريقيا الشمالية من المناطق الهامة للاقتصاد الروماني في الفترات التي سبقت الاحتلال الروماني لها، وهو ما تظهره لنا الوثائق والآثار المعبرة عن مدى التبادل التجاري الموجود بين الطرفين من جهة والرومان من جهة أخرى وخير دليل على ذلك المعاهدات الاقتصادية التي أبرمت بين الطرفين والمبادلات التجارية التي سمحت بنقل كميات هائلة من المنتجات الغذائية خاصة القمح منها وكذلك الثروة الحيوانية ويظهر ذلك جلياً من خلال الإحصائيات التاريخية التي تؤكد الكميات الهائلة من القمح التي صدرت إلى روما من إفريقيا حسب تيت ليف¹، وغيرها من الحيوانات الأليفة والمتوحشة التي كانت تعج بها روما ومسارحها²، وهي المبادلات التي تعود إلى سنة 200 ق.م حسب تأكيد العربي عقون³، وهي نفس الفترة التي أرخت للاتفاقيات الاقتصادية بين الرومان ومصر بحيث تظهر المسكوكات النقدية التي عثر عليها بمناطق مختلفة من إيطاليا كدليل على التبادل التجاري القائم بين الدولتين منذ بداية القرن الثالث ق.م.

تظهر لنا هذه الحقيقة التاريخية الاهتمام الشديد والخاص لرومان بهذه المنطقتين نظراً لأهميتها الاقتصادية لدولة الرومانية، وهو ما ظهر جلياً بعد عملية السيطرة عليها وذلك في السيطرة على الأراضي، الصناعة، التجارة، الضرائب وهي مجمل السياسة الاقتصادية والتي نحاول التطرق لها.

01- المجال الزراعي:

- قام الرومان بإرسال بعثات استطلاعية لإنجاز تقارير مفصلة عن الأوضاع الاقتصادية عامة والزراعية خاصة قبل الاحتلال العسكري لكل من إفريقيا الشمالية ومصر، فكانت بعثة كاتوا الأكبر إلى شمال إفريقيا وعودته بالتين القرطاجي إلى مجلس الشيوخ

¹ Tite live. XXXI

² انظر الأطروحة أعلاه (التجارة الرومانية في شمال إفريقيا) ص.151.

³ العربي، ع، المرجع السابق، ص. 23.

الروماني مشجعا له باحتلال هذه الأراضي¹، كما قام الرومان بإرسال بعثة استقصائية إلى مصر وعلى رأسها أحد أكبر المسؤولين العسكريين الرومان وهو سيكبيوا الاميلي²، فكانت التقارير التي قدمها لمجلس الشيوخ عن الأحوال الاقتصادية وإمكانيات مصر الزراعية هو ما شجع الرومان على احتلال هذه البلاد فيما بعد، خاصة أن الأراضي المصرية والأراضي الإفريقية عرف عنها جودتها وإنتاجها الكبير من مادة الحبوب بصفة عامة.

ويعود الاهتمام الروماني الشديد بمنتج زراعي بعينه في كل من مصر وإفريقيا وهي مادة القمح إلى كونه المادة الرئيسية المكونة للطبق الروماني ففي الصباح يتناول الروماني خبز وحلويات، في منتصف النهار يتناول خبز وجبن وفي المساء وجبة لا تخلوا من مشتقات القمح³، وبالتالي كان استهلاك الرومان من مادة القمح بكميات كبيرة فرضت على المسؤولين السياسيين تدبر أمرهم لإشباع شهية شعبهم التي تزايدت مع مرور الوقت وهو ما تؤكدته الإحصائيات التاريخية التي تتحدث عن الكميات الهائلة المستهلكة من القمح من طرف الفرد الروماني والتي حددها المؤرخين بما يعادل 32.515 كلغ⁴، في الشهر الواحد⁵، وكذلك تزايد المستفيدين من التوزيع المجاني لهذه المادة بمرور الوقت ومع تراجع الزراعة في الأراضي الإيطالية تزايدت الأعباء الموكلة للمقاطعات خاصة المقاطعة الإفريقية ومصر في توفير القمح، إذ تم إحصاء 320000 مستفيد في عهد بومبي سنة 56 ق.م⁶ وهو العدد الذي لم يلبث ان ازداد مع مرور الوقت، الأمر الذي عقد من مهمة توفير القمح، وهو ما يبرر تصريحات المسؤولين الرومان عقب احتلال كل منطقة، الأمر الذي يؤكد المؤرخون بحيث

¹ صهران، م، ب، المغرب القديم، الإسكندرية 1999، ص. 282.

² عبد اللطيف، ا، ع، المرجع السابق، ص. 11.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 189.

⁴ المرجع نفسه، ص. 188.

⁵ للمزيد من التفاصيل عن معدل استهلاك الفرد الروماني من القمح انظر بشاري محمد، المرجع نفسه، تهميش رقم 04، ص. 188.

⁶ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 182.

صرح قيصر بعد استيلائه على أراضي نوميديا قائلاً: "أتيت لروما ببلاد تستطيع أن تزودها ب 840 ألف قنطار من القمح"¹، كما صرح أغسطس انه أضاف مصر إلى سلطان الشعب الروماني، ونعتقد أن الهدف من هذه التصريحات سياسي بالدرجة الأولى لطمأنة رجال الأعمال والمواطنين بتوفير الغذاء حتى يتم تجنب الاضطرابات السياسية والاجتماعية في روما.

السياسة الرسمية لروما في البحث عن مصادر القمح في المقاطعات هو ما أكده المؤرخ ستيفان قزال رغم المبالغة الواضحة في حكمه إذ يقول "أنه (القمح) النفع الأهم والوحيد الذي يجنى من هذه الممتلكات من وراء البحار" وهو دليل واضح حول الاهتمام خاصة بالقمح المستورد من إفريقيا وبنفس الأهمية بحث الساسة الرومان عن القمح المصري ، إذ اعتبروا أن السيطرة على القمح المصري هو الضامن للاستقرار الروماني تماماً كما كان حال القمح الإفريقي إذ يقول تاسيت:" إن من أسرار توطيد حكم أغسطس أمن مصر، وذلك حتى لا يصيب أحد إيطاليا بالمجاعة" خاصة أن القمح المصري يمثل ثلث واردات روما من هذه المادة إذ يقول المؤرخ جوزاف فلافيوس" في حين أن إفريقيا تمد روما بستة أشهر من القمح ، فإن مصر تضمن النصف الآخر من الشحن الواردة من القمح " وفي نفس السياق يقول مصطفى العبادي في حديثه عن أهمية القمح المصري بالنسبة للرومان " فقد رأى أنه من الأصلح أن يبقى للإمبراطورية ولاية يصعب الوصول إليها، وغنية بالقمح"²، و في نفس السياق يقول مومسن (Mommsen) ان في عهد أغسطس كانت افريقيا الشمالية توفر ثلث القمح المستهلك في روما، ومصر الثلث المتبقي³، والجدير بالذكر أن هذه الهالة التي حامت حول مادة القمح كانت مبررة نظراً لأهميتها البالغة في النظام الغذائي للشعب الروماني وبالتالي نقصها سيؤدي حتماً إلى اضطرابات سياسية خطيرة تهدد أمن الدولة الرومانية و

¹ شنيطي، م، أ، المرجع السابق، ص. 85.

² العبادي، م، المرجع السابق، ص. 110.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 187.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة في أوجه الشبه والاختلاف في السياسة الاقتصادية الرومانية في مصر وإفريقيا

وصلت أهمية القمح الإفريقي والمصري حد تغني الشعراء به إذ تشير قصيدة تم تنظيمها في نهاية القرن الرابع إلى هذه الوضعية والدور الكبير لقمح المقاطعات في حياة الشعب الروماني إذ يقول الشاعر¹:

لقد أعطوني ليبيا ومصر

حتى يمون الشعب السيد

بحرا في كل صيف

من طرف هذا البلد أو ذاك

إذا غابت ممفيس

الأساطيل تتنافس

وسفن قرطاجة

لكن قامت روما ثانية ومستقبلا

بقيت ليبيا كانت الأمل الوحيد

اعتبر الرومان الأراضي المصرية والإفريقية فور احتلالها أراضي ملكا للشعب الروماني، فكانت الأراضي الإفريقية وضعت في هذه الوضعية عمل بشعار (Ager publici populi Romani) وهي التي تعني أرض ملك للشعب الروماني، أما الأراضي المصرية فقد وضعت تحت ملك الشعب الروماني ضمن قانون المهزومين ورغم اختلاف التسميات فإن الهدف نفسه وهو السيطرة على كامل الأراضي المحتلة باسم الشعب الروماني المنتصر، إذ صرح

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص، 194، يعتقد أن هذه القصيدة تم تنظيمها من طرف كالوديان للتعبير عن الأزمة التي حلت بالشعب الروماني بعد تحويل القمح المصري إلى عاصمة روما في الشرق وكذلك تعطل وصول حمولة إفريقيا من القمح بسبب ثورة غيلدون أواخر ق 04 م، ما يؤكد تعلق الرومان بقمح المقاطعات حتى النهاية .

الفصل الرابع: دراسة مقارنة في أوجه الشبه والاختلاف في السياسة الاقتصادية الرومانية في مصر وإفريقيا

أغسطس بعد عودته من مصر قائلاً " لقد أضفت مصر لسلطان الشعب الروماني"، وهو ما ضمن الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي لصالح الشعب الروماني.

اتبع الرومان نهج مسح الأراضي في كل من إفريقيا ومصر مباشرة بعد احتلال الأراضي وفي كثير من الأحيان كان رجال فرق الهندسة المكلفين بهذه المهمة يسيرون في أعقاب الجنود الفاتحين، فكان هدف الإدارة الرومانية من هذه العملية المعقدة هو ضمان الاستفادة القصوى من الأراضي المنتجة في كل من المقاطعتان.

ويهدف تأمين هذه الأراضي نشرت روما فرقها العسكرية في كل من إفريقيا ومصر بهدف حماية الأراضي الزراعية والعملية الاقتصادية عامة لتضمن تدفق المنتج الزراعي في كل من المقاطعتان إلى روما حيث قامت بنشر الفرقة الأغسطية الثالثة في إفريقيا في حين قامت بنشر ثلاث فرق عسكرية في مصر لتأكد من السير الحسن لأمر المقاطعة باعتبار الأمن أهم حوافز المستثمرين الاقتصاديين، بحيث تم استغلال كل من الأراضي الإفريقية والمصرية من طرف المستوطنون الرومان بعد احتلالها وهو ما تؤكد الوثائق والمصادر التاريخية التي تحدثنا عن عدد المستوطنين وإسهامهم في النشاط الزراعي في مصر و إفريقيا، على سبيل المثال كانت حملة الاستيطان التي قادها كايوس غراكوس سنة 122 ق.م في إفريقيا بهدف تمكين المستوطنون الرومان من استغلال الأراضي الزراعية في هذه المقاطعة، وبنفس الوتيرة تظهر الإحصائيات استيلاء رجال الأعمال الرومان ومزارعين على أراضي مصرية، كما قامت الإدارة الرومانية بتوزيع الأراضي الصالحة لزراعة على قدماء المحاربين في كلتا المقاطعتان وهو ما يشجعهم على البقاء فيها بعد انتهاء فترة الخدمة العسكرية .

قام الرومان بتصنيف الأراضي الزراعية المصرية والإفريقية وتقسيمها إلى وحدات إنتاجية بالرغم من اختلاف التسميات في بعض الأحيان فاستصدرت السلطات الرومانية حزمة من التشريعات الفلاحية المسيرة للعملية الإنتاجية في المجال الفلاحي في كل من

الفصل الرابع: دراسة مقارنة في أوجه الشبه والاختلاف في السياسة الاقتصادية الرومانية في مصر وإفريقيا

مصر وإفريقيا وتطورت هذه التشريعات مع تطور الأوضاع في هذه المقاطعات، كما سيرت هذه المستجدات السياسية والمتطلبات الاقتصادية في روما على حساب تطور الأوضاع في المقاطعتان، بالتالي حافظ الرومان على نفس نمط الاستغلال المحلي في كل من مصر وإفريقيا وذلك على الأقل في الفترة الأولى من الاحتلال وشمل تقسيم الوحدات الزراعية ووسائل الإنتاج والتي تغيرت مع مرور الوقت نظرا للتطورات التي فرضتها الأوضاع السياسية والحاجة الاقتصادية للرومان.

الملاحظ أن اهتمام الرومان كان بالمنتجات نفسها في الغالب وفي كلتا المقاطعتان وذلك راجع إلى التشابه النسبي للمناخ في المنطقتين المطلتين على البحر المتوسط، ويمكن تفسير ذلك أيضا لنمط الغذائي للشعب الروماني الذي كان يستهلك هذه المنتجات بكثرة والمتمثلة في: الحبوب، النبيذ، الرمان، التفاح، عنب المائدة، الزيتون، زيت الزيتون الخضر، إذ تؤكد الوثائق التاريخية الأهمية المبالغة لهذه السلع في السوق الرومانية وهو ما يمكن استنتاجه من السجلات التجارية الخاصة بكل مقاطعة في تبادلها التجاري مع روما، وبهدف زيادة الإنتاج لجأ الرومان لنظام الري في كل من مصر وإفريقيا لنهوض بالأراضي الزراعية فيها بهدف استغلال الأراضي خاصة تلك المستصلحة والبعيدة عن مصادر المياه، ولتشجيع الفلاحين اعتمد الرومان لسياسة استصلاح الأراضي ضمن مبدأ من أحيا أرض موتى فهي له.¹

كانت مقاطعة مصر وإفريقيا أراضي تعج بالمواشي والحيوانات الأليفة فكانت جميع المصادر التاريخية تشير إلى نشاط الرعي وانتشاره بكثرة قبل الفترة الرومانية وأثناء تواجدهم ونستند في قولنا على شهادة المؤرخين إذ يذكر لنا هيروdot في معرض حديثه عن ليبيا قوله " لا يوجد في المنطقة الممتدة بين مصر والسيرت الصغرى إلى الرعاة²، ويحدثنا بوليب

¹ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 64.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 56.

بقوله " هذه المنطقة كثيرة الخيول والأبقار والأغنام، وكذلك الماعز، إلى درجة لا أتصور وجود مثل لها في أية بقعة من الأرض"، وكانت شهادة كل من سترابون وسالوست كلها تؤكد الانتشار الكبير للماشية في الأراضي الإفريقية ولا تزال هذه الثروة منتشرة إلى يومنا هذا، ونفس الحال في مصر إذ يحدثنا هيرودوت عن المصريين الذين يستغلون الخزائر في زراعة القمح في التربة الطميية للنيل¹، وبالتالي واصلت روما في تشجيع هذا النشاط وذلك ظاهر في المبادلات التجارية بين هذه الأطراف فكانت لحوم هذه الحيوانات وصوفها وجلودها تغذي الأسواق الرومانية لمدة طويلة في كلتا المقطعتان وبالنسبة للمقاطعة الإفريقية، فإن الأرقام التي وصلت إلينا من قبل المؤرخين الرومان أمثال تيتوس ليفيوس لخير دليل على ذلك، وهو ما يؤكد انتشار واعتناء الرومان بهذه الحرفة، والأمر لا يختلف كثيرا عنه في نهر النيل حيث انتشرت الحيوانات الأليفة في المزارع المصرية والرومانية كما كانت السفن المتجهة من مصر إلى روما ممتلئة بالخزائر والأغنام المصرية.

02- الصناعة:

عرفت كل من إفريقيا الشمالية ومصر الصناعة قبل وصول الرومان إليها بحيث شملت مختلف المجالات، وتتشابه في كون الرومان هم من طوروا هذا المجال بعد وصولهم وجعله ركنا أساسيا في اقتصاد كلتا المقطعتان، فقاموا بتحويل الفائض من الإنتاج الفلاحي إلى التحويل الصناعي وهو ما استدعى تطوير هذا الأخير فقبل وصول الرومان إلى هذه المنطقة كان معظم الإنتاج الزراعي موجه لسوق المحلية والاستهلاك العائلي، فقام الرومان بتشجيع الإنتاج الزراعي وتحويله إلى تلبية المتطلبات الصناعية وهذا الأمر لا ينفى وجود تلك الصناعات قبل وصول الرومان، لكن تم تطويرها وهذا يبدو لنا طبيعى ما دام هناك أسواق تستوعب المنتج وهي الأسواق الرومانية التي كانت شرهة في استقبال الشحنات الآتية من المقاطعات خاصة بعد تراجع الصناعة المحلية اثر التحولات العميقة التي شهدتها

¹ هيرودوت، المصدر السابق، ص. 88.

الزراعة الإيطالية¹، بذلك اشتملت الصناعة في كل من مصر وإفريقيا على مجالات عديدة وربما اختلف اتساعها حسب الطلب المتزايد عليها في السوق الرومانية أو العكس، وفي معظم الأحيان كانت الصناعات المنتشرة فيهما متشابهة خاصة في المواد الواسعة للاستهلاك مثل صناعة: النسيج، الزيت، النبيذ، الفخار، وصناعات أخرى كالصناعة المنجمية والمعدنية وصناعة الكماليات الأقل انتشارا والأقل استهلاكاً.

قد اعتنى الرومان بهذه الصناعات، بحيث وصلت أهميتها إلى الاعتماد الكبير عليها في سد حاجيات السوق الرومانية في بعض الأحيان، فكان النسيج المصري ذوا أهمية بالغة دفعت الإمبراطور هدریان إلى تخصيص خطاب لهذا المنتج في أثناء زيارته لمصر سنة 100م²، كما أكد المؤرخ بلین عن رقيّ المنتجات النسيجية في مصر وغزارتها وأصبحت من الأهمية بما دفع الإمبراطور جالينوس (Gallinus) يصرح في ردة فعله عن الإضراب الذي سد مجال الصناعات النسيجية في مصر قائلاً "ماذا؟ وهل نستطيع الاستغناء عن الكتان المصري؟"³.

أما الصناعة النسيجية في شمال إفريقيا وإن لم تكن بنفس الغزارة مع مثيلتها المصرية فقد كان للانتشار الكبير لتربية المواشي وجودة الصوف والجلود هو من أعطى أهمية لهذه الصناعة في هذه المقاطعة واهتمام الرومان بها.

كما كانت صناعة النبيذ والجمعة من أهم الصناعات الرومانية في مصر وإفريقيا خاصة أنها عرفت هذه الصناعة قبل وصول الرومان الذين كانوا شغوفين جداً باستهلاك الخمر بأنواعها فكان النبيذ الإفريقي إحدى أهم المواد المصدرة إلى روما وانتشرت مصانعه في جميع المناطق المزروعة بالكروم وكان كذلك الحال في مصر إذ عرف الشعب المصري

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 77.

² محمد، أ، م، المرجع السابق، ص. 213.

³ المرجع نفسه، ص. 215.

النبذ منذ العهد القديم فما قام به الرومان هو تطوير هذا المجال الصناعي في المنطقتين نظرا لجودته وغازرة الإنتاج الراجع لملائمة المناخ المتوسطي لشجرة الكروم والذي استغله الرومان في توسيع زراعة هذه الشجرة إلى حد كبير بحيث احتلت المركز الثاني في احتلال الأراضي بعد زراعة القمح والمادة الثالثة المصدرة بعد الحبوب والزيت ولعل الآثار الكثيرة التي عثر عليها من جرار لتصدير النبيذ الإفريقي والمصري خير دليل على ذلك، ما أكدته الآثار الموجودة في ميناء أوسيتيا بالنسبة للجرار الإفريقية¹، أما بالنسبة للجرار الحاملة للخمر المصري فإن تقنية صناعتها توحى لنا إلى تطويرها نظرا لثبوت بصمتهم فيها وهو ما تؤكد انتشار مادة الراتنج على الجرار المصرية التي يستعملها الرومان حسب تأكيد المؤرخ مصطفى العبادي².

كان الاهتمام الروماني وسياسته في الصناعات المعدنية واستغلال المناجم بالقدر نفسه في كل من مصر وإفريقيا أي ما عرف خاصة بالصناعة الحجرية بحيث انتشرت المناجم في المنطقتين بكثرة مع التحول الرومان إلى حياة البذخ والترفيه بحيث استعملوا هذه المنتجات في بناء المنازل الفاخرة، وتشير معظم المصادر التاريخية إلى انتشار هذه المناجم بكثرة قبل الفترة الرومانية³، لعل أبرزها مناجم شمتوا المعروفة بالرخام الأخضر ومناجم رأس بوقارون وجبل إيدوغ غرب عنابة وغيرها من المناجم الإفريقية الأخرى⁴.

كانت المناجم المصرية قد استغلت بنفس الوتيرة من طرف الرومان لاستخراج مادة الغرانيت والرخام خاصة في الصحراء الشرقية والغربية المشهورة بنوعية السوان والغرانيت المستخرج منها كالزمرد المصري والمرمر.

¹ عبد الفتاح، ح، المرجع السابق، ص. 126.

² العبادي، م، المرجع السابق، ص. 37.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 61، 62.

⁴ المرجع نفسه، ص. 60.

أما الصناعات المعدنية رغم قلتها في كل من إفريقيا ومصر خاصة المعادن الثمينة منها إلى أن الرومان استغلوا مناجمها إلى أقصى الحدود في كلتا المقاطعتان فاستخرجوا النحاس والزنك والرصاص في منطقة الشرق الجزائري حالياً كمنجم أم الطبول وبشريط ومنطقة الكاف وغيرها¹، ونجد نفس المعادن كالبلاتين والنحاس والرصاص استخرجت من المناجم المصرية، إلا أن المؤكد هو كون كلتي المقاطعتان كانتا مصدر الأحجار الثمينة والذهب ليس باعتبارها منتجة وإنما كانت أراضيها محطة عبور السلع الآتية من افريقية الشرقية بالنسبة للمقاطعة المصرية.

أما إفريقيا الشمالية فقد كانت تستقبل ذهب منطقة جنوب الصحراء، خاصة أن أرباب الأعمال الرومان اهتموا بشدة بهذه المواد النفيسة باعتبارها قيمة ثابتة تضمن الثراء، فازدهرت سوق المعادن الثمينة التي استولى عليها الرومان في مصر وإفريقيا الذين كانوا يستوردون كميات هائلة من هذه الكنوز إلى روما وصلت حد وصفها من طرف احدهم بقوله: "إنها (روما) وجهت نحوها انهار من الذهب والفضة، وأصبحت بموجب ذلك ولقرون عديدة السوق الدولي للمعادن"²، بما أن الأراضي الايطالية فقيرة بهذه المعادن الغالية فإن الاستنتاج المنطقي هو حصولها عليها من المقاطعات الخارجية خاصة مصر وإفريقيا الشمالية على ما تؤكد شارن شافية³.

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 61.

² شارن، ش، المرجع السابق، ص. 162.

³ المرجع نفسه، ص. 162.

03- التجارة:

عرفت التجارة الرومانية مع المقاطعتان المصرية والإفريقية ازدهار كبير بعد احتلالهما بالرغم من تواجد التجارة بينهما قبل هذه الفترة¹، إلا أن الرومان بعدما سيطروا على هذه المناطق بقوة السلاح عملوا كل ما في وسعهم لتسخير الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لها ونقل كل ما استطاعت إليه السفن من خيرات هذه البلاد نحو روما ولذلك ظهرت مجموعة من الأساطيل الخاصة بنقل المنتجات المصرية وكذلك الإفريقية إلى روما.

كان الاهتمام الروماني في نقل القمح المصري والإفريقي بنفس الأهمية والشغف إلى درجة أنه اعتبر أهم منتج يمكنهم نقله من هذه البلاد ففرضوا عليه ضريبة خاصة سميت "بالأنونة"²، وبهدف تأمين حمولة القمح القادم من الساحل الجنوبي خصص أسطول تابع لدولة الرومانية والحماية المرافقة له ضد القراصنة، فبدلوا جهود جبارة لتأمين الطرق البحرية حتى يطمأنوا على وصول السلع سالمة إلى روما لتفادي كل اضطراب سياسي، وأهم هذه الحملات التأمينية حملة بومبي لتنظيف البحر المتوسط من خطر القراصنة سنة 76 م³.

كما شملت عملية التأمين، الموانئ والطرق البرية ضد قطاع الطرق واللصوص لتوفير الجو الملائم لنقل المنتجات الغذائية والصناعية الموجهة للتجارة وتسهيل أقصى العقوبات على من تسول له نفسه التعرض لتجار ومصالحهم⁴، وبذلك ازدهرت التجارة الخارجية فارتفعت صادرات كل من مصر وإفريقيا نحو روما أكثر من وارداتها لأسباب كثيرة إذ يعبر عن ذلك المؤرخ سترابون بقوله عن السفن المتجهة من مصر إلى روما: ".....ويستطيع

¹ وهو ما تشير إليه مختلف الاتفاقيات التي عقدت بينهما، وكذلك الأمر نفسه تؤكد الإحصائيات المتحدثة عن حجم المبادلات التجارية بين روما والمقاطعتان قبل الغزو العسكري الروماني لهما، ما يبرز طبيعة العلاقات الودية التي تربط بينهما.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص.179، للمزيد من الإيضاح حول تسمية الأنونة انظر بشاري، المرجع السابق تهميش رقم 01، ص.179.180.

³ شافية، ش، المرجع السابق، ص. 277.

⁴ المرجع نفسه، ص. 226.

الإنسان أن يرى بنفسه لو أنه وقف عند الإسكندرية كيف أن حمولة السفن تختلف ثقلا وخفة عند مجيئها أو ذهابها"¹.

وهو نفس حال السفن المتجهة من إفريقيا إلى روما فقد كانت صادراتها أكثر من وارداتها بكثير وإذا استثنيت بعض الكماليات والمنتجات الثانوية التي لا تنتج محليا فإن المقاطعتان لا تستردان الشيء الكثير من الأسواق الرومانية، عكس ذلك كانت روما بحاجة ماسة للقمح والسلع الأساسية الأخرى كالزيوت والنبيد وحتى الكماليات الآتية من أسواق الشرق وغيرها من الأسواق بعد ما وجدت الطريق إلى منازل الرومان.

كانت السفن العابرة للمتوسط باتجاه روما كثيرا ما تتشابه السلع المحملة فيها من مصر أو إفريقيا بسبب تشابه المناخ فنجد سلع النبيد، الزيت، الفواكه والخضر وكذا المنتجات الصناعية الحجرية والنسيجية وقطعان المشية، هي في العموم السلع المصدرة إلى روما، بالإضافة إلى استغلال الرومان في كل من مصر وإفريقيا لتجارة القوافل والسيطرة عليها بهدف نقل المنتجات الثمينة الآتية من عمق الصحراء بالنسبة لإفريقيا وعمق شرق إفريقيا بالنسبة لمصر ولذا قادت حملات عسكرية واستكشافية داخل هذه المناطق بهدف بسط سيطرتها عليها وأهم هذه الحملات حملة كورنيليوس بالبوس في سنة 17 ق.م ضد الغرامانت وزعيمهم تاكفاريناس الذي اشتهرت بإسمه هذه الثورة²، كما قام الرومان في بعث رحلات استكشافية في عمق نهر النيل وصلت إلى منبع النيل الأبيض في عهد الإمبراطوريين وجعل عاصمة الأنباط ولاية رومانية.³

كان دور التجار الرومان ومن الأصول الأخرى بارزا في كلا المنطقتين إذا أصبحت لهم اليد العليا في كثيرا من الأحيان بحيث أعفوا من الضرائب ولهم امتيازات خاصة فأصبحوا

¹ العبادي، م، الرجع السابق، ص. 216.

² Pline l'ancien, V. 36, 37.

³ كابلي فاطمة، الاستيطان لروماني في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة، المغرب ومصر أنموذجا، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر 2019. 2018.

من الطبقة المرموقة في المجتمع نظرا لدور الكبير الذي يقومون به في ضمان الاستقرار السياسي في روما بنقلهم للبضائع الأساسية وتمويل الأسواق الرومانية بمنتجات المقاطعتان، فلعبوا دورا أساسيا وكونوا جمعيات مدنية للدفاع عن حقوقهم¹.

لعب التجار الرومان خصوصا دورا كبيرا في التجارة الخارجية لكلا المقاطعتان بحيث سيطروا على تجارة أهم المواد المشحونة إلى روما خاصة القمح، الزيت والنبذ في إفريقيا ومادة البردي والكتان والزجاج في مصر، فمارسوا نشاطهم بعزم لا يقهر بهدف الربح السريع وتمويل الأسواق الرومانية بالمواد الأساسية وكأنموذج عن هذه للإرادة الفذة التي تحلى بها التجار الرومان في المقاطعات رغم المصاعب الكبيرة التي واجهت نشاطهم خاصة أهوال البحر والطبيعة وكذا قطاع الطرق، نذكر على سبيل المثال قول الشاعر بترنيوس (Petrinius) " صنعت خمس سفن ونقلت عليها الخمر الذي كان بمثابة الذهب في هذه الفترة عند تصديره إلى روما، غرقت كل سفني في يوم واحد، ابتلعت نباتون ثلاثين مليون سيسترس، وهل تظنون أنني فقدت العزم؟ لقد تحصلت على سفن أخرى أكبر وأجمل وأسعد"².

كانت الموانئ البحرية أهم مناطق شحن السلع المتجهة من مصر وإفريقيا إلى روما فقد ركزت السفن التجارية المحملة بالسلع المصرية في ميناء الإسكندرية فيما كانت السفن الإفريقية اتخذت من ميناء بجاية وهيبون وسكيكدة منطلقا لها نحو روما³، فعرفت ازدهار فترات نشاطها تحت السيطرة الرومانية.

وإن كانت النسبة الأكبر من السلع المشحونة على السفن المتجهة نحو روما إما من مصر وإفريقيا كنتيجة لضرائب المفروضة على الفلاحين في كلا المنطقتين فإذا كانت

¹ كامبس، ف، المرجع السابق، ص.100.

² شارن، ش، المرجع السابق، ص. 424.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 198.

الأنونة خاصة بالقمح، فإن المواد المنتجة الأخرى تعرضت لضرائب مختلفة وبكميات مختلفة فكانت روما تحصل مجانا على أكثر من ثلثي الكميات المستهلكة من طرف سكانها خاصة من الحبوب والنبيد والزيت وبعض اللحوم بعدما أصبحت توزع مجانا على الشعب الروماني¹.

04- الطرق المواصلات:

اهتم الرومان بطرق المواصلات البرية والبحرية في كل من مصر وإفريقيا ذلك لدورها الحيوي في تنشيط العملية الاقتصادية عامة والحركة التجارية خاصة، وهو ما يضمن وصول السلع إلى روما كاملة حيث أقامت السلطات الرومانية حاميات عسكرية على الطرق التجارية لحماية التجار من قطاع الطرق واللصوص فأصدرت قوانين صارمة في هذا الشأن كما هو الحال في إفريقيا بالقانون المسمى (Expilatoris²) وكانت العقوبات قاسية جدا على من يحاول إعاقة سير العملية الاقتصادية بقطع هذه الطرق والسطو على مصالح التجار.

ساهمت الطرق البرية في إثراء الخزينة الرومانية وذلك بسبب الضرائب التي فرضتها الإدارة الرومانية على مستعملي هذه الطرقات، وهي ضرائب فرضت على المرور والسلع والدواب وغيرها، كما استفادت من نقاط الاستراحة والتخزين المتوفرة على طول هذه الطرق وبالتالي إلى جانب كونها ممراً رئيسي للسلع كانت أيضا مصدر دخل للخزينة العمومية، والملاحظ أن الاتجاهات الرئيسية لطرق البرية في كلا المنطقتين كانت في اتجاه الموانئ المعدة لتصدير السلع نحو روما وكلها متواجدة على السواحل الجنوبية للمتوسط، بحيث كانت كل الأراضي المنتجة والمصانع في المقاطعة الإفريقية متواجدة إما في السهول الساحلية أو في الأراضي الداخلية وبالتالي الاتجاه الوحيد المتاح هو اتجاه جنوب شمال خاصة أن المنتجات المعدة للتصدير نحو روما والأسواق الخارجية أكثر بكثير من الواردات

¹ المرجع نفسه، ص. 180.

² شافية، ش، المرجع السابق، ص. 226.

القليلة للمقاطعة، أما في المقاطعة المصرية فبالرغم من إطلالة المقاطعة على البحر الأحمر بالإضافة إلى البحر المتوسط هو ما يتركنا نستنتج أن بعض الطرق تربط موانئ البحر الأحمر، أي أنها تتجه جنوبا فهذا الأمر ليس مستبعدا، لكن ثقل التجارة المصرية مرتكز على الموانئ المتوسطية في الشمال خاصة موانئ الإسكندرية التي اعتبرها سترابون العاصمة الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية لما لها من نشاط دؤوب طوال العام.

لا شك ان الدور الاقتصادي الكبير الذي لعبته الطرق والمواصلات في ضمان وصول الشحن إلى الموانئ هو ما دفع الإمبراطور هدریان للإشراف شخصيا على فتح الطرق التجارية في كل من مصر وإفريقيا، إذ انه أمر سنة 177 م، بفتح طريق جديد يربط ميناء برنيقي على البحر الأحمر مع مدينة أنتونوبوليس، كما أمر بفتح طريق يربط مناجم شمتوا بميناء ثابراكا في إفريقيا الشمالية¹، وحتى تكون تلك الطرق البرية فعالة فقد شملت في كلا المنطقتين على المرافق الحيوية والترفيهية كالمقاهي ومساحات الاستراحة والمرابد التي تساعد التجار على أداء مهامهم بكل يسر كما أضيفت إليها خدمات البريد العمومي وعيون الماء وإسطبلات الحيوانات، كما اهتمت الإدارة الرومانية بإصلاح الطرق ومدّها بالجسور²، وهي الظاهرة المنتشرة في الطرق البرية والنهرية في مصر حسب تأكيد نفتالي لويس³.

لعبت الموانئ البحرية في المنطقتين همزة وصل لنقل سلعهما نحو روما، فتظهر لنا خريطة الطرق البرية والنهرية ارتباطها بالموانئ المتوسطية بهدف واحد وهو نقل البضائع من الأراضي الزراعية والمصانع لشحنها على متن السفن المتجهة إلى إيطاليا، فاعتنى الرومان بتحسين الموانئ المخصصة لنقل السلع من إفريقيا ومصر إلى روما، فعملوا على توسيعها وتوفير جميع وسائل الراحة والخدمات الاجتماعية والإدارية اللازمة وهو ما نجده في ميناء بجاية، عنابة وكذا ميناء الإسكندرية المسمى ب بلوزيون وميناء نوقراطيا.

¹ العربي، ع، المرجع السابق، ص. 130.

² المرجع نفسه، ص. 134.

³ نفتالي لويس، المرجع السابق، ص. 156.

05- الضرائب:

حافظت روما في كل من إفريقيا الشمالية ومصر بالضرائب التي وجدوها مفروضة يوم احتلالهم للمنطقتين، ففي إفريقيا الشمالية احتفظوا بالنظام الضريبي المطبق من طرف قرطاجة أو ذلك المعمول به من طرف المماليك النوميديّة، أما في مصر فقد ترك الرومان النظام الضريبي المفروض من طرف دولة البطالمة، ومع مرور الوقت استجدّ الرومان الضرائب المفروضة على الأهالي وتطور هذا النظام الضريبي حسب حاجة روما للأموال لملء خزائنها وكذلك تطورت بتطور النشاط الاقتصادي في كل مقاطعة.

فرض الرومان الضرائب في كلتا المنطقتين على كل ما تنتجه الأراضي دون استثناء وكذلك نفسه بالنسبة للمصانع والمحاجر، وإن استثنت الضرائب بعض المدن والشخصيات المرموقة في مجتمع المقاطعتان كرجال الدين والتجار والنبلاء، فكانت ضريبة الأنونة أهم ضريبة فرضها الرومان في كل من مصر وإفريقيا الشمالية وشملت مادة القمح أساسا والحبوب بصفة عامة، بحيث كان لتزدي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في روما وتغيرها الأثر المباشر على الضرائب المفروضة على مصر وإفريقيا الشمالية، بحيث ازدادت أنواع الضرائب وقيمتها كلما اشتدت الوضعية الاقتصادية في روما خاصة مع التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الروماني، كما شملت الضرائب أنواع أخرى من المنتجات الغذائية غير تلك المفروضة على القمح وذلك مع تطور عملية المنح المجاني للأغذية المخصصة للفقراء الرومان الذين بلغ عدد المستفيدين منها أكثر من ربع مليون روماني في روما وحدها¹، بالتالي كانت الضرائب في كل من مصر وإفريقيا ضخمة جدا إلى درجة الإرهاق بالنسبة لشعب البسيط ما تسبب في انتشار الفقر والمجاعة والعوز بين سكان المقاطعة كما انه خلف مشاعر التذمر ما أدى في مرات عديدة إلى ثورات مدمرة منددة بتلك الضرائب الجائرة.

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 183.

تعددت الضرائب المفروضة في كلا المنطقتين في أنواعها وطريقة دفعها من ضرائب نقدية وضرائب عينية حسب المنتج الذي فرضت عليه، فكانت الضرائب المفروضة على الحبوب مثلا ضرائب عينية فيما كانت تلك المفروضة على الدواب والأفراد نقدية، ومن أجل ضمان السير الحسن لعملية جمع الضرائب قام الرومان بتنصيب إدارة خاصة لتسيير أمور الضرائب في كلا المنطقتين، فوجد ممثلين رسميين على الدولة الرومانية مهمتهم جمع الضرائب ومراقبتها والتكفل بنقلها وإعداد التقارير الدقيقة حولها إلى غاية وصولها الموانئ الرئيسية للتصدير التي خصصت على أرضقتها مواقع خاصة لجمع الشحن المتأتية من الضرائب في موانئ المقاطعات وفي موانئ روما في إيطاليا.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

01- المجال الزراعي:

تشير كل المصادر الأدبية إلى العلاقات الاقتصادية القائمة بين الرومان وكل من مصر وإفريقيا، منذ فترة طويلة قبل احتلالها رسميا، وهذا ما تظهره السجلات التاريخية عن التبادل التجاري خاصة واردات روما من الحبوب في كلتا المنطقتين فكان محصول القمح على رأس هذه الأولويات، وهو ما تبينه الإحصائيات التي تعود إلى عهد المماليك المحلية في إفريقيا وكذا عصر البطالمة في مصر، لكن هذه الأوضاع تغيرت جذريا بعد الاحتلال العسكري لهما (مصر وإفريقيا) والظاهر أن السياسة الاقتصادية الرومانية بصفة عامة والسياسة التي انتهجها بالنسبة للإنتاج الزراعي وعلى الأراضي بصفة خاصة، قد اختلفت جذريا في العديد من المجالات وربما يرجع المؤرخون هذا الأمر إلى الظروف المحيطة باحتلال كل منطقة على انفراد بحيث فرضت على الرومان تطبيق سياسة اقتصادية مختلفة على المناطق الأخرى وهذا الأمر أمر طبيعي نظرا لتباين الزماني والتضاريس الموجودة فيهما.

كانت ظروف الصراع الطويل القائم بين روما والإمبراطورية القرطاجية توحى بالعداء الطبيعي بين قوتين عظميين في حوض الغربي للمتوسط، لكن علاقة الرومان مع المماليك

النوميدية كانت ذات أهداف استراتيجية واقتصادية ولذلك كان قمح الملك ماسينيسا يصل في الشحن الموجهة لروما منذ اعتلائه سدة الحكم، إلا أن الأمور تغيرت بعد سقوط قرطاجنة سنة 146 ق.م، فبعد حروب طويلة عرفت بالحروب البونية انتهت بسقوط قرطاج واحتلت أراضيها في شمال إفريقيا، وأسست على أديمها مقاطعة إفريقيا القديمة وبالتالي كانت هذه السيطرة أول مؤشر على الطريقة التي تسير بها روما أراضي هذه المقاطعة الجديدة، التي أصبحت رسمياً أرض ملك للشعب الروماني¹، ولم يلبث أن مر وقت قصير حتى بدأت الحملات الاستيطانية المنهجية تنظم على أراضيها، وأشهر هذه المحاولات تلك التي قام بها نائب العوام غراكوس (caius Grachus) سنة 122 ق.م²، ومن قبله كان رجال المال والأعمال الذين أفسلوا مشروع غراكوس للاستيطان قد شرعوا في استغلال الأراضي القرطاجية منذ اللحظات الأولى لاحتلالها الأمر، الذي لا يدعي أي شك بالنسبة للمؤرخين أن النوايا الرومانية في استغلال هذه الأراضي نابعة من التفكير الرأسمالي لرجالها على حد تعبير البشير شنيتي، وهو ما يؤكد جوليان بقوله: "أن بلاد البربر بالنسبة لروما مستعمرة للاستغلال لا للعمران"³، وكيف لا وأن رجال رأس المال الرومان قسموا الأراضي الإمبراطورية القرطاجية مباشرة بعد سقوطها كما تقسم الجوارح الجثة المتعففة، فبعد مرور 13 سنة عن سقوط البلاد كان عدد الرومان المستغلين للأراضي الصالحة لزراعة وأجودها في إفريقيا يعدون بالآلاف، وفي أقل من قرن من الزمن قدر قيصر عددهم سنة 46 ق.م ب: 12 ألف روماني كلهم يمارسون مهمة استغلال الأراضي الزراعية وتحصيل المنتجات وشحنها إلى روما على حد تعبير البشير شنيتي⁴.

¹ جوليان، ش، المرجع السابق، ص. 119.

² شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 51.

³ جوليان، ش، المرجع السابق، نقلاً عن شنيتي المرجع السابق، ص. 50.

⁴ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 52.

لم يكتفوا (الرومان) باستغلال الأراضي وإنما قاموا بانتزاعها وتقسيمها دون أي اعتبار للأهالي على حد تعبير جوليان¹، ومع مرور الوقت قسمت كل الأراضي التي احتلتها روما على الطبقات الراقية ورجال الأعمال بعد أن أبقت لنفسها أملاك عمومية فسيحة جدا، وهو ما يفسر معارضة رجال الأعمال لخطط الاستيطان التي حاول غراكوس تنفيذها وذلك حتى تبقى هذه الأراضي الزراعية البعيدة عن المراقبة في متناولهم لجني القدر الأكبر من الفائدة وأسست لجنة فلاحية خاصة لاستغلال الأراضي الفلاحية منذ سنة 129 ق.م وهي متكونة من رجال طبقة النبلاء (Optimales) وهم الأصدقاء الثلاث²: كايوس وفليبوس فلاكوس بابيروس كاربو (caius.M fugvius flacus .papius carbo) .

نظرة بسيطة عن هذه الأحداث تظهر لنا مدى النوايا الرومانية في الاستغلال الممنهج للأراضي الإفريقية، ولاشك أنها كانت سياسة رسمية لدولة منذ اليوم الأول لغزو الأراضي الإفريقية جعلت من المؤرخ جوليان يشبهها بالسياسة الرسمية الفرنسية المنتهجة نحو الأراضي الإفريقية (الجزائر) بحيث حسمت أمر الهجرة على الأراضي الجزائرية وتشجيع المستوطنين في الجمعية الوطنية الفرنسية³.

بحلول سنة 123 ق.م تم توزيع ما لا يقل عن 150.000 هكتار على حوالي 6000 ألف مستثمر من الأراضي القرطاجية، أما الأراضي التي بقيت أو بالأحرى تركت للأهالي وبالزيادة على كونها أراض قليلة الخصوبة في الأغلب فإنهم اضطروا لدفع ضرائب مقابل استغلالها فيما عرف بضريبة المهزومين⁴.

إن السياسة الرومانية الممنهجة في احتلال واستغلال الأراضي الزراعية في إفريقيا منذ سقوط قرطاجية تواصلت مع الزمن، وطبقت نفس السياسة على أراضي نوميديا فيما بعد خاصة مع انتقال الحكم فيها إلى أحفاد ماسينيسا وما جلبته حرب يوغورطة من احتلال

¹ جوليان، ش، المرجع السابق، ص. 121.

² جوليان، ش، المرجع السابق، ص. 122.

³ المرجع نفسه، ص. 122.

⁴ نفسه، ص. 121.

نوميديا إذ قام الرومان بمسح الأراضي النوميديّة التي استحوذوا عليها منذ تلك الفترة إلى سقوط آخر المماليك الأهلية، ما يضيفي صفة خاصة للأراضي الإفريقية التي دفع جشع المستثمرين والسياسة الرومان إلى احتلال المزيد منها والتوغل جنوبا والسيطرة على مناطق لم تكن حتى ذلك الحين من أولويات الإدارة الرومانية، إما لكونها غير خصبة أو لبعدها عن السواحل، وبالتالي شملت المناطق التي التجأ إليها السكان الأهالي وهو ما خلق احتقان شديد بين الطرفين أدى إلى ظهور مقاومات عسكرية لهذا التوسع أهمها مقاومة تكفاريناس سنة 17-14م¹ وهي الحملات التي اعتبرها روستوفتزناف بالهجرة الزراعية الكبرى².

انتهج الرومان عملية مسح للأراضي الإفريقية بطريقة منظمة بحيث كانت فرق المهندسين المختصين في المسح تسير في أعقاب الجيش المحتل ويقومون بوضع الأراضي التي سيطروا عليها بالقوة في عداد الأراضي الرومانية بحكم القانون، ومن ثم يتم توزيعها على المستثمرين وفي بعض المناطق على الجنود القداماء وإن بقيت الأراضي التي وزعت عليهم (قدمات المحاربين) تفرضها الاستراتيجية الأمنية، ولنا أن نستنتج أن هذه الأراضي اختيرت بعناية كمناطق التخوم والأراضي الفاصلة مع العدو وحتى يكون هؤلاء الجنود عيون الإدارة الرومانية لتفادي أي اختراق وغرات الأهالي على الأراضي التي استولوا عليها، ودرعا واقيا للأراضي الخصبة التي وزعتها روما لكبار الملاك الذين استغلوا هذه الأراضي في عملية إقصاء شاملة للعنصر المحلي ودون أي اعتبار لمصيره بعد أن كان يشغل هذه الأراضي لآلاف السنين.

واصل قيصر نفس سياسة أسلافه في احتلال وتقسيم الأراضي الإفريقية بعد أن ضم أراضي نوميديا إلى أملاك الإمبراطورية سنة 46 ق.م³ ولنفس الهدف المتمثل في فتح الأراضي الإفريقية أمام الاستثمارات الرومانية بدون تحفظ وهو ما لم يخفيه قيصر نفسه

¹ Tacite. Annales. LI.II.XXIII. شنييتي، م، المرجع السابق، ص.52.

² روستوفتزناف، المرجع السابق، ص.387.

³ شنييتي، م، المرجع السابق، ص.53.

بإعلانه أنه أضاف لروما أرض تزودها ب 1.2 مليون موديوس من القمح¹، كما قام بتوزيع الأراضي الزراعية في هذه المنطقة على المستثمرين الرومان الذين قامت الدولة بكل ما استطاعت لتلبية رغبتهم في الاستثمار على الأراضي الإفريقية، وهو ما من شأنه أن يزيد من الإنتاج الزراعي المشحون إلى روما الأمر الذي يدفع في النهاية إلى انخفاض أسعار الحبوب على حد تعبير روستوفتزن².

كل المؤشرات التاريخية تؤكد لنا الخطوات الممنهجة التي اتبعتها روما في احتلال واستغلال الأراضي الإفريقية، منذ سقوط قرطاجة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى التعلق الشديد بالمنتجات الإفريقية خاصة من الحبوب، في إطعام الشعب الروماني وكذلك توجيه السياسة الرومانية الداخلية وكثيرا ما كانت سياستها الاقتصادية في المقاطعة هي من تحدد أتون السياسة الرسمية في مجلس الشيوخ.

وفي مقابل السياسة العسكرية الممنهجة في الاستيلاء عنوة عن الأراضي الإفريقية، فإن المصادر الأدبية تؤكد لنا أن المقاطعة المصرية اتبعت فيها روما سياسة أكثر ليونة ودبلوماسية، وهذا راجع إلى طريقة استيلاء قيصر على مصر، بحيث لم تكن هناك مقاومة عسكرية فعلية كما حدث في إفريقيا الشمالية، وأن المقاطعة المصرية تم الاستيلاء عليها في فترة زمنية واحدة فباستثناء توزيع قيصر للفرق العسكرية الرومانية على المواقع الاستراتيجية في مصر كإجراء احترازي لا غير، وإن ظهرت بعض الانتفاضات في مناطق متفرقة مثلما حدث في طيبة بسبب الضرائب³، لكنها ابعدها من أن تكون بالمقاومات العسكرية على تشكيلتها في إفريقيا، بحيث يؤرخ للفرق الرومانية المنتشرة في مصر بعد سنة 30 ق.م وهي سنة ضم مصر إلى أملاك الدولة الرومانية⁴.

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 185.

² روستوفتزن، المرجع السابق، ص. 389.

³ عبد اللطيف، أ، ع، المرجع السابق، ص. 58.

⁴ Livia Caponi, Augustan Egypt, The Creation of a Roman Province, USA, 2016,

Routledge, P.22.

الظاهر أن الرومان وجدوا المقاطعة المصرية على شكل من التنظيم المحكم في المجال الزراعي وهو النظام الذي فرضته دولة البطالمة وبالتالي اتبعوا نفس النظام مع تغيرات طفيفة تتماشى مع النظام والمصالح الرومانية أو كونها طريقة لإثبات هوية المحتل الجديد فيبقى النظام الاقتصادي من ضرائب وتسيير الإنتاج دون تغيير يذكر، وحتى إن ظهرت في مصر عملية توزيع الأراضي على بعض الجنود القدامى ورجال الأعمال فقد كانت بطريقة محتشمة خاصة في بداية العهد الإمبراطوري عكس ما كان عليه الحال في إفريقيا كما أسلفنا الذكر ولم يستبعد روستوفتزن¹، أن هذه المنحآت كان الهدف من ورائها هو تشجيع عملية إصلاح الأراضي القاحلة والمهجورة على أوسع نطاق ممكن أكثر منه عملية استحواذ ممنهجة ولا عجب في ذلك باعتبار أن النمط الزراعي للمجتمع المصري في تلك الفترة جعل منهم يستغلون كل شبر من الأراضي الصالحة للزراعة وإن بقيت بين أيدي الدولة الرومانية لرمزيتها كأراضي الشعب الروماني .

يعتقد أن انتشار الاستثمارات الزراعية في مصر من طرف رجال المال الرومان كان بطيئا جدا، ولم يكن بالتنافس الموجود في إفريقيا ونحن نرجع ذلك الاختلاف في استغلال أراضي المقاطعتان إلى عوامل تاريخية، اجتماعية وطبيعية، فرضت هذا النمط وهو ما يظهر فيما بعد من خلال التشريعات القانونية التي سيرت الأراضي الزراعية ومنتجاتها في كل من مصر وإفريقيا، فنلاحظ مثلا انتشار الضيعات الزراعية الكبرى التابعة لرجال الأعمال الرأسمال الرومان في كل من مناطق إفريقيا الشمالية بتسميتها المختلفة وإن كانت في البداية قد حددت وفق قانون سمبرونيوس (Sempronius) بممتلكات لا تزيد مساحتها عن 250 هكتار لكل عائلة حسب جوليان²، إلا أن مع مرور الوقت تعددت التسميات واستجبت لفرضوا نظامهم على الأراضي التي استولوا عليها إما في التقسيم أو طريقة الاستغلال خاصة نظام الري، وبذلك نجد الوحدات الزراعية المنتشرة في كامل منطقة إفريقيا

¹ روستوفتزن، المرجع السابق، ص. 368.

² جوليان، ش، المرجع السابق، ص. 122.

الشمالية خاضعة لمنظومة المسح الرومانية التي اتبعت في تقسيمها وحدات متساوية تدعى كنتوريائي (conturaie) ذات 50 هكتار¹، وطول ضلعها يبلغ 410 م، وهي مربعة الأشكال وإن لم نستبعد أن هذه القياسات اعتمدت في بداية الأمر أو على الأقل في الأراضي الخصبة مثل السهول العظمى وسهول شرق الجزائر حاليا وذلك راجع لطبوغرافية المنطقة التي تتميز بالاتساع والانبساط، أما مع مرور الوقت واتساع مساحة الأراضي المحتلة والمعنية فإن مالا شك فيه أن الطبيعة فرضت على المهندسين الرومان أنماط أخرى من القياسات المستعملة للمسح الذي شمل كل ما يقدر بثمن أرضا وماشية وبشرا ومزروعات وحرف ووظائف من أجل فرض الرسوم الجبائية عليه على حدّ تعبير البشير شنيتي.

ظهرت بذلك عدة أسماء للممتلكات الزراعية المقسمة أصلا إلى الأراضي الإمبراطورية وأراضي الطائرات الأرسقراطية، أراضي المستعمرات، واتخذت تسميات حسب حجمها أو وضعها الاستغلالي وأهم هذه الوحدات هي اللاتيفونديا، السالوتس والهندس² والملاحظ أن هذه الوحدات تم استحداثها بوصول الرومان إلى إفريقيا الشمالية واحتلال أراضيها.

بالعودة إلى الأراضي المصرية نلاحظ أن تنظيم الوحدات الزراعية في مصر احتفظ بنفس التسميات والتقسيمات المتواجدة والمتوارثة على العهد البطلمي وهي أراضي الدولة الأراضي الملكية، أراضي المعابد، أراضي الوسية، الأراضي الخاصة، أراضي الهبات أراضي الإقطاعيات، أراضي الإقطاعيات العسكرية، أراضي المدن، أراضي المستنقعات أراضي الدخل الخاص وغيرها³، والملاحظ أنها تختلف جذريا عن التقسيمات الإفريقية كما يلاحظ وجود حالة خاصة في مصر وهي الأراضي التابعة للمعابد وهذا راجع إلى التجذر العقائدي للمصريين ومكانة المعابد في كل التاريخ المصري منذ عهد الفراعنة وهو ما لم نجد له أثر في إفريقيا الشمالية أو على الأقل بنفس الزخم.

¹ شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 55.

² لمزيد من التفاصيل، انظر أعلاه الفصل الأول. ص. 118-119.

³ آمال، م، أ، المرجع السابق، ص. 66. 67. 68. 69. 70.

كما أن عملية مسح هذه الأراضي في مصر مختلفة تماما على ما هو معمول به في إفريقيا، وهذا راجع في الأساس إلى المعطيات التضاريسية الخاصة التي تتميز بها المقاطعتان، ففي حين امتلكت إفريقيا سهول شاسعة تمكّن الروماني من السيطرة عليها بعد فترة زمنية طويلة من الحروب والمقاومة وأن تقدمهم كان تدريجيا فإن الأراضي المصرية الصالحة للزراعة محدودة يتحكم فيها عامل واحد وهو نهر النيل الذي ترتبط به كل الأنشطة الزراعية وانتشار الأراضي الزراعية في هذه البلاد بحيث تتم عمليات المسح حسب فيضان النهر ومدى توفر المياه من عام لآخر، والمعروف أن الفيضان في النيل هو من يحدد مدى نجاح العام الزراعي في مصر وبالتالي تحدد الأراضي التي تستغل من غيرها وخلاصة القول أن الخارطة الزراعية في نهر النيل تتغير من سنة إلى أخرى، وأن نجاح المحصول غير متعلق بمنسوب الفيضانات¹، الأمر الذي أكده بليني بقوله " أن ارتفاع منسوب المياه لستة عشر ذراعا يعتبر معدلا ملائما"، وقد قدرت المقاييس الخاصة بالفيضانات كالتالي، 12 ذراعا حدوث المجاعة، 13 ذراعا تظل المجاعة قائمة، 14 ذراعا يجلب السعادة، منسوب 15 ذراعا يبعد القلق، منسوب ستة عشر ذراعا يجلب البهجة والسرور²، وبالتالي فإن هذه الظاهرة التي لا وجود لها في إفريقيا فخلقت نوعا آخر من المسح والإجراءات الرقابية في الأراضي الزراعية المصرية لأن فيضان النهر غالبا ما يدمر ويتلف الحدود والقطع الأرضية والجسور ويغرق الأراضي الزراعية، وفي حالة انخفاض منسوب الفيضانات لا يصل الطمي الغني بالمواد العضوية إلى الأراضي الزراعية البعيدة، وبالتالي استجدت إدارة المسح ما يسمى بلجان الفحص وكان من مهامها الوقوف على مدى صلاحية هذه الأراضي لزراعة من عدمها حسب ضعف الفيضانات أو قوته وبالتالي تقوم اللجنة بتخفيض الضرائب أو إلغائها بحسب وضعية الضيعة³.

¹ نفتالي لويس، المرجع السابق، ص، 120.

² المرجع نفسه، ص، 120.

³ آمال، م، المرجع السابق، ص. 71.

في حين كانت الضيعات الكبرى في إفريقيا تشغل من طرف المستثمرين الرومان، كان السكان الأهالي في مصر هم من واصلو في استغلال الأراضي الزراعية وزراعتها، وإن ظهرت مع مرور الوقت ضيعات تابعة لأرباب الأعمال الرومان إلا أنها قليلة كما يذكره روستوفتزف¹.

أدت هذه السياسة الاقتصادية الرومانية المتبعة في المجال الزراعي في كل من المنطقتين، خاصة منتج القمح بالإضافة إلى طبيعة العوامل الطبيعية التي حددت من الأراضي الزراعية في مصر التي تعتمد كلياً على غيث النيل، أما إفريقيا فأرضها واسعة جداً والحد الوحيد بينها وبين الرومان هو حدّ السيف الذي يحققه الجيش الروماني على هذا الأديم وبالتالي اعتمدوا أكثر على القمح الإفريقي، ليس فقط لقربه الشديد من إيطاليا ما يعنى الرومان أهوال البحر الطويل للوصول إلى مصر ولكن أيضاً لغزارة الإنتاج، بحيث يشير كل المؤرخين أن القمح الإفريقي كان يزود روما بكمية هائلة من احتياجاتها السنوية خاصة مع التوزيع المجاني للقمح على الشعب الروماني بداية من عهد اوكتاف في إطار الأنونة، فبلغ بذلك 3/2 احتياجات الدولة الرومانية، أما النسبة المتبقية فهي تستحصل في مصر حسب المؤرخين². قدر المنتج المشحون من القمح الإفريقي إلى روما ب200 ألف طن كمعدل سنوي، إلا أن بعض المؤرخين اعتقدوا أن هذه النسبة خاصة فقط بضرائب الأنونة، أما النسبة الإجمالية من القمح الإفريقي التي يشحن سنوياً إلى روما فهو بحدود 480.000 طن وهي كميات ضخمة جداً يصعب التصديق بها بالرغم من الإنتاج الكبير الذي عرفت بها المنطقة منذ القديم وهو ما جعل البشير شنيتي يستتجد بمقولة أحد المؤرخين بقوله: "بلاد البربر العاجزة عن إطعام أهلها اليوم كانت إحدى مخازن العالم القديم"³.

¹ روستوفتزف، المرجع السابق، ص. 370.

² شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 86.

³ المرجع نفسه، ص. 87.

إن الواقع الزراعي المتردي الذي عرفته أراضي شبه الجزيرة الإيطالية عقب الحروب البونية والحروب الأخرى التي جلبت الدمار وغيرت النمط المعيشي للمجتمع الروماني، هو ما جعل منها تعتمد أكثر على قمح الولايات وبالأساس إفريقيا الشمالية ومصر، وإن كانت النسبة المستحصلة مختلفة، فكانت الأراضي الإفريقية مطمورة روما حسب وصف المؤرخين وعلى رأسهم المؤرخ جوزوفوس فلافيوس (Flavius Josephus)¹، الذي أكد في خطابه الموجه لليهود، أن منطقة إفريقيا الشمالية تمون روما بثمانية أشهر من إنتاجها فيما توفر مصر القمح لمدة أربعة أشهر من السنة كما ذكر المؤرخ الألماني تيودور مومسان أن إفريقيا توفر لروما ثلث ما تستهلكه من القمح فيما يرى روني كانيا أن إفريقيا توفر ضعف ما توفره مصر²، والتي قدرت بأربعين مليون موديوس³.

ومها كان من أمر فإن الحقيقة المثبتة هي الكميات الهائلة التي كانت إفريقيا توفرها لروما من القمح، وذلك لما سبق وأن ذكرناه من قرب الموقع وملائمة الأراضي الإفريقية لزراعة القمح والمواد الأخرى الهامة كالزيت والنبيد هذا بعد أن أصبح الإنتاج المصري يوجه نحو العاصمة الجديدة لروما وهي القسطنطينية التي أصبحت العاصمة الشرقية للإمبراطورية.

تجدد بنا الإشارة إلا أن حديثنا على مادة القمح كان لأهميته التاريخية في السياسة الاقتصادية الرومانية في كل من مصر وإفريقيا بخلاف ذلك احتكرت كل من المقطعتان منتج بعينه غير متوفر في مقاطعة أخرى وخاصة المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في أواسط الشعب الروماني ونقتصر الحديث على مادة زيت الزيتون التي تتوفر بكثرة في إفريقيا الشمالية، وبالمقابل منتج أوراق البردي الذي تنتجه مصر حصرا.

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 186.

² ذ المرجع نفسه، ص، 187.

³ الموديوس: وحدة قياس رومانية تساوي 6.503 كلغ، انظر بشاري، المرجع السابق، تهميش رقم 02، ص. 185.

احتكر الأفارقة بنسبة كبيرة تصدير مادة الزيت إلى روما في أوائل العهد الإمبراطوري خاصة بعدما أصبح من المواد المقدمة مجاناً في روما، التوزيع المجاني الذي تناسب مع تراجع هذه الزراعة في إيطاليا وبالتالي الاعتماد شبه الكلي على الزيت الإفريقي إلى جانب ما تقدمه إسبانيا من هذه المادة الحيوية التي ركز الرومان على تشجيعها حتى سمي القرن الثاني بقرن الزيت حسب تعبير العربي عقون¹.

بالرغم من تواجد الزيتون في مصر إلا أنه كان بكميات متواضعة جداً وهذا راجع بلا شك إلى المعطيات الطبيعية التي لا تسمح بغراسته خارج مناطق النيل وبعض الواحات وبالتالي نستبعد أن يكون مادة منافسة للإنتاج الإفريقي على عكس ورق البردي الذي يلائم نموه مناخ النيل الحار والرطب، وبالتالي كانت مصر المورد الوحيد لروما بهذه المادة الحيوية، إذ كانت من أهم الصناعات المنتشرة في مصر والتي احتكرتها الدولة الرومانية عن طريق عملائها لضمان وصول شحنات الورق إلى روما التي كانت بأمر الحاجة إليه وفرضت عليه ضرائب خاصة دون المنتجات الأخرى².

من أهم مظاهر الاختلاف في المجال الزراعي بين المقاطعة الإفريقية ومصر في استغلال أراضيها هي مسألة الري للمساحات المستغلة وهذا راجع بالأساس إلى مناخ المنطقتين المختلف جذرياً، إذ كان النيل مصدر كل الزراعة المصرية واعتمادها على تقلباته كان بصفة كلية فمعظم الأراضي المستغلة تتواجد على ضفاف نهر النيل وتستقي بمياه وتعتمد على فيضاناته الموسمية وبالتالي كانت عملية الري الاصطناعي قليلة جداً وتتحصر في الضيعات البعيدة عن مجرى النهر، بالرغم من إشارة المصادر إلى الإصلاحات التي قام بها الرومان في هذا المجال بوصولهم إلى مصر إذ قاموا بإصلاح الجسور وشق وتنظيف القنوات التي توصل مياه النهر إلى الأراضي المجاورة وتبقى عملية بسيطة لم تتسم بالتعقيد والضخامة التي شهدتها الأراضي الإفريقية التي كانت جافة معظم أشهر السنة إذا استثنينا

¹ العربي، ع، المرجع السابق، ص. 99.

² العبادي، م، المرجع السابق، ص. 211.

المناطق المحاذية للبحر المتوسط، وازدادت هذه العملية تعقيدا بعد أن دفع الرومان حدودهم جنوبا إلى أن وصلوا بها إلى رمال الصحراء¹، حيث من المعروف تاريخيا أن هذه المناطق قليلة التساقط ولا تزال كذلك إلى يومنا هذا حتى في المناطق الشمالية لم يكن التساقط بالوفرة الذي يضمن المزارع طول العام، وما زاد الأوضاع سوء هو تذبذب التساقط من سنة إلى أخرى وانعدام الأنهار الكبرى الدائمة الجريان أو البحيرات الكبرى التي لو وجدت ستساعد النشاط الزراعي في إفريقيا، كل هذه المعطيات دفعت السلطات الرومانية إلى تطوير نظام سقاية وري معقد تتطلب جهدا هندسيا عظيما.

لم يكن للفرق الرومانية المستقرة في مصر إنجاز مثل ما تقوم به الفرق المستقرة في إفريقيا بالرغم من المصاعب التي يمثلها فيضان النيل، إلا أن الوضع في إفريقيا كان معضلة كبرى أمام التوسع الروماني وشكل نقص المياه عقبة جدية أما السياسة الاقتصادية الرومانية في وصفها البشير شنيتي بأنها أي عنصر الماء هو ما يتوقف عليه مصير الاستيطان الروماني²، فتذبذب المناخ من سنة إلى أخرى كان بالأمر الشائع إذ كانت ظاهرة الجفاف كثيرا ما اتلف المحاصيل الزراعية كما حدث في سنة 128م الجفاف الذي سجل في التاريخ بسبب طول مدته التي تعدت الخمسة سنوات واستدعت زيارة الإمبراطور هدریان³، إلى المقاطعة الإفريقية للاطمئنان على أحوالها بعد هذه الكارثة التي دفعت السكان إلى حافة المجاعة وتضررت بشدة الحملات المشحونة إلى روما، وفي سنة 202 م لم تتم عملية الحصاد حسب المصادر بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب المقاطعة الإفريقية⁴، هذه المفاجآت المناخية هو ما دفع الساسة الرومان لبذل قصارى جهدهم لتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية بهدف توفير المياه وإنجاح عملية الري لذا نجد مجموعة من المنشأة التي لا وجود لها في مصر بهذه الكثافة وأهمها:

¹ شنيتي، م، المرجع السابق، ص.68.

² شنيتي، م، المرجع نفسه، ص. 104.

³ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 16.

⁴ المرجع نفسه، ص.16.

-السدود: انتشرت بكثافة في المناطق الواقعة في سفوح الجبال والوديان وعموما كانت بالمناطق التي تعرف تساقط ملحوظ، وبالتالي يتم تخزينها لأوقات الحاجة.

-الآبار: انتشرت هذه المنشأة بكثافة في المناطق الجنوبية للإمبراطورية نظرا لجفافها، وبالتالي عمل الرومان على استخراج المياه الجوفية لسقي الأراضي الزراعية وتوفير المياه التي تساعد المستوطنين على الاستقرار في التخوم الجنوبية.

الصهاريج الريفية: وهي المعروفة (Impluvium Urbaine) وهي خزانات واسعة ومفتوحة واستعملت لجمع مياه الأمطار الفجائية في المناطق المحاذية للصحراء ويهدف نقل هذه المياه المخزنة لسقي الأراضي قام الرومان بإنشاء قنوات النقل (Aqueducs) إذ بلغت في بعض المناطق حدا عجبيا من العمل الهندسي الذي تطلبه نقل هذه المياه عبر طبوغرافية وتضاريسية وعرة من جبال ووديان ومرتفعات عكس ما يتسم به السطح المصري في واد النيل من الانبساط في مجمله.

وفي هذا السياق تركت لنا وثيقة لمامبا¹، التي عثر عليها في منطقة مروانة تفاصيل شديدة الأهمية عن عملية الري وتوزيع المياه على الأراضي الفلاحية والقوانين المتحكمة فيها إذ تدخلت الحكومة الرومانية في تسيير وإرشاد هذه العملية بهدف الاستغلال العقلاني للمياه الثمينة وكذلك فرض النظام بين الملاك²، فرضت التضاريس ومناخ إفريقيا الشمالية على السلطات الرومانية تطوير نظام ري وسقاية واستحداث تقنيات ووسائل حفظ ونقل المياه الثمينة لضمان نجاح السياسة الزراعية لم تكن تتطلب الحالة المصرية بوجود مياه النيل.

02-الصناعة والتجارة:

احتلت مصر مركزا فريدا في الإمبراطورية الرومانية في المجال الصناعي والتجاري وهذا راجع لعوامل تاريخية واستراتيجية على الخصوص نظرا لموقع مصر المميز إذا إنها تمثل

¹ للمزيد من التفاصيل عن هذه الوثيقة انظر شنيتي، م، المرجع السابق، ص. 119 وما يليها.

² المرجع نفسه، ص. 120.

الحدود الجنوبية للإمبراطورية الرومانية وبوابة الشرق بإطلالتها على موانئ البحر الأحمر وكذا طرق القوافل الآتية من بلاد العرب، وهو الأمر الذي لم يغفله الرومان منذ أن وطأه أقدامهم هذه الأرض، فأول ما قام به أغسطس هو تأمين موانئ البحر الأحمر وحدود مصر الجنوبية بجعل ميناء برنيقي على البحر الأحمر تحت الحماية العسكرية الرومانية، إذ فتحت المقاطعة المصرية الباب أمام الرومان لاقتناء موارد الشرق الآتية من الهند، الصين، القرن الإفريقي، وبلاد العرب بالإضافة إلى المنتجات التي تصنع محليا وفي هذا الصدد يقول بلين "إن الهند تأخذ منا كل عام ما لا يقل عن خمسين مليون سيستر مقابل بضائع تباع بأثمان تبلغ مئة ضعف ثمنها الأصلي" ويضيف يقول "هكذا ندفع غالبا من أجل كمالياتنا ونسائنا"¹، دون أن ننسى التجارة الآتية من وسط وشرق إفريقيا التي تموّن أسواق روما بالذهب والعاج والخشب والموارد النادرة الأخرى التي اعتبرها روستوفتازاف أنها تدفع بالغالبي أثمانها من طرف الإدارة الرومانية².

إضافة إلى هذه الميزة التي تحضا بها مصر وهي إطلالتها على التجارة الشرقية والإفريقية والأسبوية، الامتياز الذي لم يسمح به الموقع الجغرافي لمقاطعة إفريقيا الشمالية باستثناء بعض القوافل الآتية من جنوب الصحراء، التي ما لبثت الإدارة الرومانية أن سيطرت عليها بعد غزو أراضي الجيتول عقب ثورة تكفاريناس ونعتقد أن امتلاك مصر لنهر النيل أعطى لها خاصة فريدة بين المقاطعات الرومانية باعتباره همزة وصل وأول طريق سريع في التاريخ على حد تعبير أحد المؤرخين³، وهو ما سهل كثيرا من نقل المنتجات الموجهة للتصدير والرباط بين السلع الآتية من الجنوب والشرق نحو الموانئ الشمالية لمصر قبل أن تشحن إلى روما، وهي الميزة أيضا التي لم تكن في إفريقيا الشمالية بالرغم من أن قرب المسافة البحرية بين موانئ شمال إفريقيا وروما جعل السفن المحملة بالسلع الإفريقية

¹ العبادي، م، المرجع السابق، ص. 220.

² روستوفتازاف، المرجع السابق، ص. 219.

³ أحمد منصور، مقال تاريخي، الإمبراطورية الرومانية والقمح المصري، ص. 04.

تصل في مدة زمنية قصيرة أقل من نصف المدة التي تقطعها السفن القادمة من مصر¹، في المقابل كان أمام الشحن الإفريقية طريق طويلة تجتازها من الحقول والمعاصر باتجاه الموانئ ولا وسيلة نقل أخرى سوى الطرق البرية المعقدة التي تفرض نقل المنتجات بالدواب وكل ما تحمله هذه العملية من متاعب ومخاطر قطاع الطرق وعملية شق الطرقات وترميمها وحراستها، وهو ما يجعل من أثمانها تتضاعف كل 300 كجم حسب تقديرات المختصين خاصة في الفترة التي توسعت فيها حدود الإمبراطورية الرومانية جنوبا.

لم تعاني مصر من هذه التعقيدات المتعلقة بالنقل إلا في القليل النادر لأن أغلب السلع كانت تنقل بالمركبات التي تأخذ من النيل طريق لها دون أن تتطلب تلك العملية أي استثمارات تقريبا، كما تمكنها من الوصول في أسرع وقت ممكن دون الحاجة أيضا لمواقع الراحة وإسطبلات الحيوانات ومراكز التخزين ويشار إلى أن عملية نقل المحاصيل في إفريقيا تستمر طوال العام تقريبا فبعد جني المحصول إما زراعيًا كان أو من المواد المصنعة يتم تخزينها قبل أن يتم نقلها تدريجيا نحو المراكز السكانية في أقرب المدن ومن ثم يتم نقلها إلى الموانئ البعيدة في الشمال وهي العملية التي تكلف الكثير من الأموال والجهد للدولة الرومانية .

بالإضافة إلى عامل الموقع الجغرافي الذي جعل من مصر أهم مقاطعة اقتصادية في الإمبراطورية بما توفره من طرق تجارية نحو الأسواق الشرقية بكل مآلاتها من امتيازات، فإن الواقع التاريخي والطبيعي لعب دور مهم في اختلاف الوضع الصناعي وبالتالي التجاري في كل من المقاطعة المصرية وإفريقيا الشمالية.

إذ يعرف عن الشعب المصري امتنانه لصناعة منذ العهد القديم، وبذلك أصبحت حرفة تقليدية تتوارثها الأجيال أبا عن جد وهذه الواقعة لا يختلف في شأنها اثنين، بالرغم من كل الدلائل التي تحدثنا عن انتشار الصناعة في إفريقيا الشمالية منذ القدم إلا أنه من الواضح

¹ بشاري، م، المرجع السابق، ص. 193.

عدم تأصلها كما هو الحال في المقاطعة المصرية، ذلك بسبب طبيعة حياة الأفارقة التي تعتمد أكثر على الزراعة والرعي والتنقل وحتى بوصول الرومان فإن الصناعات المنتشرة مجملها كانت صناعات تحويلية مرتبطة بالنشاط الزراعي كصناعة الزيوت والنبيد، وإن انتشرت الصناعات الأخرى فلم تكن بنفس الأهمية والجودة التي عرفت عنها الصناعة المصرية، كما انفردت مصر ببعض الصناعات التي لم يعرفها الأفارقة قط أو لم يكن مهرة فيها كصناعة البردي، الزجاج وصناعة النسيج وبعض الزيوت النادرة التي استثمرت بها مصر بحيث تؤرخ لتطور الذي وصلت إليه الصناعة المصرية وميزتها التي تعود إلى المعطيات الطبيعية التي سمحت لها بتطويرها بحيث انفردت في كل العالم القديم بصناعة وتجارة البردي¹، وهذا راجع لكون هذه النبتة تنمو على ضفاف نهر النيل دون غيرها من أراضي المقاطعات الرومانية.

خصص المؤرخ محمد السيد محمد عبد الغني في كتابه الموسوم: "لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان" مقدمة الكتاب في علم البرديات وطرق صناعته ومراحل تطوره²، ولتذكير نبتة البردي تنمو بطريقة طبيعية على ضفاف نهر النيل وهو أهم مادة أولية في صناعة الورق وربما أشهرها في كل العالم القديم، لذا اهتم بها المؤرخين والجغرافيين في تلك الفترة أمثال ثيوفراستوس (Théophrastus)* ، وبلين الأكبر اللذان تحدثا بإسهاب عن نبتة البردي³، ولعل تركيزنا عن هذه الصناعة كونها لا تتواجد في إفريقيا ولا في مكان آخر ما جعل منها صناعة مهمة جدا سهلت في العملية الاقتصادية بتحرير التقارير والدفاتر الخاصة بالملكيات والضرائب والشحن وغيرها من تسجيل المبادلات والعقود التجارية بالإضافة إلى التعليم لذ احتكرتها الدولة وفرضت عليها ضرائب خاصة ومتعددة.

¹ أبو اليسر، ف، المرجع السابق، ص. 214.

² محمد السيد، أ، المرجع السابق، ص، 09 (للمزيد من المعلومات عن صناعة البردي ومراحلها، انظر مقدمة الكتاب).

*ثيوفراستوس: فيلسوف وجغرافي يوناني وعالم نباتات ولد سنة (371 ق م، 287 ق م) ، ساهم في أعمال الفلسفة، الفزياء، البيولوجيا والاخلاق والتاريخ.

³ المرجع نفسه، ص. 09.

كانت الصناعة الزجاجية أيضا صناعة رائدة في مصر وفرتها الطبيعة المصرية التي سيطرت عليها الرمال الناعمة التي تعتبر المادة الأولية الأهم في هذه الصناعة التي أتقنها المصريون منذ أقدم الفترات التاريخية فوصلوا بها إلى حد اعتبرت مصر أهم مصنع لزجاج في العصر القديم، خاصة أنها عرفت بجودتها وألوانها وصلابتها الفريدة فأصبح المصري يستعمل الأواني الزجاجية في مختلف نشاطاته اليومية وبإمكاننا العثور على الزجاج المصري في ربوع أسواق المتوسط حتى وصف سترابون مدينة الإسكندرية كونها أكبر مركز لصناعة الزجاج في العالم، هذه الصناعة لم تحظى بنفس الاهتمام والتطور في المقاطعة الإفريقية لأسباب كثيرة لم تسمح لها بانتشار إذ كما سبق وأن قلنا ركز كثيرا الأفارقة على الصناعات التي لها صلة مباشرة بالنشاط الزراعي ونجد أنهم استعملوا الفخار كثيرا في نشاطهم أما صناعة الزجاج فكانت المنافسة الخارجية بالقوة التي جعلت وجودها في إفريقيا ليس ذي شأن كبير.

انفرد المؤرخ الفريد كوكاس (Alfred Kukas) بتخصيص باب كامل من مؤلفه "المواد والصناعات عند قدماء المصريين"، بالرغم من تركيزه على العهد السابق للعهد الروماني إلا أن هذا يوضح لنا أسباب التطور الذي وصل إليه المصريين في هذه الصناعة دون غيرهم فهي تقليد وورثة منذ زمن بعيد، الأمر الذي دفع الرومان على تشجيعها والارتقاء بها فقد ساعد موقع مصر واتصالاتها المبكرة بالحضارات الأخرى خاصة الإفريقية منها في تطوير صناعة الزجاج فكانت صناعة رائدة ذات شأن تجاري واقتصادي هائل في مصر وروما التي ازدحمت أسواقها بالأواني الزجاجية المصنوعة في مصر وهو حال كل أسواق المتوسط.

"ماذا؟ وهل نستطيع الاستغناء عن الكتان المصري"، بهذه الكلمات عبر الإمبراطور جالينوس (Galinus) عن تخوفه من إعاقة وصول الكتان المصري إلى روما بعد اندلاع اضطرابات في هذه المقاطعة، كدليل عن أهمية الصناعات النسيجية وتطورها وجودتها التنافسية في الأسواق الرومانية والمتوسطة.

عرف الأفارقة بدورهم الصناعات النسيجية لكن كل الدلائل التاريخية تؤكد تفوق المصريين فيها إلى حد اعتبار المؤرخين أن كل بيت مصري يحتوي على مصنع من النسيج¹، فانتشرت المصانع النسيجية في مصر كما انتشرت معاصر الزيتون في إفريقيا إن جاز هذا التشبيه، بحيث اكتسب عمال النسيج في مصر مكانة مرموقة في المجتمع المصري وصلت حد إعفائهم من أعمال السخرة وهو امتياز يظهر لنا أهمية هذه الصناعة بالنسبة لرومان دون غيرها من المقاطعات التابعة للإمبراطورية. مقابل كل هذه الاحتكارات التي انفردت بها مصر في المجال الصناعي والامتيازات التجارية انفردت المقاطعة الإفريقية بالصناعات الخشبية وتصديرها إلى روما وهي الخاصية الغائبة عن الأرض المصرية باعتبارها فقيرة في غطائها النباتي.

أما المقاطعة الإفريقية فقد شهد لها المؤرخين بكثافة غاباتها وتنوعها على غرار كل غابات المتوسط الغربي، إذ يقول سترابون في معرض حديثه عن منطقة إفريقيا الشمالية ما يلي: "... وهي تتفوق في كثرة الأشجار الكبيرة التي تكون منتجة لكل شيء، وعلى كل حال فهي (هذه البلاد) التي تزود الرومان بالمناطيد الثيرة والضخمة جدا المصنوعة من قطعة خشب واحدة"²، يضيف بلين الكبير حول الأخشاب والغابات الإفريقية التي تعرضت للدمار نتيجة الاستغلال الجائر من طرف الرومان وخص بالذكر أشجار الحفص العملاقة المعروفة بجودة أخشابها والتي كانت تنتشر بجبال الونشريس بشرق الجزائر والتي انقرضت مع الوقت على ما يبدو وتعبرا منه عن هذا الاستغلال يقول "أنت فؤوسهم على أجود أنواع الخشب، التي كانت مادة أولية لمختلف الصناعات الحربية والكمالية أو كوقود للحمامات روما"³، هذا الاستغلال المكثف يظهر في المبادلات التجارية القائمة بين روما والمقاطعة الإفريقية إذ قام الرومان باستيراد الخشب الإفريقي الذي اشتهر بجودته في صناعة السفن والأثاث المنزلية

¹ آمال، م، أ، المرجع السابق، ص. 87.

² سترابون، الكتاب السابع عشر، الفصل الثالث، ص. 96.

³ صندوق ستي، المرجع السابق، ص. 377.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة في أوجه الشبه والاختلاف في السياسة الاقتصادية الرومانية في مصر وإفريقيا

الراقية وكذا لغرض التدفئة والبناء العمومي في المدن الرومانية، وكانت الأخشاب الإفريقية بتلك الأهمية التي جعلت السلطات الرومانية تسنّ قانون خاص به في القرن الرابع الميلادي وهو المعروف بقانون دقليد يانوس¹، فتعددت أنواع الأخشاب التي تم شحنها إلى روما كمثيلاتها التي استعملت في ورشات النجارة التي انتشرت في أراضي المقاطعة الإفريقية وأهمها :

-خشب التتوب (الصنوبر)

-خشب البلوط

-خشب الأرز

-خشب الدردار

وهي أخشاب تنمو في غابات كثيفة أدى استغلالها الجائر من طرف الرومان إلى تراجعها وانحصارها إلى حد بعيد².

بالإضافة إلى هذه الصناعات الرئيسية التي انتشرت في مقاطعة دون غيرها يمكن أن نجد بعض المواد القليلة الاستهلاك والتي لم يكن لها الأثر الكبير في الاقتصاد الروماني والعملية التجارية بين هذه الأطراف وأهم هذه المنتجات المنتشرة في مصر:

الزيوت العطرية والروائح المستخرجة من نبات السمسم، الخروع والقرطم العسلي وهي صناعة رائجة في مصر وكانت أثمانها باهظة جدا ونعتقد أن الاتصال المبكر للمصريين بالأسواق الشرقية ساعد في انتشار هذه الصناعة في مصر كذا تجارتها التي حدثنا عليها بلين الكبير بذكره المصانع المخصصة لها والتي تسمى (³Officimae) ، وهي صناعة تتطلب التمكن العميق من الخبرة والمعرفة، وهي الصناعة الغير منتشرة في إفريقيا بالرغم من

¹ المرجع نفسه، ص. 328.

² بشاري، م، المرجع السابق، ص. 301، 302.

³ محمد السيد، م، المرجع السابق، ص. 212.

أننا لا نستبعد وجودها على نطاق ضيق خاصة في القرون الأخيرة من التواجد الروماني وغالبيتها كانت توجه للاستهلاك الداخلي بسبب جودتها الركيكة أو سبب المنافسة الخارجية. تجدر بنا الإشارة إلى أن المنتجات التي تطرقنا إليها في هذه الدراسة مجرد نماذج من المنتجات المنتشرة بكثرة في مقاطعة دون الأخرى، وفي بعض الأحيان انعدامها، وهذا راجع إما للعوامل الطبيعية، التاريخية أو الاجتماعية، وربما لقيمتها التجارية أيضا ولذلك لا نعتقد بإلغاء وجودها نهائيا في منطقة دون الأخرى كالصناعة الزجاجية والنسيجية وكذا الخشبية فحديثنا عن انتشارها في مصر بالنسبة الأولى والثانية وانتشار الأخيرة (الصناعات الخشبية) بإفريقيا الشمالية لا يلغي وجودها تماما في المقاطعة المصرية، إنما المقصود هو عدم تأثيرها على الميزان التجاري الروماني، وتوافد المجتمع الروماني عليها هو ما دفعنا لتصنيفها على هذا الأساس.

فيما يخص الطرقات والمواصلات عرفت كل من إفريقيا الشمالية ومصر نفس وسائل النقل البرية التي تعتمد على الدواب والقوافل التي تجر المركبات ذات العجلات كما هو حال تلك الفترة ونفس حال النقل البحري الذي ارتكز على الموانئ المنتشرة في الشاطئ الجنوبي للمتوسط لكل من المقاطعتان ووسيلة نقلها المتمثلة في السفن التجارية التي شحنت ثروات هذه المقاطعات إلى روما ولعل الاختلاف الوحيد هو تمركز موانئ جنوبية بالنسبة للمقاطعة المصرية التي تطل بالإضافة على البحر المتوسط، تطل أيضا على سواحل البحر الأحمر وبالتالي تحتوي على موانئ على جانبيين متناقضان، ولنا أن نشير إلى أن المقاطعة الإفريقية لم تعرف النقل النهر بسبب غياب أنهار صالحة للملاحة كما هو حال نهر النيل الذي اعتبر شريان النقل في مصر ولا يزال كذلك بعد مرور 2000 عام.

وبالتالي لنا أن نتصور خلو المقاطعة الإفريقية من كل ما يتبع النقل النهري من مركبات نهريّة وموانئ نهريّة وغيرها من الإجراءات الإدارية واللوجستية الخاصة بهذا النوع من النقل، وهذا لا يعني خلو المقاطعة المصرية من النقل البري التقليدي إذا سبق وأن تحدثنا عن ذلك وعن الطرق البرية التي تربط بين مختلف المراكز الاقتصادية المصرية خاصة تلك الطرق

العابرة للصحراء الشرقية الربطة بين موانئ كويتوس وميناء برنيقي على البحر الأحمر¹، كما سبق أن ذكرنا.

وفي الأخير نشير إلى نقطة مهمة وهي مسألة الضرائب التي فرضت في كل من المقاطعة الإفريقية ومصر إذ يمكن لنا الاستخلاص أن الرومان فرضوا الضرائب على كل المنتجات والحرف المتوفرة في المقاطعتان بدون استثناء ولذلك كانت تقريبا نفس الضرائب المفروضة في كل منطقة والاستثناء الوحيد يتمثل في الضرائب المفروضة على المنتجات والحرف المنتشرة في منطقة دون غيرها وعلى سبيل الذكر: انتشار الضريبة العسكرية وضريبة التاج في المقاطعة الإفريقية دون مصر وذلك راجع إلى الطابع العسكري للتوسع الروماني في إفريقيا الشمالية، وكذا كثرة المقاومة للاحتلال مما يستوجب تحرك الوحدات العسكرية في كل مرة، ما دفع الإدارة الرومانية لفرض هذه الضرائب الظرفية إن صح التعبير ونفس حال ضريبة البريد العمومي الذي يعتمد أكثر على وسائل النقل البرية فيما لم تعرف إفريقيا ضريبة الرأس التي فرضت على المصريين وكذلك أعمال السخرة المخصصة لنهر النيل كترميم الجسور وتنظيف القنوات وهي عملية سنوية منظمة لم تشاهدها الأراضي الإفريقية بسبب طبيعتها الخالية من الأنهار الكبرى مثل النيل في حين نجد الإنسان الإفريقي يدفع ضريبة الاستفادة من المياه نظرا لقلتها وندرته وبالتالي يدفع مقابل الأعمال الجبارة التي بذلت من حفر الآبار وإرساء قنوات المياه لإيصالها إلى المستهلك في حين كان سكان مصر في غنى عنها بسبب توفر مياه نهر النيل طوال العام.

¹ نفتالي لويس المرجع السابق، ص. 156.

خاتمة

خاتمة

لعبت الأوضاع الاقتصادية في إيطاليا الدور الأبرز في بلورة السياسة الخارجية للدولة الرومانية مع جيرانها في بداية الأمر، إذ اتسعت على حساب الأراضي والشعوب المجاورة لها في شبه الجزيرة الإيطالية ولم تتوقف تلك التوسعات إلى بضم كل الشعوب الإيطالية إلى سلطانها، ما وضعها في النهاية وجها لوجه أمام القوى الخارجية المتمركزة على السواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة الإيطالية والمتمثلة في الإغريق والقرطاجيين، فكانت تلك نقطة التحول المصيرية في السياسة الرومانية ومعها مصير الأمم المجاورة لها، بسبب النتائج العنيفة المترتبة عن هذا التصادم من جهة ومن جهة أخرى بسبب تغيّر النظرة الرومانية عن العالم الخارجي بسبب ما اكتشفتته من الخيرات والثروات المتاحة لهل من عملية الغزو والحروب التي سمحت بملأ الخزائن الرومانية بالأموال، كما ملأت الأسواق الرومانية بمختلف المنتجات الآتية من البلاد البعيدة وكذا العبيد الذي عوض المجهود الروماني في الحقول وكل الأعمال الشاقة، ففتحت بذلك عيون الرومان على حياة الوفرة و الرفاهية القائمة على البذخ، بعدما كانوا يختصرون كلمة النبل والحياة الكريمة في خدمة الأرض وممارسة مهنة الفلاحة.

وقد حققت روما في فترة زمنية محدودة سيطرة على مناطق واسعة في كل ربوع البحر المتوسط، سمحت لها بوضع يدها على كل ثروات هذه الشعوب فأصبحت المركز الاقتصادي في العالم القديم، وبذلك طرأت تغيرات جذرية على حياة الفرد الروماني المعروف بالبساطة، فأصبح بين فينة وأخرى يتصرف في ثروات هائلة وخيرات متعددة سمحت له بالرفع من المستوى المعيشي والانتقال إلى نمط حياة غير ذلك الذي ميّزه منذ قرون، فأدخل النمط الشرقي المتميز بحياة الرفاهية والإسراف في إعداد الأطباق وبناء المباني الفخمة والابتعاد عن خدمة الأرض التي كانت عماد المجتمع الروماني، فوضع مصدر رزقه في خدمة الأرض بين أيدي العبيد الذين ازدادت أعدادهم مع كل توسع جديد تحقّقه الجيوش

الرومانية، فاعتبروا كغنيمة حرب صالحة للاستغلال بما يحقق الرفاهية للشعب الروماني فوجه جهودهم لخدمة الأرض الإيطالية ومع الوقت عوضت تدريجيا اليد العاملة الرومانية في الحقول، هذا الأمر أحدث خلال في البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الروماني تعذر إصلاحه، وما لبث يكبر ويصبح أكثر تعقيدا فأصبح كالكرة الجليدية المتدلية كلما ابتعدت كبرت، ونفس الحال بالنسبة للرومان الذين ازدادت مشاكلهم الاقتصادية وتعرضت بنيتهم الاجتماعية للانهايار كلما توسعوا على حساب الأمم الأخرى، وهذا راجع إلى الاعتماد المتزايد على ما تجود به أراضي المقاطعات البعيدة تماما كما اعتمدت الأراضي الإيطالية على أيادي العبيد، ومع الوقت أصبحت نعمة التوسع نقمة تعقدت أمورها.

بعدها قضت روما على منافسيها الإقليميين وعلى رأسهم القرطاجيين في المرحلة الأولى فإن الدور لم يلبث ان جاء على كل شعوب المنطقة في عملية ممنهجة وسياسة رسمية مدعومة من رجال السياسة والأعمال في روما بما يخدم مصالحهم الشخصية في الدرجة الأولى والمتمثلة في نهب ثروات المقاطعات سعياً منهم وراء الثراء الفاحش، وكذلك تثبيت الجبهة الداخلية بتوفير الغذاء المجاني و وسائل الرفاهية والرخاء للشعب الروماني لتفادي الاضطرابات السياسية، ويهدف بلوغ هذه الغاية استغل الأباطرة الرومان ومن ورائهم المستثمرين الاقتصاديين كل الفرص السانحة دون أي اعتبار للشعوب المقهورة وأهالي المقاطعات، فكانت المقاطعتان المصرية والإفريقية على رأس هذه الأولويات فجعل موقعهما المهم وكذا مقدرتهم الاقتصادية خير بديل للاقتصاد الإيطالي المتداع.

وقد تحمل الرومان في سبيل تحقيق هذا الهدف معاناة احتلال هذه الأراضي البعيدة وجعلوا منها أرض استغلال بامتياز لصالح فئة محصورة من الشعب الروماني والمتمثلة في أثريائهم الذين كانوا وراء دفع رجال السلطة الرومان إلى غزو المزيد من الأراضي وفرض المزيد من الضرائب واستغلال كل شبر من هذه الأراضي مهما كان حضاها في الإنتاج ضعيف، فعملت السلطة الرومانية على إعطاء الصبغة الرسمية لهذه الحركة الاستعمارية

المنهجة في أراضي مصر وإفريقيا وذلك من خلال العمل على إخلاء المساحات الصالحة للاستغلال من الأهالي والشروع في عملية المسح والتجزئة لها تمهيدا لضمها إلى أملاك الشعب الروماني وبالتالي خضوعها للضريبة الأنونة وتوزيعها على المستثمرين الرومان، وهو ما جسد في المقاطعة الإفريقية بمجرد سقوط قرطاجة في سنة 146 ق.م، وكذلك في مصر بعد ضمها في سنة 47 ق.م، فأصبحت منذ ذلك الحين عملية مرافقة مساحو الأرض للجنود المحتلين ظاهرة رسمية في كل التوسعات التي حققها الجيش الروماني، وزاد هذا الاندفاع من طرف المستثمرين الرومان والسلطات الرسمية في روما بعدما تم التحقق من الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لهذه المقاطعات والفائدة التي يمكن جنيها من عملية استغلالها.

والملاحظ أن السياسة الاقتصادية الرومانية في هاتان المقاطعتان عرفت تحولات عديدة وتعرضت لتطورات فرضتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الروماني، وهنا بوجدنا أن نشير إلى أمرين في غاية الأهمية في هذا التطور وأولهما التغيرات الطارئة على نظام الإنتاج في الأراضي الإيطالية التي كانت عماد الاقتصاد فيما سبق للتوسعات العسكرية الرومانية بحيث تعتمد على الاقتصادي الأسري الذي يتوقف على استغلال الأرض من قبل الأسر ولنا أن نتصور محدودية المساحات المستغلة وكذا كمية الإنتاج المحدودة وبالرغم من ذلك كانت العائلات الرومانية مكثفية ذاتيا في غالبيتها.

وكان الفرد الروماني لا يزال يعتبر نفسه ذلك الفلاح البسيط الذي يمارس الفلاحة بكل فخر على أرض أجداده، ولا عجب في ذلك بحيث اعتبر الرومان الأوائل أن فلاحه الأرض هي أنبل المهن وأن الأرض أغلى ما يمكن للفرد اكتسابها، فبالتالي كانت التغيرات التي طرأت على طرق استغلال الأراضي الإيطالية بمثابة صدمة اجتماعية للشعب الروماني البسيط خاصة بعد التحولات التي جلبتها التوسعات العسكرية الرومانية في الفترة التي تلت نهاية الحروب البونية والتي أثرت بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب

الروماني، فبعد ما كان المواطن الروماني البسيط جند وفلاح في نفس الوقت أصبح بعد هذه الحروب والتوسعات شاهد على انتقال مزارعهم إلى أيد المستثمرين الكبار التي عوض فيها العبيد سواعدهم في خدمة الأرض، فما كان لهم سوى العمل كأجراء في أرض أجدادهم أو الرحيل إلى روما بحثاً عن حياة الرفاهية والحضارة، فكان الخيار الثاني بمثابة الهاوية بالنسبة للاقتصاد الروماني الذي فقد اليد العاملة ذات الخبرة الطويلة في الفلاحة، وتم استبدالها بالعبيد، وبالمقابل هاجر هؤلاء المزارعين وقدماء المحاربين إلى روما لينضموا إلى طبقة الفقراء والعاطلين في روما وبذلك زادوا من الضغط الاقتصادي المفروض على الأباطرة الرومان بعدما كانوا من المساهمين في الاقتصاد الإيطالي.

وقد كان العامل الثاني الذي طرأ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الرومانية جراء هذه التوسعات هو ذلك التغير الجذري في النمط المعيشي للفرد الروماني الذي أتاحت له الثروات الكبيرة المتأتية من المقاطعات وكذلك اطلاعه على النمط المعيشي في الحضارات الشرقية والمعتمد على حياة الرفاهية والبخ والإسراف، التي تعتبر غريبة بالنسب له وبالتالي أصبح الشعب الروماني يكثر من الطلب في كل المجالات بعد ما كان يتسم بالنقش والحذر، وهو ما يظهر في تغير حالته الاجتماعية بتحضيره لأطباق عديدة وتحويل مزارعه المنتجة إلى مباني فخمة وحدائق للحيوانات المفترسة، فأصبح يقضي معظم أوقاته في اللهو عوض من العمل في المزارع، المؤكد من الأمر أن هذه الحياة لم تكن من نصيب الفرد الروماني البسيط لكنها آثرت بشكل مباشر على حياته فأصبح بدوره علة على الاقتصاد الروماني.

أمام هذه المعادلة الاقتصادية الصعبة المتمثلة في انحصار الإنتاج الزراعي في شبه الجزيرة الإيطالية في مقابل توسع شهية الرومان الاستهلاكية وكذلك تزايد أعداد البطالين في روما الذين توجب على السلطات توفير الغذاء المجاني لهم، لم يبقى أمام الأباطرة الرومان سوى الاستنجد بثروات المقاطعات لتجاوز هذه المعضلة، وبالتالي اتبعوا سياسة اقتصادية

صارمة مكنتهم من جمع القدر الأكبر من الغلال والضرائب التي فرضت على الأهالي فتحملت المقاطعة المصرية والإفريقية العبء الأكبر لعدة اعتبارات جغرافية وطبيعية أهمها قربها إلى إيطاليا والثروة الكبيرة التي تتمتعان بها بالإضافة إلى مناخيهما الملائم للنشاط البشري والزراعي عكس المقاطعات الشمالية ذات المناخ البارد في أغلب فترات السنة.

وبالنسبة للمقاطعة الإفريقية التي احتلتها الفيالق الرومانية بعد سقوط قرطاج مباشرة، سرعان ما أصبحت تحت طائل القوانين الرومانية المنظمة للأراضي المهزومين، فتم إما توزيعها على المستثمرين والمزارعين الإيطاليين الوافدين، وإما تم استغلالها بالوكالة على أيادي العبيد بعد ما تم تصنيفها ضمن الأراضي الإمبراطورية وفي المحصلة فرضت عليها ضرائب عديدة كانت مصدر دخل للخزينة الرومانية، أما الأهالي فلم يبقى لهم سوى القليل من الأراضي ذات الخصوبة الضعيفة، ومع ذلك كان المفروض منهم دفع ضرائب كبيرة عنها، وإذا كانت هذه الضرائب في البداية غير منظمة وغير قاسية بالإضافة إلى كونها ضرائب عينية فقط فإن الرومان اتبعوا سياسة فرضها على مراحل تقاديا للانتفاضة الأهالي والتوترات الاجتماعية، لان الأمور تغيرت مع الوقت فواكبت عملية جمع الضرائب تغير النشاط الفلاحي وكذلك طبيعة الاستغلال الذي فرضته بدوره الأوضاع السياسية و الاقتصادية في روما، فكان التوسع الزراعي في المقاطعة الإفريقية والمنتجات التي تنتج تتماشى مع كثرة الطلب عليها في روما وبالتالي واكبت الضرائب هذه العوامل وكذا المساحات المزروعة وفي معادلة بسيطة يمكننا أن نستنتج انه كلما زادت المساحة والمنتجات ازدادت الضرائب المستحصلة وبالتالي تصبح خزائن الإمبراطورية ممتلئة إلى أن هناك عامل حاسم في هذه العملية وهو في نوع المنتجات المستحصلة، وبالرغم من أن الرومان قد اعتبروا المقاطعة الإفريقية أرض الحبوب التي تغذي الشعب الروماني الذي يتحصل على هذه المادة الحيوية مجانا خاصة بعد سن قانون القنصل ب.كلوديوس (P.Claudius) سنة 58 ق.م، والمعروف بقانون كلوديا الغذائي (Lex frumuntaria)،

بحيث أكد على التوزيع المجاني للحبوب على الشعب الروماني (بشاري، م، ص، 181)، وهو ما زاد الضغط المفروض على المقاطعة الإفريقية في سبيل توفير الغذاء للشعب الروماني الذي ما لبث يتزايد عدد العاطلين والمطالبين بالغذاء المجاني الذي عجزت الأراضي الإيطالية في توفيره وهو ما تؤكد إحصائيات المستفيدين من التوزيع المجاني للغذاء الذين بلغ عددهم 320000 شخص في عهد قيصر على سبيل الذكر، وهذا الرقم يمثل ثلث سكان مدينة روما البالغ تعداد سكانها مليون شخص، دون الحديث عن الكميات الهائلة الموجهة للبيع بالأثمان الرخيصة وتلك الموجهة للجنود بالإضافة إلى الفئات الغير المعنية بالحصول على الغذاء المجاني، وما زاد الأمور تعقيدا هو اشتغال سلة الأغذية المعنية بقانون كلوديا للتوزيع المجاني أغذية أخرى بعدما كانت الحبوب هي المعنية فقط، فامتدت القائمة لتشمل الزيت الإفريقي، النبيذ ولحم الخنزير ومنتجات غذائية أخرى زادت من عبأ الضرائب المفروضة مع مرور الوقت ما زاد من بؤس الأهالي الأفارقة.

وقد فرضت هذه المستجدات على الإدارة الرومانية في المقاطعة الإفريقية لدفع حدودها حتى لمست أديم الصحراء اللامح كما وسعت استغلالها للأراضي حتى عانقت قمم الجبال وحواف الصحراء والوهاد، وكل ذلك بهدف إشباع شهوة المستثمرين الرومان وكذلك بطون الفقراء المطالبة بالغذاء المجاني، فكانت هذه الأولوية القصوى للسلطات الرومانية هو ما دفع الأفارقة إلى اليأس جراء الضرائب المتركمة من السياسة الاقتصادية الرومانية الجائرة المفروضة على المقاطعة، وفي نهاية المطاف كان أهم نتائجها التدمير الممنهج للبنية الاجتماعية الناتجة عن التهجير والمجاعات المتعاقبة وتدمير المجال الحيوي للقبائل الإفريقية المستمر لمدة قرون من الزمن تماما كما أنهكت الأراضي المستغلة فوق طاقتها واستنزفت الثروات الباطنية والزراعية، الحيوانية والنباتية، فانتهدت الأمور في المقاطعة الإفريقية بانتفاضة السكان الأهالي على المحتل الروماني بعد بأسهم من تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

كانت السيطرة الرومانية على المقاطعة المصرية بمثابة طوق نجاة بالنسبة للمقاطعة الإفريقية باعتبار مصر ولاية ثرية ساهمت كثيرا في توفير الغذاء للرومان خاصة مادة الحبوب ما خفف العبء على المقاطعة الإفريقية في هذا المجال لفترة من الزمن، فيذكر المؤرخين أنها كانت تزود روما بالقمح لمدة ثلاثة اشهر في السنة، لكن حتى هذه المقاطعة التي لم تبدي مقاومة عنيفة للاحتلال الروماني لم تسلم من السياسة الاقتصادية الرومانية المبنية على الجور والقسوة بالنسبة لسكان مصر، فطبقت السلطات الرومانية نفس المنهج الاقتصادي المطبق في المقاطعة الإفريقية من قبل، بحيث فرضت الضرائب الجائرة على كل النشاطات الاقتصادية في المقاطعة وعلى رأسها ضريبة الأتونة التي فرضت على الحبوب كما تعرضت باقي المنتجات لضرائب مختلفة بل لم تسلم منها حتى الدواب والسكان بعدما فرضت ضريبة الرأس على كل ذكر مصري بالغ، ويهدف التحكم المثالي في الاقتصاد المصري عمدت السلطات الرومانية في إدراج الأراضي المصرية ضمن أملاك الشعب الروماني فقامت الفرق المختصة بعملية إحصاء ومسح دقيقة لتسهيل عملية توزيعها على المستثمرين وبالتالي جمع اكبر كمية ممكنة من الضرائب في عملية ممنهجة تذكرنا بالسياسة المطبقة في المقاطعة الإفريقية، والملاحظ أن السلطات الرومانية احتفظت بالنظام الاقتصادي القائم في مصر قبل دخولهم إليها بهدف تفادي الصدمة للمصريين وبالتالي انقاء لأي مقاومة عسكرية.

ومع مرور الوقت فرض الرومان رؤيتهم الاقتصادية بما يخدم مصالحهم وتماشيا لمتطلبات السوق الرومانية وحاجيات أثرياء روما، وبذلك أصبحت مصر أغنى المقاطعات الرومانية حسب تعبير احدهم، مقاطعة للاستغلال ونهب الثروات دون أي اعتبار لمصير الشعب المصري المقهور، وما زاد من بؤس سكانها كون المقاطعة المصرية ذات موقع استراتيجي هام فكانت ملتقى طرق التجارة الشرقية وفي عوض من أن تكون نعمة أصبحت نقمة على الاقتصاد المصري بحيث لم يترك الرومان أي مجال وإلى فرضوا عليه ضرائب

ثقيلة دفعت الفرد المصري إلى اليأس والفرار من أرضه وترك تجارته في أحيان عديدة أما السلطات الرومانية فكان هما الوحيد هو شحن الثروات المصرية إلى روما التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى تعتمد على ما تجود به المقاطعتان على حساب سكانهما.

اعتبرت روما كل من المقاطعتان الإفريقية والمصرية مجال حيوي للاستغلال ومخزون ضخم من الثروات الطبيعية والبشرية أسهمت في الرخاء الاقتصادي الذي عرفه الشعب الروماني لفترة طويلة من الزمن، بحيث استغل الرومان كل الطاقات الاقتصادية المتاحة لها في هاتان المقاطعتان دون أي اعتبار لمصير سكانها وفي أغلب الأحيان على حسابهم، وذلك بقهرهم بالضرائب المفروضة والاسترقاق والاستغلال الجسدي والمادي الذي أرغموا على تقديمه لصالح المحتل الروماني الذي توج سيطرته على هذه الأرض بسياسة اقتصادية رسمية كان الهدف الرئيسي منها هو الاستغلال الأمثل لكل الفرص الاقتصادية الممكنة في مصر وإفريقيا بما يخدم مصالح المستثمرين الرومان والشعب الروماني بالدرجة الأولى، ولذلك يمكننا تمييز بعض الركائز الرئيسية لهذه السياسة من خلال مراحلها التي فرضها الواقع الروماني الداخلي وكذا الوضع الاقتصادي لكل مقاطعة، وهو ما سمح لنا بإجراء مقارنة بين كل من السياسة الاقتصادية الرومانية المطبقة فيهما، من خلال فهم الأسباب التي دفعت السلطات الرومانية إلى تطبيق هذه السياسة الاقتصادية التي انفردت بها المقاطعتان وكذا أهم الآثار المترتبة عن هذه السياسة على كل من إفريقيا ومصر ويمثله على الوضع الداخلي للإمبراطورية الرومانية والتي يمكن إيجازها في:

1- أن التوسعات العسكرية الرومانية في محيطها المباشر في شبه الجزيرة الإيطالية في بداية الأمر وفي محيطها المتوسطي في المرحلة الثانية، هو السبب المباشر إلى ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية الرومانية بسبب ما خلفته الحروب المتلاحقة التي خاضتها روما مع جيرانها بصافة عامة، ومخلفات الحروب البونية بصفة خاصة، ذلك جراء الخراب الذي حل بالمزارع الإيطالية بالنظر إلى طول المدة التي عمرتها هذه الحرب، الأمر الذي حتم

على الأمة الرومانية تعبئة طاقتها العاملة في الجيش وهو ما ترك الأراضي الرومانية بور ودفع قدماء الجنود إلى الذهاب نحو روما عوض الاتجاه إلى مزارعهم كما كانت عليه العادة بعد نهاية كل حرب، إلا أن هذه الحروب مختلفة بسبب طول مدتها وكذا بعد الرقعة الجغرافية التي كانت مسرحا لها وما لبثت ان اتسعت هذه الرقعة وابتعدت مع كل اتساع حققته القوات الرومانية، وهو ما جعل من عودة الجنود إلى أراضيهم يتطلب مدة زمنية طويلة إن عادوا أصلا.

2- قد خلقت هذه الوضعية المستجدة على المجتمع الروماني أوضاع اقتصادية وسياسية فرضت على السلطات الرومانية إعادة النظر في الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي أدى تدفق العاطلين إلى مدينة روما إلى زيادة الضغط على الإدارة الرومانية المنوط بها توفير الغذاء المجاني لهذه الفئة التي ما فتأت تتزايد كل يوم حتى أصبحت ظاهرة تهدد الاستقرار السياسي في روما، وهو الأمر الذي أثر بالشكل المباشر على السياسة الخارجية للإمبراطورية الرومانية، بحيث زادت السلطات الرومانية في عمليات التوسع وشن الحروب بهدف البحث عن المزيد من الثروات والدخل الذي يضمن الاستقرار في الجبهة الداخلية ولكن في نفس الوقت عقد الأمور لان العملية برمتها معقدة بحيث انه كلما ازدادت الحروب والتوسعات ازداد عدد الجنود الذين تخلوا عن مزارعهم وبالتالي تضاعفت أعداد العاطلين المتوافدة إلى روما ما تطلب من الأباطرة إطعامهم مجانا في الوقت الذي تراجعت فيه مساحات الأراضي المستغلة والمنتجة في شبه الجزيرة الإيطالية.

3- قامت الإدارة الرومانية في سعيها لحل الأزمة الاقتصادية الداخلية بالبحث عن الحلول في المقاطعات البعيدة وعلى رأسها المقاطعتان الإفريقية والمصرية لعدة اعتبارات جغرافية وتاريخية واستراتيجية، بحيث احتلت الجيوش الرومانية هذه الأراضي على هامش صراعات أوسع، فإفريقيا احتلت عقب انتهاء الحروب البونية، أما مصر فاحتلت في الحرب

الأهلية الرومانية التي نشبت بين القادة الرومان، فاعتبرت أراضيها كغنيمة حربية للشعب الروماني، وما زاد من أهميتهما كون كلتا المقطعتان غنية جدا ومناخها ملائم للنشاط الزراعي الذي يضمن الدخل المستقر للخبز الرومانية من عائدات الضرائب وكذا يضمن الغذاء الكافي للجياح في روما بما يضمن الاستقرار الاجتماعي والسياسي للإمبراطورية.

4- استغلت روما إلى أقصى الحدود الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في كل من مصر وإفريقيا دون أي اعتبار لسكان المقاطعتان بسبب الضرائب التي تراكمت عليهم من خلال الاستغلال الجائر للرومان بحيث أصبحوا وسيلة لتحقيق الرفاهية بالنسبة للشعب الروماني، كما نتج عن سياسة الاستغلال الأعمى لكل ما له قيمة في هذه الأرض إلى استنزاف الثروات الطبيعية والبشرية للمقاطعتين.

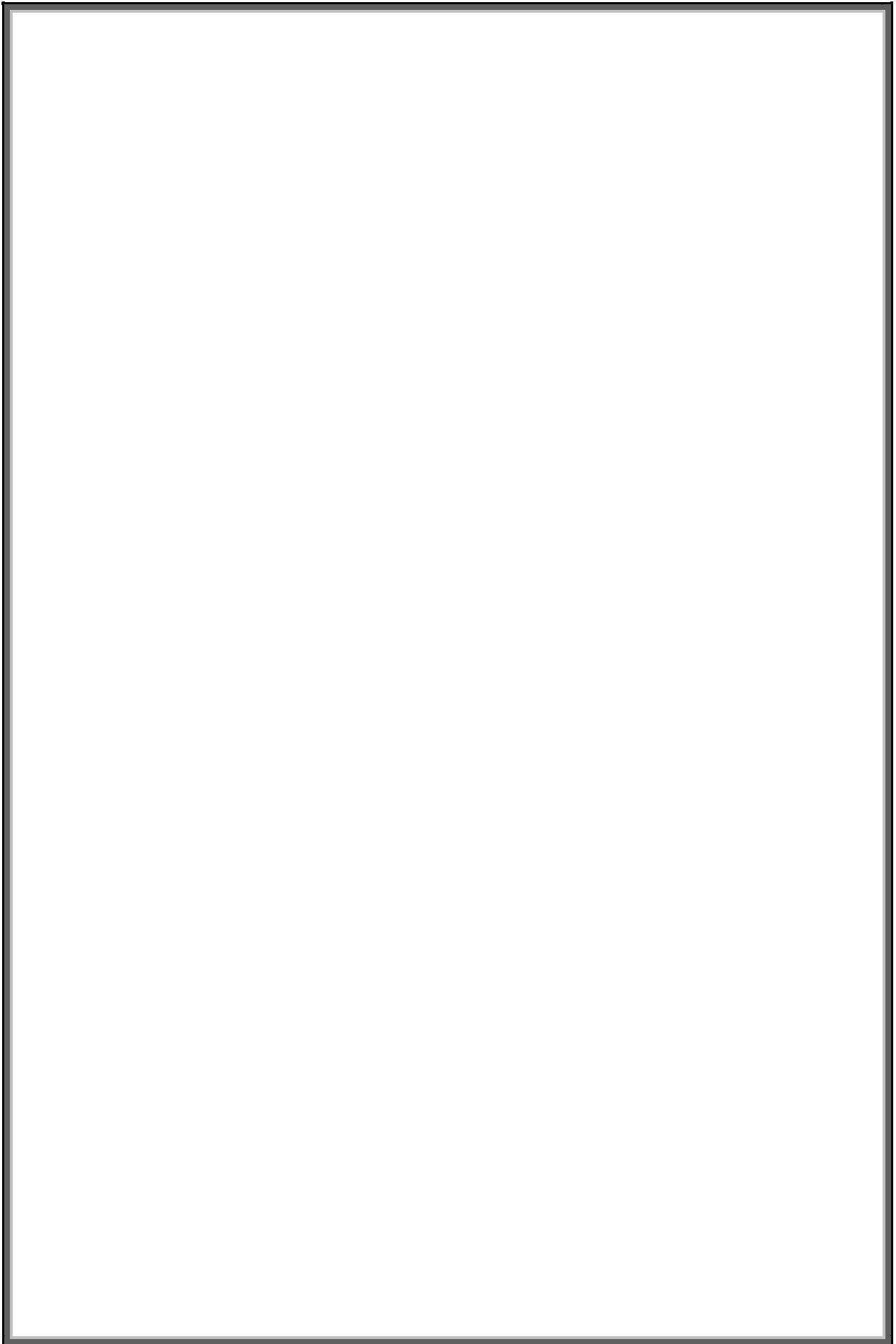
5- انتهجت السلطات الرومانية سياسة اقتصادية متشابهة في معظم أركانها في كل من مصر وإفريقيا، بحيث اعتبرت كل من الأراضي الإفريقية والمصرية ملك للشعب الروماني بموجب القانون، وبالتالي كل ما يتواجد على أديميهما من ثروات وبشر فهو معرض للاستغلال بهدف تحقيق رفاهية الأمة الرومانية وشعبه السيد.

6- أن المصلحة الرومانية هي العامل الوحيد المحدد للسياسة الاقتصادية المطبقة في كل مقاطعة، وهذا يرتكز بالأساس على الموارد التي يمكن للرومان جمعها والاستفادة منها من منطقة لأخرى، ولذلك نجد ان أوجه التشابه تطغى على السياسة الاقتصادية الرومانية في المقاطعتان، إذا استثنينا بعض التفاصيل، وهذا الأمر يبدو لنا منطقي كون ان الهدف الأسمى للسلطات الرومانية هو الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة فيهما وخدمة للمصلحة الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية وشعبها.

7- أن السكان في كل من مصر وإفريقية تحملوا إلى أقصى الحدود الاضطهاد والاستغلال الذي فرضه الرومان عليهم لمدة طويلة قبل الانفجار ضد المحتل، وتجلت

مظاهر هذا الجور خصوصا في سلسلة الضرائب المفروضة عليهم وعلى كل أنشطتهم الاقتصادية حتى أنهكت كاهلهم وتمكن اليأس منهم، فعاشوا في الفقر والحرمان بالرغم من كدّهم وجهدهم فوق الطاقة، وهو ما يدحر نظرية بعض المؤرخين كون المقطعتان مطمورة الإمبراطورية الرومانية وسلّة التغذية بالنسبة للشعب الروماني، وإنما يظهر بما لا يترك الشك من خلال دراسة السياسة الاقتصادية المطبقة في هاتان المقاطعتان أن ما تحقق للشعب الروماني من رفاهية اقتصادية إنما كان على حساب قوت الأهالي وصحتهم ورفاهيتهم، وكذا على حساب الاستنزاف الشديد لكل المقدرات الاقتصادية لهما.

فرضت السلطات الرومانية سياسة اقتصادية صارمة على مقاطعتها الجنوبية بما يخدم مصالح شعبها ومصالح رجال المال والأعمال الرومان ولم تتراجع عنها بالرغم من الأذى الشديد الذي ألحقته بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقتين، وعلى العكس من ذلك تمادت في إجراءاتها مع مرور الوقت بحيث أصبحت أكثر تعلقا بموارد المقاطعات، ونتيجة لعوامل داخلية وخارجية أسهمت فيها السياسة الاقتصادية المفروضة على المقاطعتان الإفريقية والمصرية في القسط الأكبر منها، فلم تتمكن الإمبراطورية الرومانية من الصمود أكثر بعدما أصبح قوت شعبها بين أيدي الشعوب لأخرى التي انتفضت نتيجة الجور المفروض عليها، فاجتمعت كل الأسباب التي أدت إلى زوال السيطرة الرومانية على مصر وإفريقيا وانهار روما كأمة ودولة قائمة بنفسها في النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي.



قائمة المصادر والمراجع

المصادر المعرّبة:

- (1) - ديودور الصقلي، ديودور الصقلي في مصر، القرن الأول قبل الميلاد، ترجمة وهيب كامل، جار المعارف، القاهرة، 2013.
- (2) - سترابون، الجغرافيا، الكتاب السابع عشر، ترجمة محمد المبروك الدويب، منشورات جامعة قاريونس ليبيا 2003.
- (3) - سترابون، نصوص ليبية، الكتاب السابع عشر ترجمة وتعليق علي فهمي خشيم، ط2، تامغناست للنشر، مصراتة، 1957.
- (4) - كايوس سالستيوس كريسيوس، حرب يوغرطة، ترجمة محمد الهادي حارش، الجزائر، 1991.
- (5) - كايوس سالستيوس كريسيوس، حرب يوغرطة، ترجمة فيصل الأحمر وفاطمة برهيوم، دار الألمعية للنشر، ط1، الجزائر، 2013.
- (6) - هيروودوت، هيروودوت يتحدث عن مصر، ترجمة محمد صقر خفاجة، دار القلم للنشر، مصر، 1966.
- (7) - هيروودوت، التواريخ، الكتاب الرابع، تعريب وتعليق محمد المبروك الذويب، ليبيا، 2019.
- (8) - هيروودوت، أحاديث هيروودوت (425-487/489 قبل الميلاد) عن الليبيين (الأمازيغ)، ترجمة وتعليق وشرح مصطفى أعشى، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئة سلسلة الترجمة رقم: 13، مطبعة المعارف الجديدة الرباط 2009.
- (9) هيروودوت، التواريخ، الكتاب الثاني، التعريب، محمد صقر خفاجة، دار القلم لنشر القاهرة 1966.

(10) - يوليوس قيصر، حرب إفريقية 47-46 ق م، ترجمة محمد الهادي حارش، الجزائر 1991.

المراجع باللغة العربية:

(1) - إبراهيم (نصي)، تاريخ الرومان (133، -44 ق.م)، ج2، منشورات الجامعة الليبية- القاهرة 2001.

(2) - ألفريد (لوكايس)، المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ترجمة زكي -إسكندر ومحمد زكريا غنيم، مكتبة مديولي، القاهرة، ط1، 1991.

(3) - أندري (ايمار)، تاريخ الحضارات العام. ج2، روما وإمبراطوريتها، منشورات عويدات جانين أوبواي، ترجمة فريدم داغر وفؤاد أبوريحان، باريس، 1986.

(4) - أبو اليسر (فرح)، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين الدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، 2002.

(5) - العبادي (مصطفى)، الإمبراطورية الرومانية والنظام الإمبراطوري ومصر الرومانية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

(6) - العبادي (مصطفى)، مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، مكتبة لانجوا المصرية، القاهرة، 1999.

(7) - العبادي (مصطفى)، مجتمع الإسكندرية في العصر البطلمي، مصريون، إغريق، مطبعة جامعة الإسكندرية، مصرن 1975.

(8) - الروبي (آمال)، مظاهر الحياة في مصر في العهد الروماني، المكتبة الثقافية، القاهرة، 2001.

- 9) - الروبي(آمال)، ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006.
- 10)- الناصري (سيد أحمد علي)، تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
- 11)- الشاذلي(بورونية)، قرطاج البونية، تاريخ وحضارة مركز الشرق الجامعي، مصر 1999.
- 12)- بشاري (محمد الحبيب)، روما وزراعة المقاطعات الإفريقيّة بين 146 ق م-285 م، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2015.
- 13) - بلقاسم (رحماني)، حضارة العرب القديمة الحضارة اليمنية أنموذج. ج2. مطبعة بغيجة، الجزائر، 2009.
- 14)- بيومي (مهران محمد)، تاريخ المغرب القديم، ط1، الإسكندرية، 1990
- 15)- حارش (محمد الهادي)، يوغورطة، الملك في مواجهة روما، الجزائر، 2019.
- 16)- حارش (محمد الهادي)، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: 1995.
- 17) حارش (محمد الهادي)، التطور السياسي والاقتصادي منذ اعتلاء ماسنيسا العرش إلى وفاة يوبا الأول (46-203 ق م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 18)- شافية (ش)، وآخرون، الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.19.

- 19- شنيطي (م، البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب القديم أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 20- شنيطي (م، البشير)، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق م - 21)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 22- صحراوي (عبد القادر)، التحصينات العسكرية العسكرية بنوميديا وموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني (46 ق م - 284 م)، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2011.
- 23- عبد اللطيف (أحمد علي)، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
- 24- عبد اللطيف (أحمد علي)، مصادر التاريخ الروماني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1970.
- 25- عبد الوهاب (لطفي يحيى)، دراسات في تاريخ مصر عصر البطالمة، مركز التعاون الجامعي، الإسكندرية، 2000.
- 26- عبد الغاني (محمد السيد)، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، الإسكندرية، 1999.
- 27- علي (زكي)، الإسكندرية في عهد البطالمة والرومان، القاهرة، مطبعة دار المستقبل. القاهرة، (بدون. ت).
- 28- عقون (محمد العربي)، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 29- محمد (فريد فتحي)، في جغرافية مصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- (30) - جودة (حنين)، جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعمور المصري في المستقبل، دار المعرفة الجامعية، (ب.ت).
- (31) - صدقي (ربيع)، المراكب في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، 1992.
- (32) - هشام (الجبالي)، موسوعة التاريخ المصري، المكتب العربي للمعارف، مصر، 1994.
- (33) - فتيحة(فرحاتي)، نوميديا من حكم الملك جايا إلى بداية الإحتلال الروماني 213 ق م - 47 ق م)، منشورات أبيك، الجزائر، 2007.
- (34) - رشيد (سعيد)، نهر النيل، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال للنشر، القاهرة، (بدون تاريخ).
- (35) - ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر، النظم السياسية والإدارية، ط1، ط2، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997.
- (36) صحراوي (عبد القادر)، التحصينات العسكرية بنوميديا وموريطانيا القيصرية أثناء الإحتلال الروماني 46 ق م_ 248 م، دار الهدى للنشر، الجزائر 2011، ص 19.

- (1) - ألفريد (لوكايس)، المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ط1، ترجمة زكي إسكندر ومحمد زكريا غنيم، مكتبة مديولي، القاهرة، 1991.
- (2) - أكصيل أصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج 02، (الدولة القرطاجية)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007.
- (3) - أكصيل أصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج 05، (المماليك الأهلية)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007.
- (4) - أكصيل أصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج 06، (المماليك الاهلية)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007.
- (5) - أكصيل أصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج 07، (الجمهورية الرومانية والملوك الأهالي)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007.
- (6) - أكصيل أصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج 08، (بوليوس قيصر وإفريقيا ونهاية المماليك الأهلية)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007.
- (7) - تشارلز (ورث)، الإمبراطورية الرومانية، تعريب رمزي. ع. ج2، القاهرة، 2003.
- (8) - جين (رولاندسون)، ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية، المركز القومي لترجمة، أكتوبر، ط1، 2016.
- (9) - روستوفتزنف (م)، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ج1. ترجمة زكي علي وسليم سالم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957.

10- شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس الجزائر المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، مؤسسة تاوالت الثقافية، تونس، 2011.

11 - ماتينغلي (ج)، منطقة طرابلس في العهد الروماني، ترجمة محمد الطاهر الجراري ومحمد عبد الهادي حيدر، طرابلس، 2009.

12- نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني 30 ق.م - 284م، ترجمة آمال الروبي، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1997.

13- هنريات كامبس فابرا، الزيتون والزيت في إفريقيا الشمالية خلال الفترة الرومانية، ترجمة العربي عقون، دار الهدى للنشر، الجزائر 2014.

المقالات باللغة العربية:

1- إبراهيم (العيد بشي)، الأحوال الاقتصادية العامة لبلاد المغرب القديم في كل من نوميديا الشرقية والغربية، أبحاث ودراسات تاريخية اثارية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

2- إيمان عبد المنعم عامر، الطرق ووسائل النقل والحصون الرومانية في المغرب القديم (تونس- الجزائر - المغرب الأقصى) (37 ق م - 235 م)، مجلة وقائع تاريخية، العدد، 21، ج 01، مركز البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة، 2013.

3- السعيد (شلاقه)، المظاهر الحضارية في الصحراء الجزائرية من العصر النيوليثي، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 18، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر (02)، الجزائر، 2015.

- 4- بشاري (م، الحبيب)، التوسعات الرومانية وانعكاساتها على الزراعة المغاربية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر (02)، الجزائر، 2012.
- 5- بلقاسم (رحماني)، الحملات الرومانية على البحر الأحمر، أراء ودراسات في التاريخ والآثار القديمة، أشغال الندوة العلمية المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2011.
- 6 - بلقاسم (ر)، الجزائر في ضل الاحتلال الروماني، أبحاث ودراسات تاريخية اثارية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- 7- راجب (سلامة عمران)، الفكر العسكري الروماني بين الدفاع والهجوم والتوسع والاستعمار حتى نهاية العصر الجمهوري (509 - 31 ق م)، دار الروضة للطباعة الحديثة، القاهرة، 2010.
- 8- سائدة (عفانة)، تجسيد الحركة التجارية في الفن الروماني، مجلة الدراسات في آثار الوطن العربي، 2010.
- 9- سراج (نجمة)، زراعة الكروم وتصنيع الخمر بالمقاطعات الإفريقية الرومانية، أبحاث ودراسات تاريخية اثارية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- 10- شافية (شارن)، الرخام في الجزائر قبل الفتح الإسلامي، أبحاث ودراسات تاريخية اثارية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- 11- عيبش يوسف، مجتمع بلاد المغرب في نهاية التاريخ القديم مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد رقم 09، العدد 02، جامعة سطيف.

12- عبد الباقي (محمد فهمي)، المشرفين في مصر في عصر الرومان حتى القرن الثالث الميلادي، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، العدد 16، دار المنظومة للنشر، مصر 2020.

13- عقون (محمد العربي)، الليمس النوميدي: نظرة موجزة في الخطوط والمراكز الأمامية للتوسع الروماني في الجنوب النوميدي، أبحاث ودراسات تاريخية اثارية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

14- كهينة (قبايلي)، معاملة العبيد في شمال إفريقيا في العهد الروماني (290-257)، آراء ودراسات في التاريخ والآثار القديمة، أشغال الندوة العلمية المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2011.

15- محمد علوات، جغرافية ليبيا القديمة عند سترابون وبطليموس، آراء ودراسات في التاريخ والآثار القديمة، أشغال الندوة العلمية المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2011.

16 - مقدم (بنت النبي)، الفن المعماري في إنشاء المباني السكنية في الجزائر القديمة، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 19، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر (02)، 2015.

الرسائل الجامعية باللغة العربية:

1- أمينة (عبد الفتاح محمد)، المناجم والمحاجر في مصر القديمة، كلية الادب جامعة طنطا، مصر، 2000.

2- حسن أحمد حسن الأبياري، المواطنون الرومان المقيمون في مصر منذ الفتح الروماني حتى صدور مرسوم أنطونيوس في عام 212م (دراسة وثائقية) أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، 1993.

- (3) - شافية، شارن، النشاط التجاري في نوميديا وموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني والعهد الإمبراطوري الأول، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ القديم الجزء الأول، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- (4) - كابلي فاطمة، الاستيطان الروماني في شمال إفريقيا دراسة مقارنة (المغرب ومصر) أنموذجين، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر (02)، 2018-2019.
- (5) - العمري عبد النور، سياسة روما الاقتصادية في مصر ما بين القرن الأول ما قبل الميلاد وبداية القرن الرابع الميلادي (27ق.م - 306م) والنتائج المترتبة عنه، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 209-2010.
- (6) - خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2013م.
- (7) - صندوق ستي، الثروة الحيوانية والغطاء النباتي في الجزائر خلال العصور القديمة، 2016/2015.
- (8) - عون نادية، الزراعة الشجرية في بلاد المغرب أثناء الاحتلال الروماني 146ق م - 430 م، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر: 2011-2012.
- (9) - قديم الطيب، التغيرات الاقتصادية في مصر الرومانية من نهاية القرن الأول ق.م إلى القرن الرابع ميلادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحضارات القديمة، جامعة الجزائر 02، 2010-2011.
- (10) - كابلي فاطمة، الخلفيات الاقتصادية لاحتلال الرومان لبلاد المغرب القديم، وأثرها على المجتمع، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر (02)، 2010-2011.

11- هبّ كمال (مصطفى كمال نوح)، المنسوجات في مصر القديمة دراسة لغوية من خلال الفصول الهيراطيقية والهيروغليفية، رسالة ماجستير، كلية الآثار، مصر، 1977.

- قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

- 1)- APPIEN, *Histoire des guerres civiles de la république romaine*, L, I, trad. Dounous, C, paris, 1808.
- 3)- CORNILIOS, N. Les Vie Des Grands Capitaines, Trad. Aemoysan, M, M, Paris, 1841.
- 4)- CESAR, *la guerre d'Afrique*, trad. Nisard, paris, 1885.
- 5)- DION CASSIUS, *Histoire Romaine*, tome 1, trad. E.Gros, paris, 1845.
- 6)- DIODORE DE SICILE, *Histoire Universelle*, Trad, Monfieur Labbe Terrassons, Tome 1, Nouvelle Ed, De Bure Frère, Paris, 1834.
- 7)- DIODORE DE SICILE, *Bibliothèque Historique*, Trad, A. f. Miot, Imprimerie Royale, Paris, 1834.
- 8)- POLYBE, *Histoire*, trad. présenté et annotée par Denis Roussel, Ed, Gallimard, Paris, 1970.
- 9)- PLINE L'ANCIEN, *Histoire naturel*, L, V, Texte Etabli Et Commente Par Jean Désanges, Société Edition les belle lettres Paris, 1980.
- 10)- POMPNIUS MELLA, *Géographie*, Trad. Baudet, Livre 01 Paris, 1843.
- 12)- SALLUSTE, *La Guerre de Jugurtha*, Annotée, Présenté et commenté par CH.Du Rezoir, 1835.
- 13)- TACITE, *La société Romaine Impériale, D'auguste aux Antonins*, paris.
- 14)- TACITE, *Annales*, L, I.II.III.IV, Trad. Bunauf, J, L, Paris, 1861.
TACITE, *Annales*, L II. XXII.trad. Bunauf. J.L. paris,1889.
- 15)- TITE LIVE, *Histoire Romaine*, Trad. Nisard, Paris, 1864.
- 16)- STRABON, *Géographie de Strabon*, L, XVII, trad. par Amédée, T. Paris, 1867.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1)- BENATIA. A. Rome Héritière Parricide de Carthage, édit, Houma, Alger 2012, P 349, 350.
CATHERINE, W. L'armée romaine une armée modèle ? Ed, CNRS EDITIONS, Paris, 2012.
- 2)- CAGNAT, R. L'Armée Romaine D'Afrique et l'occupation militaire de L'Afrique sous les empereurs, partie I et II, Imprimerie nationale, Paris, 1913.
- 3)- CAMPS, G. Les Berbères Mémoire et identité, Ed, barzakh, Alger, 2011.
- 4)- ERNEST, M. histoire de L'Afrique septentrionale (berberie) depuis les temps les plus recules jusqu' à la conquête française (1830). Tome 01, Paris, 1888.
- 5)- GAUKLER, Enquêtes sur Les Installations Hydrauliques Romaines en Tunisie, Imprimerie rapide,1897. Tunis,
- 6)- GSELL, St. Histoire Ancienne De l'Afrique Du Nord, Tome 01, Ed, librairie Hachette, Paris,1913.
- 7)- GSELL, St. Histoire Ancienne De l'Afrique Du Nord, Tome 02 (L'état carthaginois) Ed, librairie Hachette, Paris,1918.
- 08)- GSELL, St. Histoire Ancienne De l'Afrique Du Nord, Tome 03, (Histoire Militaire de Carthage) Ed, librairie Hachette, Paris,1918.
- 09)- GSELL, St. Histoire Ancienne De l'Afrique Du Nord, Tome 05(Les Royaumes Indigène, Organisation Sociale, Politique, et Economique) Ed, librairie Hachette, Paris,1927.
- 10)- GSELL, St. Histoire Ancienne De l'Afrique Du Nord,Tome 07,(La République Romaine et les Rois Indigènes) Ed, librairie Hachette, Paris,1928.
- 11)- GSELL, St. Histoire Ancienne De l'Afrique Du Nord, Tome 08, (Jules César et L'Afrique Fin Des Royaumes Indigènes) Ed, librairie Hachette, Paris,1928.

- 12)- GSELL, St. Les Monuments Antiques De L'Algerie, Tome1, Ed, Assala culture, Alger,2013.
- 13)- GSELL, St. Les Monuments Antiques De L'Algerie, Tome02, Ed, Assala culture, Alger, 2013.
- 14)- HOMO, L. L'Italie Primitive Et Les Débuts de L'impérialisme Romaine , Paris, 1953.
- 15) Keddache. M. L'Algérie des algériens, édit, EDIF, Alger 2000
- 16)- HUME, W. Geology of Egypt. Vol. 1. The surface features of Egypt, 1925.
- 17)- LESQUIE, L'Armée Romaine D'Égypte, D'Auguste a Dioclétien, Imprimerie de l'institut Français D'archéologie Orientale, 1918.
- 18)- LOUIS, C. Le Maroc Des Romains Etude Sur Les Centres Antique De La Maurétanie Occidentale Et, de bocard, Paris, 1944.
- 19)- OUARDA, H. ils ont Défié L'empire, juba 1^{ère}, Tacfarins, Firmus et Gildon, Ed, Casbah, Alger, 2009.
- 20)- PAUL, A. F, Approches du Maghreb Romain, Ed, EDISUD, la calade Aix-en-Provence, France, 1989.
- 21)- PICARD, G.CH. La civilisation de l'Afrique romaine, études augustiniennes, Paris, 1190.

المقالات باللغة الأجنبية

- 1)- AZZEDINE, Mdjani, Bellum Jugurthinum: le phénomène de corruption chez Salluste et le trésor se Jugurtha, actes du colloque international, Jugurtha affronte Rome, éd, ENAG, Alger 2017.
- 2)- FREDERIC La Croix, Procédés Agricole, R.AF. V14, 26, éd challamel Aine, Paris, 1887.

- 3)- FREDERIC La Croix, L'Afrique Ancienne, R.A.F. V12 ,éd challamel, Paris, 1868.
- 4)- LESSHI, L. Un aqueduc romain dans L'Aures, R.A.F, volume 85, éd challamel Aine, Paris, 1941.
- 6)- HASSAN M'Sadek, Rome et la richesse céréalière de la Numidie sous le règne de Jugurtha, actes du colloque international, Jugurtha affronte Rome, éd, ENAG, Alger 2017.
- 7)- OUIZA Ait Amara, Les armes de protection des combattants numides à époque de Massinissa, actes du colloque international, Massinissa au cœur de la consécration de premier état numide, édité par le haut-commissariat à l'amazighité Alger 2015.

فهرس المحتويات

أ..... مقَدِّمة

الفصل الأوّل

المقومات الطبيعية والاقتصادية لكل من إفريقيا ومصر وشبه الجزيرة الإيطالية

أولا- إفريقيا 11

1-الموقع الجغرافي 11

2-التضاريس 13

أ-السواحل 13

ب- السّهول 14

ت- الجبال 16

3-الموارد المائية 17

4- المناخ 22

5- الثروة النباتية 25

6- الثروة الحيوانية 27

7- الثروة المنجمية والمعدنية 31

ثانيا- مصر 35

1- الموقع الجغرافي 35

2- التضاريس 36

أ - الصحراء الغربية 37

ب-منطقة البحيرات 38

39	ت- الصحراء الشرقية.....
39	ث- صحراء سيناء.....
40	ج- الجبال.....
41	3- الموارد المائية.....
45	4- الغطاء النباتي.....
46	5- الثروة الحيوانية.....
48	6- المناخ في مصر.....
	ثالثا- الأوضاع الاقتصادية في شبه الجزيرة الإيطالية عشية قيام الإمبراطورية الرومانية
50
51	1- الزراعة.....
55	3- الصناعة.....
57	4- التجارة.....

الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية الرومانية في إفريقيا

63	المبحث الأول: المجال الفلاحي.....
63	أولا- تاريخ الزراعة في شمال إفريقيا.....
63	1- العصر القديم.....
66	2-الاقتصاد القرطاجي.....
66	1-الزراعة.....

68	أ-الحبوب.....
70	ب-الأشجار المثمرة
75	ثانيا-الصناعة
77	ثالثا-التجارة.....
79	المبحث الثاني: التاريخ الاقتصادي للممالك النوميديية.....
79	أولا- الزراعة وتربية المواشي
85	ثانيا- الصناعة والتجارة
85	أ- الصناعة
92	ب-التجارة.....
96	المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الرومانية في إفريقيا الشمالية.....
96	أولا- الوضعية القانونية للأراضي الإفريقية في القانون الروماني.....
96	1- الاحتلال
101	2- المسح.....
106	3- الأراضي الإفريقية في القانون الروماني.....
112	4- التشريعات الفلاحية
117	5- نظام استغلال الأراضي وطبيعة الوحدات الزراعية
133	6- الصناعة
143	ثالثا- التجارة الإفريقية في العهد الروماني.....
161	رابعا- الطرق والمواصلات

167 خامسا- الضرائب

الفصل الثالث

السياسة الاقتصادية الرومانية في مصر

176 المبحث الأول: مصر في عهد البطالمة

176 أولا- الاقتصاد المصري في عهد البطالمة

179 ثانيا-الوضع القانوني للأراضي الزراعية في عهد البطالمة

180 أ - الأراضي الملكية

182 ب- الأراضي الممنوحة

183 ت- أراضي المعابد أو الأراضي المقدسة

183 ث- أراضي الهبات

184 ج- الأراضي الخاصة

184 ح- أراضي المدن

184 ثالثا- الزراعة

186 رابعا- الصناعة

187 أ- صناعة الزيت

187 ب- صناعة النسيج

188 ت- الصناعات الأخرى

189 خامسا- التجارة

191 المبحث الثاني: الاقتصاد المصري في العهد الروماني

191	أولا- مصر ولاية رومانية.....
191	1- العلاقات المصرية الرومانية.....
199	2- معركة اكتيوم (Actium) الفاصلة ونهاية المملكة البطلمية
200	3- احتلال الأرض
202	4- الوضعية القانونية للأراضي المصرية في العهد الروماني
203	أ- الأراضي العامة.....
205	5-عملية مسح الأراضي
206	المبحث الثالث: النشاط الاقتصادي في مصر تحت الحكم الروماني.....
206	أولا- المجال الفلاحي
207	أ- الحبوب
209	ب- الأشجار المثمرة.....
212	ت- تربية المواشي
213	ث- الصناعة.....
214	01 - صناعة الزجاج
216	02- صناعة النسيج.....
220	03- صناعة أوراق البردي.....
221	04- صناعة الزيوت
222	05- صناعة النبيذ والجة(الكحوليات)
226	06- صناعة الفخار

227	07- استغلال المناجم (الصناعة الحجرية)
229	09- التجارة
236	10- التجار الرومان في مصر
239	11- الطرق والمواصلات
246	خامسا- الضرائب
247	سادسا- أنواع الضرائب
247	1- ضريبة الأئونة (الغلال)
252	2- ضريبة الحيوانات
253	3- ضريبة الرأس
256	4- ضريبة الجسور
256	5- ضريبة الحرف
258	6- الخدمات الإجبارية
259	سابعا- نتائج السياسة الضريبية الرومانية في مصر

الفصل الرابع

دراسة مقارنة في أوجه الشبه والاختلاف في السياسة الاقتصادية الرومانية في

مصر وإفريقيا

265	أولا - أوجه الشبه
265	01- المجال الزراعي
271	02- الصناعة

275	03- التجارة
278	04- الطرق المواصلات
280	05- الضرائب
281	ثانيا- أوجه الاختلاف
281	01- المجال الزراعي
293	02-الصناعة والتجارة
303	خاتمة
Erreur ! Signet non défini.	
317	المصادر المعربة
318	المراجع باللغة العربية
322	المراجع المترجمة
323	المقالات باللغة العربية
325	الرسائل الجامعية باللغة العربية
327	قائمة المصادر باللغة الأجنبية
328	المراجع باللغة الأجنبية
329	المقالات باللغة الأجنبية
331	فهرس المحتويات

الملخص:

يعالج بحثنا السياسة الاقتصادية الرومانية في كل من المقاطعتان المصرية والإفريقية خلال العهد الإمبراطوري الأول من سنة 27 ق م إلى سنة 68م، وتعتبر من أكثر الفترات التاريخية حساسية في تاريخ الإمبراطورية الرومانية لكونها فترة انتقالية صعبة من النظام الجمهوري إلى النظام الإمبراطوري، هذا الانتقال الذي تميز بعدة انتكاسات سياسية واقتصادية بما خلفته الحروب الأهلية وأخر العهد الجمهوري، تلك الحروب التي دفعت الاقتصاد الروماني إلى حافة الهاوية، ما دفعها بالبحث عن بديل في البلاد البعيدة.

كانت المقومات الاقتصادية الهائلة التي تمتعت بها كل من مصر وإفريقيا بالنسبة لرجال السلطة الرومان لتعويض الاقتصاد الإيطالي المنهار، الأمر الذي دفع بهم لاحتلال هذه المناطق الغنية، ومحاولة استغلال ثرواتهم لأقصى الحدود، كما تناولنا في هذا البحث التاريخ الاقتصادي لكنتا المقاطعتان في الفترة السالفة للتواجد الروماني فيها بهدف إعطاء نظرة شاملة على التطور الذي حققته هذه شعوب قبل الغزو الروماني الذي بنى سياسته الاقتصادية نسبة إلى الثروات المتوفرة في كل منطقة، كما تطرقنا إلى الاستغلال العلمي الدقيق للرومان لكل ما بإمكانه أن ينتج في هذه الأراضي وذلك بتطوير الأساليب العلمية والهندسية التي مكنتهم من جمع غلال ضخمة ساهمت مع الوقت في تعلق الاقتصاد الروماني وكذا قوت الشعب الروماني بما تجود به أراضي المقاطعات التي نهبت ثرواتها

في سبيل تحقيق أهداف الرومان الاقتصادية، وقد قدمنا في هذه الدراسة مقارنة شاملة بين السياسة الاقتصادية الرومانية المطبقة في مصر ونظيرتها المطبقة في إفريقيا في مختلف المجالات الاقتصادية ومدى تأثيرها على شعوب المقاطعتان، ومن خلال هذا البحث الذي يعتبر دراسة تاريخية تحليلية مقارنة، تمكننا من فهم الطريقة التي ضمن بها الرومان استغلالهم المقومات الاقتصادية المتوفرة في المقاطعات البعيدة ومنها مقاطعة مصر وإفريقيا، في خدمة رفاهية الشعب الروماني دون اعتبار لمصير هذه الشعوب.

الكلمات المفتاحية: روما، مصر، إفريقيا، الاقتصاد، الحبوب.

Résumé : notre sujet de recherche traite de la politique économique romaine dans les deux provinces d'Égypte et d'Afrique durant la première l'ère impériale (27 AV. JC, 68 AP). Cette Période est considérée comme la plus sensible de l'Empire de Rome puisqu'elle fut une période charnière et délicate dans le passage du système République à celui de l'impériale. Ce passage s'est distingué par d'innombrables échecs politiques, économique et les conséquences des guerres qui ont marqué la fin de l'ère républicaine, qui ont notamment conduit l'économie romaine au bord du précipice, ce qui a poussé Rome à chercher des alternatives dans des contrées lointaines.

Les énormes attributs économiques dont disposaient l'Égypte et l'Afrique ont constitué une alternative alléchante pour les hommes de pouvoir romains pour remplacer une économie italienne effondrée, cela les a conduits à occuper ces riches régions en tentant d'exploiter leurs richesses au maximum.

Nous avons également traité dans cette recherche de l'histoire économique dans les deux régions durant la période préromaine, dans le but de donner une vision globale du développement réalisé par ces peuples avant l'invasion romaine qui a construit sa politique en fonction des richesses disponibles dans chaque région. Nous avons aussi abordé l'exploitation scientifique précise des Romains de tout ce que pouvait être produit dans ces terres en développant les méthodes scientifique et d'ingénierie. Cela leur a permis de cueillir d'énormes dividendes qui ont conduit à la dépendance de l'économie romaine et de la nourriture de son peuple de ce que produisent les terres dont les richesses ont été dilapidées dans le but d'atteindre les objectifs économiques de Rome.

Tout comme nous avons présenté dans cette étude une comparaison entre la politique économique romaine appliquée en Égypte et celle mise en place en Afrique, et ce dans différentes facettes de la vie économique et le degré de son impact sur les peuples des deux régions. A travers cette étude, qui une analyse comparative, nous sommes parvenus à comprendre la méthode avec laquelle les Romains ont réussi à exploiter les capacités économiques disponibles dans des contrées lointaines, parmi lesquelles l'Égypte et l'Afrique. Leur but étant de servir le confort du peuple romain sans aucune considération pour le sort des peuples dominée.

Mots clés : Rome, économie, Égypte, Afrique, céréales.

- Abstract:

Our research study deals with Roman economic policy in the two provinces of Egypt and Africa during the first imperial era (27 BC-68 AD). This period is considered the most sensitive of the Roman Empire since it was a pivotal and delicate period in the transition from the imperial system to that of the Republic. This passage was distinguished by innumerable political and economic failures and by the consequences of the wars that marked the end of the imperial era, which in particular led the Roman economy to the edge of the precipice; this pushed Rome to look for alternatives in distant lands.

The enormous economic attributes available to Egypt and Africa provided an attractive alternative for Roman rulers to replace a collapsed Italian economy. This led them to occupy these rich regions, trying to exploit their wealth to the fullest. We have also treated in this research the economic history in the two regions during the pre-Roman period, in order to give a global vision of the development achieved by these peoples before the Roman invasion, which built its economic policy according to the wealth available in each region. We have also discussed the precise scientific exploitation by the Romans of everything that could be produced in these lands by developing scientific and engineering methods. This allowed them to gather huge dividends that led to the dependence of the Roman economy and the food of its people on what the land produced whose wealth was squandered in order to achieve the economic goals of Rome.

We have also presented in this study a comparison between the Roman economic policy applied in Egypt and that implemented in Africa, in different facets of economic life and the degree of its impact on the peoples of both regions. In this study, which is a comparative analysis, we have come to realize the method with which the Romans managed to exploit the economic capacities available in distant lands, among which Egypt and Africa, their goal was to serve the comfort of the Roman people without any consideration for the fate of the dominated peoples.

Key words: Rome, Economic, Egypt, Africa, Cereals.